عبد السلام المسدّي

الهوية العربية والأمن اللغوي

دراسة وتوثيق



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

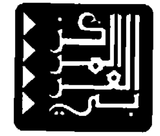
الهُوِيّة العربية والأمن اللغوي

دراسة وتوثيق

الهُوِيّة العربية والأمن اللغوي

دراسة وتوثيق

عبد السّلام المسدّي




الفهرسة أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
المسدّي، عبد السّلام
الهُويّة العربية والأمن اللغوي: دراسة وتوثيق / عبد السّلام المسدّي.
443 ص. ؛ 24 سم.
يشتمل على ببليوغرافية (ص. 413 - 421) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-002-4
1. اللغة الاجتماعي، علم. 2. اللغة العربية - الجوانب الاجتماعية. 3. الهوية - الجوانب الثقافية - البلدان العربية. 4. اللغة الفرنسية في المغرب العربي. 5. القومية العربية. أ. العنوان.
306.4409174927

العنوان بالإنكليزية

Arab Identity and Language Security

by Abdessalem Mseddi

الناشر





شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 0097444199777 فاكس: 0097444831651
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، تموز/ يوليو 2014

المحتويات

مقدّمة

أيها القارئ الكريم

أضع بين يديك كتابًا هو خلاصة سنوات متتاليات من البحث والنضال دفاعًا عن اللغة العربية. وإذ قد أردناه جامعًا بين الدرس والتوثيق فستقف فيه على جملة من المنطلقات المبدئية والمنهجية نستأنف القولَ فيها بمضمونها حينًا وبنصّها حينًا آخر، منحازين في ذلك إلى واجب التوثيق، راغبين عمّا تقضي به الأعراف المطردة، فلا تأسَ ولا تضق بذاك الاستئناف. ولكنك ستصادف سياقات كثيرة تتكرر فيها لوحات التشخيص وكشوف التحليل وبيانات الاستنباط تعاودُها المؤسسات التي سجّلنا من وثائقها ما يستجيب لغرضنا، وقد تتصادَى نداءات المؤسسة الواحدة بالمضامين المتطابقة بين مناسبة وأخرى.

لم يكن بوسع هذا الكتاب أن يدّعيَ الاستقصاء، فهذا أمل لا تنهض به إلا مراكز الأبحاث باعتماد سبل العمل الجماعي، ويبقى على الفرد واجب الإنارة يقدّم شهادته على تجربته مع الموضوع كما عاشها.

لقد تخللت فصولَ الكتاب شواهدُ ووقائع مقرونة بتواريخها، ولكن تلك التواريخ كثيرًا ما كانت تتداخل إما بالسبق أو باللحاق فيوشك تشابكها أن يجعل تراصفها عسيرًا على ذاكرة القارئ. من أجل ذلك سوّينا في آخر الكتاب مَسْرَدًا أعدنا فيه تبويبَ كل التواريخ المذكورة طبقًا للتسلسل الزمني. ولئن كان قصْدُنا قائمًا على الرغبة في تيسير مهمّة القارئ حين يروم إعادة ترتيب الوقائع والشواهد، فإن هذا المسرد يوفر مادة بحثية خامًا لإنجاز قراءة أخرى

للقضية اللغوية في واقعنـا العربي؛ يُعتمد فيها التعاقـبُ التاريخي بكل جَدَلياته. ولا بـد أن يَفرَغ لهـذا العمل - في يوم من الأيام - مَن يسـتكمل المشـهدَ بكل حيثياته انطلاقًا من خطة بحثية تتبنّاها مؤسسة أكاديمية أو منظومة فكرية متأهلة.

الفصل الأول

استئناف الأسئلة

مـا كنت أحسَـب أني أعـود إلى لغة الضـاد أكتب عنهـا واصفًـا حالها بين أهلها، مُشـخصًا أوضاعها بيـن أبنائها وذويها، مسـتجليًا ظروفها كيـف تبدو إذا قيست بسائر اللغات في سـائر الثقافات، مُستطلِعًا مآلها في غير فزع ولا امتلاء، والناس بعضهم في غفلة وبعضهم يتغاضى. وها أني أعود.

ما كنت أحسـبني عائدًا لأني حين حرّرت كتابي العـرب والانتحار اللغوي خـلال عام 2010 وصـدر في مطلع عـام 2011 ظننت أني أرسـلت صيحة لن أقـوَى على زفيرها كـرّة أخرى، فإن لـم يصادف صداهـا قلوبًا صاغيـة فلغوٌ أن تنـادِيَ مَن لا يسـمع ولا يُصغـي ولا يعتبرُ. كنت أتبيّـن جيـدًا أن الحديث عن انتحـار العـرب لغويًا صـادمٌ، فعبـارة الانتحـار تتوسّـل بالمجاز وتحمل قسـوةَ ظاهرة، ولا غرابة أن تبدوَ أثقل حملًا من أعباء الواقع نفسـه؛ والسبب أن الرائيَ يتمثـل من المجاز ما تنجلـي له ملامحه عن قرب، أضـف أن الانتحار في معناه الحقيقي فعـلٌ واعٍ، لأنه قصْـديّ، لا يأتي إلا نتيجة إضمار سـابق بصرف النظر عـن الحال النفسـيّة التـي يكون عليهـا فاعله فـي لحظة الإنجـاز، أمـا الانتحار اللغـوي الذي نتحـدّث عنه فهو مشـفوع بالغفلـة، وهي من تلـك الغفلات التي يرتاح بها أصحابها وربما يُزعجهم أن نسـعى إلـى إخراجهم منها، ثم هو انتحار بطيء، رحيم، لأن فيه اسـتجابة إلى نزعة المجهود الأدنى، فضلًا عن أنه انتحار جماعـي فهـو ليـس مُوجعًا للفـرد لأن المـدّ العـام يدفعه فـي اتجاه الانسـياب الجـذاب. لكن إرثنا الثقافي يظل نَفورًا من الانتحـار مضمونًا ولفظًا، ويكفي أن الذاكرة الجماعية تختزن الحكم الشرعي المتعلق به، ففاعله قاتلٌ وإن أنجز فعلَ القتل على نفسه، والقاتل المتعمّد مُخلدٌ حيث كل القتلة.

أعـود لأن أحداثًـا جـدّت ولم يكن لنـا بها لا سـابق عهد ولا سـابق توقع

واحتمال، ولأن منعطفات تتالت، وأخرى تتوالى، وكل ما فيها يومئ إلى انبثاق ضرب من الوعي جديد كأنه طارئ يُطل على غير ميعاد. تتأمله فتقول هو فواتحُ أفق جديد، ثم تعيد النظر باستبصار مغاير فتقول هو إطلالة أعراف مُتمكّنة، فإذا الذي سبق لك أن صدحت به وأعليت من شأنه حقيق بالاستئناف، وأي استئناف! الرّائي واحد والمرئيّ متعدد بتعدد المقام والسياق وزوايا النظر. والزمن إذا اختلف فلا شيء يكرّر نفسه، كيف لا وللمعنى أزمنة بها تتعدد الدلالة فتتنوّع وتتكاثر، ولا يكون فيها ما يطابق الأوّلَ منه آخرُه: زمن النشأة إذ تتخلق الفكرة، وزمن الكتابة حين يتحقق الإفضاء، وزمن القراءة، ثم زمن المحاورة أو المجادلة. وخللٌ جليلٌ أن نتغافل عن تراتب الأزمنة؛ إذ في تضاعيف الوعي بها يكمن جوهر الإدراك ومغزى التأويل، وعليهما تترتب علاقة الفكر بالوجود.

لن يندم العرب على شيء كما قد يندمون يومًا على أنهم لم يلبّوا نداء لغتهم وهي تستجير بهم منذ عقود أن أدركوني، هتفت بهم همسًا منذ أيام الاستعمار ثم صاحت عند انقشاع غمّته، وها هي لا تبرح تشكو وتستغيث. أمران جاءا يكثفان الوعي بمأزق اللغة العربية، ويدفعان ببعض النخب - هنا وهناك - إلى إرسال صيحات الفزع: ظاهرة الكونية الثقافية المتسترة بعباءة العولمة وامتداداتها، وظاهرة التُهمة الجاهزة التي أمعنت في الإلهاء إلى حدّ الإضلال، فأشاعت أن الإسلام هو الإرهاب وأن الإرهاب هو الإسلام، ثم روّجت أن الإسلام هو العربُ وأن العربَ هم الإسلام، فبدا الاستنباط حتميًّا بالضرورة: أن اللغة التي بها جاء الإسلام وبها نزل نصّه المقدّس تحمل في كيانها بذور العنف وَمَنابت البغضاء، فهي بذاتها عدوانيّة تسوّق الكره وتحرّض على الإقصاء.

سيّان هما؛ أن أعودَ مستأنفًا أو أستأنف عائدًا. ولكن الأحق بالتمعّن والاستبصار هو أن نمسك بالخيط الذي يَحْكم النسيجَ بين لحمته وسَدَاه، فأيّ مشهد تتناهَى لناظرنا أطرافه؟ ها هي اللغة العربية ينحسر فضاءُها يومًا فيومًا وإذا الذي تتركه من فراغ يهبط هديّة سخيّة بين الأحضان إما تتلقفه اللغة

الأجنبيّـة أو تتلقفه اللهجة العاميّـة، وقد تتعاونان على تقاسـمه. ويعاودك حينئذ صـدى خفيّ يسـتدرجك إلـى الأزمنـة المواضي فتتذكـر أن الأديـب الجزائري كاتب ياسـين (1929 – 1989) كان يتقهّر أيام الكفاح الوطنـي أنه لا يُتقن إلا اللغـة الفرنسـيّة، وبها صاغ أدبه، كان يسـمّيها لسـانَ الذئاب، وبعـد أن حصلت الجزائر على اسـتقلالها (1962) دوّن – باللغة الفرنسيّة طبعًا – قولته الشهيرة: «إن الفرنكوفونية آلة سياسية تصنع الاستعمارَ الجديد حتى تستمر تبعيّتنا، ولكن اسـتخدام اللغة الفرنسـية لا يعني أن مَن يسـتعملها هو عون من أعوان السـلطة الفرنسـية. إني أكتب باللسان الفرنسـي كي أقول للفرنسـيين إني لست فرنسيًا». ثم أضـاف عبارته التي ابتكرها بتوفيق بهيّ حين صاغ الصورة التمثيلية في قالب التشبيه البلاغي المرَكب: «ما اللغة الفرنسية إلا غنيمة من غنائم الحرب ظفر بها الجزائريون بعد انتصارهم على عدوّهم» (1966).

أعود أكتب بعد أن خِلت أن المحسـوم من القضايا سـيظل محسومًا؛ حتى تحرّك الواقعُ فأقنعني أن استئناف الأسئلة هو أحدُ أسس النضال الفكريّ الجديد. ولشدّ ما استهواني ذاك الطارئ الغريب، فكثير من الأجوبة القديمة يخالها الناس عديمة الجـدوى بتقادمها والحال أنها صالحـة في ذاتها، وإنمـا يكفي أن نراجع السؤالَ الذي جاءت تجيب عنه في الماضي حتى نتبيّن أن كفاءتها تعطّلت بفعل طبيعة السؤال. فالذي يَصْدأ بريقه إنما هو الإشكال كما نطرحه، وها نحن نقتحم زمنًا فكريًـا مُغايِرًا سِـمَته أن التهافت يصيب السـؤالَ أكثر مما يُصيـب الجوابَ، وهذا سرّ من أسرار الثقافة الجديدة التي هي في أعماقها ثقافة التسآل.

ألا نكون قد أسأنا طرح سؤال اللغة؟ أو ربما واصلنا السير في دَرْب كان من قبلُ سـالكًا ثـم أصبح مقطوعًا لأن التطـوّر زَرَعَهُ حواجزَ فتاهت بنا السّـبلُ نحوَ الهـدف المطلوب. غاب عنا سـؤال إجرائي عليه تتوقـف طبيعة الخطاب وفاعليّتـه: إلـى مـن نتجـه بخطابنـا عندما نثيـر المسـألة اللغويـة؛ أإلـى النخبة الفكرية حيث ورشـاتُ إنتـاج الأفكار؟ أم إلـى النخبة السياسـية حيث مَطاهي صناعـة القـرار؟ أم إلـى الجمهـور الـذي علـى كواهلـه تنبثـق الأفـكارُ وعلى سـواعده يتنزل القرار؟

قد ترى في هذا التشـقيق ترفًا فكريًا أو بذخًـا نظريًا، وقد تراه من هواجس الأبراج العاجيّة فتردّ معقبًا: وهل فـي ذاك التفصيل من جدوى؟ ثم كيف نخوّل لأنفسنا تبديل المضامين والمقاصد بحكم تبدل أطراف الحوار؟ فإن صَحّ منك الاعتراض وجب علينا التسـليمُ بأننا لم نُدرِك بعدُ نواميس التواصل ولا تمرّسْنا بسـلطة آليّاته. ألا ترى كيـف ترتفع فـي المحافل والمؤتمرات أصـوات صادرة عـن روّاد النخبة وصَفوتهم، تصوّر بحذق ومهارة وضـعَ اللغة العربية المتردّي، وتصف باستيعاب وامتلاءٍ كيف سينتهي الأمرُ بلغة الضاد إلى التلاشي المتدرّج بحيث لا انفكاك لها عن دخول مرحلـة الاحتضار المتأني، وكل ما في الوصف والتشـخيص يُنـذر بمآل الانقـراض، وفجأة يسـتدرك العالم اللغوي على نفسـه فيقفز قفزًا إلى قول يتلوه تـلاوة ويُطرّز إيقاعَه بنبرة من الصـوت الجهير، ترافقه أنفاسٌ رخيمـة تتحرك لهـا أوتار النبض مـن كل الخلايـا الحيّة، فيَصـدح قافلًا خاتمًـا: «ولكن اللغة العربية سـتبقى حيّة لن تموت» كأنما هـو بقوله ذاك يؤدّي فريضـة الطقـوس الواجبـة، ولكنك تقرأ علـى ملامحه مـا يوحي لـك بالصّدق الوفيّ حين كان يصوّر سـوءَ المآل وبالصدق الأمين أيضًـا حين كان يؤكد أزليّة البقاء بفضل المكرُمات.

إن غرابة المشـهد تكمن في هذا الاطمئنان المزدوج بيـن وضعيْن متباينين متجابهين لا يَسْلم أحدهما إلا بتهافت الآخر! وقد يذهب بك القلق إلى أعماق مترامية فتغْجَبُ العَجَبَ كله كيف لا يقف المفكر اللغوي وقفة جادّة ليُحاسِـب نفسَـه على هـذا التصادم الضـدّي، أفلا يستشـعر أن عليه حسـمَ التعارض وفك المفارقة؟ ألا يكون في البنية الذهنيّة ضربٌ من الخلل يُطل بسطوة فيطغى على الحصافة والرشـد كلما اتصل الأمر بموضوع اللغة؟ ربمـا لأن اللغة هي الكائن المجـرّد بإطـلاق، أفمنّا مَـن رأى اللغة يومًا؟ أو لامسـها؟ أو أمسـك بـذرّة من ذرّات كينونتها؟ ولكنها هي الموجود الملازم لنا في الوجود.

إنه لا غنى للعربية عن أبنائهـا ولا غنى للعرب عن لغتهم، قد يَصْدق الأمر على كل الألسـنة البشـرية ولكنـه على لغة الضـاد وعلى أهلها أصـدق منه على سـائر اللغات في كافة الثقافات. ففـي العربية مَآلُ أهلها وعلى مَـآل العرب مَآلُ

لغتهم، ذاك هو الذي عندنا وليس عند غيرنا. وها هو سؤال كل الأسئلة: كيف نُعالِج موضوع اللغة خارجَ المسالك المُعبّدة فنوظب خطابًا مختلفًا عن السائد والمألوف؟ ومَن منا لا يعلم أن الحديث عن تدهور حال اللغة العربية، وعن تهافت مرتكزاتها في الحياة العامة، وعن فتور الهمم وتخاذُل الإرادات عن نصرتها، كل ذلك قد أضحى حديثًا مُكرّرًا مستعادًا يوشك أن يُمْسيَ ممجوجًا. وذاك مما يصنع سعادة المتربصين بالعربية والكائدين لها والذين يَغيظهم أن يرتفع صوت المنافحين عنها. ما من شك في أن الأعراف قد أسلمت مصيرَ اللغة لأضرب ثلاثة من الخطابات ليس واحد منها بمُوَفٍّ حقوقَ الزمن الجديد. إنها أضربٌ متوالجة متواشجة، يَحْسَب الجميعُ أن في اجتماعها تآزرًا فلا يأتي على بالهم أن كل واحد منها إذا رافق مُصاحبَيْه أدخل عليهما الضيْمَ فألغى جدواهما وافتقد هو ذاته فعله ونجاعته.

أوّل الثلاثة هو ضربُ الخطاب العاطفي، نعمْ؛ هو خطاب الحميّة كما تتكشف في أزهى حُللها كأنها الحميّة الشرعيّة المشروعة التي لا تعْتورُها أعراض العصبيّات المَقيتة، إنما هي الدرع التاريخية الواقية. هو خطابٌ يَمْتح من إفرازات الأنا الجمعيّة تحرّكه نفحات الحماسة وتتقد له أحاسيس النفس؛ تلك التي كلما التهبَ وهجُها خبا الوعيُ الإدراكي بمعادلات أطرافها. وللخطاب العاطفي في مجال المنافحة عن اللغة سلطان مكين مَنشأه ألّا أحد يقوَى على الاعتراض عليه، كيف ومجرّد التشكيك في سلامته يسوّغ عليك تهمة الانبتات وكل توابعه من استلاب أو اجتثاث؟

وهناك الخطاب «الأيديولوجي» على معنى الانخراط المتحَزب في سبيل الخيار الحضاري الشامل، وهو ذاك الذي تُحرّكه المتراكمات النفسيّة التي جَرَفتها سيول الأحداث المتعاقبة عبر التاريخ، إنه صراع الأنا والآخر كما لم يهدأ سعيرُه منذ قرنين ونيْف يوم وطئت أقدامُ الإفرنجة أرض الكنانة دانسة غازية. وأيًا كانت تجلّيات التعبئة النفسية وبأي حافز من حوافز الثأر تحرّكت فإن مدارها المستعاد هو خوض المعركة الحضارية. وإذ تتقلّب واجهات الحرب بين الاستهداف والمقاومة فإن الضمير الجماعي أصبح مؤمنًا بأن

الصراع العسكري ما انفك يتوارى ليحلّ محله صراع الهُويّات، وليس للهُويّة من عماد يجسّد رمزيّتها العليا إلا اللغة.

وثالث الثلاثة هو الخطاب الغيبيّ ذاك الذي يستمدّ وقوده من القناعات الإيمانية، وهي بطبعها قناعات حميمة إذ لا يتسنّى الحوار حولها إلا بحضورها المتكافئ بين أطراف الحوار بينما يتعطّل كلما تقابل خطاب التسليم وخطاب الإنكار. وكم من حالة تآزر فيها الجدل بين المتحاورين المنكرين فأثمر زادًا من بنات الأفكار، وكم من حالة تعاضدَ فيها الجهدُ بين متحاورين يشتركون في قناعات التسليم فلم يَجْنِ الفكر من جدلهم فضلًا ولا عطاءً. أما إذا افترقت المنطلقات وتباينت المصادرات فإن الخاسر الأكبرَ هو آليات التفكير ذاتها. إن خطاب الذبّ عن اللغة العربية يأتي في معظم الأحيان مغلّفًا بالاستلهام الروحاني فيَسْبل على قضاياها الكبرى سربالًا من القداسة يمتزج فيها الحسّي والمجرّد ويتخالط العقلي والغيبي فتُلغى المسافات بين الدنيوي والأخروي، وتسقط الحواجز بين الزمن الفيزيائي والزمن الأنطولوجي. وليس من مأخذ أو عتاب على هذه الحال المتدفقة انعتاقًا من مكبّلات الوجود المادي ولكنها تقعد بصاحبها عن استيعاب الواقع التاريخي للظاهرة اللغوية المحكومة بقوانين المكان والزمان والفرد والجماعة.

خلاصة الأمر أن الغائب الأكبر في معالجتنا للقضية اللغوية هو على وجه التحديد لحظة الوعي بضرورة فك التعاضل بين مراتب الخطاب فضلًا عن إنجاز التفاصل الجليّ البات بين المعايير؛ معايير الأضرب الثلاثة: الغيبي والوجداني والنضالي. ويبقى التسآل النقضي المتجافي عن كل افتراض قائم على القياس المختل، والذي يُمهّد المسالك بين الاستطلاع المتأني الولود والاستقبال المُخصب الخلاق: هل من سبيل إلى معالجة المعضلة اللغوية بتسوية خطاب يستجيب لأشراط الموضوعية العلمية، ويتواءم مع متطلّبات التشخيص العقلاني، دون أن ينخرط في أعراض الاستلاب الثقافي أو يَجُرّ إعوار الانبتات الحضاري؟

إنه المرجُوّ بذاته؛ خطابٌ يحتكم إلى المنجَز المعرفي؛ ذاك الذي حققته

اللسـانيات بوصفهـا العلم الإنسـاني الشـامل بامتياز حيث لا تفاضل بالمَنشـأ والتخليق بين لغة وأخرى، ولا بين أي ثقافة وسائر الثقافات التي تخالفها، وهو الأنمـوذج الفرد لانسـكاب المعرفة في مَصاهـر الانتماء الإنسـاني الكامل. هل يتسـنّى إذًا أن نُعالج قضايـا اللغة العربية مسـتجيبين لوصايا المعرفـة، ومُذعنين لحياد البحث العلمي، وكاسـرين في نفس الوقت الحصارَ النفسي الذي يحملنا على إلجـام قناعاتنـا الحميمـة حـول الأبعـاد المتضافرة فـي الظاهـرة اللغوية، وكثيـرٌ منها واقع خـارجَ دائرة النامـوس العقلي الصـارم إذ تتراوح بين النفسـي والوجودي وحتى الأنطولوجـي، وليس غريبًا أن يتغلّـف بعضها بأبعاد الحدس والشـعر والجمال، وكلها مُدرَكات نتمثلها ولا يُسـعفنا العلمُ بأدوات تشخيصها لأن معادلاته غيرُ معادلاتها؟

إن استئناف الأسئلة قد يبدو ضربًا من الاسـتخفاف الفكري أو عارضًا من أعـراض العبـث النظـري، ولا غرو أن فيه مـا قد يغـري بذلك، إلا أن شـيئًا من التبصّـر الهادئ الرصين سـيوقفنا علـى حيثيّات جديـدة ألمّت بحالنـا التاريخية الحاضـرة وهـي التي تفرض بخصـوص اللغة إمـلاءات جديدة؛ حتـى ولو جاء الاستئناف على مسـافة سنوات قليلة معدودات، فقد سـاءت حالنا اللغوية وبلغ الخطـر في زمـن وجيز مـدى مفاجئـًا ما انفك يسـتفحل معـه الخطر السـاحِق. ومن أبـرز مظاهر التهافت والتهـاوي، بل من أجلى القرائن التـي تُنذر بأننا على مسـافة قريبة من فاجعة حضاريـة قاصمة، استشـراءُ التلوّث اللغـوي في أثواب جديدة بحكم انتشـار وسـائط الاتصال المسـتحدثة، ونخص منهـا بالذكر طفرة البث الفضائـي الغزير وما تجنـح إليه قنواته مـن منازع الترويـج دون أي اعتبار لمرجعيّات القيمة التعبيرية، وهو ازدهارُ سوق التواصل الافتراضي عبر المواقع الاجتماعيـة، وما نجـم عنه مـن انفجار مسـالك المحاورة فـي اللحظـة الزمنيّة المُحَيّنـة، وإذا بلغـة جديدة تنشـأ بموجَب تلقائيـة الفعل وردّ الفعـل، وهي لغة تتركب أمزاجًا وأخلاطًا فتتولّد منها عربيّة هجين يَلذ للكثيرين أن يسـتحدثوا لها اسمًا اشتقوه من الإنكليزية كما لو أنهم يكرّسون وجودها عبر فعل التسمية.

ولا شـك في أن هذا الفيـض الغزير مـن أدوات التواصـل أو البث ما كان

له أن يبلغ ما بلغه من تأثير رمى بنا في الهجنة اللغوية لولا التغيّرات العميقة التي عصفت بما كان يُطلق عليه مصطلح «النظام العربي» من خلال سلسلة الانتفاضات التي زعزعت منظومات سياسية آلت برموزها إلى الاستقالة التاريخية؛ إما باللواذ وإما بالتخلي وإما بالانتحار غير الطوعي، وإذ باللغة الهجين التي ترعرعت في مهاد الهزل على شاشة التواصل الافتراضي تغدو أداة للتخاطب في أشد لحظات التاريخ عُسْرة؛ بل تمسي رمزًا أعلى في مراتب الفعل الجماهيري المتراص على جبهة صناعة الحدث وتوجيه دفة الزمن. فبأي المداخل نتوسل يا ترى؟

ما أستوقفك عليه - أيها القارئ الصبور - قضايا كبرى حقيق بها أن تأخذ مني ومنك جَهدًا وكدًّا ومثابرات، ولن نستكثر عليها لو أفردنَا لكل واحد منها كتابًا من القول مُفصّلًا. إننا على يقين قاطع أن واقعنا العربي إذا تواصل استخفاف قادته بالمعضلة اللغوية ولم يحسموا أمرهم في رسم استراتيجية مُلزِمة تقوم على سنّ سياسة لغوية جريئة سيفرز قريبًا حالة من التداول تفرض نفسها فرضًا بمنطق ضرورة الواقع، فتنبثق مشاهد تعبيرية تتمازج فيها بقايا الفصحى وشظايا اللغة الأجنبية - هذه أو تلك - وتأليفات عاميّة تتأرجح بين الخصوصية المحلية والحدّ المشترك الأدنى من تقاطع اللهجات العربية. ويومئذ ستنجلي المفارقة العُظمى بين يسر ظاهر في مجال التداول الشفوي وعسر قاهر في مجال التداول الكتابي؛ سيكون المشهد اللغوي مُتّشحًا بالاستعصاء، وسيمر زمن قبل أن يتسنّى لكل شعب في قطره ، أو نظام في بلده، أن يُعيد صياغة منظومته اللغوية على مقاس حاجات الضرورة وبعض مقاسات ما سيتبقى من معايير القيم المرجعية. كل هذا من الرصد الاستشرافي الذي ينبني على نهج الافتراض الاستنباطي وأداته: تخيّلْ واستنتجْ، أما حجّته فهي الاستدلال بالخُلف كما كان المناطقة يقولون، ورمزها: إذا لم تصدّق فأنجز ثم جادلني ... فماذا علينا أن نستحضر من الحقائق العامة القاطعة؟

علينا أن نبدأ بإنصاف التعليم ورجال التعليم، فكثيرًا ما يصُبّ عليهم المجتمعُ وأولو الأمر في المجتمع جامَ غضبهم محمّلين إياهم مسؤولية

الضعف اللغوي السائد بين صفوف الناشئة واستشرائه في كل مراحل التعليم، وقد امتدت الظاهرة في الزمن حتى قفلت دورتها فأخرجت جيلًا من المربّين يتولّى مهمّة التعليم والتدريس في كل مراحل التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي هو نفسه يجرّ منذ أيام التعلم آثار التلاشي اللغوي، وليس في الدنيا كلها منظومة تربوية يحالفها الفلاح في إنضاج الملكات اللغوية إن لم يَعْضدها مناخٌ اجتماعي يتّسم بالسلامة التعبيرية، فيكون مِحكًّا لاختبار المهارات التداولية، ويتحول إلى «مدرسة» اختبارية من الاستخدام الموازر لجهود المدرسة النظامية، ومن أهم ظواهر المجتمع التي لها سلطة جبارة في هذا المجال بوسعها أن تزيد ما تبنيه المدرسة رصًّا وصلابة أو أن تنسف ما تبنيه المدرسة نسفًا جذريًا الإعلامُ ولا سيما عبر بثه الفضائي الغزير. ولنا أن نرسل بيقين جازم حكمًا قاطعًا: إن أي منظومة تربوية في أقطارنا العربية محكوم عليها - في مجال ترسيخ الملكة اللغوية - بالفشل الرهيب ما دامت اختياراتنا الإعلامية على ما هي عليه في النصيب الأعظم منها.

فهذه واحدة. أما الحقيقة الثانية فهي أن بقاء الوضع اللغوي على حاله واستفحال ظاهرة التفكك التدريجي الذي ينخرُ اللغة القومية سيُعقد مهمّة ردم الفجوة الثقافية، وسيَجعل الزمن المنظورَ لذاك اللحاق الذي ظللنا نسعى إليه منذ بداية النهضة الحضارية مقتضيًا لأضعافه، بل مرفوعًا إلى قوة جبرية مُحْبطة بحكم التراكم الحتمي سلبًا على سلب، ولا تُنعِمُ النظرَ في مسألة الزمن والسباق المذهل على عجلاته حتى تشفق إشفاق الرحماء أو إشفاق الناقمين بكلّ الذين تصوّر لهم أوهامُهم إحلال الحرف اللاتيني محلّ الحرف العربي، أو إحلال العاميّة محلّ الفصحى، وألحِقْ بهم - وهم كثر - من يظنون أن اللغة الأجنبية هي الحل السحري للمعضلة الحضارية. وغيرُ ذي معنى أن نُسهِب في وصف جريرة البتر الثقافي الذي سينجمُ حتمًا عمّا يطرح هؤلاء وأولئك من حلول تؤدّي إلى قبر كل الموروث ومحو ذاكرة التاريخ، وليس من شيء أفضلَ من ذلك شاهدًا على التهاوي الذاتي، وليس من شيء كالتهاوي الذاتي دليلًا على الضياع الاجتماعي. سيّان أن يكون أصحاب تلك الرؤى على صفاء السرائر أو كانوا على طينة المكر والمخاتلة، فالناتج واحد وهو الاستئصال

المنهجي المنظم لجذور الهوية من مكامن التاريخ، وإغماس الخنجر الحديدي بين أكتاف الأمن اللغوي.

والثالثة – ولها بسابقتيها عُلقة مكينة – أنّ قوانينَ الوجود على الأرض باتت تقتضي الانخراط في المنظومة الإنسانية على وجه الاضطرار بعد أن ولّى زمن الاختيار في الاندماج الكوني، فقد كفت العزلة عن تجسيم أحد احتمالات الحياة فأمست الشكلَ الأمثل لاختيار العدم، ومن أوّليّات المنافسة الكونية على البقاء الانخراط في إملاءات مجتمع المعرفة بالامتثال لأشراط التنمية المتجددة، وليس من سبيل إلى الأخذ بأسباب التنمية عن طريق المعرفة إلّا بالاعتماد على لغة قوميّة تجمَع ولا تفرّق، تؤصّل ولا تستأصِل، تستزرع ولا تجتث. فلا مجال لأي مجموعة بشرية أن تتشبع روحَ العصر، وتتناهى في استسقاء مناهل التفكير العلمي، وتسافرَ إلى أقاصي العقلِ الراجع في العيش والكسب والتدبير، إلّا بمنظومة أدائية في مجال التعبير تسكُب فيها عصارة الحياة وتصنع منها مراجعَها في السلوك ومعاييرها في القيم.

لن يفلح العرب في كسب رهان التاريخ لا بواسطة اللغة الأجنبية ولا بوسائط لهجاتهم العامية، ولو أرادوا أن يفعلوا ذلك بالأولى لظلوا تابعين طول الدهر ولعجزوا أن يصيروا يومًا متبوعين، ولو شاؤوا أن يفعلوا ذلك بالتالية لتراكمَ عليهم التخلف عقودًا ريثما يجرّون لهجاتهم جرًّا ليصعدوا بها إلى مرتبة الأداء الذهني المصفى من عوالم الحسّ والمادة. فاللغة ليست وعاءً، ولا اللغات أوعية، فأما العلم فقد فرغ من إثبات هذه البديهيّات، وأما الذين لا يعلمون ويظنون أنهم يعلمون فالوهم يوحي إليهم أن اللغة ليست إلا أداة، وأن اللغات بدائل، وأنك بأيّ لغة توسّلت استطعت أن تصنع حضارة. فمن الذي بوسعه أن يقول لنا ماذا سيفعل العرب بالثورة الرقمية وبفضائها الافتراضي وبكل منظوماتها الحاسوبية إذا تخلوا عن لغتهم الفصحى وراحوا يتحسّسون التقنية العالية بواسطة اللغة الأجنبية أو بواسطة العاميّة؟ وكيف نربّي جيل الناشئة منذ البدايات الأولى على ثقافةِ الحاسوب إن نحن لم نرعَ مهارته باللغة القومية الناضجة الراسخة؟ إن مجتمع المعرفة الذي ينشد التنمية ويتكئ على

الاقتصاد الخادم للمعرفة والمستثمر لها في الوقت نفسه سيظل متعذّرًا خارج دائرة اللغة القومية، مثلما سنفيض فيه لاحقًا في الفصل السابع أوّلًا ثم في الفصل الرابعَ عشرَ تاليًا، ومن حظّ العرب أنّ لهم لغة قوميّة، وأنّ لها جاهزيّة تؤهلها لاحتضان الثورة المعرفية العارمة، فمتى ندرك أن توطين العلم وما ينجم عنه من تقنيات أمرٌ مستحيلٌ استحالة قاطعة خارج دائرة اللغة التي بها نكون، ومعها نتماهى، والتي هي في الوعي الفردي كما في الوعي الجمعي الرمز الأعلى المعبّر عن الهُويّة.

أما الرابعة فهي أخفى في تآخذها، وأدق في توصيفها، وربما أخلق بالتدبر والإمعان، تتطلّب روحًا نقديًا عاليَ السقف، لا يطمئنّ إلى جاهز ولا ينام على يقين، يُجادِل في الحقّ ما ساد واستقرّ، يرتاد مفازة القلق بشقاء ويشفق بكل من ليسوا أشقياء، وعيُه الحاني آسرٌ رغم الضنى، يتحرّق في دفقات الفهوم كما على درب ينفسح فيعانق الكون الأرحَب ويضيق فتتقطع به الأنفاس. ولا يُفسد على الناس راحتهم - في جموعهم ونخبهم والماسكين بمصائرهم - شيء كما يفسدها حديث العقل حين يتملكهم سلطانُ الهوى، ولا يثيرهم عليك أمرٌ كما يثيرهم أن تتحدث إليهم بلغتهم في شأن لغتهم بما يشطّ على نوازعهم، فخطابك في عيونهم مُشاغب مشاكس يحرمهم مواصلة السهر في حفلهم التنكّري الصاخب الممتع المريح. إن من الظنون ما يترسّخُ في اللاشعور الجماعي فيغدو مكوّنًا أساسيًا بين مكوّنات المخيال الثقافي، وإذا بالظنون يقين أو كاليقين، وإذا بأمزاجه المتنافرة كأنها سائل من هباءات متجانسة، فإن أنت حرّكت الراكدَ طلبًا للفائدة والتماسًا للمصلحة غضبوا، ونقموا، ثم رجموا...

الفصل الثاني

الوعي اللغوي الجديد

إذا خطـر لكِ أن تبحث عن موضوع من مواضيـع الجدل والمخاصمة ظل حاضرًا في كل منعطفات الحضارة العربية الإسلامية، أو عن قضية هي من أشدّ القضايا احتدادًا وأقواها تأليبًا واحتشادًا، فاعلم أنه موضوع اللغة العربية في مدى صلاحها أو بقائها أو امتلاكها لأسـباب المناعة التي تقيها ذهابَ الرّسْـم وشـبحَ الاندثار. وهذا يعنـي أن للغة العربية عنـد أهلها ما للغات الأخـرى عند أهاليها وأكثرَ؛ لأن حماية اللغة في تاريخنا لم يكن يقلّ شأنًا عن حماية الأرض - تلك التي كان الأجداد يسمّونها البيضة - وعن حماية الذات الجماعية حتى أوشكت اللغة أن تتماهَى والهُويّة. فما كان يُتصوّر للعروبة ولا للقوميّة ولا حتى للإسلام مفهومٌ خارجَ حصون اللغة. ولو رمنا اختزال الظاهرة الكبرى في معادلة صغرى لقلنا إن تاريخ العرب في مَصَاعـده كما في مَنازله يُكتب من خلال تاريخ لغتهم في مَدّهـا وجزرها. ولئن اقتضى هـذا التعميم تبصّـرًا وأناة حتـى ينجليَ صدقه فهو أكثر وضوحًا وأيسـرُ اسـتيعابًا لو فحصناه من خلال الوضع اللغوي السـائد الآن فـي جل أقطار الوطـن العربي من مغربـه إلى خليجه، ناهيـك أن صيحات الاسـتغاثة اللغويـة لا تتوانى عن إرسـالها أي مؤسسـة ثقافيـة أو أكاديمية معنيّة باللغة.

إن المشـهد العربي العام يحملنا على الاقتناع بأن وعيًـا لغويًا جديدًا ينبثق وتتسـارع تجلّياته فيوحي بأننا في حضـرة مَعالمَ غير مألوفة، وقد نخالها شـبيهة باليقظة الحميدة، وتوشـك في بعض مظاهرها أن تبـدوَ كالطفرة المباركة. وعند هذا المشـهد الطـارئ نريـد أن نقف وقـوف التأني، بـل نريـد أن نراجع صيحة الفـزَع التي سـبق لنـا أن صحناهـا؛ لا بالانخراط في الحماسـة المتدفقـة أو في النضال الفكري المنفعل، وإنما بالتشخيص المعرفي الذي يتعقل خفايا الصورة ومكوّناتها دون أن يفـرّط في مواثيقه المبدئية أو يسـتخف بأوصال الانتماء كما

سبق أن دققناه. مُبتغانا إذًا هو استقراء نشأة الوعي اللغوي الجديد بمفاصله الزمنية ومضامينه الدلالية، وأن نجوس من خلال تشكله بحثًا عن حوافزه الثاوية في مَكامِنه، وأن نستشف عبر المقارنة الوظيفية ما قد ينتهي إليه من مآلات ولاسيما وتاريخنا - عتيقه وطارئه - حافلٌ زاهر بالمنعرجات المماثلة.

لنُبادِرْ بالإلماح إلى محدّديْن فارقين، أحدهما ذو صلة بالمحتوى والآخر متعلق بالحيز الزمني. فأما الأول فنعني بـه أن أعراف البحث في قضيتنا اللغوية قضت بأن الدارسين يهتمون بالخطاب الطاعن في صلاح العربية والذي يُثخن في أوصالها الحيوية موحيًا بأن زمنها قد توانى وانفرط، ودَاسًّا أن أول أشراط النهضة الحضارية هو استبدال غيرها بها في العلوم الراقية والمعارف المتطوّرة. وبذلك ساد الاهتمام بهذا الخطاب العدائيّ المناهض، وظل الجميع يعتبرون أن خطاب المرافعة يقوم أساسًا على تفنيد مزاعم العداء وتفكيك آليات المناورة الثقافية. وفي سبيل تشييد خطاب المنافحة يتركز جهد الدارسين على كشف تهافت الحجج المقدّمة وعلى تبيان المضمَر وراءها من مكر النوايا وخداع المقاصد، فخطاب المرافعة هو في جوهره فضحٌ لمكائد التلبيس حيث يُسْدَل على المزاعم لبوسُ الحجّة وما هي بالحجّة. ولتحقيق هذا الغرض يتم استنفار الحميّة الثقافية بعد التوسل بالمطايا الموضوعية.

هنا تدقيقًا يأتي ما قد يمثل إضافة نوعية للتراكمات الجمّة من أدبيات الدفاع عن اللغة العربية، ومنشأه سؤال عفوي: ألم يحِن وقت مراجعة ذاك الخطاب بذاته؟ نعني - بصيغة أخرى - أن الجدل الزمني قد يقضي بأن ننجز عملية استبطان فكري لمضامين خطاب المرافعة وآليات صياغته. نعم! هو جَهدٌ ذهني مُضاعَف؛ أن نراجعَ معضلتنا اللغوية من خلال ما نسجناه حولها من مقولات ونحن نُدافِع عنها كي نحميَ وجودها ونؤمّن دوامها وننعش الأملَ في بقائها. ومن هذا المنفذ نستطيع أن نرسم دائرة الإنارة النوعية التي نعتزم إيقاد أضوائها؛ ألا وهي دائرة الهُوية كما سنجلو معالمها ونُدقّق عناصرها التكوينيّة بين ثقافي وديني وسياسي، وعلى ركحها سنشخص السياج الحاضر بالقوة والغائبَ في الوعي الصريح وهو الأمن اللغوي.

أما المحدّد التمييزي الثاني – والذي به يتّضح بعض حظوظ الإضافة في التناول والمعالجة بما يؤسّس لفكر نقدي جديدٍ في المجال اللغوي – فيتصل بالفضاء الزمني الذي نتخذه حقلًا للرصد والاستكشاف متعقبين منعطفاته الفاصلة، وسيصادف أنه ينطلق مع بدايات القرن الجديد الذي هو فاتح الألفية الجديدة، ولا يكمن السبب في شكليّة الأرقام والعدّ والحساب، وإنما يكمن في ذاك الحدث الاستثنائي الذي كان له من الهول ما يوشك أن ينفرد به في التاريخ الإنساني عمومًا، نعني تفجير البرجين العملاقين بوصفهما رمزًا لأعظم سلطة في التاريخ وهي سلطة المال، تسامقت فشيّدت عرشًا يُلغي كل خصوصيات الإنسان ولا يعترف إلا بسلطان المادة، وكانت لحظة في التاريخ فارقة؛ أن الهوية الإنسانية الجديدة ليست إلا المنتج العملي لإذابة الهويّات، ولن يكون من العبث اللفظي لو قلنا إن الهوية قد تماهَت مع اللاهويّة. ويومئذ لم يكن أحد يخاصم في أن الأمن هو الأمن المالي ولا أمن سواه.

سنقف على المفاصل الزمنية في هذه الحقبة الوجيزة سائلين وقائعها، متحسّسين تجلّيات الوعي اللغوي كما شهد به مجتمعنا العربي، وسنطوف من أجل تبيان ذلك بنماذج متنوّعة الطباع متعددة الأنماط، تتلوّن أطيافها بين صبغة المؤسسات الرسمية داخل سلطة البلد الواحد، وصبغة المؤسّسات المتعددة الأبعاد ضمن تركيبة العمل العربي المشترك، وصبغة المنظمات الخاصة تلك التي أمست تؤثث نسيج المجتمع المدني. وسيكون تجوالنا بحسب تعاقب المحطات على مسار الزمن، وسنسعى إلى توظيب الأسلاك الناظمة التي رسمناها، نقصد استكشاف حوافز الوعي النقدي المتصل بمعضلة العرب الأولى وهي اللغة، ونقصد اتخاذ خطاب المنافحة موضوعًا للاستقراء والتشريح بدلًا من التصدي لخطاب المناكفة، ونقصد أيضًا الاستفسار عن مدى النضج المعرفي الذي بلغه خطاب الوعي اللغوي الجديد من خلال الموازنة بين التراكم الكمّي وما ينبثق عنه من استصفاء نوعيّ نستخلص به الكمّ من الكيف.

ولن يكون إهدارًا للجهد ولا تشويشًا على الذهن لو افتتحنا رَصْدَنا

الاستكشافي هذا بتوطئة نستدعي فيها بالاستذكار الحالَ التي تركها القرن العشرون في ما نحن بصدده قبل انبجاس فجر الألفيّة الجديدة، فقد تهيأت على مستوى السياسة الدولية أسباب أحدثت نقلة جوهرية في تقدير أعماق الظواهر اللغوية، وفي انغراس التشابك بين الفرد واللغة والمجتمع، ناهيك أن الخيارات السياسية الكبرى قد أمست متينة التعالق مع مفهوم الهُويّات الذي لا ينفك - لا كليًا ولا جزئيًا - عن مفهوم الانتماء اللغوي.

ستأخذنا الرحلة إلى أولى محطات القرن الجديد في ما نجم عن حوادث أيلول/ سبتمبر 2001 وكيف انفجرت الضغائن الثقافية الكبرى فتطايرت شظاياها على اللغة وما إليها من قيم وظيفية ورمزية، ثم إلى أبرز إنجاز صَنعَه المثقفون العرب حين أصدروا وثيقة الإسكندرية وأسّسوا منتدى للإصلاح العربي، ثم نقف على ما حاول القادة العرب استدراكه في مجال القضية اللغوية ضمن منظومة العمل العربي المشترك لنصل بعد ذلك إلى مشاريعَ متميّزة بعضها تم في سياق ما يُعرف بالمجتمع المدني، وبعضها الآخر جَسّمَ نمطًا جديدًا كأنه مزدوج الصفة؛ يتخذ شكل منظومات المجتمع المدني وترعاه جهات ليست هي السلطة الرسمية ولكنها نابعة منها أو شديدة الانصهار فيها فتتحول إلى حاضن كفيل. وستتداخل اللوحات الاستعراضية مع ما جدّ على المشهد العربي العام منذ انفجرت الأوضاع في بعض أقطاره بما يضاهي الزلزالَ المباغت لنرى ما عسى أن تكون المسألة اللغوية قد جنت من هذا التغيّر التاريخي العميق. ولئن انبنى اختيارنا لهذه المحطات على سندات موضوعية فإن سببًا ذاتيًا ينضاف ليَرْفد البواعث الفكرية الخالصة؛ مدارُه أننا قد واكبنا تلك المنعطفات، وكان من حظنا ومن قدَرنا أن أُشرِكنا في جَدَلها، بل أسهمنا في توظيبها، أو دُعينا إلى استقراء نتائجها؛ بل ساهمنا في إنضاج بعضها متعاونين - هنا أو هناك - مع ثلة من خيرة المثقفين المناضلين في سبيل صون القيم الحضارية العليا والتمكين للمرجعيات الفكرية السامية، ومتعاونين أيضًا مع صفوة من الماسكين بدوائر القرار.

ما منا من أحد إلا ويعلم علم اليقين حجم التركة التي خلّفها القرن

العشرون على كاهل المسلمين تعميمًا، والعرب تخصيصًا، وعلى اللغة العربية بالاستتباع التلقائي. إن لغة الضاد قد عاشت ألوانًا من الضيم طيلة الحقبة الاستعمارية، ولا سيما في الأمصار التي كتبت عليها الأقدار أن تعيش تحت نير الاستعمار الفرنسي، وحين دالت الأمور وحلت «دولة الاستقلال» محل منظومة «الحماية أو الانتداب أو الاستعمار» لم تجدْ اللغة العربية نفسَها أفضلَ حالًا مما كانت عليه؛ اللهم إلا في إجراءات شكلية دون الجواهر. وسنرى أنصعَ قرينة دالة على ذلك في أوضاع المؤسّسات المسمّاة بالمجامع وما آلت إليه من تناقض صارخ بين المنجَز فيها والمأمول منها. فالدول الأوروبية الاستعمارية – حين أذعنت لموجة التحرّر التي عمّت الشعوب التي كانت مغلوبة على أمرها – هيّأت بإحكام استراتيجي مكين ما به تستبدل بالاستعمار السياسي العسكري استعمارًا اقتصاديًا ثقافيًا يُكرّس التبعيّة المتجدّدة المستدامة.

قفل القرن العشرون أبوابه تاركًا على جبين التاريخ أوشامًا واصمة لا تمّحي ونتوءات من الوقائع بارزة حددت معالم الانعطاف في السياسة الدولية. كانت الحربان العالميتان، وكانت بينهما الأزمة الاقتصادية، وكانت بعدهما هيروشيما، ثم الحرب الباردة القائمة على توازن الرّعب، وإذا بالولايات المتحدة التي خرجت بمفردها منتصرة من الصراع الكوني، والتي كالت التهم لأوروبا بناءً على أن سياسة الأوروبيين الاستعمارية هي التي تسببت في حدوث الحربين الكونيّتين؛ إذا بها تتورّط حدّ الاختناق في صراعات إقليمية صاعقة، كان آخرُها الحربَ الفيتنامية. وما أن انسلت من مقابضها بخزي عسكري غائر (17 جوان (حزيران/ يونيو) 1975) حتى أطل عليها شبحٌ جديد يهدّدها باختلال عميق في التوازنات الدولية، ولم تكد تسترجع أنفاسها حتى صُعقت بإفلات إيران من فلكها لتحُلّ في برزخ نقضيّ مضادّ تركها عارية من غطاء كان يدثر هيمنتها الأليفة (1979).

انكشفت يومئذ الغرائز الحضارية التليدة، وانسرح من عقاله ماردُ الثأر التاريخي، وبدأت تتهاطل التجليّات الدفينة، فانبثقت أطروحة نهاية التاريخ، ثم أطروحة صراع الحضارات، فانكشف المستور وتعرّى المحتجب، وبين

هذا وذاك كانت أوجاعٌ وكانت جروحٌ حتى انكفأ النزيف؛ كانت حربُ الخليج الأولى إذ سِيق البعث العربي ليحرّر العلمانيّة من كوابيس الغيبيّة فهَزم وانهزم، وكانت حربُ الخليج الثانية إذ هبّ التحالف ليحرّر قطرًا من غازيه فغزا القطرَ ومَن غزاه واغتصب لنفسه حق البقاء وحق الدوام، ولما خطر له أن يغادر ترك المكان موعودًا للأرض اليباب.

تقاطر اللعابُ نقمة على الإسلام، وعلى العرب، وعلى اللغة التي جاء بها الإسلام، وكان اندحار الشيوعية حامضًا يُلهب الشهيّة حتى جاءت إلى قبطان «النظام العالمي الجديد» الهديّة الثمينة على الطبق الذهبيّ يومَ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001، فكان ما كان، وكان أن تصَادَى السّدَنة: عربيّ أو مسلم فارجُموه، عربيّ ومسلم فانحروه. وبدأت لغة الضاد رحلة جديدة من العذاب. تألقت يومئذ رياضيّات القياس الجائر بما يُعيد إلى الذاكرة الإنسانية الحقبة الإغريقية التي انبرى سقراط يقاوم تهافتها ومَظالمَ افترائها، واستوى الجدل على متواليات توهمُ بالبرهان لأنها ركبت ثنائيات تزعم أنها متماهية كما سبق أن ألمحنا لمامًا: الإسلام والإرهاب، فالإسلام والعرب، فالعرب والإرهاب، ثم الإسلام مع العرب والعربية، فالعربية والإرهاب ... ولم يَكدْ يجف نزيف الافتراء الأكبر حتى أثخن الظلمُ بمُديته على العراق في 9 أفريل (نيسان/ أبريل) 2003 فكانت الصدمة التاريخية الكبرى التي لن تقِلّ حجمًا ووزنًا عما أحدثته حملة نابوليون على مصرَ عام 1798، ولا عمّا أحدثه احتلال فرنسا الجزائرَ عامَ 1830. فكيف تشابكت أنسجة الأحداث في الطبقات القابعة تحت سطح الزمن التاريخي؟ وما الذي هيّأ الأنفاق التي سيطلع منها وعي نقدي جديد يجيز لنا الحديث عن اقتران إجرائي بين الهوية والأمن اللغوي؟

الفصل الثالث

في بيت العرب

إن غـزوَ الولايـات المتحـدة لأفغانسـتان تحـت غطـاء التحالـف الدولـي المعزَّز بقـرارات مجلس الأمن المذعـن لإرادة منفردة قد أحـدث صدمة ظلت مزيجًا من أحاسـيسَ متباينة، وكان من المتفقهين في السياسـة على طراز الهواة وهم يخالون أنفسَـهم كبارَ المحترفين من حَبَكوا بعض المسوّغات. ولكن غزو العـراق قد أحدث الفاجعة الكبرى فكان الوجَعُ بالغًـا أقصاه بين أحناء المثقفين العـرب من حيث إن مشـاعرهم ترجمـان بليغ عما يحسّـون بـه، وترجمان أبلغ وأفصـح عمّا تحـسّ به الجمـوع التي هـم ينطقون باسـمها. كانت النقمـة بالغة عارمة، وكان بين المثقفيـن ألف خطاب وخطاب. وفي تلـك اللحظة التاريخية الفاجعة التي فرشـت تحـت أقدام المثقفين صفيحًا سـميكًا سـاخنًا يـكاد يغلي بغليان انصهار المعـادن، التأم الشـمل التئامًا عجيبًا لم تكن تسـتطيع صوغه إلا الكوارث. سـقطت الحواجز فجأة بين المثقفين: لم يعد للتقسيمات معنى، ولم تعد التصنيفات تولد الجدلَ وتبتعث الحوار الرتيب.

داخـلَ أسـيجة تلـك النائبـة تهاوت مِـن علـى الوجـوه أقنعـة الانتماءات المذهبيـة، فالـكل فـي أتـون اللهـب: القوميـون والقُطريّـون، الاشـتراكيون والليبراليـون، اليمينيـون واليسـاريون، أصحـاب المـوالاة والذيـن احترفـوا الاعتـراض والمناقضـة، المنـادون بالنهل من جـداول الإنسـانية الفيّاضة ودعاة الهويـة المتحصّنـون بأسـوار الإرث الطاهـر الزكـي. وإذا الجميـعُ يندفعـون بأبصارهـم المحدّقـة وبصائرهـم المتأمّلة صـوْبَ قياداتهم السياسـية ناعين لهم احتضـارَ النظام العربـي الرسـمي على أيديهـم، باكين علـى هويّتهـم، منتحبين على لغتهم. فـي لحظة خاطفة سـكتت أصوات الشـماتة بالذين كانوا سـببًا في الكـوارث، وتجمّدت ألسـنة الإغاظة في سـذاجة بعض الساسـة الذيـن حمّلوا التاريخ أكثر ممّا يحتمل. وإذ بدت الآفاق مُنسَدَّة، والكلامُ عبثًا محضًا، أهونُ منه

مسرحُ اللامعقول، جاءت مبادرة لافتة، جاءت تقتنص مشهد التداعي الجماعيّ المحفوف بنوازع الانكسار لتنفث في الغمام المدلهمّ شعاعًا من الحياة رغم بؤس كروبها. فلم يمض شهر على احتلال العراق حتى قرر المجلس الأعلى للثقافة بمصر أن يعقد مؤتمرًا يلملمُ أشتات الضمير الثقافي المتشظي، حَدّد موعدَه بالأيام الثلاثة الأولى من شهر جويلية (تموز/يوليو) 2003، وكان عنوانه «الثقافة العربية من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل: نحو خطاب ثقافيّ جديد» ودعا إليه جموعًا غفيرة من المثقفين العرب من الأقطار العربية ومن المقيمين في الأصقاع الأجنبيّة. وما إن شاع النبأ حتى فرّق الشقاق مواقف النخب إذ انبرى جمع منهم يعلن اعتراضه وينادي بالمقاطعة بناءً على ما تخيّله من أن الحديث عن «تجديد الخطاب الثقافي» ما هو إلا ضرب من تكريس احتلال العراق، وربما مَدخلٌ للانخراط في أجندة القوى الغازية. ثم تنادَى جمعٌ من الأعلام إلى نشر بيان في هذا الغرض يحمل توقيعاتهم كان من بينهم الروائي الجزائري الطاهر وطار والأديب المصري صنع الله إبراهيم.

على جمر مستعر، وفي ارتقاب لا يقلّ احتراقًا، احتشد إلى القاهرة أربعمائة مثقف أو يزيدون، وَخِيفَ على المؤتمر أن يتصدّع، وكنت أعلم أن المجلس الأعلى للثقافة قد خطط لمؤتمره ذاك قبل غزو العراق بأشهر طويلة، كنت أعلم ذلك لأنه استكتبني للمشاركة في أبحاثه مبكّرًا، ولما طلب مني د. جابر عصفور – الأمين العام للمجلس يومئذ والذي هو عندي من أعز رفقاء الدرب عِشرة وثقافة – أن ألقيَ في افتتاح المؤتمر كلمة باسم المثقفين الوافدين أشفق عليَّ الأخلاءُ. كان لزامًا أن أفيض في تناقضات اللحظة التاريخية بعد أن ضرب الزلزال أعماق الكيان العربي وجاء يطلق رصاصَه على الوجود والهُويّة واللغة، كان لزامًا أن أقول إن الحديث عن «تجديد الخطاب الثقافي» لا مسوّغ له إلا إذا كان مقدّمة للحديث عن «تغيير الفعل السياسيّ» واقترحت – باسم المؤتمرين – أن تنبثق عن المؤتمر لجنة للمتابعة تهيّئ لمؤتمر آخر بشرط ألا تنظمه الجهات الرسميّة وإنما يلتئم تحت مظلة المجتمع المدنيّ. وكان من حظ الجميع أن المقترَح قد استقبلته آذان صاغية، واطمأن الحاضرون بعض الاطمئنان حين زال عن مخيّلتهم شبح

الخوف المرير؛ أن يكونوا أمام محكمة التاريخ كشهود الزور أو كالأزواج المخدوعين.

التأم المؤتمر وكان فرصة أسمع فيها المثقفون العرب أصواتهم، وأبلغوا وجهات نظرهم في الأسباب التي جَلبت النوازلَ على الوطن العربي؛ ولئن حَمّل المؤتمرَ منظموه شعارَ «تجديد الخطاب الثقافي» فإن الإجماع كان تامًّا على ضرورة البحث في «تغيير الفعل السياسي» وعلى أن المسلك الحتمي في ذلك هو الإقدام على الإصلاح الشامل. كان المؤتمر ردًّا مباشرًا على الاستعمار الجديد، كان رَدًّا خجولًا في انطلاقته، عنيدًا في خاتمة مطافه، مَكينًا في خطابه لأنه سرعان ما انعتق من سَورة الغضب ولهب الانفعال، فأرسى بنفسه على محاكمة الحال العربية قبل محاكمة من استهانوا بالعرب واستضعفوهم. وهكذا تسللت – بين يأس مريض وأمل مخصاب – فكرة الإصلاح كأنها الجنين النائم دهرًا يصارع الاحتضار من أجل ما بقيَ من أنفاس الحياة. ولكن فكرة الإصلاح – بما هي صيغة يُلبسها قائلها ما عنّ له من الأردية ويحمّلها ما حَلا له من الإيماءات – كانت يومئذ قد دَرَجت في الخطاب الدولي، وأوشكت أن تشيع ممعنة في تكثيف الضباب الدلالي. أمّا ما قدح شرارة الإيقاظ بعد السبات فهو تفجيرُ البرجين الذي قلبَ معايير النظر قلبًا جذريًّا، ولم يكد «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» يُصدر تقريره السنوي عام 2002 حتى انتاب الغربيين والأميركيين ذهولٌ كبير، وراحوا يُعيدون على أنفسهم إلقاءَ أسئلة منسيّة تخصّ الأسباب العميقة التي فيها يتخلق اليأس فتتولد النقمة وتهيج غريزة العنف فينشأ الإرهاب.

أخذت الإدارة الأميركية الموضوع يومئذ مأخذًا جادًّا، وعكف على تناوله كولن باول وزير الخارجية إذاك، فأعلن في ديسمبر 2002 عن مبادرة سمّاها «مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط» مدققًا إياها بأنها «مبادرة للإصلاح السياسي والاقتصادي والتربوي والاجتماعي». لكن الإدارة الأميركية كانت تتهدّج في خيار ظليم، وكانت تنوس بين مجاذباتٍ تراقِصها على الملأ: حمائمُ يتحدثون همسًا بينهم كولن باول، وصقورٌ تدوّي بصُراخها تكتسح ما يعترضها حتى تدوسَه. وفعلَ جورج بوش الابن فعلته فاحتل العراق وبدا له أن يُمعن في

تسـويغ ما فعلَ، فعاد يُحيي المبادرة متصوّرًا أنه يفتح لشـعوب المنطقة فراديس الديمقراطية محرّرًا إياها من اسـتبداد الحكم وفسـاد الأنظمـة، وفي 13 فيفري (شـباط/ فبراير) 2004 أعلـن عـن مبادرتـه بعد أن عـدّل العنوان الـذي وضعه سابقًا كولن باول، فجاء اسـمها الكامل «المبادرة للشرق الأوسط الكبير» ثمّ تمّ اختصارها في «الشـرق الأوسـط الكبير» وإذا بالولايات المتحـدة تعرضُ وثيقة المبادرة على قمة الدول الثماني الموعودة لشهر جوان (حزيران/ يونيو) 2004 عسـى أن تلتزم بها تلك الـدول الأكثرُ تصنيعًـا، والأكثر ازدهـارًا اقتصاديًا، وقد دارت الوثيقـة على تعليل ظاهرة «الإرهاب» بأسـباب ثلاثة كبيرة مسـتفحلة في بلدان المنطقة: غياب الحرية، وغياب المعرفة، وغياب حرية المرأة.

أحدث الإعلانُ عن المبادرة والكشف عن كثير من مضامينها صدمة عارمة إذ جـاءت في وجـه الأنظمـة العربية القائمـة كالطلقة التـي أصابتها فـي مَقاتلها السياسـية، ناهيك أنهـا تحدثت بتفصيـلات دقيقة عن ضـرورة مراجعة المناهج الدراسـية لاسـتئصال ما كان يخيّل للأميركيين أنه منبع للإرهـاب، بما في ذلك حفظ القـرآن الكريـم وفصاحـة اللغة العربيـة، وهذا ما سـيكون له وقـعُ الخطأ القاتل، وامتزجت في الاعتراض على مشروع «الشرق الأوسط الكبير» أصوات الساسـة، وأصوات المثقفين، وإذا بالجميع في خندق الدفاع المشـترك، وارتفع من الجميع شعارٌ يختزل مسافات القضية الكبرى: «لا خيرَ في ديمقراطية تدخل الأوطان على ظهور الدبابات». بين غمام وانقشـاع أومأ السياسيون بالبديل: أن الإصـلاح يمكن أن ينبثق من الداخل وليس من ضرورة لاسـتيراده من الخارج. ولـم يكن يومئذ في حسـاب أحد أن التغيّرات السياسية يمكن أن تأخذ مسارات أخرى فتكتسـي صبغـة الانتفاض الثـوري الجارف، لم يستشـرف أحد ذلك؛ لا السياسـيّون الدوليّـون، ولا الساسـة العـرب، ولا حتى قـادة الفكر مـن النخب المثقفـة؛ لأن «الفعل الثوري» قـد بات في قناعات الجميع إرثًـا محنّطًا من مآثر الأيديولوجيات المنحدرة فلم يتنبّأ أحد أن أنظمة عربية عاتية كانت على مسـافة خطوات معدودات من الزلزال التاريخي الرهيب.

كان علـى الذيـن حضـروا المؤتمرَ أن يتابعـوا ما زكّاه المؤتمـرون. تولّى

المبادرة د. جابر عصفور فاجتمعنا مع ثلة معدودة من المثقفين العرب وقد وجدنا في مكتبة الإسكندرية ضالتنا إذ كانت ركينة ثمينة ضمن أنسجة المجتمع المدني، وإذا بنا نعقد - تحت قبائها وبجهد استثنائي من لدن مديرها د. إسماعيل سراج الدين - مؤتمرًا حول «قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ» على أمل إمداد الملوك والرؤساء العرب يومئذ بوثيقة تخرجهم من ورطتهم الدولية في موضوع الإصلاح، وكانوا عندئذ يستعدّون لعقد قمتهم السادسة عشرة.

انعقد مؤتمر الإسكندرية (12 - 14 آذار/ مارس 2004) واشتغل الحشدُ الغفيرُ من صفوة ما أنجبت الأمة العربية، فقدِموا من كل أقطارها، ومن مختلف فئاتها وبيئاتها، تاركين وراءهم انتماءهم القطري، بل ومتخلين عما اعتادوا عليه من فرائض الالتزام. جاؤوا وكلهم امتلاءٌ بأشراط المجتمع المدني، ولم يكن سهلًا دائمًا، فمناخنا العربي لم يرسّخ أعراف المجتمع المدني، والذين أشرفوا على تنسيق الحوار في المؤتمر، أو أداروا جلساته، بذلوا جهدًا استثنائيًا للتذكير بتلك الأشراط. ففضلًا عن الزهد في الانتماء القطري وحتى الإقليمي كان متعينًا على كثيرين أن يجتهدوا في التخلي الطوعي عن نوازع التحزب، وميول المذهبية، وحدّة الراديكالية، وحتى الصرامة الأكاديمية، ومن أوّليّات العمل في هيئات المجتمع المدني نسيان ثنائية «الولاء أو الاعتراض» وثنائية «التزكية أو النقض».

وليس في النضال المدني سقف مسبق لحرية الفكر والتعبير لأن السقف الوحيد هو المسؤولية والإحساس التام بأمانتها. وانتهى المؤتمرون إلى صياغة وثيقة أصبحت تعرف بوثيقة الإسكندرية، وكانوا جميعًا سعداءَ بما أنجزوا، وكانت سعادتهم أعظمَ لأنهم أحسّوا بأنهم - ربما لأول مرة - يمدّون جسر التعاون مع ملوكهم ورؤسائهم، وكان هؤلاء وأولئك في انتظار ما يُمدّونهم به، وكأن اللحظة التاريخية قد جمعت شمل النخبة الفكرية من أصحاب القرار السياسي يقاومون جميعًا عواصف الرياح الدولية العاتية. كان ذلك البهاءُ في تلك المرحلة سقفًا عاليًا للانتظارات الجماعية؛ إذ لم يكن واردًا في ضمائر

الناس ولا في مخيال النخبة أن قطار التاريخ العربي سيلتف على نفسه بزاوية رياضية تقارب المائة والثمانين من الدرجات.

لم يحن موعد انعقاد القمة العربية السادسة عشرة في تونس (22 – 23 ماي (أيار/ مايو) 2004) حتى فاضت أدبيات جمّة اتخذت الإصلاح موضوعًا لمجادلات عجيبة، يتوازى فيها المقصد المكشوف مع النوايا المضمرة، ومن أعجب ما فيها أن القيّمين على مصائر الناس تحولوا حرّاسًا مكينين على صفاء اللغة ونصاعة دلالات ألفاظها، فانصبّ الجهد على طهارة الكلمات أكثر من انصبابه على طهارة السياسة، وبدأ مسلسل ميلودراميّ شديد الإغراء سينتهي بثمار جهود النخبة الفكرية إلى ما يشبه الإهمال التام. حين انطلقت أشغال قمّة الملوك والرؤساء العرب كانت كثير من آمال مؤتمر الإسكندرية حول قضايا الإصلاح العربي قد تبخّرت. كان واضحًا أنّ فكرة الإصلاح أثقلُ من أن تتحمّلها النفوس السياسية في واقعنا العربي ولا سيما إذا اقترنت بصيغة أمْريّة جازمة، سواءٌ أجاءت من الخارج أم انبثقت من الداخل. فنحوَ الخارج كان الردّ الذي أجمعت عليه رموز السياسة الرسمية آنذاك أننا بلدان ذات سيادة، ونحوَ الداخل أن لبلداننا خصوصيّات وهي التي تحدّد طبيعة الإصلاح ونسقه، ولا مجال لوصفة جاهزة، والذي زاد في حساسيّة السياسيّين العرب صدورُ التصوُّرات والحلول من المجتمع المدني، وفكرة المجتمع المدني نفسُها لم تنضج بعدُ عربيًا، بل إنّ واقعنا العربي هو الذي لم يكن قد نضج بعدُ لاستساغتها والاعتراف بها.

لقد اشتملت وثيقة الإسكندرية على بيان مبدئي ثم نصّت على تأسيس منتدى الإصلاح العربي على أن يكون فضاء مفتوحًا للمبادرات والحوارات الفكرية والمشاريع العربية، سواءٌ فيما يتعلق بمسيرة الإصلاح العربي أو إقامة جسر لكل أشكال الحوار والتعاون مع مؤسّسات المجتمع المدني العالمي، على أن يتم ذلك من خلال عقد ندوات وحوارات مشتركة، عربية وعالمية، حول موضوعات التنمية بشكل عام، يُضاف إلى ذلك تنفيذ مشروعات التعاون في مجالات التنمية المختلفة. كما أن آليات المتابعة قد نصّت على تأسيس

مرصد اجتماعي عربيّ يتابعُ نشاط المجتمع المدني العربي، ويقيّم مشاريع الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك باعتماد الأسلوب العلمي في ضبط المؤشرات الكميّة والكيفية.

لقد تناولت وثيقة الإسكندرية أركانَ الإصلاح الأربعة بحسب مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة، وخصّت مسألة اللغة العربية بإبراز مبدئي متين، ناهيك أنها نصت في مادتها قبل الأخيرة (المادة 34) على الأولويات الثقافية ومنها «الحفاظ على اللغة العربية وتحديث آليات تكيّفِها مع التقنيّات الرقمية الجديدة في عصر المعلومات». لقد أبانت الوثيقة عن منطلقات مبدئية عميقة، وكانت سمة التحري الدقيق هي الحاضنة في صيغ الخطاب ودلالاته وإيحاءاته، وعلى هذه الأسس ذكر البيان أن الذين اجتمعوا في المؤتمر كان حافزهم أن يتدارسوا إمكانات الإصلاح اللازمة لتطوير مجتمعاتنا العربية، وقد انتهت مناقشاتهم إلى ضرورة الإعلان عن اقتناعهم الكامل بأنّ الإصلاح أمرٌ ضروريّ وعاجل، ينبع من داخل مجتمعاتنا ذاتها، ويستجيب لتطلعات أبنائها في بلورة مشروع شامل للإصلاح، يضمّ الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشروع يسمح بالتعامل مع أوضاع كل قطر على حدة، وينتظم في نسق عام يحدد القواسم العربية المشتركة بما يتيح الفرصة لكل مجتمع عربي كي يدفع خطوات الإصلاح الخاصة به إلى الأمام، ويزيد من التواجد العربي على الساحة الدولية ويبعده عن التقوقع والتمحور على الذات. وفي الوقت نفسه يرسّخ لإطار تعاون إقليمي يجعل من الوطن العربي كيانًا أكثر إيجابية وفاعلية وتأثيرًا على الصعيد الدولي. ولكنّ ديباجة الوثيقة لم تنته إلا بتأكيد أن المجتمعات العربية تملك من النضج والخبرة التاريخية ما يجعلها قادرة على الإسهام في تشكيل الحضارة الإنسانية، وتنظيم أمورها وإصلاح أوضاعها الداخلية؛ مع ضرورة الانفتاح على العالم وتجاربه الإصلاحية والتفاعل معها طبقًا لقائمة أولويات محدّدة. ثم انطلقت الوثيقة تجلو مضامين الأركان الأربعة، فبدأت بأولها وهو السياسي، مستفيضة في تحليل الاستحقاق الديمقراطي، وضرورة «السير بالمجتمعات والدول العربية قدُمًا، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية».

ترى! أهذا الذي أزعج النظام الرسمي فأجمع قادته على تجاهل جهد المجتمع المدني في أعلى درجات نخبه، وحرموا أنفسهم أن يقدّموا في قمّة مجموعة الثماني في سي آيلاند (جوان (حزيران/ يونيو) 2004) بديلًا لمبادرة الإدارة الأميركية حول الشرق الأوسط الكبير، فخلقوا فراغًا تلقفه الأوروبيون فقدموا مشروعَ «الشرق الأوسط الموسّع وشمال أفريقيا»؟ ربما! ولا سيما وقادتنا - يقينًا - قد قرؤوا بقية النصّ وعلى أعينهم نظارات سوداءُ ولم يتلطفوا في أن يستبدلوا بها عدسات شفافة تغوص في الأعماق على البعد الثالث. وهذا ما قرؤوا: «عندما نتحدث عن نظم ديمقراطية - بوصفنا ممثلي المجتمع المدني العربي - فإنّنا نقصد بها، دون أدنى لبس، الديمقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وَفقًا للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، ولكن جوهرها يظلّ واحدًا، فهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقومُ على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، مع وجود مؤسّسات سياسية فعّالة، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقلّ، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية».

في قمة «مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبيرة» لم تستطع إدارة جورج بوش يومئذ أن تجرّ سائر الأطراف للالتزام بمبادرتها الخاصة بالشرق الأوسط الكبير، ولم يكن للعرب مبادرة محدّدة لأنهم لم يتوصلوا في قمّتهم - في تونس - لا إلى صياغة ردّ مقنع، ولا حتى إلى أن يزكوا بكلمة واحدة يتيمة وثيقة الإسكندرية التي جسّمت موقف المجتمع المدني العربي؛ رغم أن بعض القادة العرب كان يحضّ المثقفين على إنجازها، وكان بعض القادة الأوروبيين يرغب فيها كي يتوسدها سندًا لمقاومة شراسة الموقف الأميركي. وإذ قد خَذل العربُ أحبّاءَهم بعد أن خذلوا أنفسَهم بادرت فرنسا فاقترحت باسم أوروبا مشروعًا بديلًا سمّته «الشرق الأوسط الموسّع وشمال أفريقيا» كما أسلفنا بيانه. ولم يتمّ البت في الأمر بحسم قاطع، وجنح صُناعُ القرار الدولي إلى التظاهر

بالوعي الحاني، ذاك الآسر بشقائه، المستتر بفتور غنائمه. وفي أثناء كل ذلك كانت الحرائق الكبرى تدمّر اخضرار الأرض العربية، وكان شرخ القطيعة بين الحاكم والمحكوم يصرُخ بلا أمل.

بدا جليًا أن ما يُصطلح عليه بالنظام العربي كان في تلك المرحلة كالعهن المنفوش في مَجْرَى ريح عاصفة. كانت الإرادة السياسية رهينة لدى القوة الدولية المتنفذة، وكان الوعي الثقافي يئن تحت كوابيس التهمة الجاهزة؛ إن لم تأته وهو محجوز داخل وطنه لاحَقته وهو طريدُ الهجرة سواءٌ جاءته قسرًا أو أتاها طوعًا. غير أن تواليَ الإغاظة التي انسرح إلى تخومها القصوى عنفوان التسلط الدولي قد دفع الضمير الجمعي إلى التيقظ. كانت السنون في تلك الحقبة تمضي ثقيلة، وكانت النخب العربية برياداتها السياسية والفكرية تقتات - إذا اقتاتت - من فتات إرث ثقافي متقادم عتيق، وكانت شقوق التصدع واضحة على جدران البنية المعرفية التي يستند إليها الواقع العربي بكل تجلياته في السياسة والعلم والفن واللغة.

لقد مضى زمن كان وجيهًا فيه الجدل بين قائلين بأن اللغة إن هي إلا أداة للتفكير ثمّ أداة للتعبير، وقائلين بأنها هي التفكير من حيث إنها العقل إذ يفكر، مضى ذلك الزمن لأن نظرة ولو عجلى في مسيرة الفكر الإنساني منذ تجددت فلسفاته الحديثة، ومنذ تعاقبت الرؤى التفسيرية أو التأويلية لعلاقة الإنسان بالكون الخارجي، تطلعنا على سلك خفي لاحم مدارُه التسليم بأنه لا شيء يُدرَك إلا باللغة، فلا شيء يدرَك خارج سلطة اللغة. ولكن الجديد الأجدّ هو أن تصريف المسألة بهذا الصّوغ لم يعد أحد يحمله على أنه من فقاقيع نرجسيّة العلم اللغوي، ونكاد نجزم - بعد طول استبصار وامتداد الأناة - أن السبب الذي من أجله وبفضله زالت عن العلم اللغوي تهمة التسلط وجريرة الاستحواذ هو استسلام حقلين عملاقين لسلطته؛ حقل العلوم الحاسوبية وحقل العلوم السياسية، رغم أن هذا التسليم قد تم إذعانًا للاعتراف بسلطان الآلة اللغوية. ولكن العاقل لا يمكنه أن يقرّ لموضوع العلم بالسلطة ثمّ ينكر على علم الموضوع سلطته. فالجميع على يقين اليوم بقوة سلاح اللغة، بل بجبروت

توظيف الإنسان لها، وعلى يقين بتحكمها المطلق في التواصل والمعرفة، وليس بوسع الجميع إلا التسليم - ولو على وجه المصادرة المنهجية - بسلطة العلم اللغوي لأن موضوعه اللغة.

كان روّاد النخبة من أصحاب القرار العربي غائبين أو كالغائبين عن كثير من حقائق الثورة المعرفية الإنسانية، بل كانوا على مسافات نائية من أجدّ الحقائق؛ تلك التي تؤكد التماهيَ التام بين اللغة والفكر والهُوية، ذلك أن التوالج الجدلي بين أطراف هذا الثالوث لم يَعد من مشمولات التأمل النظري الموغل في الرؤى الفلسفية، وإنما أصبح مجالًا للدراسات «البراغماتية» في حقول الاجتماع والنفس والتربية. لا غرابة أن الوعي العربي الناعس قد بدأ عندئذ يستفيق بفعل وخزات الإثارة السياسية الدولية وتحت وقع صدمات الاستفزاز المباشر. كانت زلازل التاريخ تتوالى على الأرض العربية ولا أحد بقادر على أن يتنبّأ بكل معقباتها، وقد يغيب عن الذاكرة حدث سياسيّ من بين إخوته وهي كثيرة، ولكن أمارات حمراءَ ظلت تتوقد بلهب مُوجع؛ كيوم 15 أيلول/ سبتمبر 2001 حين أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش أنه يدشن حربًا صليبية وكان الزهو على مُحَيّاه بالغًا أقصاه، وكيوم 26 أيلول/ سبتمبر 2001 لما صرح سيّدُ روما سيلفيو برلسكوني أن حضارة الغرب أرفعُ شأنًا وأجلّ قدرًا من حضارة الإسلام، ومثلهما اليومُ الذي هبّ فيه المتمسّكون بتلابيب حوار الثقافات يدافعون عمّن صَوّر محمد بن عبد الله رابطًا على عمامته سلسلة من القنابل المتفجرة وذلك في 30 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2006، واليوم الذي قام فيه سيد الفاتيكان يخطب مستشهدًا بنصّ يؤكد أن محمد بن عبد الله لم يأت على يديه إلا الأذى؛ في 12 أيلول/ سبتمبر 2006.

هي محطات تستوقفُ الذاكرة الثقافية لا لتمنحها لحظة استجمام، ولكن لتزيد أساها أسى، ولتضيف إلى أوجاعها ألمًا وضنى. جروحُ الذاكرة تقذف بالوعي الشقيّ على رصيف الأدب وهو يتغنى نثرًا أو شعرًا: منذ مُدَد قال الشاعر الإنكليزي روديار كبلنغ (1865 - 1936) قولة يستلها الذاكرون لها من سياقها ليستشهدوا بها كلما أرادوا التنفيس عن كرْبهم الثقافي، قال: «أواه!

الشرق شرق، والغرب غرب، هما أبدًا لا يلتقيان، إلى أن تقف الأرض والسماء أمام عرش القضاء العظيم»، غير أن ما كان مجرد عزوف عن اللقاء تحوّل سعيًا حثيثًا إلى المواجهة والصراع يردفه شعورٌ مغشوش بالتفرّد والاستعلاءِ لا يبرح يَطمُرُ ينابيعَ التدفق الإنساني الممدود.

طمسُ معالم الهوية وتفتيت أركانها كي يتمّ تفكيكها من الداخل؛ ذاك هو الموطئ الذي تتقاطع في مركزه السياسة والثقافة واللغة، وكل حدث تفصيلي - مهما بدا عارضًا ومهما بدا ظرفيًا - يصلح لنا شاهدًا آخر على ما نسوقه، ومن المهم أن نفسّر مرة أخرى لماذا أضحى من الضروري أن نستقرئ الأمثلة الشواهد، إننا نفعل ذلك ونطنب فيه لأن الطرف الذي نحاوره ليس «الآخر». فذاك الآخر لم يعد يتكتم أو يُداري، إنه تجاوز مرحلة الكيد بالدسائس، إنه يجاهرك بأنه يمارس استحقاقات الغلبة ومشروعية الانتصار بحسب مكاييله الجديدة التي نسف بها إرثه الإنساني بعد أن قضى قرونًا في تشييده. إن الطرف الذي تحاوره، وتجادله، وربما تخاصمه في الحوار والمجادلة، هو «الأنا» من حيث هي خلاصة الذات الجماعية. أو قلْ هو بعض «الأنا»، هو ذاك البعض الذي يغيب عنه الوعي النقدي، هو الذات حين تتماهى مع الأحداث فتعجز عن مفارقتها، هو «الأنا» التي من فرط انغماسها في الزمن الفيزيائي تغْشى بصائرُها عن رؤية الزمن الحضاري فتحيد عن مهاداتها وتطفئ بيدها شموع الرغبة في الوجود.

عندما أعدّ الكونغرس في الولايات المتحدة تقريره عن حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 ضمّنه في نسخته الأصليّة توصيَة لإدارة البيت الأبيض بأن تطلب من المملكة السعودية أن تكفّ عن طبع المصحف وتوزيعه، فما عسى أن يَعْنيَ التفكير في طلب الكفّ عن طبع المصحف وتوزيعه إن لم يكن يعني في نفس الوقت تجفيفَ منابع الاستلهام الروحي، وتجفيفَ معين اللغة التي بها جاء النص القرآنيّ. إنها الإرادة المتسلطة التي تصرّ على اجتثاث مقوّمات الهوية، ولئن عَدَل تقرير الكونغرس عن تدوين ذاك الطلب في نصّه الأخير فإن ذلك لا يُغيّر شيئًا في سياق رصدنا للحوافز المضمَرة التي تنسج

بخيوطها ألياف الاستراتيجية الكونية المتسلطة. ولم يقف الأمر عند حدود الإيعاز لأن المحلل الثقافي يعتبر أن إشاعة الخبر الخاص بورود المقترح في النص الأصلي قبل إسقاطه من النص النهائي هي في حد ذاتها قرينة تحمل رسالة سياسيّة جليّة. لم يقف الأمر عند الإيحاء بالمقاصد عن طريق تسريب الخبر لأن الإدارة الأميركية قد طلبت بعد ذلك - رسميًّا وبصفة علنيّة - من المملكة السعودية أن تغيّر برامجها التعليمية، وأن تراقب الخطباء الدينيّين، وأن تطلب من أيمّة المساجد أن يكفوا عن الاستشهاد بالآيات التي يرد فيها ذكرُ اليهود، وطلبت الولايات المتحدة في نفس الوقت من جمهورية مصر أن تغيّر برامجها التعليميّة كذلك، وأن تلغيَ تدريس بعض المواضيع وجملة من الآيات القرآنية. ثم كان لقاءُ حوار الأديان في نيويورك (تشرين الثاني/ نوفمبر 2008) بمبادرة من المملكة العربية السعودية، فقامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية يومئذ تسيبي ليفني تناشدُ المسلمين أن يكفوا عن ذكر الآيات القرآنية التي جاء فيها ذكرُ اليهود.

لنذكرْ أن الولايات المتحدة قد أعلنت في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2002 عما أسمته «مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط» رابطة إياها بالوكالة الأميركية للتنمية وقد أسندت إدارتها إلى إليزابيت تشيني - ابنة ديك تشيني نائب الرئيس الأميركي جورج بوش - بعد أن تم تعيينها مساعِدة لوزير الخارجية كولن باول مكلفة بشؤون الشرق الأوسط. نصت «المبادرة» على «إصلاح وضع الطفل العربي» من خلال مشروع تعليمي يُعيد تشكيل تصوّره للوجود وللكون وللآخر، وتم رصد أموال طائلة في هذا الغرض، وقسط كبير منها خُصّص لإعداد مليون كتاب يتمّ من خلالها تأطير ثلاثة آلاف مدرسة، و120 ألف تلميذ، وستة آلاف مدرّس. وتم عرض الحصيلة الأولية على لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ في 19 أفريل (نيسان/ أبريل) 2005، وخلاصة المشروع «إعداد جيل يتلقى من خلال المدرسة الأنموذج الأميركي» على أن يتمّ تكريس ذلك نهائيًّا مع حلول عام 2013.

أترانا كنا نعي كيف تسحب المظلة الجائرة لتضع في سلة واحدة النصّ

المقدّس، واللغة التي جاء بها، والذين آمنوا برسالته، ثم الذين بها ينطقون جميعًا؟ وأي شذوذ في الأعراف الإنسانية كذاك الشذوذ الذي يدفع برئيس الولايات المتحدة - جورج بوش - إلى تنظيم مأدبة إفطار في البيت الأبيض على شرف ممثلي الدول الإسلامية ليلة النصف من رمضان عام 1426 للهجرة الموافق 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 ثم يخطب في الحاضرين متحدّثًا عن «الإرهاب» وعن «القتلة»، وكأنما أراد أن يُقيم الحُجّة على المسلمين من منطق الدين الإسلامي ذاته، فراح يستشهد بالآية الثانية والثلاثين من سورة المائدة؛ تلك التي ختم بها القرآن قصة ابنيْ آدم قابيل وهابيل، فكانت كالعبرة التي توّجت رواية الحادثة (الآيات 27 - 32) وفيها يقول: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾[1]. ولكنّ جورج بوش عمد إلى إسقاط جزء من الآية وهو قوله تعالى «على بني إسرائيل» وإذا بالآية تصبح على لسان بوش «من أجل ذلك كتبنا أنه من قتل نفسًا بغير نفس أو فسادٍ في الأرض فكأنما قتل الناس جميعًا...».

نحن هنا أمام مشهد متعدّد الواجهات ومتنوّع الأبعاد، وسنقتصدُ في قراءة هذه وتأويل تلك بحسب ما يُمليه علينا السياق الذي نحن فيه، هذا الذي يُقيّدنا بموضوع الهُوية والأمن اللغوي، وكيف يتوظب العداء حيالها مضمونًا ومرجعية ولغة. فخطاب جورج بوش كان «رسميًا» لذلك كان محرّرًا ومُوَثّقًا لا مجال فيه للارتجال، وبناءً على هذا يزول احتمال الخطأ أو النسيان؛ ثم إنه خطاب يتولّى إعداده فريقٌ من المكلفين المستشارين، فيهم السياسي، وفيهم الإعلامي، وفيهم من يرصد حركات التأثير النفسي، وفيهم غير هؤلاء، ومن الجميع يتركب ما يعرف في البيت الأبيض بورشة صناعة الخطاب. على أن الجميع يعلم علم البديهة بأن الشأن الديني - وكل ما إليه من نصّ أو اعتقاد - إنما يؤخذ بكليّته أو يُترك بكليّته، لأننا في أمور القناعات الحميمة إما أن نتحدث فيها أو نتحدث عنها، فإن تحدثنا فيها فنحن داخل دائرتها، وإن كنا خارج دائرتها تحدثنا عنها

(1) القرآن الكريم، «سورة المائدة،» الآية 32.

كما هي عند أهلها، أي برمّتها. فالتصرّف في النص بالحذف والإسقاط يُفضي إلى تقديم الشاهد الأبتر، ويقدّم صورة ترمز لإضمار التفتيت، وتفتيت النص هو الخطوة المقدمة لتفتيت الهوية بما فيها اللغة.

ثم هل يُعقل أن أعضاء ورشة الخطاب - كلهم أو بعضهم - كانوا يتصوّرون أن القرآن قد كتب ما كتب على بني إسرائيل وحدهم دون غيرهم حين قال: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ...﴾ وإنما كان السياق قائمًا على التسلسل التاريخي أولًا، وقائمًا على صدقيّة الخبر في أن سِجلّ بني إسرائيل حافل بقتل الأنبياء، ويبقى أن الحكم الاعتباري المنصوصَ عليه هو من الأحكام المطلقة، وكيف يخفى حكمُ الإسلام في موضوع القتل خارج مسوّغ القصاص أو مسوّغ الحيلولة دون الفساد في الأرض! إنما هو التجرّؤ على المقدس بحضرة أصحاب المقدّس، وهو منتهى التحدّي كغمْس الإبر تدفعها كاتمات الصوت فتتوجّع دون أن تتأذى.

وسوف لن يغيّر باراك أوباما من أسلوب الاقتطاع هذا إلا تغييرًا طفيفًا فيتراءى كأنه ألطف وأذكى، ففي خطابه إلى الأمة العربية والإسلامية من جامعة القاهرة (4 جوان (حزيران/ يونيو) 2009) استشهد بالكتب السماوية، وبالقرآن تخصيصًا، وأول استشهاد به جاء في معرض حديثه عن المتطرّفين الذين يقتلون الأبرياء فاقتبس - عن طريق أسلوب التضمين - تلك الآية القرآنية الكريمة نفسَها فجاء على لسانه «إن القرآن الكريم يعلمنا أنه من يقتلُ بريئًا يقتلُ الإنسانية كلها ومن ينقذ نفسًا ينقذ الإنسانية كلها» حسب ترجمة البيت الأبيض نفسه، وهكذا استلّ الحكمَ من سياقه وأعاد صوغه وأسقط أهمّ ما كان فيه وهو ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ ...﴾ وصفق الحاضرون تصفيق الأغرار، وكان حريًّا بهم أن ينتبهوا إلى ما أسقطه الخطيب من كلام الله، وأن يطالبوا بتعداد جرائم إسرائيل وقتل الأبرياء قبل تقديم المواعظ بسخاء.

منذ زمن طلب الأميركيون من الرئيس محمّد أنور السادات أن يكفّ الشيخ محمّد متولي الشعراوي عن ذكر اليهود في خطبه وفي برامجه

التلفزيونيـة. إنـه هو نفسـه ذاك النيـل الكائـد بمرامي تفتيـت الـذات الحضارية عبر خلخلـة مُكوّنات الهويـة. وفي أواخر عام 2006 تم الكشـف عـن الوثائق المتضمّنة للشروط التي كان الاتحاد الأوروبي يُلقيها أمام تركيا قبل دخولها في منظومتـه، وكان من بينها أن تلغيَ تركيا من خطاباتها ومـن أدبياتها الآية القرآنية التاسعة عشرة من سورة آل عمران التي نصها: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ﴾[2]. وكيـف لنا أن نتـأوّل مواقف الإرضاء وهي مُغلفة بأردية شـفافة كاشـفة؛ فبعض وزارات التعليـم فـي البـلاد العربيـة - كما فـي تونس - بـادرت يومئـذ بتقديم شواهد الإخلاص، وتطوّعت بالعربون على الامتثال، فأوعز مفتشوها التربويّون - وهـم «المتفقدون» - إلى المعلمين في الصفـوف الابتدائية الأولى أن يغضّوا الطرف عن سـورة «الكافـرون» وهـم يُلقنون الأطفـال قصارَ السـور، ولم يكن الإيعاز كتابيّـا، وإنما كان شـفويّا، وكان التعلل هو صعوبـة التركيب اللغوي في تلك السورة؛ فأعجبْ به من تدبير وأعظمْ به من تهافت! أفلم يكن أيسرَ وأجمل وأحكم أن يوعز أصحاب الشـأن إلى المعلمين بأن يشـرحوا السـورة على مبدأ التسـامح والاعتراف بالآخر، وعلى أسـاس أن القناعة الدينية كلّ لا يتجزأ، وأن العبادة مسألة حميمة لا يُستساغ فيها لا تفاوض ولا مقايضة، وأن خاتمة السورة ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[3] تقوم صدى أمينًا لقوله تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْـدُ مِنْ الغَيِّ﴾[4] ولقوله عزّ من قائل: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[5] ولقـوله تبارك: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ. لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾[6].

تهيّأ كل شـيء إذن ليخرج الوعي اللغوي السياسـي من حيّز القوة إلى حيّز الفعل، وكان الموعد التئامَ القمة العربية التاسـعة عشـرة في الرياض (28 - 29 آذار/ مـارس 2007) إذ تـم الإعـلان عـن إدراج موضـوع اللغـة العربية ضمن أمهـات القضايـا التي تخص العمـل العربي المشـترك، وعاد الملوك والرؤسـاء

(2) القرآن الكريم، «سورة آل عمران،» الآية 19.
(3) المصدر نفسه، «سورة الكافرون،» الآية 6.
(4) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية 256.
(5) المصدر نفسه، «سورة يونس،» الآية 99.
(6) المصدر نفسه، «سورة الغاشية،» الآيتان 21-22.

العـرب إلـى الموضوع بمناسـبة قمتهم العشـرين فـي دمشـق (29 – 30 آذار/ مـارس 2008) ليصادقوا على مشـروع النهـوض باللغـة العربيـة للتوجـه نحو مجتمـع المعرفـــة. ولمــا حان موعد القمة الحادية والعشـرين في الدوحة (30 – 31 آذار/ مارس 2009) تمت إحالة الموضوع إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

لقد كان عجيبًا أن مؤسســة العمل العربي المشـترك الكبـرى لـم يخطر لها أن تجعل المسألة اللغوية ضمن أولوياتها المصيرية منذ البدايات، ولكنّ ما طرأ من الأحداث وما آل إليه المشـهد الكوني الجديد قد دفعا بجامعة الدول العربية إلى أن تسـتيقظ تحت وقع الانتهاك المعنوي المتهاطل على الضمير العربي كما تبيّناه آنفًا. فكيف نُعيد قراءة كل الخطابـات المصاحبة لهذا المنعرج التاريخي؟ وأيّ ثمَر جنى الوعيُ اللغويّ من كل ذلك؟

الفصل الرابع

النظام العربي وخطاب اللغة

عبارة «النظام العربي» من تلك العبارات التي تتعدد مدلولاتها بشكل غير موسوم؛ إذ المتصوّر الحاصل منها إن هو إلا مفهوم لا يربطه بالواقع إلا المخيال الفردي. والذي أعان هذا المتصوّر الذهني على التعدد الدلالي والتكاثر الإيحائي أنه غير وارد ضمن قوائم المصطلحات الرسمية، ولذلك يظل سائحًا متجوّلًا بين حقل المعاني الحقيقية وفضاءات المعاني المجازية. فإن رابك مما نقول ريب فتذكرْ كيف كان تداولُ تلك العبارة يَشيع في سياق التعريض والنقد وربما التجريح والتهجين أكثر مما يَشيع في سياقات الامتداح أو التمجيد أو الإكرام.

وخلاصة ما استكان إليه اللفظ قابعًا فيما يشبه الاسترضاءَ الجماعي أنه يدل على ما قد تشترك فيه الأنظمة السياسية العربية من أسواءٍ، أو يدل في أفضل الاحتمالات على الكيان الذي يؤلف بينهم تأليف الحضور لا تأليف الانصهار، ذاك الذي اسمه الرسمي «جامعة الدول العربية» والذي يُختصر في عبارة «الجامعة العربية»، وفي الانتقال من التسمية الرسمية إلى التسمية المتداوَلة اقتصادٌ في العبارة، ولكن فيه إجحافًا بالمعنى، فالعبارة الشائعة نعني قولنا «الجامعة العربية» - وهي ثنائية التركيب - توهم بتوحّدٍ وانصهار ليسا موجودين في العبارة الثلاثية الأصلية «جامعة الدول العربية» التي تبرز إبرازًا واضحًا استقلال الكيانات الفردية وعُلوّ سيادتها الوطنيّة على السيادة الجماعية المنشودة.

ومن طريف ما حصل في تاريخ مؤسسات العمل الدولي والإقليمي الذي هو متعدد الأطراف بالضرورة أن إنشاء جامعة الدول العربية كان يُعزى في بَدْئه إلى غير ما انتهى إليه، ولا غضاضة في استدعاء التاريخ بين الحين والآخر؛

إن لم يكن للعِظة والاعتبار فلا أقل من أن يكون للوعي بأسباب الوقائع وفك أسرارها المحتجبة. فممّا هو شائع مستقرّ في قناعات المؤرخين والسياسيين وحتى بعض الفئات من المناضلين المتحزبين أن الجامعة العربية في نشأتها الأولى وليدة الإرادة الاستعمارية. افتحْ قاموس التاريخ السياسي للقرن العشرين الذي ألّفه الباحث الفرنسي كريستيان هوك (2005) وابحث عن مادة «الجامعة العربية» تجدْ تعريفًا ينطلق بتاريخ النشأة (22 آذار/ مارس 1945) يومَ وقّعت سبعُ دول عربية على وثيقة التأسيس انطلاقًا مما سُمّيَ بروتوكولَ الإسكندرية. ثم يضيف ما نصه: «إن المملكة المتحدة قد سبق لها أن بادرت بجمع الدول السبع في اجتماع تحضيري عُقد في الإسكندرية في شهر سبتمبر 1944. وكان ونستون تشرشل - الذي سبق له في مطلع العشرينيات أن اتخذ لورنس العرب مستشارًا له - قد أدرك تصاعد المدّ القومي العروبي فخشيَهُ لِمَا كان يحمله من رفض للغرب، ففكر في كبْحه بإنشاء هيئة تجمع العرب لتمتصّ فيضه المتصاعد» (ص 577). وإذ يكتب المؤرخ ما يكتب فليس كلامه واردًا على سبيل التقدير الظني، ولا هو من ثمار الاجتهاد أو التأويل، وإنما يسوقه مَسَاق الحقائق اليقينيّة المقرّرة لأنه مُوَثق عند أولي الشأن، بل لم يكن من الأفعال التي يتستر عليها صانعوها وأحلافهم، كيف وقد جاءت في سياق تاريخي شهد تشكيل تركيبات دولية وإقليمية استدعتها نهاية الحرب العالمية الثانية. فكان العرب بما فعلوه لأنفسهم، أو فعله لهم الفاعلون، سابقين يومئذ للحداثة السياسية الدولية رغم إذعان أغلبهم عند ذاك إلى سلطة الاستعمار.

ونسي الناس من أهل السياسة جميعُهم - عَربًا وأغرابًا - ما تأسست عليه جامعة الدول العربية، فكأنها - بعد أن استقلت سائر الأقطار العربية وانضمّت إليها - قد تخلصت من عقدة المنشأ، وأصبحت الترجمانَ الأمين للمشترك بينهم، ولكنها ظلت تجرّ مُعَقبات ما بُنيت عليه؛ أنها منظومة تكرّس مبدأ السيادات القطرية، وأنها وفيّة لذاتها بتطابق اسمها على مُسَمّاه: «جامعة الدول العربية» لا «الجامعة العربية»، وكم ظل الناس جميعًا غافلين عما بين اسمها الرسمي والاسم الشائع المختصَر من بون شاسع بين المظاهر والمقاصد، وكأن شيئًا قد قبَع ثاويًا في أعماق الضمير الجمعي، يتمثل في أن الاسم المتداول يعبّر

عن المأمول والمنشود: «الجامعة العربية»، بينما يعبّر الاسم الرسمي عن الواقع المقيّد الذي هو المُدْرَك الصغير من الحُلم الكبير «جامعة الدول العربية». ولك أن توجز تاريخ جامعة الدول العربية في أنها صورة رمزية دالة على ما يُسمى بالنظام العربي، وفي أنها تراكم كمّيّ لمثالية الخطاب في مقابل التهافت الكيفيّ لمتطلبات متون الأفعال.

وها هي الامتهانات المتراكمة في موضوع اللغة – كما شرحناها آنفًا – قد أتت بنتيجتها، فكان أن خرج الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر قمتهم التاسعة عشرة (الرياض، 28 – 29 آذار/ مارس 2007) عن صمتهم، فاستحدثوا نهجًا غير مألوف، وتحدثوا عن لغتهم حديثًا هو لأوّل مرّة يرقى إلى مرتبة الخيارات الجوهرية. كان مؤتمر القمة ذاك قد التأم تحت شعار «التضامن العربي» وكان مداره الوضعَ السياسي العربي في خضم الضغوط الإقليمية والدولية، وبناءً على ذلك ضمّن الملوك والرؤساء العرب في بيانهم الختامي موقفًا قويًا يُلمّ بأشتات متناثرة. علينا أن نبدأ باستقراء إحدى الحيثيّات التي تسبق التعبير عن المبادئ والمواقف طبقًا لما تقضي به الأعراف في صياغة البيانات الختامية. جاء في البيان: «... واستلهامًا للقيم الدينية والعربية التي تنبذ كل أشكال الغلوّ والتطرف والعنصرية، وحرصًا منا على تعزيز الهُوية العربية وترسيخ مقوّماتها الحضارية والثقافية، ومواصلة رسالتها الإنسانية المنفتحة، في ظل ما تواجه الأمة من تحدّيات ومخاطرَ تهدد بإعادة رسم الأوضاع في المنطقة، وتمييع الهوية العربية، وتقويض الروابط التي تجمعنا...».

ثمّ علينا أن نُبادر بالإلماح إلى مسألة قد تبدو هامشية مَفادُها أن نصوص البيانات – كما هو معلوم بالضرورة لدى الجميع – يحرّرها موظفون مختصون يشتغلون في الأسلاك الدبلوماسية تحت مظلة وزارات الخارجية، والمسؤولون الأوّلون على صياغة مشاريع البيانات هم السفراء المندوبون لدى جامعة الدول العربية، وما يقفون عنده يرفعونه إلى وزراء الخارجية، وهؤلاء إلى ملوكهم أو رؤسائهم، فيصبح البيان بنصه – بل بنصّ نصّه – ملزمًا لصاحب الأمر سواءٌ أَحَضرَ بنفسه أم أنابَ وليّ عهده أو رئيسَ وزرائه أو وزيرَه

للخارجية ... وعلى هذا الأساس نتناول تحليل الخطاب الذي بين أيدينا في كلياته وفي جزئيّاته، في مضامينه وفي صياغته اللفظية. وحين نقرأ عبارة «تعزيز الهُوية العربية» ندرك انخراط الخطاب البياني في قاموس النضال الذي لم يكن أولو الأمر عندنا في أعلى مراتبهم قد عوّدونا عليه، ولكن هذا الانخراط يكتسي ثوب حداثة تعبيريّة تخرق حواجز الأعراف وذلك بعبارة «تمييع الهوية العربية» حتى لنكاد نتساءل إلى أي مدى أم إلى أي حدّ استوقفت هذه الكلمة الوليدة، والتي هي من المستحدَثات التي أملاها الدخيل الدلالي، رؤساءَ دولنا وهم على مناضد مؤتمر قمتهم.

ويواصل نص البيان الختامي سرد الحيثيات ذاكرًا: «... وتأكيدًا على الضرورة الملحة لاستعادة روح التضامن العربي، وحماية الأمن العربي الجماعي، والدفع بالعمل العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والالتزام بالجدية والمصداقية في العمل العربي المشترك والوفاء بمتطلّبات دعم جامعة الدول العربية ومؤسساتها...». وما من شك في أن محلل الخطاب ستتشتت به سبل التأويل لو حاول شرح تأكيد الملوك والرؤساء «الالتزامَ بالجدية والمصداقية في العمل العربي المشترك». أفتراهُ غمزٌ من البعض على البعض الآخر وقد غفلَ عنه المغموز بهم؟ أم تراه من أدبيات تطييب الخواطر لاسترضاء الجماهير؟ أمّا أن يكون إعلانًا عن ممارسة الملوك والرؤساء العرب لفضيلة النقد الذاتي فهيهات أن تطمئن إلى ذلك نفس من النفوس! ثم يأتي القرار الذي تم التمهيد له بحيثيات التسويغ: «نعلن عزمنا على العمل الجاد لتحصين الهُويّة العربية ودعم مقوماتها ومرتكزاتها وترسيخ الانتماء إليها في قلوب الأطفال والناشئة والشباب وعقولهم باعتبار أن العروبة ليست مفهومًا عرقيًا عنصريًا، بل هي هوية ثقافية موحدة؛ تلعب اللغة العربية دور المعبّر عنها والحافظ لتراثها، وإطارٌ حضاري مشترك قائم على القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية؛ يثريه التنوع والتعدد والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة دون الذوبان أو التفتت أو فقدان التمايز».

ها نحـن أولاء في حضرة ما قد نُسـمّيه «البيان الميثاق» كـذاك الذي نقول عنه باللفظ الدخيل «المانيفسـتو»، وهو فعلًا جدير بإرسال التسمية عليه لأن فيه أفضالًا متعددة ومتوالجة، فهو - أولًا - قرار؛ إذ مُفتتحُه قولُ الملوك والرؤساء: إننـا نقرر، وهـو - تاليًا - جريء في أمريـن: عمق في تحليل مفهـوم الهوية من جهة، وطـرح دقيق لمعادلة التوافق بيـن المكوّنين الأساسـيّين لمفهوم الانتماء؛ المكوّن السلالي والمكوّن الإيماني من جهة أخرى. ثم يُرسي الملوك والرؤساء العـرب بخطابهم علـى المرفأ الحتمـي فيربطون مشـروعهم البيانـي بالمنظومة التعليمية عامّـة فيجعلون من برامجه ومناهجه المَرقـاة الطبيعية للانخراط بحزم في النهضة الإنسانية الحديثة. وها هم يَعضدون قرارهم الأوّل بقرار شقيق:

«ولذلك نقرّر:

إعطـاءَ أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه فـي العالم العربي بما يعمّق الانتمـاء العربـي المشـترك ويسـتجيب لحاجـات التطويـر والتحديـث والتنمية الشاملة ويرسّخ قيم الحوار والإبداع ويكرّس مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الإيجابية الفاعلة للمرأة.

تطويـرَ العمل العربي المشـترك في المجـالات التربوية والثقافيـة والعلمية عبرَ تفعيل المؤسسـات القائمة، ومنحها الأهمية التي تسـتحق، والمواردَ المالية والبشـرية التـي تحتاجهـا خاصة فيمـا يتعلـق بتطوير البحـث العلمـي والإنتاج المشـترك للكتـب والبرامـج والمـواد المخصصة للأطفال والناشـئة، وتدشـين حركة ترجمة واسـعة مـن اللغة العربية وإليهـا، وتعزيز حضور اللغـة العربية في جميـع الميادين بمـا في ذلك فـي وسـائل الاتصـال والإعـلام والإنترنت وفي مجالات العلوم والتقنية...».

لكأننـا أمـام ميثـاق جامـع ومانـع، بـل بحضـرة درس فريـد لطيـف فـي سوسيولوجية السياسة العربية، ألم يطف الملوك والرؤساء العرب بأهم القضايا وأخطرها فـي قامـوس المجتمع الإنسـاني الجديـد: التطوير والتنميـة والحوار والإبـداع وحقوق الإنسـان بعامة والمـرأة بخاصة؟ فـإن تمهّل الراصـد الثقافي

المتدرّع بالمنظار النقدي الكشاف فجمعَ مَحاصل المانيفستو من أطرافها تبيّن باليقين القاطع أننا أمام زاد لفظي مبين، ولكن أين منه وضعُ العرب السياسي؟ بل أين منه القرائن التي بها يكون قول أولي الأمر حائقًا بحقائق الواقع المعيش؟ وما هي إلا برهة من التفكر والمراجعة حتى يستيقظ الراصد على الشرخ الغائر الذي يقسم الكون السياسي لدينا كونين: كونَ النصّ وهو الأصل والمتن، وكونَ الفعل وهو الهامش والحاشية. مَن لا يعلم كيف دأب أعداء العرب - من الأغراب عنهم ومن بعض أبناء العقوق في أحضانهم - على تسويق خطاب النكاية بما يَغيظ الفردَ والجمع إذ يرددون أن «العرب ظاهرة صوتية» مُحِيلين على صيغ أخرى متنوّعة: حضارة اللفظ ... وأمّة الشعر ... وثقافة الكلام؟

أما الذي يدعونا إلى الإفاضة فإنما هو سياق الهوية والأمن اللغوي بين التخوم والمدارات، فها هم أولو الأمر يقررون من أعلى صروح قمتهم «تعزيزَ حضور اللغة العربية في جميع الميادين بما في ذلك في وسائل الاتصال والإعلام» كما جاء في نص البيان. ولن نكون مجازفين لو زعمنا أن صياغة النص هي وحدها كفيلة بأن تثلج صدور الساسة «أصحاب القرار»، فبيْن عتبات النص وخواتمه تستوي مسؤوليتهم، وبإتقان النص سبكًا وإحكامًا تبرَأ ذمّتهم ويُتمّون أداء الأمانة التي على كواهلهم. هل علمَ صُناع القرار أن في قولهم «تعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين» اعترافًا صريحًا بغيابها حيث كان يجب أن تحضر؟ وهل علموا أن الفراغ الذي يُحْدثه غيابُها لا يظل فراغًا لأن الطبيعة لا تطيق الفراغ، فهو طُعم شهيّ تنبثق منه جاذبية فينجذب إليه ما يسدّ شغورَه، وهذا قانون تُمليه حاجة الإنسان إلى الإفصاح، فهل تساءل الملوك والرؤساء عن أدوات الإبلاغ التي تتهافت لتحلّ محلّ الغائب؟ وما الذي ينجم عن هذا الوضع الغريب؟ هل ساستنا أولو الأمر منا هم صُناع قرار أم صناع نصوص؟ هو ذا السؤال لأن المتواليات السياسية كرست صورة نمطية للنظام العربي أضحت قائمة في المخيال العربي الجمعي على الذي يسميه علماء التحليل النفسي بالفصام حيث ينشق العالم كيانين متواجهين، كيان اللفظ وكيان الفعل كما أشرنا إليه آنفًا. وحيث إننا في سياق يختص بموقف السياسي حيال اللغوي فإنه لا خيار لنا إلا البيّنة والإثبات.

لـم يمض على قمة الرياض عام واحد، حتى اجتمـع في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة وزراء الإعلام العرب، كان ذلك في 12 فيفري (شـباط/ فبراير) 2008 وكان الغرض هـو المصادقة على وثيقـة حملت عنوانًا شـديد الوضوح والتفصيـل: «مبادئ تنظيـم البث والاسـتقبال الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية» وهي مـن أغرب الوثائق وأدعاها للعجب بكل المعايير، وليس الاسـتغراب بناشـئ عن التأويـلات السياسـية لمضامين الوثيقة بمـا يُجْلي الإرادة العربية وهـي تتلمس طريقًا بين الرمـال المتحركة، فذلك مما لا يخصّ سـياقنا الذي نحن فيـه، وإنما المـدارُ هنا هو في إجلاء صـورة النظام العربي الذي لم تـزده الأحداث المتلاحقـة تباعًا إلا ارتباكًا وتشـتّتًا، ثم تقييدها بالموقف المبدئـي من قضية اللغة العربية ومنزلتها الراهنة. ولن نكون في حاجة إلى ذهن فطين كي نلمّ بأشتات المسألة من حوافها المتباعدة.

ما أصبح يسـمّى على وجه الاختصار «وثيقة تنظيـم البث» هو النص الذي وُفـق في جمـع الأضداد وسَـلكها في مجـاري الحـوض الواحد، هـو من تلك المتـون التي تقـف فيها الـذات العربية مأخـوذة بالنص فـي ذاته ولذاته تشـدّها بلاغة الخطـاب كأنه البلسـم المضمّد لـكل الجراح، فـإذا الكلام كون مسـتقلّ يبـدأ بالنص لينتهـيَ عند نـص النص، وهاكـم القرائن مشـفوعة بأدلّتهـا. تنطلق الوثيقة من تحديد مقاصدها فتنص فـي بندها الأول على أنها «تهدف إلى تنظيم البث وإعادته واسـتقباله في المنطقة العربية وكفالة احتـرام الحق في التعبير عن الرأي وانتشـار الثقافة وتفعيل الحـوار الثقافي من خلال البـث الفضائي». وهل مـن موجب للاعتـراض على أي جـزء وارد في هـذا القول اللهـم إلا في ترديد سـمة واحدة تضمنها الاسـم الرسـمي للوثيقة وهو مـا علينا أن نبـادر بالإلماح إليـه وإن كان حقه التأخيـرَ؟ فالوثيقة حملت في عنوانها «تنظيـم البث (...) في المنطقة العربية» ومن بديهيّات علم تحليل الخطاب أن نقف على هذه التسمية، فمصطلـح «المنطقة العربيـة» لا يمكـن إطلاقًا أن يـردَ على لسـان العربي، إنها عبـارة يصوغها غير العرب عـن العرب، وعبارة «المنطقة العربيـة» في حدّ ذاتها قرينـة قاطعة على أن المسـألة كلها إملاءٌ جاهـز من إمـلاءات «الإرادة» الدولية على «الإرادة» العربية.

تخصص الوثيقة بندها الثاني لتحديد جملة من المفاهيم والمصطلحات بإطناب فني دقيق وذلك بغرض حصر الدلالات وهو ما يتضمن ضبط المسؤوليات القانونية الناجمة عن إدارة التواصل الفضائي إرسالًا واستقبالًا في مجالي الإذاعة والتلفزيون. وهكذا تم تعريف العبارات المتداولة فيما قد نُسمّيه بالقاموس الفني: البث الفضائي، المحطة الأرضية، الموجة، القناة، التشفير، فضلًا عن رخصة البث، والتصريح، والمصرّح له، ثم تنتهي إلى التفريق المميّز بين الدولة المانحة، والدولة التي يوجد على أرضها مقر الإدارة، والدولة التي تُقام على أرضها مرافق البث. فإذا ذهبنا إلى البند الرابع ألفيناه يقول: «تلتزم هيئات البث ومقدّمو خدمات البث الفضائي وإعادة البث الفضائي بمراعاة القواعد العامة الآتية»، فإذا بهذه القواعد كأنها بيت القصيد لدى القائمين على النظام العربي في أشمل دلالاته ومُراداته؛ إنها التركيبة المتناهية في الإلهاء إذا أمسكت فيها بخيط أفلتت منك سائر الخيوط. تنظر في القاعدة الأولى فتجدها تنص على «علانية المعلومات وشفافيتها، وحماية حق الجمهور في الحصول على المعلومة السليمة». ثم لا تلبث أن تقرأ في القاعدة الخامسة ما ينص على «عدم التأثير سلبًا على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والنظام العام والآداب العامة». وليس لك أن تستفتيَ أحدًا في دلالة الأضداد إذا تصاقبت.

ولكن البند الخامس هو الذي سيتوّج إجلاء المقصد السياسي المُضمَر، ففيه «الالتزام باحترام حرية التعبير بوصفها ركيزة أساسية من ركائز العمل العربي الإعلامي على أن تمارَس هذه الحرية بالوعي والمسؤولية بما من شأنه حماية المصالح العليا للدول العربية وللوطن العربي، واحترام حريات الآخرين وحقوقهم، والالتزام بأخلاقيات مهنة الإعلام». وهل من فطن حصيف لا يعلم أن «الحرية» متصوّر قائم بذاته، مطلق عن أوصافه، إذا أردفته بنعت من النعوت امّحت هُويّته، فهو من التامّ الذي إذا زدته شيئًا أصبح ناقصًا، وكم تبددت «الحرية» كلما أصررنا على إضافة نعت «المسؤولية» إليها رغم أن الوصف في أصله بريء ولكنه غدا من كلمات الحق التي يُراد بها غيرُ الحق. ومن هذا الباب يصبح سائغًا أن يردَ الفصل الثاني: «الالتزام باحترام مبدأ السيادة الوطنية لكل دولة على أرضها بما يتيح لكل دولة من الدول أعضاء جامعة

الدول العربية الحق في فرض ما تراه من قوانين ولوائح أكثر تفصيلًا».

وها نحن نصل إلى ما لولاه لمَا أسهبنا كل هذا الإسهاب، إنه الشرط السابع الذي به ختمت فقرات البند السادس والذي يعرّج على اللغة العربية والمنزلة التي هي بها جديرة ثم مواثيق البث الفضائي في «منطقتنا العربية» حسب التسمية التي اختارتها المعاهدة التي صادق عليها وزراء الإعلام العرب. ينص الشرط السابع على «الالتزام بتخصيص مساحة باللغة العربية لا تقل عن عشرين في المائة من إجمال الخريطة البرامجية للقناة الواحدة أو لمجموعة القنوات التابعة لهيئة واحدة». ثم يضيف في البند الموالي التأكيدَ على «إثراء شخصية الإنسان العربي والعمل على تكاملها قوميًا، وإنمائها فكريًا وثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا، والحفاظ على اللغة العربية». إنه الإقرار بالواقع المتهافت المرير، وأي واقع هذا الذي يجتمع فيه كبار القوم وساستهم ليحزموا أمرهم ويشحذوا إرادتهم كي يخصصوا للغتهم ولغة شعوبهم عشرين في المائة من الحيّز الجملي للمنابر الإعلامية على أرضهم! وإذ هم ينشدون ويقررون فلأنهم يعلمون أن حظ العربية في الواقع الإعلامي الراهن هو دون ذلك الخُمُس اليتيم، وغيرُ مُجْد أن نتأوّل الأسبابَ وَفقًا لمنطق العلل والنتائج، فالوثيقة التي أدارت ظهرها لأعراف التسمية؛ فلم يُرضها لا مصطلح «الوطن العربي»، ولا مصطلح «الأمة العربية»، ولا مصطلح «البلاد العربية» وهو الأكثر حيادًا والأحق بالتبرئة، ولا حتى مصطلح «العالم العربي» رغم أنه من التسميات المستورَدة، وإنما اختارت مصطلح «المنطقة العربية»؛ هي التي نصّت في الفقرة الثالثة من بندها السادس على حتمية «الامتناع عن التمييز على أساس الأصل العربي أو الدين» لتفتح - في الفقرة الرابعة - الباب على قضية «الإرهاب»، ومن لم يعلم أنه الباب الذي سهلٌ فتحُه وعسيرٌ إغلاقه ما لم نمِط اللثامَ عن المقاصد الثاوية وراء الخطاب؟

لقد مكّنت الوثيقة أصحابَ القرار العربَ من أن تمتد يدهم الراعية على كل الفضاء السمعي، والسمعي البصري، من جميع فئات البث؛ الحكومي والخاص والأجنبي المقيم على الأرض العربية والعربي المهاجر إلى الأمصار

غير العربية، ولا نعلم أنهم توانوا في ممارسة حقهم الذي أعطتهم إياه وثيقة تنظيم البث وذلك في كل مفاصلها. أما ما يخص الخمُسَ اليتيم فلا نعلم أن قرارًا زجريًا واحدًا مما نصّت عليه الوثيقة في خواتمها قد تمّ اتخاذه انتصارًا للغة العربية وذبًّا عن حماها، وها أن بين ظهرانينا قنوات فضائية - بتمويلات متنوّعة وباستثمارات فائقة المردود - تبث ليلَ نهارَ نَصيبُ اللغة العربية الفصحى فيها صفرٌ في المائة.

لم يمضِ على توقيع وزراء الإعلام العرب وثيقة تنظيم البث الفضائي حتى حلّ موعد مؤتمر قمة الملوك والرؤساء في دورته العشرين، فانعقد في دمشق (29 - 30 آذار/ مارس 2008) وكانت سورية قد أعدت وثيقة في صيغة «ورقة العمل» جعلت عنوانها «النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة»، وعرضتها على المؤتمر فأقرّها ثمّ كلّف الأمانة العامة بتقديم تقرير في الموضوع إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري كي يعدّ بدوره تقريرًا يرفعه إلى القمة الموالية. وهو ما تمّ فعلًا حين التأم مؤتمر الملوك والرؤساء في دورته الحادية والعشرين في الدوحة (30 - 31 آذار/ مارس 2009)، فما كان منه إلا أن طلب من الدول الأعضاء الاسترشادَ بما ورد في وثيقة المشروع في كافة البرامج ذات الصلة بالنهوض باللغة العربية، ولكن النتيجة العملية التي آل إليها ملف القضية اللغوية برمّتها هي إحالة الموضوع إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتكليفها التنسيق مع الأمانة العامة والوزارات والمؤسسات المعنية في الدول الأعضاء بغاية متابعة تنفيذ القرار. ولئن ضمّن الملوك والرؤساء العرب في نص قرارهم حرصَهم على المتابعة المستمرّة، فإن الضمير الجمعي قد خبا وهجُ الانتظار لديه بعد الآمال الاستثنائية التي علّقها حين رأى أصحابَ القرار السياسي الأعلى يحتضنون بسواعد الحزم المشروع اللغوي بوصفه الرمز الأقصى للهوية الحضارية.

الفصل الخامس

مؤسسة الثقافة العربية

لم يكن في سَعة الضمير العربي المتيقظ إلا أن ينكفئ على وعيه الكليم، فانهيارات القيم اللغوية تعود إلى أسباب متنوعة متباينة؛ هي في نهاية تشابكها عليقة بغياب القرار السياسي الأعلى، نعني القرار المتوحّد عربيًّا، أفلم يكن الجامعُ المشترك الأكبر والأبقى في مفهوم الأمة هو اللغة إذ إليها تستند سائر المقوّمات من أرض وتاريخ وعقيدة كما سنأتي عليه مفصّلًا؟ لقد بدأ خروج ملف «النهوض باللغة العربية» من المؤسسة الأمّ، جامعة الدول العربية، إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) ضربًا من الإحالة ترتدي كساء الترحيل، وخاب الانتظار بعد أن كان الجموع يتشوّفون إلى «قمة الملوك والرؤساء» كي يروهم يَرْقعون الثلمة التي في جدار بنيانهم السياسي. كان خروجًا من المؤسسة الحاضنة إلى المنظمة المحضونة، من مئذنة القرار إلى ردهة المتابعة، من الخطاب الجازم إلى الرؤى الزكية الحالمة.

أفكان الملوك والرؤساء يشعرون بحِمل تاريخي يُضني كواهلهم؛ وما هي إلا وقفات ثلاث في قمم ثلاث يؤدون فيها إلى اللغة العربية واجبَ التحية والإكرام حتى ينفك عن أكتافهم عبءُ الأمانة؟ أم تراهم اندفعوا مستجيبين لحوافز الحميّة بعد أن انجرحت ضمائرهم تحت وابل الإغاظة الدولية المتنفذة أو بفعل إصرار الكونية الجديدة على استصغار شأن الثقافات التي تستعصي على الطاعة والانصياع؟ ولكنهم انتبهوا بعد ذلك إلى أن الإرادة العربية في هذه المرحلة التاريخية لا تتيح لهم أن «ينهضوا» بمشروع «النهوض باللغة العربية»، وبناءً على هذا كانت إحالة المشروع إلى الألكسو إيذانًا بخلع الغطاء السياسي الأعلى عن المسألة اللغوية، وإذ كان البعض يرون في الإحالة أملًا في تجدد الوعي ودوامه كان البعض الآخرون يرون من خلاله حلمًا قد هَوَى؛ لأنه أخرجَنا من دائرة القرار إلى دوائر الاجتهاد، ومن نضير الأماني إلى مخاوف

الرجاء. نوشك ألا نشك في أن صُناع القرار في أوطاننا قد أورثتهم الأيامُ في أمر اللغة التباسًا مكينًا، وظل هذا الالتباس يحدّثهم ويحدّث كثيرًا من رجالات النخب الاجتماعية والثقافية وحتى العلمية بأن المسألة اللغوية هي - بدءًا وختمًا - قضية تعليمية تربوية، فإن بدا لهم أن يوسّعوا دائرة النظر أقرّوا بأنها أيضًا ذات بُعد ثقافي وربما أقدمَ بعضهم على مزيد الاستبصار فأضاف قائلًا: «ذات بُعد ثقافي وحضاريّ»، وليس من الضروري أن يكون واعيًا تمامَ الوعي بمراتب الارتقاء من مفهوم الثقافة إلى مفهوم الحضارة.

لا نفتأ نؤكد - عطفًا على ما ألمحنا إليه - أن مفهوم «النظام العربي» لو أردنا أن نختزله في محور واحد، أو أن نفتش له عن تشخيص ملموس يحدّ من تصوّراته الهلامية الموغلة في التجريد، لمَا عثرنا على أدلّ من آليات العمل العربي المشترك؛ سواءٌ منه المؤسسة الأصلُ، أو المؤسسات الفروعُ التي على رأسها منظمة العمل العربي الثقافي المشترك. وبحسَب المناظير التي نستطلع من خلالها واقعنا العربي - بين السياسة والاقتصاد والمجتمع والقضاء - ستتفاوتُ الصورة بين أطياف النور والعتمة، وربما تراوحت بنا المشاهد بين دراميّ وكوميديّ وميلودراميّ، غير أن المنظار اللغوي سيضعنا وجهًا لوجه أمام كابوس تراجيدي. فإن وَسّعنا عدسة الاستكشاف فخرجنا بها من دائرة البلد الواحد إلى دائرة البلاد العربية كافة من خلال زاوية العمل العربي المشترك وقفنا على حالة أخرى، فيها من الغرابة شيءٌ كثير، هي أقرب إلى مشاهد الانفصام بمعناه النفسي، ذلك أننا سنرى الانشقاق الجذري العميق بين التصوّر المتألق الراقي الذي يتزيّن به الخطاب على اليمين والإنجاز المتبدّد النحيف على الشمال.

كان أولو الأمر عندنا قد اطمأنوا منذ أوكلوا كل المسائل المتعلقة بالتربية والثقافة والعلوم إلى مؤسّستهم المشتركة في هذه المجالات. وأمرهم هنا أغربُ وأدعى للاستغراب، فالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ليس لها اختصاص باللغة لا على وجه التعيين ولا حتى على وجه الإضمار، ولو كان لها ذاك الاختصاص لبرز في عنوان اسمها ولمَا اقتصرت التسمية على تعداد

«التربيـة والثقافـة والعلوم» ولأضيف إلـى ثلاثتها تخصيصٌ رابـع يتصل باللغة، فيُقـال حينئذ «المنظمة العربية للتربية والثقافـة (واللغة) والعلوم»، ومجموع كل تلك الحقول هو ما يمثل - في مفاهيم المعرفة المعاصرة - رأسَ المال الرمزيّ لشعب من الشعوب، أو لأمة من الأمم، أو لثقافة من الثقافات.

ليس غريبًـا أنـك لو أثـرت الموضـوع من هـذه الزاويـة الدقيقـة لوجـدت مـن يجيـبك - بالفطنة الماهرة التي تتزيّن ببلاغة الجدل لتخفيَ تهافتها الفكري - قائلًا: يكفي أننا نعتناها بالنعت الصريح فسمّيناها المنظمة العربية فخصّصناها بالوصـف، وغيـرُ مُجْدٍ أن تجادلـه في المرمـى المقصود مـن التخصيص، فكل منظمات العمل المشترك بين العرب منظمات «عربية»، في الاقتصاد وفي المال وفـي الطاقة وفـي الإذاعات ... وليـس غريبًا أن يتصـوّر هؤلاء السياسيّون بأن أمـر اللغة هو من اختصـاص المؤسّسـات التعليمية والجامعية منهـا تحديدًا، أو يتصوّروا بأن فضّ إشـكالاتها موكولٌ إلـى المجامع اللغوية ولهذا السـبب رأينا الأنظمـة السياسـية حريصة على أن يكون لـكل واحد منها مَجْمـع للغة العربية، أو قـد يقال لـك إن مكتب تنسـيق التعريب - وهو تابـع للمنظمـة - يُعتبر جهة النظـر فـي الموضوع، وهكـذا كلما واصلـت الجـدل ابتعدَت بك المسـافة عن جوهـر القضيّة التي هي مصير اللغـة العربية ذاته. ومـع كل الاحتمالات الواردة فمـن المتوقع جدًا أن تفاجَأ بأن أولي الأمر يسـتغربون ما تجادلهم فيه من شـدّة اقتناعهم أن اللغة العربية لا تبسـط مشـكلًا أصـلًا، وأن التلويـح بالمخاطر التي تهدّدها ما هو إلا فزع مبالـغ فيه، وربما هو متولد من عُقـدة المؤامرة التي تغزو النفسَ وتغمرها ذعرًا وهلعًا. ووراء كل هذه الأسـباب سـبب أجلّ وأبقى يتصل بالالتباس السـائد فـي التمثـلات الجمعية بيـن المطلق والنسـبي كما سـنتناوله لاحقًا.

للمنظمة تاريخ طويل، وفيها من المشـاريع ما لـه عُمرٌ مديد، وقد مرّ عليها عدد ضخم من الكفـاءات المقتدرة العاليـة عملوا في منظوماتهـا إدارة وتفكيرًا وتخطيطًا، والمنظمة ليسـت إلا صورة من المؤسّسة الأمّ، جامعة الدول العربية، وكلتاهما انعكاس مرآويّ أمين لصورة العرب قاطبة من خلال أحوالهم المتقلبة

بحسب حالهم السياسية من فترة إلى أخرى. ولقد كانت الأحداث الصاعقة منذ ضرب الزلزال أركان السياسة في بعض الأقطار بشكل مباغت مرآة كاشفة أخرى للتهاوي منذ مطلع عام 2011 وإلى حدّ ما نحبّر فيه هذه الصفحات. وليس من الإنصاف أن نحكم على إنجازات المنظمة في معزل عن هذا السياق المركّب، ولكننا في كل الأحوال لن نكون منصفين إلا بعد أن نحدّد معيارًا نستندُ إليه في إرسال حكمنا، ففي المستهلّ تكفينا نظرة ولو عَجْلى كي نشهد الكمّ الهائل والمستوى الرائع للوثائق والنصوص التي انبثقت عن جهود المنظمة على مدى سنوات عمرها المتتاليات، غير أن المبايَنة الجذرية تكمن في هذا المنعطف، فالمنظمة كان من المفروض أن تكون مؤسسة قرار لا مؤسسة تنفيذ، فإن لم تكن كذلك فلا مبرر لوجودها، شأنها شأن كل مؤسسات العمل المشترك بما في ذلك المؤسسة الكبرى الحاضنة، ويَصدق هذا الذي نقول على كل عمل مشترك إقليميًّا أو دوليًا.

ليست المنظمة مركزًا للأبحاث ولا مؤسسة للدراسات، ولو كانت كذلك لكان معيارنا في الحكم على إنجازاتها هو ما حققته من أبحاث وكتب وقواميس وموسوعات، بل ومترجَمات بفضل مركزها العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، وليست المنظمة مؤسسة خيرية تبرّعيّة ترعى الفكر وتموّل نشاطه، وليست المنظمة وقفًا ريعيًّا يحتضِنُ العلم والعلماء والفكر والمفكرين والإبداع والمبدعين بغرض إكرامهم وتوفير حاجاتهم كي يفرَغوا لما هو فيه فراغًا كليًا، وليست المنظمة صندوق ودائع للبرّ والإحسان تكفل المريدين الساعين إلى الدرس الأكاديمي حين لا يقوَوْن عليه. إن المنظمة لا مسوّغ لوجودها إلا إذا كانت مؤسّسة إجرائية، غير أنها منذ تأسست لم يكن بوسعها أن تنهض بأعباء مسؤوليتها التاريخية في صياغة واقع عربي جديد ولو بقرار واحد ملزم، ولكن العرب أجمعوا في صمت على أن تكون المنظمة «مؤسّسة نصوص» لا «مؤسّسة إجراءات». إنها جزء من حاشية تاريخنا العربي وليست فقرة من فقرات مَتنه. فهل لنا أن نستدعيَ شيئًا من ذاكرتنا العربية كي نتحسّسَ السبيل التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه فنلمسَ بالشاهد النصّيّ كيف جاءت المنظمة إلى القضية اللغوية رغم أنها لا تدخل ضمن اختصاصاتها،

ونشـهدَ صورة الانفصام الحادّ بين الواقع كما هو من جهة والواقع كما نتصوّره من جهة مقابلة، عسـى أن نقتنع أكثرَ بأن لغتنا تـذوبُ تدريجيًا أمام أعيننا، نراها ولا نبصرها، نشهد احتضارها ولا نندب حظها؟

لقد سبق أن فصّلنا القول في حيثيات نشأة جامعة الدول العربية بتاريخ 22 آذار/ مارس 1945 وفي السـنة نفسـها تم التوقيع على الاتفـاق الثقافي العربي، ثم تتالـت الجهود والمسـاعي حتى أنشـئت مؤسّسـة العمـل الثقافي المشـترك بيـن العرب عام 1970 بعـد أن وقّع وزراء المعارف والتربيـة عام 1964 ميثاق الوحدة الثقافية الـذي حدّد في مادته الأولـى هدف التربية والتعليم بأنه «تنشـئة جيـل عربي مسـتنير، مؤمـن بالله، مخلـص للوطن، يثق بنفسـه وبأمّتـه، ويدرك رسالته القومية والإنسانية، ويتمسك بمبادئ الحقّ والخير والجمال، ويستهدف المُثـل العليا الإنسـانية فـي السـلوك الفـردي والجماعـي». ولكن الذي جسّـم انخراط الوعي العربي في منطق العصر خير تجسـيم إنما هو الانتباه المبكر إلى ضرورة التخطيـط للعمل الثقافـي وتحتم إرضاحـه للمنطق الاسـتراتيجي حتى يكتسـب العمل العربي المشـترك مشـروعية وجوده بأن يَجنيَ العرب من الثمار الحضاريـة ما يعجـزون يقينًا عن جنيـه منفردين حتى ولو سـخّروا مـن الأعتدة أضعاف ما يستوجبه بيتهم الثقافيّ المشترك.

كـذا كان ميـلادُ الخطـة الشـاملة للثقافـة العربية التـي أقرّها مؤتمـر وزراء الثقافة العـرب (26 - 28 تشـرين الثاني/ نوفمبـر 1985) وكذا جاءت سـليلة منطق داخلي يربطها باسـتراتيجية تطويـر التربية العربية، ويربطها بالاسـتراتيجيا العربية لمحـو الأمّية وتعليـم الكبـار، ويُهيّئها لمصاهـرة اسـتراتيجية أخرى في مجـال العلوم والتقنيّـات، وكان كل ذلك - كما نصّت هي بنفسـها على نفسـها - «اسـتكمالًا لـلأدوات التصوّريـة، وتوحيـدًا للأهـداف، وتنسـيقًا للإمكانات، وتحديدًا للوسائل، في إطار سياسة التخطيط المنهجي التي كان التصور الشامل للخطة بعيدة المـدى للمنظمة منطلقًا لها». فلئن تخلق العمل الثقافي المشـترك ضمن جامعـة الـدول العربية على حدّ مـا جاء العمـل العربي المشـترك بأكمله صورة لمنوال العمل الدولي المشـترك؛ فإنه يظل مفارقًـا لنظائره كتجربة متفرّدة

بخصائصهـا التاريخيـة والحضاريـة. وسـتكفينا نظرة حتـى نتبيّن أن مؤسسـات العمل الثقافي المشترك في التجربة الدولية لا تشكو من شيء شكواها من فقدان هذا الذي هـو قوام المنظمة العربيـة للتربية والثقافة والعلوم، والذي هو نسـغها الدائم ورُواؤها الذي لا ينضب: ألا وهو العنصر اللغوي الواحد، وإليه ترتدّ كل المرجعيات الفكرية؛ ما تجانس منها وما تنوّع. فإذا ساغ لنا هذا التصوّر المبدئي تيسّـر لنا أن نستسـيغ ما سـنزعمه من أن الثقافة المتعددة الأطـراف إذا طمحت إلى اكتساب دسـتورها المعرفي القائم بذاته فلن يتحقق لها ذلك إلا انطلاقًا من الأنموذج العربي.

لقد طافـت المنظمـة العربية للتربيـة والثقافة والعلـوم في خُطتها الشـاملة للثقافة العربية بكل أركان البيت الفكري المشـترك وأنجزت أشراط طوافها: في الشـأن التربوي وفي الهمّ الثقافي وفي الهاجس العلمـي. وكذلك في مُعضلات العصر وأمهات قضاياه، ولـم تغفل عن تحديـات الثورة التقنية المتجددة، ولكنّ الأهـمّ مـن ذلك كله أنهـا لـم تسـتطع إغفال أمـر اللغة، فـإذا بها تتنـاول القضية عند كل سـياق تتسـلل فيه اللغة طوعًا أو كرهًا، وهكذا وجدت المنظمة نفسَـها محمولـة حملًا علـى معالجة مـا كانت تظـن أنه يخرج عـن اختصاصهـا. وهنا نسـتجلي بُعـد المسـافة بين المتن والحاشـية فـي العمـل العربي المشـترك، بل نسـتجلي أيضًا الأعراض المكشـوفة التي تشـي بحالة الانفصام العربي في هذه المسألة المصيرية.

إن الخطة الشـاملة للثقافة العربية تحملُ بين مظانها مصادرة على الإنسـان ومراهنة على المسـتقبل، وليس من تصوّر اسـتراتيجي إلا وهو يسعى إلى إلغاء المسـافة بين ما هو كائن وما يجـب أن يكون: أي بين القائـم بالفعل والذي هو محمول بالقوة في جنبات التاريخ. وليس من شـك في أن الثقافة تستدعي علمًا بهـا، وأن المعرفـة تقتضـي الدرايـة بمنظومتهـا وإحكامًـا للغتها: كيف تتأسـس وكيـف تنمو وكيـف يعبّر عنهـا، وإذا انعطفت هـذه على تلك كان علـم الثقافة، وكان علـم المعرفة، وكان العلم باللغـة. فإذا باسـتراتيجية الثقافة هي في جزئها الأكبـر اسـتراتيجية للمعرفة وللغة التي بهـا المعرفة. لقد مضـى الآن على بعث

مؤسسة العمل الثقافي العربي وعلى إقرار الخطة الشاملة للثقافة العربية زمن طويل، فهل لنا أن نقيس قيسًا ملموسًا مسافة ما بين النصّ والواقع؟ تنطلق الخطة من التذكير بالخطوات السابقة ولا سيما ببيان عمّان الثقافي الذي تمّ في المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن الثقافة (20 – 23 كانون الأول/ ديسمبر 1976) ومما جاء فيه «وجوب العمل على تعميم استعمال اللغة العربية في التعليم ووسائل الإعلام والثقافة باعتبار أن اللغة القومية هي أهمّ دعامة للوحدة، والوعاء الصحيح للثقافة الأصيلة للأمة». وعلى هذا الأساس نصّ المبدأ الخامس من مبادئ الخطة على «قوميّة الثقافة، ونعني بذلك أن الثقافة العربية موحّدة، وأن التكافل القومي يزيد في قوتها وعطائها، وأن لغتها هي العربية، وأن التنوع هو أحد أبعاد الغنى والخصب فيها».

ولا تنفكّ الخطة تلحّ على هذا الجانب بالشرح الفياض والتحليل المحكم: «إن الثقافة العربية تظل واحدة من أعرق ثقافات الدنيا في الزمن، وأوسعها امتدادًا في المكان، وأكثرها غنى في العطاء القومي والإنساني على السواء، وإذا غذت وما تزال تغذي بقيمها وإبداعها الأجيال بعد الأجيال منذ أقدم قرون التاريخ فقد كانت واحدة من ثقافات قليلة أخذت الصفة العالمية قبل هذا العصر الحديث، سواء في جمعها لثمرات الحضارات التي سبقتها وتمثلها أو في انتشارها وتجاوب قيمها ومفاهيمها لدى أكثر الشعوب المتحضرة في عهدها (...) وإذا تأهل العرب قبل الإسلام لهذا الدور العالمي في ثقافتهم فقد حققوه على المستوى الأرفع بعد الإسلام بإقامة الثقافة العربية الإسلامية التي وسّعت الدنيا الثقافية كلها معًا وفي وقتٍ واحد، ومن خلال لغة واحدة هي اللغة العربية (...) وأخيرًا فإن الأمة العربية كما صنعت ثقافتها على مرّ العصور فإن هذه الثقافة قد صنعتها بدورها أيضًا، وكوّنت هويتها في نوع من الفعل المتبادل، وحافظت عليها في أقسى الأزمات التي مرت بها. كانت الثقافة دائمًا في قلب الأحداث موئلًا ووطنًا وسكنًا ونداء تاريخيًا محرّكًا لأعماق الوجدان العربي، وتكاد الثقافة العربية تنفرد بين الثقافات الإنسانية المعاصرة باستمرارها الموصول عبر القرون عن طريق أداتها التعبيرية: اللغة العربية. فلا تكاد تملك لغة من اللغات ما تملكه العربية من تراث فكري مكتوب،

لا في الكم ولا في النوع، ولا في النسق اللغوي المتماسك الذي لم يَعْتوِرْه تغيير في تراكيبه ومفرداته وجمالياته، وقد حملت الثقافة العربية، وأداتها اللغة العربية، رسالة الوحدة بين العرب وغير العرب عضويًا ووظيفيًا وأصبحتا أقوى عناصر المواجهة للتجزئة والتخلف الاجتماعي والتسلط الأجنبي والعدوان الصهيوني».

ولم يفت الذين سهروا على إعداد الخطة وعلى إحكام صياغتها أن يثيروا المسألة اللغوية حين تناولوا الثقافة من حيث هي «مستودع الهُوية والأصالة» فقالوا إن هذه الثقافة العربية ذات وسيلة تعبير نَدَرَ أن تماثلها وسيلة منذ تكاملت أدواتها وأسسها قبل الإسلام، تبرهن على قدرة فائقة في التطور والنمو واستيعاب المبدعات الإنسانية والمستحدثات في مجالات العلم والتقنيات والفنون والأدب، وقد تمكن وما يزال يتمكن أبناءُ اللغة العربية والناطقون بها من توليد المشتقات، وإيجاد المفردات، والتعابير العربية السليمة التي تحيط بكل حاجاتهم التعبيرية. ويلحق بهذه اللغة طريقة تسجيلية مختزلة هي الكتابة العربية التي أخذت قرابة أربعين شكلًا في الرسم خلال الصور، وتُقرأ كلها بها وأضحت طرائقها في الكتابة تزيينًا فنيًا وتصويرًا ما بين أقصى الصين إلى أقصى المغرب.

لقد أحسن المخططون لاستراتيجية الثقافة العربية – في مجال العمل العربي المشترك – صنعًا عندما عكفوا على أهمية اللغة العربية وقرّروا «أن امتلاك السيادة الثقافية داخليًا وخارجيًا يتوقفُ في الأساس على سيادة اللغة العربية في وطنها وبين أبنائها أولًا». وقد جاؤوا إلى ذلك بعد تحليل مُسهَب لمنطلقات العناية باللغة القومية، وبيان مدى أهمّيتها في تشكيل الإنسان العربي، ثم في رسم معالم مشروعه الثقافي والحضاري في نفس الوقت، وقد صاغوا خطابًا ثقافيًا هو من أنضج ما يحتفي به العلم وتحتفل به المعرفة الحديثة فرسموا فيه خطوطًا واضحة المعالم جاءت في ثوب مبادئ عامة، فاللغة القومية ليست مجرد وسيلة تعبير وتفاهم بين إنسان وآخر، إنها بحكم منطقها الداخلي، وتاريخيّتها، وبُناها، وتراكيبها، رابطة اجتماعية فكرية من

الدرجة الأولى. يتبيّن ذلك من زوايا ثلاث من النظر يتكامل بعضها مع بعض: فاللغة أداة تلقّي المعرفة، وأداة التفكير ورمزه وتجسيده، إنها الفكر نفسه في حالة العمل فليس ثمة فكر مجرد بغير رموز لغوية، ولا تفكير إلا بالألفاظ. وبقدر ما تكون اللغة دقيقة حَيّة منظمة يكون الفكر دقيقًا حيًا منظمًا. واللغة من جهة أخرى تمثل ذاكرة الأمة، تختزن فيها تراثها، ومفاهيمها، وقيمها، فهي أداةُ التواصل بين الماضي والحاضر، وتمثل الذاكرة الحضارية وقوام الشخصية ومناط الأصالة. واللغة من جهة ثالثة أداة أساسية في حركة المجتمع ونموّه وذات وظيفة اجتماعية وثيقة الصلة بهذه الأمة وبتطوّرها المستقبلي.

وبين اللغة والمجتمع علاقة متبادلة صميمة. فلا لغة تتحرّك بدون مجتمع يتحرك، ولا مجتمع يتحرك بدون لغة حركية تماثله وتواكبه، واللغة العربية لهذه الأسباب جميعًا تتصل بعدة ميادين ثقافية هي من أكثر الميادين خطرًا وشأنًا: ففيها الخصوصية القومية، والوحدة السياسية، والتراث، والاستمرارية الثقافية، وحيوية الفكر العلمي، والإبداع الأدبي. ولما كانت العربية هي بالإضافة إلى ذلك كله، وقبل ذلك كله، لسانَ القرآن المبين فهي أيضًا متّصلة بالمعتقد الديني، ولها فيه دورها المكين في الوقت الذي تدين له فيه بالبقاء والثبات الطويل. اللغة العربية هي أبرز مظاهر الثقافة العربية، وأكثرها تعبيرًا وأثرًا بوصفها وعاء الوجدان القومي. فلا ثقافة قومية بدون لغة قومية. فالمناطق الثقافية كبراها وصغراها إنما يربطها بعضها إلى بعض الوحدة اللغوية في الدرجة الأولى. وكثيرًا ما تندمج خلائط عربية متباينة في إطار ثقافة قومية واحدة نتيجة للعامل اللغوي والاجتماعي الموحّد. وهكذا فإن تحليل المشكل اللغوي هو في الواقع تحليلٌ للنسيج الاجتماعي الثقافي الأوّلي والأساسي الذي تقوم عليه الوحدة الثقافية القومية. وهذا التحليل ليس في واقعه لغويًا بقدر ما هو تحليل للمجتمع، وقدراته، ومدى حيويته.

لقد اتفق العرب جميعًا في خطتهم الشاملة للثقافة على أن «التفريط في اللسان القومي تفريط في الهوية وكسرٌ لهيكل تماسك المجتمع ووحدته» واتفقوا أيضًا منذئذ على أنّ وسائل الإعلام مع الإنتاج الفني كثيرًا ما تدعم

اللهجة العامية على حساب اللغة العربية الفصيحة، كما لاحظوا منذ ذاك التاريخ أن «القوى الأجنبية تشجّعُ العامية دراسة ودعمًا وتؤكد صعوبة العربية السليمة. وثمة دعوات تدعو لترك اللغة الفصيحة وكتابتها وللتعليم بالعامية وهي دعوات مشبوهة لا يراد بها وجه العلم ولا خير العروبة». ثم إنهم لاحظوا كيف «أوجدت وسائل الإعلام والكتب والمؤتمرات المشتركة ووسائل الاتصال المختلفة والأغاني والأفلام، وما تزال توجد في الواقع، لهجة عامة مشتركة يتزايد قربها من اللغة المكتوبة لدى الطبقة المثقفة، وهذا الأمر يفتح الباب للتوحيد اللغوي التدريجي بين أبناء الأمة الواحدة. على أن الموقف يصبح حاسمًا ومرفوضًا نهائيًا إن حاولت أي لهجة من اللهجات الانتقال من مستوى اللهجة المحكية إلى مستوى التقعيد والتنظير، لتصبح لغة إقليمية مكتوبة، ولسانًا منفصلًا تصطنعُ له القواعدَ النحوية والمعجمية اصطناعًا».

ليست تلك الشواهد التي أوردناها إلا نماذج مما تضمّنته الخطة الشاملة للثقافة العربية التي أقرّتها كل الأنظمة العربية، ووقعت على نصّها، ولم يبلغ مسامعَنا يومًا أن دولة واحدة تراجعت عن توقيعها أو استدركت إقرارها إيّاها، ولكننا لا نعلم أيضًا أنّ دولة عربية طلبت من شقيقاتها وقفة تأمّليّة جماعية يتمّ خلالها إنجاز مراجعة عامة لتبيان مدى قدْر المنجز حيال قدْر المنسيّ. وقد لا يكون من المجازفة ولا من العبث أن نتساءل إن خطر ببال المسؤولين على أقدارنا والموكول إليهم أمرُ مصير لغتنا أن يتصفحوا من جديد نص الخطة الشاملة، أو أن يستفتوا أهلَ الذكر من مستشاريهم في ما آلت إليه توصياتها.

لا لوم على المنظمة العربية، ولا عتاب على أحد من رجالها، إنما هو المبدأ الذي تأسس عليه العملُ العربيّ المشترك ابتداء من المؤسسة الأمّ، ذاك المبدأ الذي هو في جوهره تعطيليّ، بمعنى إقصاء القرار عن الإنجاز بحكم شرط الإجماع، وبقليل من التأمل والتركيز يفهم الحاذق والبسيط أنه الصورة المناظرة للفيتو النقضيّ، فأي دولة عربية إذا لم تنضمّ إلى الإجماع فإنما هي قد مارست - بالإمساك - حقّ النقض. ومما هو بديهيّ بالضرورة أن أمرًا حوله إجماعٌ عربي فإنه لا يتطلب درسًا ولا عرضًا ولا حوارًا،

بل من العبث إعلان موقف حياله إلا في حـالات تخصّ الأمن القومي. وهكذا تعلقت بالعمل المشـترك علة إجرائية تلخصها الوصيّة الشائعة داخل مؤسسات العمل العربي المشـترك: إن لم تسـتطع إرضـاء كل الدول الأعضـاء فعليك ألا تغضـب أي دولة منهـا. وما يعنينـا هنا على وجـه التخصيص الحصـري هو أن جامعة الـدول العربية، مـن أعلى قمة الملوك والرؤسـاء، تتولـى إحالة موضوع اللغة العربية إلى المنظمة العربية للتربيـة والثقافة والعلوم دون أن تلتفت – ولو التفاتة يسـيرة – إلى ما آلت إليه «الخطة الشاملة للثقافة العربية». ولو أنها فعلت والتفتت لأدركت أن سبب فشل الخطة ما يزال يومئذ قائمًا ولـم يزل ملازمًا؛ ألا وهو افتقار العمل العربي الثقافي المشترك إلى آليات تنفيذية مُلزمة.

ننظر اليـوم إلى حال اللغـة العربية في واقعنـا الحي المعيش فنجد أنفسـنا على مسـافات رهيبة ممـا صاغته الخطة الشـاملة منذ عـام 1985، ومـا ارتأته، ومـا أوصت بـه. تركنـا حبل اللغـة على غـارب الاسـتعمال في عجـز مفضوح من لدن المؤسسـات الرسـمية، فغاب عنـا ما تعرفـه المجتمعـات الأخرى مما يسـمى بالتخطيط اللغوي، وهـو مرتبط بما يسـمّى أيضًا بالتشـريع اللغوي على معنى سـن القوانين المتصلة باستعمال اللغة، ولكن شـيئًا من كل ذلك لا يمكن تصـوّره إلا في نطاق ما هو معروف في كثير من المجتمعات بالسياسـة اللغوية. ولا نعرف بلدًا عربيًا واحدًا يصحّ في حقه أن نقول إن له سياسـة لغوية بالمعنى التام للعبارة. والسياسة اللغوية عند أهل الدراية المختصين ليست مجرد سياسة للتعريـب كما يتوهم الكثيرون، ولـو أن واحدًا منا صدح قائـلًا: ليس كثيرًا على هـذه الأمـة ولا على لغتهـا أن يجتمع من أجلهـا كل الملوك والرؤسـاء في قمة خاصة بها لبَدَا للناس حالِمًا قد فارقت قدماه سـطح البسـيطة. أوّاه! ليت ملوكنا وقادتنا يسـتيقظون فيَعُوا أن الأمـن اللغوي جزءٌ لا يتجزّأ مـن الأمن القومي، لا يقـلّ أهمية عن الأمـن الغذائي والأمـن المائيّ. أفلم نـرَ الملوك والرؤسـاء بعد قممهـم الثلاث – في الرياض ودمشـق والدوحـة – كيف أوكلوا أمـر اللغة إلى مؤسّسـتهم الفرعية كأنما ليتخلصـوا من أعبـاء القضية اللغوية فأثبتـوا بذلك أن وعيهم غائب عن أنها مسألة سياسية كبرى أكثر مما هي مسألة فنيّة أو تقنيّة؟

ولكن المرارة النفسية تتألق في حموضتها حين ندرك أن تشخيص الواقع المتداعي المنذر بالانطفاء الذاتي والممهّد للتيهان اللغوي لم يعد يفيد شيئًا كبيرًا، فلقد غدا ضربًا من خلع الأبواب المفتوحة كما يقول المثل. وبعد طول المعايشة والمراس ينتهي المرء إلى التسليم بحقيقة قاسية؛ هي أن الإفاضة في وصف الواقع المَهين الذي تركنا لغتنا تصل إليه ليس كفيلًا بأن ينشئ عند أصحاب القرار وعيًا بالمأساة اللغوية، ويَفقد الحوار معناه وجدواه ما لم يكن عند كل أطراف الحوار بذرة أولى من الوعي اللغوي العميق. ولقد قضت علينا قوانين الحياة أن مؤالفة الواقع اللغوي اليومي تفضي إلى التطبّع به، فإلى قبوله، ثم الرضى عنه حتى ينغرس الظن بأنه هو المجرى الطبيعي للأمر، وأن السعيَ إلى تغييره مغامرة محكوم عليها بالإجهاض والفشل قبل الابتدار بها. من هنا جاء اهتمامنا الخاص بظهور البوادر الواعدة بيقظة جديدة كما سنكرس له جهدًا استثنائيًا لرصده وقراءة حوافزه بغية استشراف مآلاته.

مع أواسط القرن العشرين، عندما كانت كثير من أقطارنا العربية تجني ثمرات نضالها المرير لتتحرّر من نير الاستعمار، انطلقت آمال شعوبنا تُحلّق عاليًا بأجنحة الحلم التوّاق. كانت حركة التمدّن تبشّر بمستقبل واعد بالخروج من التخلف الحضاري، وكانت سفينة الإبحار تحمل راية الخروج من الأمّيّة، وكانت كل الآمال معقودة على السُّلّم اللغوي ترتقي درجاته درجة درجة. ولم يكن أحد يضع في الميزان حتمية الاقتران بين النهوض بالشعوب العربية ثقافيًا والنهوض بها لغويًا، فقد كان مفروغًا منه أن البدائية الحضارية قرينة السذاجة اللغوية، وانطلق الجهد هنا وهناك في عملية مزدوجة: تنقية اللسان وتنقية الأذهان. وصعد الخط البياني في رسم هذه الحركة لما يقارب العقدين أو الثلاثة، ثم بدأ الرسم البياني في حركة الهبوط وإذا بنا الآن أمام مشهد يسوده قانونُ التناسب العكسي بعد سيادة قانون التناسب الطرديّ. اليومَ أصبح انتشار مظاهر التمدّن الجديد مع مختلف أطياف الجيل الجديد قائمًا على المعادلة التالية: كلما زاد التمتع بوسائل الرفاه التي توفرها التكنولوجيا المعاصرة كَبُرَ حجمُ التلوث اللغوي المحيط بنا في التداول والمحاورة، وفي الإبلاغ والتواصل، وفي البث والتوجيه. ليلًا ونهارًا نحن مغمورون وسط محيط عارم

من التلوث اللغوي: نسمع، نصغي، نجيب، نتنفس، نشاهد، نطلب، نأمر، ننهَى، نقبل، نرفض، نشـرب، نأكل، نبتاع، ننفق ... ليس بوسعك أن تنجز أي فعل من تلك الأفعال دون أن تحسّ بتلوّث لغويّ مَا يناوشـك رذاذه. تسـعد كلما تخدّرَ منك الوعي غافلًا أو متغافلًا، وتشقى لو أصررت على الانتباه، وتُصاب باليأس والإحبـاط إن كنت مـن الذين يتمـرّد عليهـم وعيُهم فيأبَـى أن ينام ولـو حقنوه بالأقراص تلو الأقراص.

قد لا يرى غيرُنا في الذي أفضنا فيه إلا اسـتعظامًا لمَا حقه الاستصغار، أو تهويـلًا لما ضررُه رتيبٌ مألوف، أو تشـقيقًا لـذرّات الفكر إلى نواهـا المتناهية، ولكن ما نـراه هو أن تفسـير الظـواهر الكـبرى قد لا يسـتقيم إلا باستكشـاف الوقـائع الصغرى، والمشهـد السياسي الكبير - كما اللوحة التصويرية العملاقة - لا تنجلي أسراره إلا بتأليف حبّات الفسيفساء التي بحجم الأنامل. إذا وضع السياسـيون أيديَهم على مـا ليس من السياسـة أمكنك أن تجادلهـم بما هو يفيد ويثمـر، أمـا إذا جاؤوا إلـى ما هو من السياسـة واسـتلوا أيديهم منـه بدعوى أنه خارج عـن مناط القرار السياسـي فإنك محشـور في المضيق الخانـق؛ فلا أنت تسـتطيع أن تلزمهم بما تخلّوا عنه طوعًـا ولا أنت بقادر على أن تفعل شـيئًا في موضـوع خلعوا عنـه ثوبه الطبيعـي. وقضيتنا اللغويـة قضية سياسـية بامتياز، بل قضية سياسية كأعمق ما تكون السياسة وكأرفعها. لقد كان يهون ما حصل لو أن التنصّل من المسؤولية السياسـية الكبرى كانت هَنة من هنوات «النظام العربي»، ولكن القرائن الدالة على أن الأمر مضفور بأغلفة الإضمار - حيث المسـكوت عنه أقوى من المصرّح به - بادية واضحة، وفيها قرينة سـاطعة من المتعيّن جدًا أن نقف عليها وقوفًا واعيًا ناقدًا.

الفصل السادس

ما وراء اللغة

بأيدينا وثيقتان هامّتان منهما سنستمد ما يساعدنا على استجلاء محركات العمل العربي المشترك واستبيان بعض الآليات التي تحكم إدارة «النظام العربي»؛ على الأقل في تلك المرحلة التي نحن بصدد مساءلتها، نعني السنوات التي احتلت فيها لغة الضاد حيّزًا بارزًا في المشهد السياسي العربي على الصعيد الرسمي (2007 – 2010) والتي أسلفنا أنها جاءتنا بأمارات دالة على وعي لغوي جديد. أما الوثيقة الأولى فتلك التي أعدّتها الجمهورية السورية والتي سمّتها: «خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها» وجاءت ثمرة جهود بذلتها لجنة متخصصة أشرف عليها الدكتور محمود السيد، وهو الشخصية العلمية ذو الخبرة التربوية المتينة بحكم عمله الطويل في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. والوثيقة مؤرّخة – في قرار إنشائها – بيوم 25 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2007، فهي إذًا سابقة بشهرين للقمة العربية التاسعة عشرة المنعقدة في الرياض (29 – 30 آذار/ مارس 2007) والتي أثارت لأوّل مرة موضوع النهوض باللغة العربية.

جاءت وثيقة دمشق حاملة في عنوانها للسبب الجوهري الدافع إلى وضعها والذي هو نابع من الحال التي وصلت إليها اللغة العربية من التفريط، ومن الحال التي وصل إليها العرب من الزهد فيها والغفلة عن ارتباط مصيرهم الحضاري بمصيرها. وبناءً على هذا جاء في ديباجتها ما نصه: «يجب إيلاء اللغة العربية التي ترتبط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا كل اهتمامنا ورعايتنا كي تعيش معنا في مناهجنا وإعلامنا وتعليمنا كائنا حيًّا ينمو ويتطور ويزدهر، ويكون في المكانة التي يستحقها جوهرًا لانتمائنا القومي، وكي تكون قادرة على الاندماج في سياق التطور العلمي والمعرفي في عصر العولمة والمعلومات،

ولتصبح أداة من أدوات التحديث ودرعًا متينة في مواجهة محاولات التغريب والتشويش التي تتعرض لها ثقافتنا»، إلى أن يَتم التأكيد على أن «المطلوب منا اليوم استكمالُ جهودنا للنهوض بها ولا سيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها وجودنا القومي لمحاولات طمس هويته ومكوناته، والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنوانًا للتمسك بهذا الوجود ذاته».

لقد اشتملت الخطة على أربعة أقسام، يتناول أولها المسوّغات التي دعت إلى وضعها، ويتناول القسم الثاني الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه، ويقف القسم الثالث على سبل المواجهة، ويركز القسم الرابع والأخير على القضايا الملحّة التي تتطلب المعالجة السريعة. وفي باب المسوّغات ذكرت الوثيقة أنها ترجع إلى أهمية اللغة عامة في حياة الفرد والمجتمع، وأهميةِ لغتنا العربية في الحفاظ على هويّتنا وذاتيتنا الثقافية وأمننا الثقافي ووجودنا الحضاري، وإلى خطر ما تتعرض له من تحديات تستهدف تهميشها، وإبعادها عن استئناف دورها الحضاري. ولذلك وقع التذكير بأهمية اللغة من حيث إنها تؤدّي وظائف متعددة في حياة الفرد والمجتمع، فهي وسيلة الفرد للتعبير عن أفكاره ومشاعره وعواطفه، وبها يقضي حاجاته في المجتمع الذي يحيا فيه، وبواسطتها ينقل تجربته إلى الآخرين، كما أنه يطّلع على تجاربهم الحاضرة والماضية وعلى تجارب الأمم الأخرى وخبراتها. واللغة هي وسيلة المرء للتحكم في بيئته لأنها أداة التفكير وثمرته؛ إذ إننا نفكر باللغة، ونشعر بوجودنا حين نفكر، وهي ليست أداة للتفكير والحس والشعور فقط، وإنما هي أداة للتعامل والتعاون الاجتماعيين، إذ إنهما الجسر الذي تعْبُر عليه الأجيال من الماضي إلى الحاضر ومن الحاضر إلى المستقبل، وتعمل على تمتين العلاقة بين أفراد المجموعة البشرية، فهي مؤسسة اجتماعية وإنسانية، ولا يتم اجتماع بشري بغير لغة، وهي رابطة العقد لخريطة المعرفة الإنسانية وركيزة التواصل الثقافي الفعال تعليمًا وإعلامًا وحوارًا وتراسلًا.

ولكن الوثيقة ألمحت إلى أن اللغة أضحت هي الوجودَ ذاته في عصر بات فيه سؤال الهوية «مَن أنا ومن نحن؟» مطروحًا بشدة على أوسع نطاق،

وباتــت اللغة المنظارَ الــذي يرى فيه الفــرد العالمَ مِن حوله. ولذلــك بدا وجيهًا التذكيـرُ بالمبدأ الذي سـطّره الفيلسـوف الألماني هيدغر إذ قـال: «إن لغتي هي مسكني، هي موطني ومستقري، هي حدود عالمي الحميم ومعالمه وتضاريسه، ومن نوافذها ومن خلال عيونها أنظر إلى بقية أرجاء الكون الواسع»، وفي ذلك ما يسـوّغ تأكيـد الوثيقة أنه «إذا ما فقد أيّ شـعب اسـتخدامَ لغتـه الأمّ فإن ذلك سيؤدي إلى طمس ذاتيّته الثقافية وفقدانِه هُويّته المميّزة». ولن تنفك الوثيقة تلحّ إلحاحًـا على مـا نرومه في كتابنـا هذا إذ جعلنـا الهوية الحضاريـة عليقة بالأمن اللغوي: «لقـد وحّدت لغتنـا العربية الفصيحـة بين العرب فـي مواضي الحقب بطريـق القـرآن الكريم الذي نـزل به الـروح الأمين علـى قلب الرسـول العربي الكريـم صلى الله عليه وسـلم آيـة لنبوّتـه وتأييدًا لدعوتـه ودسـتورًا لأمته، وما تزال هذه اللغـة الأم الرابط القوي الذي يربط بين أبناء الأمة، فيوحّد المشـاعر، ويجمع الفِكر فـي بوتقة اللقاء والتفاهم، فيحافظ على الهوية من الضياع، وعلى الشـخصية من الذوبان والاسـتلاب، ما دامت اللغة هي القلعـة الحصينة للذود عـن الهوية والوحدة القومية، ولا بـد من إدراك أهمية الربط بيـن اللغة والهوية، وإدراك أن المحافظـة على إحداهما محافظة على الأخـرى، وأن إنقاذ إحداهما إنقاذ للأخرى».

واشتملت الوثيقة على تشخيص دقيق لحال اللغة العربية، ويمكننا أن نستلّ أهمّ ما ورد في باب تلك الأعراض المؤدّية إلى ما تُسمّيه الوثيقة «ضعف الأداء اللغـوي». ففيهـا «الإعراض عن اسـتعمال العربية السـليمة، سـواء فـي العملية التعليميـة التعلميـة أو فـي خارجهـا والجنوح إلـى اسـتخدام العاميـة والألفاظ الأجنبية في مختلف مجالات الحياة». وفيها «كثرة الأغلاط اللغوية التي يرتكبها المتعلمـون والمعلمـون فـي داخـل المـدارس والمعاهـد والجامعـات، والتـي يرتكبها الخريجون والعاملون في مختلف مرافق المجتمع في مناشطهم اللغوية قراءة ومحادثة وكتابـة». وفيها «القصور في عملية التعبيـر اللغوي، ويتبدى هذا القصور لـدى المتخرجين من مدارس التعليم العـام والجامعي، وذلك في إلقاء الكلمات في المناسبات المختلفة، وفي إعداد محاضر الجلسات وأصول تقديم الطلبات وملء الاسـتبانات». ومن تلـك الأعراض «القصورُ فـي تمثل المقروء

وإدراك ما وراء السطور والغايات البعيدة التي يرمي إليها المؤلفون في عصر اختلت فيه المعايير، واختلط فيه الزيف بالحقيقة، ودُسّ فيه السم بالعسل». وكذلك «العزوف عن القراءة الحرة لدى متعلّمينا وعدم الإقبال عليها في الأعم الأغلب، وقد انتقل هذا الداء إلى المعلمين وفي مجال تخصصهم، ونحن في عصر تنفجر فيه المعارف خلال عدة أشهر».

ثم تستأنف الوثيقة - بعد إفاضة وإسهاب طافت فيهما بأنحاء القضية اللغوية ضمن المنظومة التعليمية - موضوع الهويّة لتذكر بأنه «ما دامت لغتنا العربية الفصيحة هي اللغة الأم، وما دامت الأم ترعى أبناءها وتحتضنهم، وتحنو عليهم، كان على الأبناء جميعًا أن يكونوا مسؤولين عن أمهم وفاءً والتزامًا، إذ ليس ثمة شيء أقسى وأمرّ من عقوق الابن لأمه. ومن هنا كانت المسؤولية مُلقاة على كاهل الأبناء جميعًا، وتتطلّب العمل على جبهات متعددة. إن الحفاظ على الهوية والذاتية الثقافية للأمة واجب مقدّس في عصر العولمة، ولغتنا العربية هي رمز كياننا القومي وعنوان شخصيتنا العربية وهويتنا، وإن الوعي اللغوي أمر مهم جدًا في عملية الحفاظ على الهوية تخليصًا للجيل من عقدة التصاغر تجاه اللغات الأجنبية وثقافتها. إلا أن الحفاظ على الهُوية لا يعني الجمود، بل هو عملية تتيح للمجتمع أن يتطور دون أن يفقد هُويته الأصلية، إذ إن الانفتاح على الثقافات الأخرى وعلى إتقان اللغات الأجنبية أمرٌ مهم جدًا على أن يكون في جو من الندية، وفي منأى عن الدّونية والانبهار والاستلاب، وليس على حساب اللغة الأم وتهميشها. وعلى مثقفي الأمة كلّ في موقعه أن يقوم بدوره في بث الوعي اللغوي وتعزيز الانتماء للأمة ولغتها».

وهكذا تتفرّغ الوثيقة بعد ذلك لصياغة سلسلة من المبادرات الإجرائية التي يتعين على الدولة وعلى كافة مؤسساتها الابتدار بها كي يتم إيقاف نزيف التداعي الذي يهدد مصيرَ اللغة القومية، وهي إجراءات من ضربين، مجموعة منها ذات سمة استراتيجية بما أنها مراجعات بعيدة المدى، وأخرى وُصفت بأنها عاجلة، وكلتا المجموعتين مُوَزعة على حقول محددة بحسب اختصاصات كل وزارة من الوزارات. هي ذي الوثيقة التي هيّأت مناخ الوعي العربي الجديد في

سياق مؤسسة العمل المشترك والتي ساهمت - بعد شهرين - في بلورة قرار قمة الملوك والرؤساء العرب في دورتها التاسعة عشرة (آذار/ مارس 2007) حول وضع اللغة العربية، وهذا ما يعبّر عنه بوضوح صريح العنوان التفصيلي الذي اختير وهو كما سبق أن ذكرناه «خطة (...) لتمكين اللغة العربية، والحفاظ عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها».

بعد القمّتين المواليتين - في دمشق ثم الدوحة (آذار/ مارس 2008 ثم آذار/ مارس 2009) - صدرت وثيقة مؤرخة في تونس (2010) تنصّ في واجهتها على أنها صادرة في نفس الوقت عن «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» وعن «الجمهورية العربية السورية - لجنة التمكين للغة العربية». أما عنوانها فجاء - بالتدقيق - على الشكل التالي: مشروع «النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة»، والتدقيق الذي نعنيه هو ورود إرداف عبارة «مشروع» إلى ما يقوم مقام العنوان الأصلي الذي جيء به محصورًا بين أقواس التنصيص. سنعود إلى مضمون هذه الوثيقة لتبيان علاقتها بالوثيقة الأولى والحيثيات التي خرج فيها مبدأ النهوض باللغة العربية من دائرة التخطيط القطري إلى دائرة الخطة القومية الشاملة لكافة البلاد العربية المنضوية داخل مؤسسة العمل العربي المشترك. لكننا نروم الوقوف عند مَلحظ فارق قد لا يتراءى للناظر الذي يرى الأحداث تمرّ متسارعة فيقف مرادَها على الظاهر منها، فإذا تأوّلنا الظاهرَ بما يثوي وراءه من بواطن فإمّا أن يتنبه إلى ما نبّهناه إليه وإما أن يتعسّر عليه التأويل، ومن الناس من إذا نبّهته تغافل أو كابر كي يَصدّ صدودًا.

إن الأمر ينسلك ضمن منظور القراءة الذي به نتعامل مع ظواهر الوجود، فما يتبادر منها إنما هو سطحها المستوي الذي يحدده كل من الطول والعرض كما في «الهندسة المستوية»، ولكن للأحداث والوقائع والظواهر أحجامًا في الوجود الاجتماعي، ولا تتشخص الأحجام إلا ببُعد ثالث يتمّم البعدين الأوّلين اللذين هما الطول والعرض، وذاك هو المسمّى بالعُمْق، وهو الذي به تخرج الأشكال من الهندسة المستوية إلى ما يسمّى «الهندسة الفضائية». إذا توسلنا

بالقراءة التي على السطح وأمْعَنا النظر في عنوان الوثيقة أحسسنا بالسعادة، ولا غرابة أن يأخذنا الانتشاء ويغمرنا التفاؤل باقترابنا من المأمول المنتظر، كيف لا وها هو مشروع النهوض باللغة العربية كالجسر الذي يصلنا بمجتمع المعرفة! أليس في ذلك ما يشبه إصابة غايتين برَمْية واحدة؟ «بلى»؛ كما قد يجيب أغلبُ مَن قد نستفتيهم.

فإذا أدرنا وجهة النظر، وسرّحنا البصرَ يجول بين أحناء المعاني والخفي من الدلالات، ورفعنا الكلام إلى معادَلاته من الدرجة الثانية؛ لاح لنا أن «وراء الأكمة ما وراءها». ولن يلزمنا في ذلك مسافة قصيّة من التأويل، بل المسكوت عنه في الخطاب ليس منا إلا على مرمى لحظة من الإدراك البصير، وهاكم ما نراه. لقد كان المنطلق هو «النهوض باللغة العربية» فقط، أي من غير إضافة أيّ شيء آخر، وهذا يعني أن لغتنا في حاجة أن ننهض بها مما آلت إليه من التهاوي في الحياة العامة بإطلاق، بل يعني أن ننهض باللغة العربية «في ذاتها ولذاتها». وإن شئنا أضفنا أننا مدعوّون لإعادة الوظيفة الحيوية الأولى إلى لغة الضاد، ولك أن تسمّيَها كما تريد، قلْ هي الوظيفة التعبيرية، أو الإخبارية، أو الإبلاغية، أو التخاطبية، أو التواصلية، أو قل باختصار هي إما الأدائية وإما التداولية، ولن يغيّر ذلك من الأمر صغيرًا ولا كبيرًا، وهذا هو الذي كان في وعي الناس جميعًا يوم أُثير الموضوع في قمة الرياض (آذار/ مارس 2007) كما أوضحناه مُفصّلًا. فلماذا انتقلنا بالموضوع بعد ثلاث سنوات إلى تقييد موضوع «النهوض باللغة العربية» بموضوع «التوجّه نحو مجتمع المعرفة»؟

كثيرون هم الذين سيستغربون من السؤال ويردّون: «وما الضرر؟» الضرر هو أن النهوض باللغة العربية طموح نبيلٌ، والتوجه نحو مجتمع المعرفة هو أيضًا طموح نبيلٌ، غير أنك حين ترْهَن فضيلة بفضيلة أخرى فإنك تسيء إلى الاثنتين أكثر مما تُحسن إلى أي واحدة منهما، ولا يغرّنك ما تخاله من أن جمعك بين الفضيلتين سيزكو به نبلُ هذه ونبل تلك. أفلا نتذكر ذاك القول التراثي المأثور: «التامّ الذي إذا زيد عليه أصبح ناقصًا»! ثم ماذا يعني ملوك العرب ورؤساؤهم حين يتبنون هذا الربط السببي بين القضية اللغوية والمسألة

المعرفيـة؟ هـل يعنـون أن احتياجاتنـا العلمية هي التـي تحتم علينـا رعاية اللغة العربيـة وصونهـا بحيث لو كنـا في مرحلة مـن الاكتفـاء المعرفي لما أحسسـنا بضرورة الحفـاظ على اللغـة القوميـة؟ أم يعنـون أن الثقافات الإنسـانية تقضي بأن اللغـة إذا صانها أهلها ارتقـت آلياتهم الإدراكية بصفة تلقائية إلى مسـتويات الابتكار العلمي؟ ألا يستشـعرون بأن العلم «في ذاته ولذاته» مِلك إنساني مطلق وإنجازاتـه خزانة كونية مشـاعة؟ بل ماذا يعنـون بعبارة «مجتمـع المعرفة» ذاتها والحال أنها تحيل على مفهوم مسـتورَد لم يكن لهم فيه ولا لشعوبهم حصّة من الصوغ ولا الابتكار؟ هو متصوّر مجلوب جلبًا عسـى أن يكـون زينة تتحلّى بها جبين «النهوض باللغة العربية» كما لو كان مشـروع الارتقاء بالضاد نداءً يُخجلنا أو دعوة يتعيّن أن نبحث لها عن مسوّغات!

مجتمـع المعرفـة هو مجتمـع القراءة، هـو مجتمـع المراهنة علـى العلم، هـو مجتمع العقل الـذي لا يترك إدارة شـؤون الناس لا إلـى العواطف ولا إلى الأحاسـيس ولا إلى الغرائز الثقافية بمـا فيها طبائع الثأر ونـوازع الغلبة. أفأكون مغالبًا لو ظننـت أننا بجمع الطرفيـن في عنوان واحـد نريد مخاتلـة إرادة دولية قابعـة في مكان مـا، نخشـى أن يسـتفزها حرصُنا على صيانـة اللغـة العربية من التداعي، فرُحنا نسـترضيها بإعلان الشـعار الذي به ننخرط في ما دعت هي إليه وهو مجتمع المعرفة؟ أفلا نكون بذلك أسـرى لثنائية «الأنـا والآخر» من حيث نبصِم بخواتم أصابعنا من الخِنصر إلى البنصر موقعين بذلك - من حيث ندري أو لا ندري - بأننا التابعون وبأن الآخر هو المتبوع؟

«مجتمـع المعرفـة» مقولة لها قصة شـيّقة رائقة، وطرافتها ليسـت للتسـلية وإنما هي للعظة والاعتبـار. لنعلمْ أوّلًا من أين جاءت عبـارة «مجتمع المعرفة» وكيـف صيغت وما هو المسـكوت عنه فـي تاريخها. ذلك أن الحلقـة المفقودة في شرح الشرّاح لها هي أنها نسـجت على منوال عبارة أخرى، وليس انتساجُها ذاك بغاية المماهاة قطعًا، ولكنه أيضًا لا يبوح بأن مرماه قائم على المضادّة، إنها عبارة «مجتمع الاسـتهلاك». ففي مسـتوى التركيب الأدائي نـرى كيف انتظمت إضافـة المفهومين على أسـاس إضافة الفاعـل إلى فعله من حيـث إن المجتمع

هو الذي يستهلك، فنخرج من اللغة الواصفة للارتباط إلى مفهوم واحد متفرّد هو «المجتمع – الاستهلاكي». ولئن تولد ذلك المتصوّر الذهني من حيثيات اقتصادية أشاعه خصوم الليبرالية التي لا تعرف حدودًا تقف عندها، ثمّ تبنّاه روّاد الاقتصاد الحر أنفسهم وأنصار آليات السوق؛ فإن عبارة «مجتمع المعرفة» تولّدت من رؤية مغايرة دون أن تكون مضادة، ومدارها رؤية أخرى في علاقة العنصر الاقتصادي بالعنصر البشري، ومرجعياتها فلسفة إنسانية ترمي إلى جعل المادة تحت سيطرة الإنسان بدلًا من اعتبار الآدمي محكومًا بضرورات المادة ومستعبَدًا بالمنتج المادي.

مجتمع الاستهلاك يحكمه تطور الإحساس بأن ما كان كماليًا يصبح بفعل العادة ضروريًا، ومجتمع المعرفة يحكمه الارتقاء من الاستجابة لظواهر الوجود إلى فك أسرار ظواهر الوجود. في مجتمع الاستهلاك يجري الإنسان وراء المياه المعدنية مستمتعًا بفوارق الذائقة مهما رقّت واختفت، ومتناهيًا بزينة أغلفتها على قوارير الزجاج أو طلاء المعادن أو ألوان البلاستيك، وفي مجتمع المعرفة يقف الإنسان على ما لا يقف عليه في الحالة الأولى: يقف عند نسب الأملاح ونسب المعادن الممزوجة في الماء بعد أن يكون عرف ما قد يكون إنسان الحالة الأولى قد جهله، وهو تركبُ سائل الماء من غازيْ الهدروجين والأكسجين. مجتمع الاستهلاك ومجتمع المعرفة صيغتان من قالب توليدي واحد، والدلالة المختزلة هي في الأولى: المجتمع الذي يستهلك المنتج المادي بوفرة، وفي الثانية هي المجتمع الذي يتمثل المنتج المعنوي بفيض وغزارة. الأولى استنفاد لثمرات المنجز من الجهد الآدمي والثانية تهيئة لسيطرة الإنسان على تحديات الوجود الطبيعي. في الأولى يقف الإنسان بالزمن عند الحاضر كثمرة لما يسبقه من زمن مضى، وفي الثانية يقف مستشرفًا القادم من الزمن بعد تثبيت الراهن منه.

من هذا الباب نلج إلى فاعلية الصياغة بعد أن نستشف توالدها ونختبر نسيجها في التعبير والأداء. إنها تتمثل في الاختزال الشديد الذي يتحوّل إلى ما يشبه الحصر ناهيك أن العبارة تغدو متحلية بخصائص التسمية: «مجتمع

المعرفة» هـو قول يقوم مقـام الحدّ في علـم الدلالة كما في علـم المنطق، كأن الوارد فيه هو على سـبيل الجمع والمنع؛ جمع الصفات الملازمة وإقصاء ما قد يتسرب معها من سمات غير ملازمة. «مجتمع المعرفة» هي إذًا العبارة المحايثة لمدلولها كأدق مـا تكون المحايثـة. وإذ نحن بصدد استشـفاف المضمّنات بين صيغ الأداء وبصدد اسـتقراء التناسـل السـلالي لآليات التعبير فإن من موجبات الاستيعاب الاختباري أن نقف عند الصيغة الأجدّ بعد الصيغة الأقدم، فكثيرًا ما يكون للاحق فضل على السـابق عند عملية الشـرح الساعي إلى التفسير، فالذي تم استحداثه ضمن آليات الخطاب العابر للثقافات بعد صيغة «مجتمع المعرفة» هو صيغة «مجتمع المعلومات» وقد مثل هذا الاستحداث حفرًا إضافيًا في نسيج المعرفة لأن فيه تعديلًا لوجهة «العلم» المشـاع بين النـاس ومجتمعاتهم، وكان في مفهوم «المعلومات» حشـرًا واحتشـادًا لآفـاق متعددة: المعلومـة، والإخبار عنها، وتوظيفها، وحق الجميع في الوصول إليها ... ويكفي للاقتناع بالتحولات العميقة التـي يمر بها الفكر الإنسـاني فـي لحظتـه التاريخية الحاضـرة أن نذكر الحدث الذي صنعته السياسة الدولية بانعقاد «القمة العالمية للمعلومات».

«مجتمـع المعرفـة» هـو إذًا متصـوّر ذهنـي تناسـل مـن مفهـوم «مجتمـع الاسـتهلاك» وفي الأثنـاء خرجـت تركيبة الصياغة مـن مسـتوى الأداء اللغوي، فالقالب التركيبي ما إن انبثق حتى تلبس بثوب «الشـعار» لأنه يختزل المسافات للإعلان عن موقف مبدئي من الأحداث، أو للتعبير عن خيار قطعي من الظواهر السـائدة فـي الاجتماع الإنسـاني، أي فـي علاقة الفـرد بالجماعة ثـم في علاقة الوطن القطري الواحد بالسياق الدولي المتنفذ.

لقد انعقـدت فـي تونـس (16 – 18 تشـرين الثاني/ نوفمبـر 2005) قمة عالميـة كان مدارهـا «مجتمـع المعلومـات». وانطلاقًـا منهـا أصـدرت منظمـة اليونسكو تقريرًا هامًّا حمل بعنوانه خيارًا خاصًّا: «نحو مجتمعات المعرفة» وقام يومئذ جدلٌ شـائك إذ رأت جهات دوليـة عديدة في صيغة الجمـع «مجتمعات المعرفة بـدلَ مجتمع المعرفـة» موقفًا مناصـرًا لمبدأ تنـوّع الثقافات الإنسـانية، واعتراضًا جريئًا على نسـقية الثقافة الكونية الواحدة المتفرّدة. فأين نحن من كل

هذا حين حوّل الملوك والرؤساء العرب موضوع النهوض بلغتنا من «الموضوع بذاتـه ولذاته» إلى المطيّة التي نروم بها الوصول إلـى «مجتمع المعرفة»؟ أفكان صناع القرار العربي في قمـة آذار/ مارس 2009 على صلـة ذهنيّة واضحة بهذا الذي حصل في القمة العالمية (تشـرين الثاني/ نوفمبـر 2005) وهُم جزء منها، أو بالـذي تلاه من لدن اليونسـكو؟ ثم ما بالهم يتناولون موضـوع لغتنا التي هي لغتهم، وبها سـيادتهم، فـي ذاك الحيز الزمنـي (2007 – 2009) متغافلين كليًا عما ابتكره العمل العربي المشترك ابتكارًا بديعًا بفضل كفاءات فكرية عالية حين وضـع قبل ذاك الزمن بعقدين ونصفـ العقد «الخطة الشـاملة للثقافة العربية» ثم طواها النسيان العربي كما طوى غيرَها؟ فبمَ جاءت وثيقة النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، وما عسى أن تكون قد أثمرت؟

الفصل السابع

مجتمع المعرفة

مجتمع المعرفة - كما سبق أن فصّلنا القول فيه - هو مجتمع القراءة، هو مجتمع المراهنة على العلم، هو مجتمع العقل الذي لا يترك إدارة حياة الناس لا للعواطف، ولا للأحاسيس، ولا للغرائز الثقافية بما فيها طبائع الثأر ونوازع الغلبة ولذائذ الإقصاء. مجتمع المعرفة هو ذاك الذي يستجيب لقيم رمزية خالدة جاء بها النص المقدّس، وصاغها على أسلوب الحض والتحريض في ضرب من الاستفهام الحِجَاجيّ: أفلا تنظرون؟ أفلا تتفكرون؟ أفلا تعقلون؟ أفلا يتدبرون؟

فهل أكدنا بما يكفي على أن «النهوض باللغة العربية» قضيّة، وقضيّة أخرى غيرُها تمامًا السعيُ إلى تحقيق أشراط «مجتمع المعرفة». إنهما قضيتان منفصلتان رغم أنهما متلازمتان في الحضور إن بمقتضى البحث أو بحكم الاستدعاء الذهني. قضيتان تدعو الواحدة منهما الأخرى دون أن تذوب فيها، بل سنزعم - على وجه الاقتضاب - أن كل واحدة منهما قد تكون سببًا والأخرى نتاجها، وهذا مَلمَح رقيق شديد الخفاء. والإشكال الأدق والأخفى هو أنك إذا أتيت القضيتين وعلقت هذه على تلك تضرّرت تلك ولم تنتفع هذه، وعلى هذا الأساس نكرر أيضًا التأكيد على ذاك الالتباس التاريخي الكبير الذي سيطر على الوعي العربي في مختلفِ مراحله، والذي مداره المزجُ الدائم بين اللغة والتربية والعلم. فمعضلة اللغة العربية - ولا سيما من منطلق ضرورة النهوض بها - ليست في الجوهر لا قضية تربوية ولا قضية معرفية، وبالتالي من الخطأ حصرُها في سياج التعليم مضمونًا ومناهجَ، أو حصرُها في دوائر الجامعات ومراكز الأبحاث. فما المؤسسات التعليمية ومستوى الأداء اللغوي الشائع فيها إلا صدى من أصداء الحال العامة التي آلت إليها اختيارات العرب السياسية في موضوع اللغة؛ بل ما هي إلا شاهد على تداعي الوعي بمفهوم الهُويّة والأمن اللغوي إلى حدّ التهافت أو الضياع.

فـي ضوء هذا المنطلق يمكن أن نستكشـف التمثلات التي هيأت إعداد وثيقـة المنظمة العربية للتربيـة والثقافة والعلوم (الألكسـو) التي جاءت تعلق «النهـوض باللغة العربية» علـى «التوجه نحـو مجتمع المعرفة». تبـدأ الوثيقة بالتذكير بقـرار الجامعة العربية ذي الصلـة، ثم تعود إلى تبيان ما سـبق للقمة العربيـة أن دوّنتـه فـي الريـاض إذ نصّـت فـي تسـويغ قرارهـا على مـا يلي: «انطلاقًـا مـن دور اللغـة العربيـة فـي الحفاظ علـى هويتنـا العربيـة، وتوحيد الأمّـة العربيـة ماضيًـا وحاضـرًا ومسـتقبلًا، وتحقيـق التواصـل والتفاعل بين أبناء الأمّة العربية باعتبارها أسـاس القومية العربية وعنوان الشـخصية العربية وذاتيتهـا الثقافية ودورها في دعم التنمية المسـتدامة وكونها سـبيل الأمّة نحو التوجه إلى مجتمـع المعرفة والتطوّر الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي ...» فـإذا بهـا تقحم فـي هـذه الديباجـة التمهيديـة موضـوع «التوجه إلـى مجتمع المعرفـة» رابطة إيـاه بالتطـور الاقتصادي والاجتماعـي والثقافـي، لتعود بعد فقرتيـن قائلـة ضمـن الحيثيات التأسيسـية: «وتأكيـدًا لضرورة وضـع الخطط والسياسـات اللغوية لتمكين اللغة العربية والحفـاظ عليها من التحديات التي تواجههـا فـي ظـل العولمـة...».

نحن بحضرة سـياق ذهني جديد؛ اقتران أول بين اللغـة والهوية، وثانٍ بين اللغـة والتنمية ولا سـيما فـي عمقها الاقتصـادي، وثالـث بين اللغـة وتحديات العولمة، ورابع بيـن اللغة والنهضة المعرفية تعميمًا. وهذه كلها تعالقات صائبة، وعَرْضهـا في هذا السـياق وجيهٌ رشـيق، ولكن الذي يعنينا – هنـا تحديدًا – هو أن النهـوض بالعربية قد تمّ «تعويمه» في عدد من القضايا الكبرى حتى كاد يفقد جوهـره الذاتـي، فالارتباط بيـن اللغـة والهوية على سـبيل المثال ليـس مرهونًا بالنهـوض باللغـة؛ لأن التداعـيَ الذي قـد يصيب اللغـة نتيجة إهمـال أهلها لها أو تسـلط الأغيار عليهـا بالكيد والإسـاءة لا يؤثر في عمق الانصهـار بين رمزية الانتماء ورمزية الوظيفـة التعبيرية عنه، بل كثيرًا ما يكـون ضعف الحالة اللغوية سببًا في تقوية الانتماء «الهُويّاتي».

قد يكون دالًا أن نشـير إلى أن الألكسو أصدرت في السنة نفسها (2010)

وثيقـة موازية للسلسـلة التي انبرت تبلـور بها مشـروع النهوض باللغـة العربية، وكان عنوانهـا: **تعليـم العلـوم والتكنولوجيـا باللغـة العربيـة وأثـره فـي التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية وفـي التوجه نحو الاقتصـاد القائم علـى المعرفة،** وقد أعدهـا د. محمد مراياتي، ويكفـي أن في العنوان ما يدل علـى أن الانخراط في التصورات التي سوّقتها ثقافة العولمة، والتي جعل منها المجتمع الدولي مسبارًا يقيس مدى حزم الدول النامية في اللحاق بالحداثة الكونية، وكان الرمز الأقصى الشـائع يومئذ قد قـام على زوجين مـن المفاهيم يتبـادلان مواقع السبق، وهما مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة. ولئن أسهب مؤلف الوثيقة في تفصيلات فنية دقيقـة فإن المغزى الذي نبحث عنه في سـياقنا هذا هو اسـتجلاء فلسـفة العمل العربي المشترك في هذه القضية الخطيرة، ويهمّنـا بهـذا الاعتبـار أن نقـف على المـقدمــة الوجيـزة التي صدّر بهـا المدير العام للألكسـو – محمد العزيز ابن عاشور عندئذ – هذه الوثيقة إذ يقول:

«لقـد بات مـن المؤكد تعاظـم أهمية اللغـة في عمليـة التنميـة الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة، وصـدرت العديد مـن النظريـات والدراسـات في هذا المجـال، وخاصة في زمن العولمـة، وبروز التكتـلات الاقتصادية والتوجه نحو الاقتصـاد القائم على المعرفـة. للغة عدة وظائف وأدوار فـي عملية التنمية فهي توفـر تبادلَ ونقلَ المعرفة والخبرة بين أفراد المجتمع ومؤسسـاته، وهي وسـيلة التواصل بيـن أجزاء منظومـة العلـوم والتكنولوجيـا أو مركبات النظـام الوطني للابتكار. وكالمال الذي يشكل أداة تبادل السـلع أو الأصول المادية تمثل اللغة الأداة التي تتيح تبادل الأصول غير المادية في الاقتصاد، أي تبادل المعرفة ومنها العلوم والتقنيـة، كما أن إتقان القـوى العاملة للغة العلميـة والتكنولوجية يحقق نقلَ التكنولوجيا للمجتمع من المنابع العالمية المنتجة لها عن طريق النخبة التي تترجم المعرفة العالميـة إلى المجتمع العربي. ويحتاج العمل العربي المشـترك المنتج والفعّال في المكتب والمصنع والحقل إلى لغة علمية وتكنولوجية حيّة. وبالنتيجة يؤدي العمل المشـترك والتعاون ضمن الأمة إلى زيادة دخل الجميع، وهـذا لا يتحقـق إلا باسـتعمال اللغـة الأم؛ إذ لا يتقـن اللغـة الأجنبية إلا نسـبة صغيرة من المجتمع. وأخيـرًا فإن تعلم العلوم والتكنولوجيـا والتدرب عليهما،

وتحويل هذه المعرفة إلى خبرات وأفعال ومنتجات وخدمات، يحتاج إلى لغة».

ويضيف مدير الألكسو: «إن تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية بغية استعمال القوى العاملة العربية لها في القطاعات التي تعمل فيها أصبح مسألة جوهرية ولها دور فاعل في النمو الحقيقي للاقتصاد العربي، وفي تحوله إلى اقتصاد ينمو نموًا مُستدامًا مع إحراز قيمة مضافة عالية. ومن جهة أخرى، فإن الجهود والاستثمارات الكبيرة التي تضعها الدول العربية للتوجه نحو «مجتمع المعرفة» لن تكون مجدية إذا لم يرافقها وجود المعرفة والمعلومات العلمية والتكنولوجية باللغة العربية لكي تكون في متناول الفرد العربي؛ إذ لن يقوم «مجتمع المعرفة» في الدول العربية بدون وجود معرفة باللغة العربية. كما أن تعليم العلوم بغير اللغة العربية ينفي الطلب على الترجمة والطلب على التأليف والنشر العلمي والتكنولوجي باللغة العربية وبالتالي يقلل من نقل المعرفة للقوى العاملة العريضة ويحصرها في النخبة فقط».

ويختم قائلًا: «لقد حان الوقت لدراسة دور اللغة العربية في الاقتصاد العربي، كما أصبحت مسألة إعداد سياسة قومية وسياسات وطنية للغة ودورها في عملية التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة مسألة ملحة تندرج ضمن توجهات مؤتمرات القمة العربية الأخيرة. وكما قيل: لم يشهد التاريخ تقدم أمة من الأمم بغير لغتها».

إذا عدنا الآن إلى وثيقة «النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة» وقفنا على هذه الظاهرة الاستثنائية التي مَدارها توليد الخطاب من الخطاب، نعني أن العمل العربي المشترك يستند في متنه إلى استئناف القول بكل مضامينه السابقة دون مراعاة لتغيّر النتائج بتغير الأسباب، بل كأنه غيرُ مَعْنيّ بالبحث في نشأة الأسباب فضلًا عن استكشاف أسباب الأسباب. وها نحن نقرأ في مطلع الوثيقة ضمن رسم هدف المشروع «الحفاظ على الهوية العربية متمثلة في لغتنا الأم اللغة العربية». وقد لا يَقطع بخطانا شوطًا إضافيًا أن نتساءل عن مضمون عبارة «متمثلة». فهل الهوية جوهرُها اللغة أم للهوية تجليات وليست اللغة إلا أحدها؟ ولكن نص الوثيقة ينتقل مباشرة إلى هذا «التحيين الذهني»

المستجَدّ مؤكـدًا أن اللغة العربية إن هـي إلا «وعاءٌ للمعرفة وسـبيل الأمّة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة»، ولا نخال أن أحدًا من «أصحاب الأمر» في العمل العربـي المشـترك تأمـل متريّثًا فـأدرك أن القـول بـأن «لغتنـا العربيـة هي وعاء المعرفة» إنما هو – في التحليل العلمي العميق – استنقاص لها وازدراء؛ إذ فيه حكـم عليها بالتلقي والقصور، وفيه غمط لحقها فـي أن تكون المعرفة وعاءً لها لا أن تكون هي وعـاءً للمعرفة، وهذا مبحث من طينة أخـرى، ومن أفق معرفي مباين للسائد المُشاع بين أهل التدبير السياسي ومَن يحيطونهم بالرأي والمشورة وبتحرير الخطب والبيانات.

ويتواتر الصدى بين فصـل وآخر من فصول الوثيقة، وبين فقرة وأخرى من الفصـل الواحد، وفي كل ذلـك حرص متجدد مَكين على إشـباع نَهَم الانتشـاء بالخطـاب المنافـح الحميم. تقـرأ الفصل الخامـس الذي يتحدث عـن «النتائج المرجـوّة من المشـروع» فترى بالنـص «حماية الهويـة العربية والثقافـة العربية، وترقيـة اللغة العربيـة والحفاظ علـى مكانتها بين اللغـات العالميـة الحيّة». ولا تتدرج أسـطرًا حتى تصـادف ما نصـه: «نظرًا للأهميـة القصوى لهذا المشـروع وطبيعته الخاصـة إذ يمسّ كيان الأمـة وهويتها ...» ولك أن تواصـل حتى تتمّ. وليس بيـدك في خاتمـة التطـواف إلا أن تلقـيَ السـؤال الذي ليـس لك عنه جـواب: مَن يخـاطبُ مَـن يا ترى في كل هـذا الفيض من ثمَـر العمل العربي المشترك؟

ثم لـم تبرَحْ المنظمـة العربيـة للتربية والثقافـة والعلوم تجتهد فـي ما تظنه تحقيقًا لمشـروع النهوض باللغـة العربية للتوجـه نحو مجتمـع المعرفة، وذلك بواسطة منشورات تتخذ إما شكل الأبحاث المستقلة المكتفية بذاتها وإما شكل التقارير كما دأبت عليه كلما حان موعد انعقـاد الوزراء العرب في مجال التربية أو مجال الثقافة. كانت أولى خطواتها على هذا الدرب نشـريّات ثلاثًا أصدرتها جميعًـا في عـام 2010، تناولـت الحلقة الأولى منها «أسـباب ومسـبّبات تدني مسـتوى تعليم اللغـة العربية في الوطـن العربي»، تقول النشـرية فيها إن منسـق المشـروع هو د. لطوف العبد اللـه وإن الذي تولى التحرير هـو د. عبد اللطيف

عبيد؛ انطلاقًا من اجتماع عقدته المنظمة (10 - 14 جوان (حزيران/ يونيو) 2009) بمجموعة من الخبراء المختصين بتدريس اللغة العربية. واجتهد الباحث في تأثيث دراسته بتوصيف وجيه للقضية برمّتها ولحيثيات تناولها بحسب تجارب الأقطار العربية وبحسب سياق العمل العربي المشترك، وانتهى الدارس إلى الاستخلاص التالي:

«ليس لتدني مستوى تعليم اللغة العربية سبب واحد، وإنما أسبابه عديدة تتصل بالاختيارات الثقافية واللغوية، وبطبيعة اللغة العربية، وبالوضعية اللغوية السائدة في الوطن العربي، كما تتصل بالمعلم والمتعلم والمنهج وكل عناصر المنظومة التربوية. وإن علاج هذه القضية يتطلب التصدي لكل هذه الأسباب مجتمعة، كما يحتاج إلى رؤية واضحة لدى أصحاب القرار، وإلى حماس من المربين، ودعم من المجتمع، ومؤازرة من قطاع الثقافة، وتعزيز من وسائل الإعلام؛ لأن القضية مجتمعية شاملة أكثر مما هي لغوية أو فنية محدودة. على أن «المدخل السحري» لعلاج هذه القضية قد يكون في إعادة الاعتبار إلى اللغة العربية لغة علم وتقانة وتعليم وعمل، وغرس الاعتزاز بها لدى كل المواطنين وفي مقدمتهم الأجيال الناشئة. وإذا ما ترسّخ هذا الاعتزاز عبر حملات منظمة يشترك فيها الجميع وأصبحت قضية اللغة مسألة سيادية فإن كل الإصلاحات والمبادرات التي ستتحقق في الواقع التربوي واللغوي ستجد التربة الخصبة التي ترعاها لتؤتيَ أُكلها ويعمّ نفعها. وفي انتظار ذلك فإن مبادرات عديدة يمكن اتخاذها على هذا الدرب».

وتأتي الوثيقة الثانية التي أصدرتها المنظمة في العام نفسه (2010) بعنوان «استخدام الثقافات الحديثة في تطوير اللغة العربية» حاملة اسم منسق المشروع واسم المحرّر نفسيْهما كما جاءا في الوثيقة الأولى، وتناولت برامجَ المصطلحات، والمعالجة الآلية، والأبحاث الدلالية، والترجمة الآلية، وأساليب تقويم المهارات اللغوية، وانتهت في خاتمتها إلى «أن وضع برمجيات حاسوبية لتقويم المهارات اللغوية في تعليم اللغة العربية لأبنائها أو للناطقين بغيرها مسألة على قدر كبير من الأهمية؛ وذلك بالنظر إلى أهمية التقويم في العملية التعليمية

التعلمية للغة العربية بالذات، وإلى قلة الاختبارات الموضوعية التي وضعت إلى حد الآن وخاصة على المستوى القومي وتقادم ما وضع منها وإن كان قد عُدّ جهدًا رائدًا عندما أنجز قبل أكثر من عقدين، وكذلك بالنظر إلى ضرورة الإفادة من تقانات المعلومات والاتصال الحديثة لا في إجراء الاختبارات فحسب وإنما أيضًا في إعدادها. وإن وضع نظام حاسوبي للاختبارات الموضوعية في اللغة العربية أو ما يسمى أيضًا باختبارات الكفاءة اللغوية إعدادًا وتطبيقًا سيُسهم في تطوير البحوث التربوية النظرية والتطبيقية المتصلة بتعليم اللغة العربية وتعلمها، كما سيكون مناسبة لزيادة تعميق البحث اللساني في اللغة العربية أصواتًا ومعجمًا وصرفًا وتركيبًا ودلالة وأسلوبًا ومحتوى معرفيًا، ولتحديد أساسيات هذه اللغة والرصيد المطلوب لكل مستوى. ومن شأن إعداد نظام حاسوبي لاختبار الكفاءة في اللغة العربية أن ينفض الغبار عن إنجازات بدأت منذ السبعينات بالخصوص لكنها لم تتواصل بالنسق المطلوب، بل لعل بعضها قد نسي أو تنوسيَ مثل «الرصيد اللغوي الوظيفي» الذي بدأ العمل فيه وصفيًا من أجل أن يكون معياريًا، ومثل البحوث التي أنجزت عن بنى وتعابير بعض مستويات اكتساب اللغة العربية».

ولكن «الحلقة الثالثة» ضمن المشروع، الصادرة عن المنظمة في العام نفسه (2010) هي التي تعنينا في سياقنا هذا تخصيصًا؛ لأنها تتناول على وجه التدقيق حسب نصّ عنوانها «السياسة اللغوية القومية للغة العربية» هذه الحلقة التي لطالما اعتبرها الدارسون المَفصَل الغائبَ بامتياز. وقد جاءت الوثيقة في ثوب تقرير أعده فريق من الباحثين الأكاديميّين هم الدكاترة شكري المبخوت وخالد الوغلاني ومحمد الشيباني، ويكفيها أنها ترتقي في وصف السياسة إلى نعتها بالسياسة القومية، وهذا ما يحمل في طيّاته أن مصير اللغة العربية لا تجدي فيه نفعًا السياسات القطرية. ومن بدائه القول أن نذكر بأن «السياسة اللغوية» هي الغائب الدائم حتى في الاستراتيجيات القطرية اللهم إلا إذا أنصفنا بالاستثناء محاولات تقلّ عددًا وتتعثر مسارًا.

تأتي وثيقة «الحلقة الثالثة» كأنها وفاء لما تضمنته الوثيقة الأولى حين

نصت ضمن «بنود القرار» على ما يلي: «وضع سياسة لغوية قومية، وسياسات وطنية متناسقة معها، وخطط لتنفيذها من خلال برامجَ قومية ووطنية». وتمّ تحرير الوثيقة بوعي لغوي وحضاري عميق، كما صيغت في حلية دالة على نضج في الخطاب لم يألفه العمل العربي المشترك، لذلك نعُدّها مرجعًا فكريًا عاليَ الجودة، رفيعَ الإحكام، جليّ الاستثناء. وقد تحرّى الذين أعدّوها الإلماحَ إلى ما نحن معنيّون به في هذا المقام من «تثبيت الهوية العربية والمحافظة عليها» ومن «تلازم اللغة والهوية والمعرفة بما يحتم تطوير لغتنا العربية والاعتزاز بها». وعندما ينظر الناظر بتأمل خاص؛ ذاك الذي يحيّره أمرُ إراداتنا العربية سواءٌ أكانت متفرّدة أم مجتمعة، ينتابه قلق حضاري حادّ، والسبب ما يرى في تلك الوثيقة من دقة وشمول وما يَغمز له منها من هَنات تفتح البابَ على ثلمات الواقع الحقيقي، وتتعزز الحيرة لديه بحكم ما يلحظه من مصير يؤول إليه أمر النهوض باللغة العربية. فالوثيقة التي جاءت مستجيبة لأشراط «التقرير» ارتدَت ثوبًا عليه مسحة من «مستلزمات العمل العربي المشترك»، وهو ترك الأبواب مفتوحة على عديد الاحتمالات؛ بما فيها من عناصر التباين أو التضادّ.

لن نقف على جل فصول التقرير فهي تستوفي أشراط الاقتضاء الأكاديمي وتستجيب لنداءات الالتزام الحضاري، ولكننا نمرّ إلى فصله الأخير الذي يخص «تنفيذ السياسة اللغوية القومية: الوسائل والآجال والموارد» لننتقيَ منه بعض ما جاء فيه، مرمانا من ذلك تبيان درجة الطموح التي ارتقى إليها هذا التقرير، والإلماحُ إلى بعض مفاصله التي رغم نُبلها يمكن أن تتحوّل مسوّغات لارتخاء العزيمة وذبول الهمّة.

ينطلق التقرير مسَلّمًا بأمرين: «التمييز بين السياسة اللغويّة باعتبارها تمثل تدخل الدولة الإرادي والواعي عبر التشريعات والقوانين والإجراءات لضبط مكانة لغة من اللغات وبين التخطيط اللغوي باعتباره عملية معالجة فنيّة للقضايا اللغوية من أجل تيسير استعمالها وتوفير الأدوات المناسبة للنهوض بها، والتلازم بين تعليم اللغة وتطوير علاقتها بتقانات التعليم وبين الإبداع الفني والثقافي بتلك اللغة في تفاعله مع التقانات الحديثة. وبناءً على هذا التميّز

وهـذا التلازم فإن مـا تحتاج إليه اللغـة العربية اليـوم إنما هو جانبان أساسـيان: سياسـة لغويّة تدعم مكانة اللغة العربيّة من خـلال جملة من القوانين والقرارات ومـن خلال إنشـاء مؤسسـات لحمايتهـا، وتخطيط لغـويّ لتطوير اللغـة العربيّة في علاقتها بالتقانـات الحديثة في مجالين هما تعليم العربيّـة والإبداع بالعربيّة. بحسـب هذيـن الجانبين (السياسـة اللغويّـة والتخطيـط اللغويّ) يقتـرح التقرير المعطيات الأساسـيّة التي قد توضح التوجّهات الممكنة بالنسـبة إلى السياسات القطرية والسياسات المشتركة.

ولما كان مـدار هذا التقرير علـى تقديم إطار عام لسياسـة لغوية قومية من خلال تحديد الشـروط العامة التي ينبغي توفرها عند وضعها، ومن حيث اقتراح الإجراءات المستوجبة لإنفاذ هذه السياسة فإنه من اللازم إيلاء الجانب التنفيذي العناية التي يستحقها. وعلى هذا الأساس من المفيد التذكير بما يلي:

- تـلازم البعـد التشـريعيّ والجانـب الإجرائـيّ التنفيذي؛ فـلا جدوى من وضـع تشـريعات لغويّة لا تكتسـي بُعدًا عمليًـا ولا تجد الجهات السّـاهرة على تنفيذها والموارد الماديّة الموظفة في تفعيلها.

- الترابط بيـن البعدين القطريّ والقوميّ في جميع مراحل التنفيذ بداية من وضع التصوّرات إلى غاية الشروع في التنفيذ والتقييم مرورًا برصد الاعتمادات الماليّة.

- التكامـل بين المسـتويين القطاعيّ والعامّ من جهـة والتلازم الموضوعيّ بين القضايا اللغويّة ذات الصّلة باللغـة العربيّة ومختلف المجالات التي تتدخل فيها الإجراءات المقترحة للنهوض بها وترقية استعمالها.

ثم يفيـض التقرير في تحليل البعديـن الضروريين لاسـتكمال خطة التنفيذ وهما السياسـة اللغوية العربية المطلوبة والتخطيط اللغـوي المطلوب للنهوض باللغـة العربية. فيأتـي بمقترحات علـى غاية من الدقـة والحصافة. ومـن المهمّ الوقـوف على بعـض ما أوردتـه الوثيقة في هذا السـياق اسـتلهامًا لمـا جاء فيها واتقاءً لضياع فرص العظة والاعتبار:

«يرى معدّو التقرير أنه من الضروري، لإنجاح الجانب التشريعي وضمان الحدّ الأقصى من الدقة والإلزام والانسجام في النصوص القانونيّة المنظمة لعلاقة اللغة بالمجتمع، الاهتمام بالجانب التنظيمي أي الجهة المؤسسيّة التي ستتكفل بهذا الملف والتي يُفترض أن تكون جهة قانونية متخصّصة وعلى دراية بكيفيّة التعاطي القطري والقومي مع تحديد المنزلة القانونيّة للغة العربية في سائر النصوص القانونية الموضوعة، ناهيك عن اطّلاعها على التجارب الحاصلة في هذا المجال على المستوى الإقليمي والدولي. ومن المفروض كذلك أن تتعاون في هذا مع جهات خبيرة متخصّصة في اللغة والإعلام والإعلان والتربية والاستثمار الثقافي وممثلين عن المجتمع المدني حتى تضفي على عملها بعدي التكامل والشموليّة. ولذا لا بد من إنشاء لجنة تشريعية لغويّة قومية عُليا تعمل بالتنسيق مع لجان قُطريّة توكل إليها مهام سن التشريعات اللغوية والنصوص الترتيبية في مجال النهوض باللغة العربية والإشراف على الخطط والمشروعات القُطرية والقومية والقطاعية الشاملة والتنسيق بينها، مع مراعاة الخصوصيات القُطرية واستشراف العوائق التنفيذية لتدبّر وسائل تخطيها. وتسهر هذه اللجنة ذات الاختصاص التشريعي، فضلًا عن تعميم سن القوانين ووضع المعايير، على اقتراح آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم والمراجعة.

ومن الخطوات المؤسّسيّة التي ينبغي قطعها كذلك يُذكر:

أ- إنشاء مراصد للغة العربية في كل بلد عربي ووكالة للتنسيق بينها في المستوى العربي لتتبّع استعمال العربية في مختلف مناحي الحياة واليقظة اللازمة إزاء الاستعمالات في الإدارة ووسائل الإعلام والإشهار والإعلان، وتتكفل إضافة إلى الرصد بالاقتراح والتوجيه والتقييم.

ب- بعث خلايا اليقظة اللغوية لاستعمال العربية في الإدارة وأجهزة الدولة والمؤسّسات المالية والاقتصادية وبالخصوص في وسائل الإعلام المختلفة لتأثيرها الحاسم في استعمال العربية. وتتكفل هذه الخلايا بضبط «التلوّث اللغوي» وطرق مقاومته والتكفل بتدريب الإعلاميين والصحافيين وتوثيق الأخطاء وتعميم تصويباتها على الفاعلين في مجال الإعلام، ويمكن أن

تتكفل هذه الخلايـا بمتابعة التقييس الاصطلاحي ووضـع المكانز وتتبّع العربية في المواقع على الشابكة ودعم تحديث لغة الإدارة.

ج- بعث قسـم علمي على الأقل في حدود سـنتين على أقصـى تقدير في كليـة لغـات أو كلية تدريـس الإعلامية لتكوين نخـب تُعنى باللسـانيات النظرية والتطبيقية الحديثة، ومن مهام هذه الأقسـام تكوين خبـراء في التخطيط اللغوي والمعالجة الآلية للغات واللسانيات الاجتماعية والهندسة اللغوية والترجمة.

د- إحـداث مركز بحوث في كل بلـد عربي في حدود سـنتين على أقصى تقديـر يُعنـى بمعالجة اللغـة العربية فـي صلتها بمجتمـع المعلومات يسـتقطب النخب العلمية في اللسانيات والإعلامية لصياغة مشاريع بحث موجّهة».

وهكذا إلى أن نصل إلى ما تُسمّيه الوثيقة بالجدولة الزمنية، فلننظرْ إلى هذا السلم الزمني بحسب معيار التخطيط. لقد جاء في التقرير: «من شروط البرمجة الناجحة وضع سـقف زمني يناسـب مختلف مراحل الإنجـاز. وقد نص جدول برامج بنود المشـروع وإجراءات تنفيذها والجهات المشـاركة ومصادر التمويل في بنـد سـيـاســات قومـيـة وسـيـاسات وطنية على: 1 - رسم سياسات قومية، 2 - وضـع خطـة خمسـية قوميـة أولـى، 3 - إعداد سياسـات وخطط خمسـية وطنية. ويمكن تحديد البرمجة الزمنية وفق ترتيب للأولويات. فمن البيّن استنادًا إلى المعطيات المتوفرة لدينا بخصوص الوضع اللغوي العربي:

- ضرورة إنشاء الهيئات المعنيّة بوضع التصوّرات الكبرى للسياسة اللغوية وتجميع البيانات النظرية ذات العلاقة في أجل لا يتجاوز الثلاثية الرابعة من سنة 2010.

- تكليف الفريق التشـريعي بتقديم المقترحات المتصلة بسـن التشـريعات والقوانين في أجل لا يتجاوز نهاية سنة 2011.

- تكوين مجموعة الخبراء في مختلف المجالات المتعلّقة بالسياسة اللغوية العربية تنظيرًا وممارسة في أجل لا يتجاوز الثلاثية الرابعة من سنة 2010.

- إحداث مراكز للبحث في السياسة اللغوية العربية وتكوين المختصين في المجال قطريًا وقوميًا في أجل لا يتجاوز موفى 2011.

- تكليف المجموعات العاملة في ميدان المسح اللغوي وتجميع المُعطيات المتّصلة بالواقع اللغوي العربي وإنجاز الاستبانات القُطرية والقومية ذات العلاقة في أجل لا يتجاوز منتصف سنة 2012».

لن نسأل عن المسافة الفاصلة بين خطاب العمل العربي المشترك والإنجازات العربية على عين الواقع، وإنما نكتفي باستئناف القول في ما حقه التشخيص النقدي للمُدركات المرتبطة بصياغة الخطاب، وليس بعيدًا عن منهجنا هذا ما قد نكتشفه من تجاذب الأنفاس انطلاقًا من تبايُن الحوافز المضمرة وراءَ الخطاب. بل قد نُغامر بالظن أن هذه الوثائق الواردة في شكل التقارير تحرّكها مهجتان؛ هي توَظبُ بمهجة أولى ثم تأتي عليها مهجة ثانية عند إخراجها تكسوها بالحذر وتغلفها بالاحتراز فكأنهما ضربٌ من الاعتدال في التفكير والتوازن في الانتهاج، ولكنها في الحقيقة توَقيَات تهيّئ الفتوى المُرجاة لتبرير ما سيأتي بعدها من فتور واسترخاء، ويكفي أننا نقرأ في كل منعطفات الوثيقة ما يدل دلالة قاطعة على المأزق التاريخي العنيد الذي وصلت إليه اللغة العربية، ثم إذا جئنا إلى الخاتمة قرأنا ما يلي: «الواقع يُبرز أن العربية من اللغات التي لا تُحدق بها أخطار كبيرة بحكم أنها من أعرق اللغات التي استطاعت أن توفر لنفسها الربط الضروري بين التصوّرات العلمية المناسبة لوصفها والصيَغ العملية المطلوبة لتناقلها تعليمًا وتعلّمًا. وقد استطاعت أيضًا أن تُواجِه إلى حدّ كبير، بفضل مرونتها وبفضل استعمالها في مجالات عديدة، التحديات المختلفة التي عرفتها». فكأننا ننسف ما نبنيه، والحقيقة واضحة صارخة؛ أن من مقتضيات العمل العربي المشترك أن نتوسل بالخطاب المهادن حتى ولو عالجنا أخطر القضايا وأشدّها انفجارًا. ولكن الشقوق التي تخلخلُ صرحَ المشروع هي أحيانًا من الدقة بحيث تفعل فعلها وهي منحجبة عن الكشف الصريح. ومَن تسلح بمنظار البعد الثالث وهو يرصد مقوّمات العمل العربي المشترك انتهى به المطاف إلى السؤال المتحتم: إلى مَن هو موكولٌ مشروعُ النهوض باللغة العربية؟

الفصل الثامن

من ينهض باللغة؟

هو سؤال على الحقيقة وليس على المجاز. وهو بتلك الصفة ينتظر إجابة بالحقائق الكاملة لا إجابة بأنصاف الحقائق، ولكن الحقيقة الكاملة تتطلب مُعَلّلات تميط الغطاءَ عن أسبابها الموضوعية قبل أسبابها النسبية. لقد بذلت الأقطار العربية - بوصفها أنظمة سياسية أو حكومات تدير الشأن العام - جهودًا متوالية التزمت فيها بعُلويّة اللغة العربية من حيث هي التعبير الأسمى عن الهوية الحضارية. غير أن المسألة لم تكن لا بالبساطة ولا بالبداهة اللتين تصوّرَهما القائمون على مآلات الجموع العربية، وانتهى الأمر في عدد من البلاد العربية إلى أن لغة الضاد قد تدَنى وضعها الاعتباري في نفوس أبنائها عمّا كان عليه أيام الكفاح الوطني ضد المستعمر. وإذا راوَدنا أن نختزل الظاهرة الكبرى في مشهد عينيّ ذي دلالة مائزة قلنا إن الخطاب السياسي الرسمي حول القضية اللغوية قد ظل يشوبه الانفصام حتى استأثر به، فكثيرًا ما يأتي «الفعل السياسي» خاذلًا للسموّ الذي يرتفع إليه «القول السياسي» كما تأتي به النصوص من الدساتير، والقوانين، والقرارات الصادرة عن المؤسسات الرسمية.

حول هذه المعادلة المختصَرة ذات التضادّ الثنائي كانت تجُولُ أعراض لم تزد المشكلَ اللغوي إلا تعقدًا واستعصاءً، ولنا أن نذكر أنموذجًا يصوّر بكل حذق عمق الإشكال بكل امتداداته السياسية والثقافية؛ بل والحضارية الفسيحة، إنه موضوع التعريب ولا سيما في تحققه التعليمي وتحديدًا ما يتصل بالعلوم المُسمّاة دقيقة أو صحيحة. ألا نرى أنه كان - على مدى عقود متتاليات منذ انبعاث دولة الاستقلال - فخًّا مسموم الجدران؟ فالجميع آسفون متحسّرون: مَن اختاروه وانخرطوا فيه بحميّة وحماس ثم بان لهم أن ثمر جهدهم أصغر بكثير من مطمحهم، ومَن تفادوه وأسلموا أمرهم إلى إحراجات التاريخ، ثم اكتشفوا أن النهج الذي توسلوا به لم يصل بهم إلى النبوغ العلمي الذي رفعوا

إليه سقف آمالهم. وإذ لم يكن سياقنا هذا معقودًا بمجادلة الاختيارات التربوية العربية فإننا لا نبتغي إلا التنبيه إلى ملمح شديد الخفاء، إننا نزعم أن ربط قضية التعريب بمسألة دعم اللغة العربية لنصرتها والنهوض بها إلى ما هي جديرة به قد أساء إلى لغة الضاد أكثر مما أحسن إليها، والذي نعنيه بما نقول - وقد ينحجب أو يتخفى - أننا أمام قضيتين اثنتين لا قضية واحدة مثلما سبق أن شرحناه بإطناب حين فصّلنا فصلًا مائزًا بين دعم المعرفة ونصرة اللغة، وكم من القضايا النبيلة التي إذا جمعنا بعضها إلى بعض ضاع نبلُ هذه وتلك! ويكفي للإنارة العاجلة أن نتذكر بأن موضوع تعريب العلوم ينطوي على صراع علني مكشوف بين اللغة العربية واللغات الأجنبية، وأن موضوع النهوض بالعربية في كل فضاءات الحياة ينطوي على صراع - قد ينكشف وقد يتوارى - بين الفصحى والعاميات.

فشلت السياسات العربية القطرية في رسم مشروعها اللغوي بكل مستلزماته ومواثيقه، ولكنها ظلت تكابر فلا تقول إنها تنازلت عن تحقيق انتظارات التاريخ بعد حصول شعوبها على استقلالها السياسي من نير الاستعمار، وبدا جليًا أن القائمين على مصير الشعوب العربية والماسكين بمجالس صناعة القرار كانوا على مسافات طويلة من إدراك التوالج الحتمي بين الهوية والأمن اللغوي؛ بل كانوا بعيدين عن استيعاب الخصوصية العربية، تلك المتمثلة في أن العلاقة بين اللغة والهوية ليست - كما هي عند غيرهم - مبحثًا ثقافيًا أنثروبولوجيًا؛ وإنما هي مبحث سياسي استراتيجي. ثم خيّل إلى الساسة العرب أن خيمة العمل العربي المشترك قد تكون ملاذًا للقضية اللغوية بعد كل ذاك التشرد الجماعي في العقود الأولى من دولة الاستقلال، وكانوا في أثناء كل ذلك - قبل التسآل وبعده - قد سكتوا عمّا استحدثوه من مجامعَ للغة العربية وآخرها المجمع العلمي اللغوي اليمني الذي أحدث في 25 ماي (أيار/ مايو) 2013، سكتوا عن جدوى تكاثرها، سكتوا عن تنافسهم حين أصبح كل بلد يحرص على أن يكون له منها واحدٌ، انساقوا جميعًا إلى الأمل في أن فائضها يزكو بتعدد نماذجها، ولئن كانت من كل تلك الجهود ثمار لا ينكرها إلا جاحد فإن المسألة في بعدها السياسي والاجتماعي تظل قائمة برمّتها: أن حال اللغة

العربية – على مدى عقود دولة الاستقلال – لم تكن في يوم أفضلَ مما كانت عليه في أمسه.

تحت قباء العمل العربي المشترك رأينا مشاهد أخرى ازداد الأمر فيها تعقدًا، فبعد تخلّي الدولة القُطرية عن أمانتها التاريخية في موضوع اللغة تبيّنا كيف أفاق العمل المشترك على المهمّة الجسيمة وهو غير متأهّل لها؛ لأنه انتهى بنفسه إلى آلة ضخمة لإنتاج الأدبيات المُثلى في كل مجال مذعنًا مع ذلك إلى حتمية التاريخ التي قضت بتعطل خروج الإرادة الجماعية إلى فعل إجرائي منجَز. والذي زاده تكبيلًا انخراطه في مقولات المعادلة الدولية من العولمة ومقتضيات النظام العالمي الجديد إلى مجتمع المعرفة وآليات اقتصادها على حدّ ما رأيناه مفصّلًا. وتكاد بيانات العمل العربي المشترك تشي ببوادر التخلّي عن «الملف اللغوي» كما تخلّت عنه الدول دولة دولة. وليس ما نقوله زعمًا ولا وهْمًا، فها هي الوثيقة التي وقفنا عندها آنفًا تبوح بين سطورها بما نحن فيه. هي الحلقة الثالثة من سلسلة إصدارات الألكسو كما رأينا والتي تمثل «ميثاقًا» بليغًا يحتل في ظاهره قلبَ الرحى من دائرة العمل العربي المشترك. لم نجرؤ آنفًا على وضع صيغة العنوان موضوع المساءلة، ذلك أن عبارة «للتوجّه» في نص العنوان العام «مشروع النهوض باللغة العربية للتوجّه نحو مجتمع المعرفة» كفيلة بأن تثير فينا استغرابًا ما إذا أدَرناها على وجهها الآخر، فإيراد مصطلح «التوجّه» يتجاوز حدود الواقعية في الوصف والتعبير فينمّ – بشكل غير إرادي – عن الانخراط في منطق القصور الحضاري، إنها الواقعية في غير مجالها، هو الإقرار بالوهن في المنعرج الذي لم يَطلب منا أحد فيه أن نبوح به، فإن ظن ظان أن في قولنا تزيّدًا أو شططًا فقد ينصفنا إن أضفنا أن إقامة مشروع طموح عملاق لتأكيد مبدأ التوجّه يعني أننا لم نعقد العزمَ بعدُ على أن نتوجه نحو العلم والمعرفة، فيا لضياع العقود المتواليات منذ أسسنا دولة الاستقلال!

في الوثيقة التي خصّت الألكسو بها «السياسة اللغوية القومية للغة العربية» نقرأ منذ البدايات «أن هذه الخطة مُلزمة نظريًا وعمليًا للقيادة السياسية ومكوّنات القطاع الخاص والمجتمع المدني كافة باعتبارها خطة لإدارة اللغة

وعلاقتها بالمجتمع». ولا مناصَ لنا من تجاوز لحظة التلقي المباشر وما يرافقها من استقبال آليّ كي نتخذ موقعًا نقديًا يتخطّى التسليمَ الشائع فنتساءل: ما الذي يسوّغ لمنظمة العمل العربي المشترك في مجال التربية والثقافة والعلوم أن تتحدث عن «القطاع الخاص» وعن «المجتمع المدني كافة»؟ ومن الذي خوّل لها هذا الشمول حتى تقول إن «الخطة مُلزِمة نظريًا وعمليًا» لهما؟ وبأي دلالة ترسِلُ مبدأ الإلزام؟ فهل نحن بحضرة خطاب «مسؤول» بالمعنى المرجعي والعُرفي والإجرائي، أم نحن بحضرة «أدبيات» تُساق على منوال صيَغ الإنشاء؟ أليس في ذلك ما يَنسف ميثاق العمل العربي المشترك بحكم أن مؤسساته جميعًا هي ناطقة - بدءًا وختمًا - باسم الحكومات العربية؟ وفي هذا تحديدًا؛ أليس في توجيه النصح والإرشاد والحض والأمر إلى «المجتمع المدني» ما يناقض مبدأ مؤسسات المجتمع المدني في جوهرها وفي علّة وجودها؟

إن الأصل في منظومة المجتمع المدني - كما هي عند الذين ابتدعوها - أنها تقف على الحياد؛ لا تحترف الاعتراض على السلطة القائمة ولا تأتمر بأوامرها أو تنصاع لشهواتها، وفي هذا - على وجه التدقيق - تتسم بوصفين، أولهما أنها مستقلة بإرادتها ولذلك تتواتر تسميتها على الصيغة التالية «المنظمات غير الحكومية»، وثانيهما أنها غير «متحزبة» أو غير «تحزبية» لأنها لا ترمي إلى المنافسة على السلطة، ولا تبتغي الوصول إلى مجالسها ولا إلى تقلد مناصب المسؤوليات المتكفلة بإدارة الشأن السياسي. من هذا الباب نعثر في وثيقة «النهوض باللغة العربية» الدائرة حول «السياسة اللغوية القومية للغة العربية» على ما يشي بتداخل المفاهيم وتضارب المقاصد، من ذلك تعيين «القطاع الخاص» كطرف مسؤول ضمن مكوّنات المجتمع نطالبه بتنفيذ الخطة المرسومة! فأي انزلاق هذا الذي حاد بالعمل العربي الرسمي حتى يخرج به من دائرة صلاحياته إلى دوائرَ لا سلطة له عليها، بل لا وجه من حيث السياسة في أن يستجديَ سخاءَها ويوُكِلَ إليها أمرَ النهوض بالرمز الأعلى للهُويّة؟ فكيف نقرأ ما ورد في الوثيقة متواترًا: «ولما كان المشروع في بُعدَيه القُطري والقومي راميًا إلى نحت ملامح مجتمعنا العربي ثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا فإنه يتطلّب تضافر جميع الأطراف الرسمية الحكومية ومن القطاع الخاص وغير الحكومية،

والقُطريـة والقومية والدوليـة لدعم المشـروعات في كنف احتـرام الاختيارات السـيادية القطرية والقومية والتناغم مع تطلّعـات المجتمع العربي وانتظاراته من سياسـة لغوية قومية تنهض بمقوّم من مقوّمات هويته». وغير حصيف أن نسـأل أو نُسـائل: «إن خيـارات الدولة تقوم على فلسـفة الجماعة بينمـا تقوم خيارات القطاع الخاص على فلسـفة الفرد، فهبْ أن الخواصّ لم يتحمّسـوا فامتنعوا؛ ما سلطة الجامعة العربية ورديفتها الألكسو عليهم؟

ولـك أن تواصـل حين تصـل إلى باب مصـادر التمويـل فتقـرأ: «وضع آلية للاتصـال بالهيئـات الماليـة القطريـة والقوميـة مـن القطـاع الحكومـي والقطاع الخـاص (...) للتعريـف بالمشـروع وتقديـم دراسـة للجـدوى منه مـع الإلحاح على التلازم بين المسـألة اللغوية والتنمية الشاملة والتركيز على البعد الاقتصادي للسياسـة اللغوية، وما تتضمّنه من فرص اسـتثمار في قطاعات واعدة على قاعدة الانتقال من الاسـتثمار في المـوارد التقليدية إلى تمويل اقتصـاد المعرفة». أفبعد هذا التهافـت باللغة مـن تهافت؟ إنها رقـمٌ من أرقام سلسـلة المنجَـزات المادية كالمنتجات الصناعية أو كالسّـلع التجارية، إنها معروضة على معادلات الجدوى وآليات الاستثمار! وليس من ذلك ببعيد جنوحُ التقرير في خاتمته إلى تلك الصيغ الوسـطى التي يَحْكمها روحُ الملاطفة فيُغرقها في خطـاب الحذر والمجاملات: «ولا يعني هذا إلقاءَ الحمل على الدولة ومؤسساتها ولكن الدولة في واقع الحال العربـي ينبغـي أن تكون قاطـرة تبادر وتشـجّع وترسـم معالمَ الطريـق. فكثير من الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالمسـألة اللغوية تقتضي تدخّل الخواص ورؤوس الأموال لإحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة؛ إلا أن ضعف الكفاءات التي توفرها مُخرَجات التعليم العالي مثلًا يَحول دون إحداثها والاسـتفادة من الفرص الاستثمارية والتجارية المُتاحة في السوق العربية والعالمية».

في زمن مضـى كان التعليـق الوحيد المناسـب على هـذا المـكان أن نقول جادّين غير هازئين: ما كان بوسع غلاة الليبرالية أن يكتبوا أكثر من ذلك. فمنذ متى كان اقتصاد السوق سبّاقًا إلى السخاء بالمال في سبيل القيم الرمزية المتسامية نحو الفضاء الأرحب في سـماء الهوية الحضارية المتعالية؟ ومَـن لا يعرف أن البداهة

تقضي بأن ما تستطيعه الدولة لا يَقدر عليه الأفراد، وأن ما تُنجِزه الدولُ العربية مجتمعة لا تقوى عليه الدولة الواحدة منفردة ولو اجتهدت أو أصَرّت؟ فمن ذا الذي يطمئن إلى وثيقة العمل العربي المشترك تجاهر بالتعويل «على المتدخلين من الأفراد والمؤسسات» فتعدّد من بين ما تعدد «القطاع الخاص والتنظيمات غير الحكومية العاملة في قطاعات ذات صلة بمشروع النهوض باللغة العربية»؟ هكذا تتتالى القرائن الدالّة على أن النظام العربي الرسمي يتخلّى عن مسؤوليته التاريخية في موضوع المسألة اللغوية، سواءٌ أتجسّم ذاك النظام العربي في الأنظمة السياسية القطرية أم تجسّم في مؤسسات العمل المشترك؛ السياسي منه والثقافي. وهذا التخلّي المُتدرّج والمتقنع لا تأويلَ له إلا ضعف الوعي بمفهوم الأمن اللغوي، وغياب الوعي بأنه الجوهر الأول من جواهر الهُوية، وبأن افتقاده ليس أخف على الأنظمة السياسية ولا على شعوبها المرعيّة من افتقاد الأمن العسكري أو الاقتصادي أو الغذائي أو المائي. إن الأمن اللغوي عماد محوري من أعمدة الأمن القومي برمّته.

ولكن إذا تخلّت الدولة العربية عن الاضطلاع بواجبها في هذه القضية أتراها استشرفت مآل اختيارها أو حَدَست بالبدائل التي يمكن أن تنوب عنها لحمل أعباء اللغة؟ كل الدلائل تشير إلى أن العرب - كلّ العرب - يسيرون على غير هَدْي في دروب اللغة، وأن أحدًا من أُولي أمرهم لا يستطيع أن يزعم بأن للعرب مشروعًا لغويًا على حد ما قد يكون لهؤلاء أو لأولئك منهم مشروعُهم السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي. فعن أي مجتمع مدني تتحدث وثائقهم؟ فمفهوم المجتمع المدني في بيئتنا العربية وليدٌ رضيع، لا يتوفر على المناخ الطبيعي الذي يضاهي ما نشأ فيه عند من ابتكروه. ثم كيف ننسى أن المجتمع المدني - حتى ولو اكتملت صورته وتمّت له أشراط الوجود وظروف الجدوى - إنما هو في قصارَى أمره يصنع وعيًا ولا يصنع قرارًا؟ ومن فرط الالتباس السائد لدينا في شأنه راح بعضهم يظن أن المجامع اللغوية العربية يمكن أن تُمثّل صورة من صور المجتمع المدني، فهل بوسعها أن تكون بديلًا عن الأنظمة السياسية في النهوض باللغة العربية؟

إن فكرة إنشاء مجامع اللغة العربية مرتبطة تاريخيًا بالاحتماء من الغزو اللغوي، بدأت في سورية عام 1919 يومَ كانت اللغة التركية تحتكر فضاء فسيحًا من التداول ولا سيما في أجهزة الإدارة والدواوين، وتأسس مجمع القاهرة عام 1932، ومجمع بغداد عام 1947، ثم تتالى استحداثها بتسميات تختلف في الشكل وقد تختلف من حيث المضمون والغايات المعلنة: في عمّان، وتونس، والخرطوم، وطرابلس، والجزائر، والرباط، وكان في إنشاء بعضها قصص شديدة التشويق كما حصل للمجمع العلمي اللبناني وحتى لمجمع اللغة العربية الفلسطيني، وإذ قد خيف منذ البداياتِ أن يُفضيَ التعدد إلى تشتت الجهود وازدياد التباين في ابتكار المصطلحات فقد التأم في دمشق منذ 1956 مؤتمر المجامع الثلاثة القائمة يومئذ (السوري والمصري والعراقي) وأوصى ببعث «اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية» وكان لزامًا للتوصية أن تنضح على مهل فلم يتحقق إنجازها إلا في 1971، وكان في أثناء ذلك قد انبعثت مؤسسة أخرى هي مكتب تنسيق التعريب بالرباط (1961) التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

سيكون شيّقًا جدًّا أن يتفرغ من الباحثين من يكتب قصة المجامع العربية من زواياها المنسيّة؛ بدءًا بالتسميات المتنوّعة وما يتكشف بها من تصوّرات متباينة، مرورًا بالنعت الإشكالي الذي يصف المؤسسة أحيانًا بأنها «المجمع العلمي» فينسرح الفهم والتأويل انسراحًا منفلتًا حول مفهوم مصطلح «العلم» حين يتصدر ليتزيّن به الاسم فيصنع فعلُ التسمية صنيعه الموّار. وسيكون مثمرًا جدًّا إجراء القراءة الاجتماعية الثقافية لذاك الجدل الذي عرفه الفضاء الإعلامي في بعض أقطارنا العربية؛ كذاك النقاش الذي استرسل زمنًا في الصحافة السعودية وبلغ ذراه خلال عام 1999، أو كذاك السعي الحثيث الذي ردّدته الصحافة الكويتية على مدى عام 2009 لأقلام انبرى أصحابها يناصرون مبدأ إنشاء مجمع كويتي للغة العربية. وسيقف الدارس المتريّض على ما كان يثوي وراءَ الجدل الذي دار بين المفكرين السعوديين في هذا الأمر، وسيستشف صورة ثقافية لافتة، فليس مستبعَدًا أنّ بعض رجالات النخبة كانوا يهمسون: نحن الأوْلى بإقامة مؤسسة مَجيدة لرعاية اللغة العربية، وبعضهم الآخر كأنما

يردّون: لا يليق أن يَشيع عنا أن لغة الضاد في حاجة إلى الحماية وهي في عقر ديارها. وتم التصديق المبدئي على بعث المجمع العلمي السعودي عام 1420 للهجرة (1999 للميلاد) وتم رفع المشروع إلى القرار الأعلى، ولم نسمع أنه قد رأى النور.

ليست مجامع اللغة العربية إلا مؤسسات رسمية، نعني أنها تابعة للدولة وهو أمر طبيعي، فهي إذًا – في منطق الأنظمة السياسية – مؤسسات تأتمر بأوامر أصحاب القرار السياسي، والدولة في منطق أصحابها هي المسؤولة عن حماية نص الدستور، وكل الدساتير تنص في إحدى موادها على أن اللغة الرسمية هي اللغة العربية، وكثيرًا ما تصْدِرُ الحكومات قوانين أو مراسيم لصيانة اللغة العربية ورعايتها وقد أسلفنا بعض نماذجها، ولكن الشروخ الفاصلة بين النص والواقع ما فتئت تتسع ولا مُوقف لاتساعها.

هنا تحديدًا تتشكل ملامحُ المشهد اللافت، فها هو مجمع اللغة العربية في القاهرة قد دأب على أن يطالب رجالَ الدولة وكل المسؤولين السياسيين بأن يلتزموا في خطبهم وفي كل بياناتهم باستعمال اللغة العربية السليمة، وهي توصية أذاعها في مؤتمره عام 1996 ثم ظل يُعيدها ويُكرّرها في مؤتمراته السنوية اللاحقة. فهلا وقفنا برهة نتأمل! إن ذاك هو في ظاهر الأمر فعلٌ حميد، وإحساسٌ بالأمانة نبيل، وغير خاف منه القدْرُ اللطيف من الجرأة، ولكن أليس فيه ما يُثير الاستغراب؟ فمَن الآمرُ ومن المأمور؟ ألم يكن أكثرَ انسجامًا طبقًا لكل الأعراف أن تعطيَ المؤسسة السياسية المثالَ اللغوي الذي تسير على خطاه المؤسّسة المجمعية؟ فإن لم يكن ذلك فما سبب إنشائها وما هي علّة انضوائها تحت صلاحيات إشراف الدولة؟ يكفينا التأمل الهادئ الرصين حتى نتبيّن أن الهرم مقلوب على قمّته، وأن هذا من الظواهر التي لا نصادفها في أي ثقافة أخرى غير الثقافة العربية، وفي كل الاحتمالات لن يُجديَ النداءُ شيئًا ما لم ينشأ في ضمائر أصحاب القرار السياسي وعي نقيّ عميق بالمأساة اللغوية التي نجري حثيثين نحو هاويتها.

لنعُدْ إلى ما نصت عليه وثائق المجمع عند إنشائه حين رسم الأهداف

المرتجاة وقيّد المهام بصيغة الإلزام: «على المجمع أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدّمها، ملائمة لحاجات الحياة في هذا العصر. ولتحقيق ذلك له أن ينظر في قواعد اللغة فيتخير - إذا دعت الضرورة - من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية. وللمجمع أن يستبدل بالكلمات العامية والأعجمية التي لم تعرّب غيرَها من الألفاظ العربية. وذلك بأن يبحث أولًا عن ألفاظ عربية لها في مظانها، فإذا لم يجد بعدَ البحث أسماءً عربية لها وضعَ أسماءً جديدة بطرق الوضع المعروفة من اشتقاق، أو مجاز، أو غير ذلك. فإذا لم يوفق في هذا التجأ إلى التعريب مع المحافظة على اللغة وأوزانها بقدر الطاقة. كما يقوم المجمع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها تنشر تدريجيًا، ووضع معجم واسع يجمع شواردها وغريبها ويبين أطوار كلماتها، كما ينشر تفاسير وقوائم لكلمات وأساليب فاسدة يجب تجنبها».

فأين النص من حقائق الواقع المعيش؟ وأي الطرفين قائم مقام المتن وأيهما قائم مقام الحاشية؟ إنهما تصوران متدابران: النضال المجمعي النبيل والاستخفاف السياسي المكين، وبناءً عليه ابتهج مجمعُ الخالدين وابتهج كل المهمومين معه يوم تمّ تعديل قانون المجمع لإكساب قراراته صبغة الإلزام، وصدّق مجلس الشعب والشورى على ذلك انطلاقًا من الموقف الذي صاغه المجمع وهو يحتفلُ بعيده الماسي (1932 - 2007) بعد مرور خمس وسبعين سنة على تأسيسه. يقول الأمين العام للمجمع الشاعر فاروق شوشة: «يهدف التعديل إلى أن تكون لقرارات المجمع سلطة تنفيذية يلتزم بها العاملون في مجالات اللغة العربية، والمنشغلون بها في الجامعات والتعليم والإعلام والثقافة. كما يهدف التعديل إلى أن يكون المجمع - من خلال أبحاثه وقراراته وتوصياته - مرجعية لغوية في كل ما يتصل بقضايا اللغة العربية. والذي يطالب به المجمع والمجمعيون في هذا الإعلان ليس بدعًا ولا هو بالأمر المستحدث، ذلك أن المجتمع لا يستقيمُ أمره بغير سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية تمثل مرجعيات مُلزمة وحاكمة في مجالات اختصاصها. واللغة العربية باعتبارها وعاء الهوية ولسان المواطنة وحاملة الموروث الثقافي والحضاري وآلة الإنتاج

المعرفـي والإبداعـي؛ يتطلـب الحفـاظ عليهـا والنهوض بهـا والعمـلَ على أن تكون وافية بمطالب العصر متسـعة لحاجاته وثورتـه المعرفية، فضلًا عن التقدم المذهل والمتسـارع في مجالات العلوم والتكنولوجيـا. إن ذلك كله يتطلبُ أن يكـون لمجمعها من سـلطة القـرار ومرجعية الرأي مـا يجعله قـادرًا على الفعل والعمـل، وهو الأمـر المتحقـق بالفعل بالنسـبة إلى عدد مـن المجامـع اللغوية العربية، فللمجمع - في ما تموج به حياتنـا اللغوية وما انحدر إليه المجتمع في تعليمه واستخدامه للغة على الألسنة والأقلام - رأيٌ، ولهذا الرأي وزن، ولا بدّ من التمكين لهذا الرأي أن يمارس دوره ويحقق فاعليته».

ويواصل الأمين العـام: «قلت إن ما يطالب به المجمـعُ والمجمعيون - في مناسـبة عيدهم الماسي - ليس بدعًا ولا هو بالأمر المستحدث، فقد نصّ مرسومُ إنشاء المجمع على أن تتخذ وزارة المعارف العمومية التي كان يتبعها المجمع في ذلك الحين كل الوسـائل التي تكفل اتبـاع قرارات المجمع في أمـر اللغة العربية وألفاظها وتراكيبها، وذلك بإذاعتها إذاعة واسـعة، وباسـتعمالها - بوجه خاص - في مصالح الحكومة وفي التعليم، والكتب المدرسية المقرّرة. وهو التفات مبكر لأهمية أن تكون قرارات المجمع في أمور اللغة العربية ملزمة وحاكمة، وأن تقوم الجهة التي يتبعها المجمع بالعمل على نشـرها على أوسـع نطـاق، وإلزام الدولة بها - في مصالحهـا - والأخذ بها في أخطر مجال من مجالات التعامل مع اللغة وهو مجـال التعليم، واعتـراف ضمني بأن هذه القـرارات والتوصيـات يمكن أن تظل مهملة معزولة عن حركة الحياة وعن الفعل المأمول منها إن لم تكن لها هذه السلطة الفعلية وهذه المرجعية الضابطة والحاكمة».

ويضيف فاروق شوشـة: «لقد صمَـت المجمعُ طويلًا أمـام هجماتٍ عديدة وانتقـاداتٍ كثيرة تهدف إلـى الانتقاص من قـدره وهيبته، الكثير منهـا كان يصدر عـن غـرض أو هـوى، والقليـل منهـا كان موضوعيًا ينشـد الحقيقة ويسـعى إلى جلاء الموقـف، ظنًا من أصحـاب هذا النقد وهـذا الهجـوم أن المجمع يتقاعسُ عن المشاركة في السـجال اللغوي، وعن أن يكون له دور بارز ورأي مسموعٍ في كل ما يجري ويحدث من حولنا، بينما الظواهر السلبية تتفاقم وتتعاظم ضعفًا في

مناهج تعليم اللغة العربية وعجزًا عن تطويرها، وانهيارًا في مستوى مَن يتعلمون في المدارس والجامعات، وشيوعًا للأخطاء الفادحة على الألسنة والأقلام في وسائل الإعلام وفي مجالات استخدام اللغة بشكل عام، وانتشارًا للأسماء الأجنبية التي أسرف الناس في إطلاقها على ما حولنا ونعيش فيه، وليس هناك من يردّهم - بالقانون وبالوعي - عن هذه الممارسات الخاطئة التي من شأنها تدمير الهوية وتشويه صورة الوطن وزعزعة الانتماء. ولقد ظلت هذه السلبيات وغيرها تتعاظم والمجمع مكتوف اليدين دون أن تكون قراراته ملزمة ولها سلطة القانون. لا بد إذًا من مؤازرة الدولة ودعمها، ومن تعظيم جهد المجمع حتى تصبح مسيرته - في سنوات ما بعد العيد الماسي - أكثر اكتمالًا وقدرة وعزيمة، وأعمق منهجية وعلمية وعصرية، وأشد التحامًا بالتطورات العلمية والمعرفية، وقدرة على الاجتهاد وفتح أبواب التجديد دون خوف أو تردد»[1].

لم يكد يصدر التعديل الذي نصّ على إنشاء هيئة تتلقى الشكاوى بشأن المخالفات اللغوية ونص أيضًا على المساءلة التأديبيّة حتى تحرّكت القوى الضاغطة التي أكسبها طولُ تخاذل السلطة السياسية جُرأة فيها كثير من التبرّج الثقافي بحيث تتطاول ألسنتها في تبجّج سافر، فلم يكن من المجمع - على لسان أمينه العام - إلا أَن يهادن كي «يَمتصّ الغضبَ» مؤكدًا «أن قرارات المجمع ترسلُ إلى وزير التعليم العالي المسؤول عن أمور المجمع دستوريًا والذي يحوّلها إلى قرارات وزارية تنشر في الجريدة تلتزم بتنفيذها جميع الهيئات التي تتعامل مع اللغة وفي مقدمتها أجهزة التعليم، والإعلام، والثقافة، والوحدات المحلية. وهناك مستويان للمساءلة، أولًا المجمع ينشئ بدءًا من الآن إدارة جديدة لتلقّي شكاوى المواطنين والجهات والهيئات من سلبيات اللغة التي يرونها في الواقع ويقدم بها بيانًا سنويًا ينشر على الملأ وتُرسل صورة منه إلى مجلس الشعب الذي قرّر التعامل مع من لا ينفذ هذا الأمر، وكما جاء في نص القانون يعتبر هذا الالتزام بتنفيذ مقررات المجمع أحد الواجبات العامة الملقاة على العاملين في حدود الدولة في كل اختصاصاتهم، ويترتب على مخالفة هذا الالتزام انعقاد المسؤولية

(1) الأهرام، 25/ 3/ 2007.

التأديبية للمخالف؛ لأن الإساءة إلى اللغة أو الموقف السلبي منها يستوجبُ المساءلة التأديبية للمخالف، وتقوم بهذه المساءلة جهة العمل التي يعمل بها. فهل يعني هذا أنّ المجمعَ يقوم بدور المراقب؟ إن المجمع ليس جهة مراقبة، ونحن لدينا لجنتان، واحدة معنية باللغة العربية في أجهزة التعليم ستقوم بالتنسيق بين وزارة التعليم والمجمع، مهمّتها تقديم مقترحات لتيسير تعليم اللغة العربية، ولجنة أخرى معنية باللغة العربية في وسائل الإعلام وكيف تتعامل الإذاعة والتليفزيون والفضائيات مع اللغة. ولكننا لسنا سوط تخويف، نحن جهة تفاهم وتواصل مع هيئات المجتمع المختلفة، وتصحيح اللغة لا يتمّ بالفرض ولا بالعقوبة، ولكن يتمّ بالتفاهم؛ باعتبار أن إصلاح لغة أي مواطن هي الملمحُ الأول في ملامح هويته ليكون عربيًا قبل أي شيء آخر. إن كل شيء في الوطن العربي لا بدّ أن يكون عربي الوجه، ودستور الدولة يؤكد على أن لغتنا الرسمية هي العربية، ومن يخالف الدستور لا يعتبر مواطنًا صالحًا»[2].

لقد حكمت الظروف التاريخية على مجامعنا اللغوية بأن تكون على هامش الإرادة السياسية لا جزءًا من متنها؛ وبناءً على القطيعة التي نشأت بين المؤسسة المجمعية والواقع اللغوي لاذت المجامع بما يسمّى «أضعف الإيمان» وانخرطت في ثقافة «أقولُ كلمتي وأمضي» فانبعثت منظمات أهلية تحاول أن تنشط تحت قباء مفهوم المجتمع المدني في نطاق ما يُسمّى بنسيج الجمعيات، على أن تتخذ لنفسها هامشًا من الاستقلال حيال سلطة القرار السياسي عسى أن تبلغ صوتها للقوى الاجتماعية المؤثرة، وهو تصوّرٌ مثاليّ منفصم عن الواقع التاريخي الراهن الذي يعيشه العرب، ذلك أن وظيفة مؤسسات المجتمع المدني - في مفهومها الجوهريّ كما ابتكرها أهلها - تتمثلُ في التنبيه على الإشكالات المصيرية وبث الوعي بها داخل الجماهير فيضغط المجتمع على صنّاع القرار من خلال المنظومات التمثيلية والنيابية. ولكن خصوصيات البيئة العربية قد دفعت إلى ابتكار نمط آخر من آليات الوعي الجماعي كما سنتبيّنه في الفصل الحادي عشر.

(2) أخبار الأدب (11 أيار/ مايو 2008).

الفصل التاسع

مراجعات تأسيسية

إن الأسئلة التي تأثثت بها الفصول الثمانية السالفة - بكثافة حواصلها ما بان منها وما اختفى - تدفع بنا إلى الإقرار بأن أسباب تداعي حال اللغة العربية شديدة في تنوّعها، متوالجة في تعالقها حتى بات أمرها أمرَ كيانٍ فبقاءٍ أو أمرَ ضياعٍ فاندثار. فإذا انكببنا على مكنونات الخطاب المنافح عن اللغة ألفينا أن قصاراه تقليبٌ في الموجود لا اختراع لغير الموجود. من أجل ذلك تساوَى خطابُ من يَنعى على العرب تفريطهم في لغتهم ومَن ينعى على اللغة العربية ارتهانها في فصاحة الأزمنة المواضي، ومن أجل ذلك أيضًا راح بعضهم يحتكم إلى قوانين تخص غير لغة العرب يُسلّطها على لغة العرب ليَحكم بها عليها وعليهم، فكان الذنبُ ذنبَ الحاكم لا ذنب المحكوم عليه.

ليس من سبيل إلى معالجة قضية اللغة العربية ولا سيما في اشتباكها المكين مع الهوية والأمن الثقافي إلا بصياغة موقف نقدي ينفذ إلى الأعماق نراجع فيه ما ظللنا نختزنه في خانة البديهيات وكأن قطار العلم وعربات المعرفة بقيت تسير بالمحركات البخارية الأولى. فإذا صَحّ العزم منا - نحن المهمومين بمآلات اللغة - على أن نتجاوز أدبيّات المعرفة كي نلج رأسًا إلى دائرة المعرفة ذاتها تعيّن علينا أن نؤكد على الميثاق العلميّ الصارم الذي أصبح يَحْكم التفكيرَ الإنساني في موضوع اللغة. وليس المقصود بالميثاق العلمي أن المعرفة قد حسمت كل القضايا المبسوطة على الفكر في أمر اللغة ولا سيما علاقتها بالتفكير، ولكن المقصود هو أن المعالجة اللغوية أصبحت تمرّ حتمًا عبر المعالجة الآليّة، ولم يَعد الإسهام في الجدل المعرفي مقبولًا إذا ما قام على الظنيات أو التخمينات التقريبية، فالأمر الآن في شأن اللغة كالأمر في مواضيع العلوم الدقيقة: إمّا أن نعرف فنجادل وإمّا لا نعرف فأوْلى بنا أن نستكمل الأدوات الأولى الضرورية.

أما السبب الذي دفع إلى هذه الحدّة في الحسم والذي ألغى حق الناس جميعهم في تداول أمر اللغة ما لم يُحَصّلوا علمها الضروري فهو التغير المباغت في حقول المعرفة، فلقد انفجر المجال الجديد وهو علوم الإدراك فغيّر المشهد الإنساني تغييرًا عميقًا وأربك كل العلاقات الفكرية وحَشر الجميعَ في ورشة واحدة؛ الفلاسفة والحاسوبيين وعلماء النفس واللغويين والبيولوجيين وخبراءَ الأعصاب. وتسلل بينهم كل الذين يَحترفون صناعة الخطاب الإعلامي، واشتد مع ذلك فضول السياسيين بعد أن أيقنوا بأن اللغة هي السلاح الجبار في السيطرة على الآخرين. على أنّ ما يشدّنا بشكل خاص هو عكوف اللغويين على إعادة طرح الأسئلة حول كيفية اشتغال اللغة، وحول كيفية اشتغال الفكر عند تعامله مع اللغة، وذلك من خلال مقارنة العقل البشري بالعقل الآلي. والسؤال المطروح علينا ونحن على عتبة هذا العلم الجديد: كيف السبيل إلى انخراطنا - نحن العربَ - في ميثاق المعرفة آخذين في الحسبان العلاقة الاستثنائية القائمة بيننا وبين اللغة عامة ولغتنا العربية تخصيصًا؟

إن بين العربي ولغته من الروابط ما ليس بين الأمم الأخرى وألسنتهم القومية، إن بين العربي ولغته من التوتر ومن المجاذبة ما لا نقف على جنيس له في الثقافات الإنسانية الشائعة، والسبب - كما يتراءى لنا في ضرب من الاستشعار الذي لا ينافي تيقظ المنهج - أن أبناء الأمم الأخرى تقوم بين الواحد منهم ولغته في كل لحظة علاقة مزدوجة، هي ثنائية في مرجعيتها الزمنية، متميزة في الإحالة على كلا البعدين من الزمن. إننا حيثما حللنا بين الناس وجدنا الواحد منهم يتحدّث عن لغته الآن، وقد ينتقل إلى الحديث عنها من حيث هي لغته كما كانت في زمن مضى منذ قرن أو منذ قرون. وهو في كلتا الحالين واعٍ تمامَ الوعي أن الزمن قد أقام بينه وبين لغته القومية رابطتين اثنتين: رابطة تاريخية ماضية وأخرى راهنة حاضرة، وهو يعيش في هذه التي هي الحاضرة ولكنه لا ينكر تلك التي هي الماضية، وإنما يعرف أنها قد فارقته لأنها فارقت حاجاته، فهو يُجلها ويُكرّم أهلها ولكنه على يقين بأنه لا يلتقي بها إلا لقاء الدرس أو لقاء لحظة الإبداع الاستثنائي، وهو في كل الأحوال لا يخلط بين النمطين حتى وإن استعصى عليه إفهامُنا كيف تنفصل هذه عن تلك،

ويكفي أن الحسّ اللغـوي لا يخدعه فترى الواحد من هؤلاء يقول وقد استمع إلى خطيب يلقي كلامًـا من غير كلامه وقد فهمه: «إنه يتحدث بلغة شكسـبير»، ويقول جاره في لحظة مماثلة: «ما له يتكلم بلغة مُولبير؟».

أما العربي فمهما تباعدت مسافة ما بين درجة الفصاحة التي هو عليها قادرٌ ودرجة البيان الذي يأتيه عليه كلام المتكلمين أو تأليف المؤلفين فإنه لا يستشعر أي انفصـام زمني يحُـول بينه وبين اندراجه ضمـن دائرة التاريـخ، أو يحول بين التاريـخ وبين الحلول فـي صميم وعيه الذاتـي. إنه في كلتا الحاليـن يتعامل مع اللغة مـن منطلق التسـليم بأنه في لحظتـه الراهنة ينتمـي إلى هـذه أو تلك، إلى العتيقة منهمـا أو الحديثة المعاصرة، وأنهما معًا تنتميـان إليه، فالفصحى العتيقة هي منه وإليه وإن لـم يقدر على صِنوها لإيغالها التاريخي، والفصحى المعاصرة هـي أداته التي تثبـت له أنه ينتمـي إلى الحاضر وإلـى التاريخ فـي لحظة الوعي الحضاري المشـترك. إن أي مسـتوى من مسـتويات الأداء اللغوي هو في وعي العربي مسـتوى واردٌ ومحتمَل ومقبول في هذه اللحظة التـي هو فيها من الزمن التاريخي. فإن كان مسـتوى طيّعًا يسـيرًا هيّنًا فهو من بعض تلك اللغة التي قصّ بهـا علينا عمـر ابن أبي ربيعـة محاوراته. وإن هو جـاء على أداءٍ صَلـدٍ عنيد فلا ضرورة أن ننسـبه إلى أبي الفرج الأصفهاني ولا إلـى أبي حامد الغزالي ولا إلى القاضي عبد الجبار. الأمران سـيّان: أن تقول هذا من لغة طه حسين، أو هذا من لغة الرافعـيّ، أو أن تقول هذا من لغة ابن عربيّ، أو هـو من لغة النفريّ، فالزمن التاريخـيّ فـي كل الحالات غائـبٌ أو منحجب، وإنمـا ينوبه الزمـن الحضاريّ الـذي يرتـب اللغـة مراتـب لا فضـل لواحـدة منهـا علـى الأخريات مـن حيث مشروعية الحضور معنا.

إن الآخريـن عندما يَنسـبون كلام الحاضر إلـى التاريخ يدركـون أن القائل والمقول إليـه لا ينتميان إلى نمـط الأداء اللغوي المتحدث عنـه إلا بقدر انتماء الزمـن الحاضر سُـلاليًا إلى الزمن الذي مضـى، فالإنكليزي والفرنسـي يدركان أنهمـا يحتكمان الآن إلى سـلّم من الفصاحـة يختلف عن سـلّم الفصاحة الذي كان للغتيهمـا منذ بضعة قـرون. إن الأداء اللغـوي عند الآخرين هـو إما مُفارق

متعالٍ وإما مُحايث متزامن. هو محايث إذا ما بنى الواحدُ من هؤلاء خطابه على آليّات التداول المعيش، واقتفى آثارَ التواصل التي بها يتمّ التراسل، والإعلام، وقضاءُ الأوطار، والتعليم، كما تتمّ بها كتابة الرواية والنص المسرحي ونصوص السينما وكلمات الأغاني. وهو مُفارق حيثما نبا السامع نبْوَة فأشرقت ملامحه غبطة وتلذذًا، أو كز خاطره كزًا فتجافت عن الكلام مسامعُه. هو مفارق كلما أيقظ الكلامُ سامعَه بأنه كلام ليس ككلامه، أو بأنه كلام مستل من الذاكرة في مَناويله اللفظية والتركيبية. أما العربيّ – سواءٌ أقصدنا به المتكلمَ أم السامع أم الباحث في اللغة والكاشف عن أسرارها – فإن العربية لديه هي دومًا لغة مُحايثة، تتفاوت منازل الكيف فيها وتتمايز في الأنواع، ولكن الزمن معها تُلغى مسافاته بالمراهنة التلقائية، فالوعي بالانتماء يتحوّل في كل لحظة إلى طاقة كفيلة بإنجاز «التحيين»، فهو قادر على تحقيق الحُلول؛ حلول الذات في سياق اللغة وحلول اللغة في وعي الذات.

كذا ترى التاريخ والحاضر منصهريْن، ليسا تاريخًا وحاضرًا، وإنما هما «التاريخ الحاضرُ»، وهما كذلك «الحاضرُ التاريخيّ». واللغة هي الشاهد على الانصهار، لأنها هي المحوّل الكيمياوي للزمن تنقله من زمن فيزيائي إلى زمن حضاري حتى لكأنك تقول إن المسافة بين تاريخ لغوي وحاضر لغوي تكاد تنعدم، والانصهار بين كل مراتب الأداء اللغوي هو كانصهار هباءة الهيدروجين مع ذرّة الأكسجين: تبددت هُويّة كلتيهما فحلّت محلّها هُوية جديدة شاملة. فمن أين تستمد اللغة العربية أسرارَ هذا التميز الذي تفارِق به الألسنة الطبيعية الأخرى؟ وكيف استقام لها اختزال مفاصل الزمن واعتصارُ مَحامل التاريخ مما لم يستقم لغيرها؟ بل مما لا نظن أنه سيستقيم لأي لسان طبيعي آخر بعد أن دخل الإنسان باللغة عصرَ النمْذجة الآلية، وبعد أن تقيّدت حركة التطور اللغوي بما يفرضه عليها عالم الاتصال، وبما يُسيطر عليها من برمجة التقنيات واستثمار بنوك المعلومات، وبما يسعى إليه الباحثون من مساعدات تقدّمها الآلة في معالجة النص اللغوي وفي محاولة ترجمته؟

من البديهي – للإجابة عن ذينك السؤالين – أن يتبادر إلى الذهن كل

المحصول مـن ثقافتنا الماضية والحاضرة، وكل المنخول من خزانتنا الحضارية والتاريخية، وكل المستصفى من جدلنـا الفكري المتراكـم. فللعربية عند أهلها وزن مخـزون ليـس كمثله وزن عنـد الأمم الأخـرى؛ فيها بُعد روحانـي، ومعها إرث إعجازي، وعليها هالة من القداسة واكبتها فاصطبغت بها عند أهلها وسَلّم بأمر قداسـتها عند أهلها مَن لم يكونوا من أهلها، ثم أقـر الغرباء بأنها عند أهلها تجـري بغير ما تجري به على ألسـنة الآخريـن، وبأن على الآخرين ألا يُسـقطوا عليها ما يُجرونه من أحكام على غيرها، لأنها على لسـان أهلها تنسـاب بغير ما تنساب به ألسـنة الناس على ألسـنة الناس. وليس قولنا هذا انخراطًا في غيبيات الثقافـة، ولا هـو عدول عن مراصـد الوصف ودوائـر التشـخيص، لأن الظواهر توقفنـا بذاتها، وتنادي منا العقلَ الناقد، حتى ولو تعاضدت على إنشـائها مناطق من خارج دائرة العقل الصّارم. وشأن اللغة عند العرب عجيبٌ ليس أعجبَ منه إلا شـأن العرب مع لغتهم، فلمَ الانكسـاف من التاريخ بحجة العقل الذي يقسو على التاريخ من حيث يَنفي مقوّمات الذات؟ ومع كل ذلك لن نركن في تفسـير ما أسـلفناه إلـى بَدَائه الحقيقـة الحضارية، وإنما نحـن في تفسـير حيثيات اللغة نلتزم باللغة ذاتها كما سنجلوه.

أمـران هامـان في هذا السـياق نـرى فيهمـا مرجعيتيـن تعليليتيـن لما نحن بصـدده، وكلاهما مترسّـخ الحضـور في مرابـض علاقة الإنسـان باللغـة، وهو السـؤال الملتـف دائمًا على كل أسـئلة الانتماء. أمـا الأوّل فيتمثل فـي أن علوم الإنسـان عند العـرب قد طافت بـكل مراتب المعرفـة المتعلقة باللغة سـواءٌ في تشـكلها النوعي الذي هو اللسـان العربي أو في تجلّياتها الكونية المطلقة بحكم اتسـاع مجالات علم الكلام، ويتمثل في أن المعرفة اللغوية عندهم قد أمسكت بمقابض البنى التكوينية في مسـتوى الحرف وفي مستوى الكلمة ثم في مستوى التركيـب، ولكنهـم قد تحاشـوا تدوين تاريـخ الدلالـة فجاءتنا الألفـاظ عندهم منزوعـة منها ذاكرتها التي هي سـجلّ تطوّرهـا عبر الزمن. وغنيّ عـن الذكر هنا أنهم لهذا السـبب قد قصَروا مفهـوم المُوَلد على مـا كان اسـتحداثًا للدّوال بما تحملـه معها من مدلولات، أما إذا تولد مدلول وانزرع في حنايا لفظ قائم فليس هو بمندرج عندهم في باب المُوَلد.

ومن طريف ما حدث في تاريخ الحضارات المقارن أن العربي قد أحكم علوم المعاجم وأتقن صناعتها إتقانًا ولكن تقييد مراسم المعنى في ضبط مادة اللغة قد كان يتم خارجَ هاجس التوثيق الزمني. كانت الدلالة - في الوعي وفي اللاوعي - شيئًا منسرحًا من التاريخ ومنفلتًا من قيود التعاقب الذي يُمليه، لذلك ترى عمل المدونين للغة قائمًا على مبدأ إرجاع اللاحق إلى السابق وتفسير الطارئ بالثابت، وعلى مبدأ التعامل مع المعنى المتولد على أنه فرعٌ يتعيّن ربطه بالأصل لأنه عَرَض، والعرض مقيّد بالجوهر. وهذا ما يُفسّر كيف خلت أمّهات المعاجم التي هي مصادر اللغة من رصد الدلالات المتولدة في كل مجالات الاستعمال اللغوي حتى التي هي ثمرة تطوّر العلوم والمعارف، ويَصْدق هذا على الموسوعات المتقدمة صدقه على المتأخر منها، فابن منظور المتوفى عام 711 للهجرة عندما وضع لسان العرب لم يأتنا بالشهادة التي ننتظرها منه عن ذاك المخاض اللغوي الدلالي الذي حَملت به اللغة وبلغ أوجهُ مع القرن الرابع للهجرة، ثم امتد ولم ينكفئ، فضلًا عن أنه لا ينجدنا بأي توثيق تاريخي لمراحل تطوّر المعنى إن حصل. لهذه الأسباب كان عسيرًا أن يتشكلَ عندنا مبدأ المعجم التاريخي، ولعل غياب المفهوم ذاته هو الذي جعل استدراكَ الحاضر على التاريخ أمرًا عصيًّا.

وأما الأمر الثاني الذي يقدم لنا المرجعية التفسيرية لما أسلفناه فيتمثل في أن اللغة العربية - بما هي لغة تأليفية تعتمد الإعرابَ بالمفهوم اللساني الشامل الذي ينبني على تغيير أواخر الكلمات عند خروجها من المعجم وحلولها في التركيب - تتوفر على آليات في إنتاج الدلالة لا تضاهيها آليّات الألسنة غير الإعرابية كالفرنسية والإنكليزية، وبناءً على ذلك يكون «النحو» بمجمله مختلفًا في إجراءاته بين اللغة العربية والألسنة الأخرى، فالجهاز النحوي في اللغة العربية إيذان بخروج المعجم إلى التداول وحلول المفرد في السياق لأنه كشف للقرائن القائمة بين الألفاظ من داخل أبنية الألفاظ ذاتها، لذلك كان المعنى وليد حيثيات الاقتران بين الكلمات عندما تتوالى في سياق التعبير فضلًا عن أنه - كما في اللغات غير الإعرابية - وليدُ مواقع الألفاظ في نسيج التركيب. إن المعنى في اللغة الإعرابية ذو ضفيرة مثلثة الأضلاع تتعاون على تخليقه عناصر

اللفـظ والترتيب والوظيفـة، فالجهاز النحوي هو مكشـوف البناء، لأن انسـجام الأجـزاء في نطـاق الكل يقتضي تجسـيمَ طبيعة العلاقـات القائمة بيـن العناصر المكوّنة للمجموع بواسطة تعديلات صوتية ومقطعية.

إن العربـي وهو يتكلم بلغتـه الإعرابية كالعربي وهو يُصغـي إلى من يتكلم بالعربية، كلاهما واقع في التاريخ لا خارجَه، ومما لا شـك فيه أن إثارة موضوع اللغة مـن جانب خصائصهـا المحايثة ولا سـيما قضية الإعراب الذي هو نسـغ التركيب فـي لغة الضاد قد لا توحـي بأبعاد غير أبعادها النحويـة الدقيقة، وربما فاضت عن دائرة النحو فأوحت بسياقاتها اللغوية «الفيلولوجية»، وقد تومئ إلى مسـتنداتها اللسـانية. غير أن بعض الإمعان في هذه المسـألة مع بعض الحرص على ربط الأشـباه بالنظائر ووصْل الهوامل بشـواملها سـينبّهاننا إلـى أن القضية تتحرك على سـطح آخر بحكم تواترها وبمقتضى الأفكار التي تتأسس عليها ثم بفعـل المواقف الذهنيـة التي تحـرّك المتناولين لها، فقد أصبحت مطية يتوسـل بها المتوسـلون لإثارة قضايـا تتصل بالهويـة الحضارية، وقد يسـتخدمها بعض الناس بُرْقعًـا لحجب المطاعن التي يُراد زرع بذورها للشـك في القيم التاريخية المتجددة.

وهكـذا تغـدو مسـألة خصائص اللغـة، ومسـألة ارتبـاط تلـك الخصائص بصياغـة المعنـى وتوليد الـدلالات، قضيـة فكرية ثقافيـة تتجاوز حـدود الطرح النحـوي والفيلولوجي واللسـاني فترقى إلى مراتب المسـألة الإدراكية المبدئية، وفي هذا سـر تأثيرها في كل معرفة وفي كل خطاب تدوّن به المعارف، وأشدها اقترانًـا بـه المعرفـة المتّصلة بالفكـر، وبالخطـاب المكتوب عـن الأدب وحول الأدب، فضلًا عما هو مكتوبٌ حول اللغة وحول أنظمتها الحاسوبية والوظيفية. مـن أجل ذلك أصبحت بعض المراجعات التأسيسـية كالضـرورة الحضارية؛ إذ على أعمدتها الراسـية سنشـيّد صرح المعمار التأويلي الذي يهبنا طاقة النهوض باللغة العربية بما يتناسـب واستحقاقات العلم الإنسـاني الشامل. وفي المستهَل سـؤال: كيف تتحدد علاقة الإنسـان باللغة في المنظور العربـي؟ وبديهي أنه لا مجـال للفكر أن يشـتغل داخل فضـاء الموضوع المطـروح قبـل أن يحاوره من

خارج دائرته. وليس في الأمر بحث عن مبرّرات لمَا سَيُقال، ولا استظراف ناشدٌ للمسوّغات، وما هو بالديباجة الافتتاحية التي تؤانس قارئها عسى أن تشفع للخطاب لدى المتلقي، وإنما هُما طرفا الموضوع - الإنسان واللغة - يجعلانه متعددَ الواجهات، متراميَ الأطراف، وقد يَعسُر - بمجرّد نصّه - إدراجُه ضمن مجال تخصصي محدّد، ولكن طبيعته هي التي تجعله منخرطًا في حقل الدراسات «البَيْنيّة»؛ تلك التي تقوم على توالج الاختصاصات، ما يَصطلح عليه البعض بالدراسات «التكاملية»، فهو إذًا من المدارات الشاملة بامتياز.

«الإنسان» موضوعٌ يَعني الفيلسوف والمؤرّخ وعالمَ الاجتماع، ويعني عالم النفس وناقد الأدب، بل ويعني أيضًا المهتمّ بالمعتقدات والباحث في علم الأديان المقارن. على تلك الأسس وأمام غزارة التنويع المعرفي نتوخّى في أسلوب المجادلة القائمة على توليد الأسئلة بعضها من بعض وَفقًا لما أصبحت تقتضيه آلية «صناعة المعنى» التي تتحرك على منهج الافتراض الاستنباطي. لذلك سنتدرّج في عرض جملة من الأفكار، بعضها تأملات وبعضها خواطرُ، نؤثث بها إسهامَنا في هذا الحوار النظري ذي الأبعاد المتعددة.

إن الموضوع يتأسس على عبارة «الإنسان» وبهذا الإطلاق الذي تجيء عليه تستوعب احتمالات ثلاثة لدى المتلقي إياها: مفهوم الإنسان، وصورة الإنسان، وماهية الإنسان. ففي الاحتمال الأول يتّجه البحث نحو الحقائق المقرّرة التي يَدْعمها الإجماع الراجحُ أو الكلي، وفي الثاني ينحُو منحَى التنظير المجرّد بحثًا عن الحدّ حيث يكون التعريف بحد ذاته غاية منشودة كما في كل استصفاء ذهني خالص، وهنا يتوزع النظر بين ظاهرة الإنسان كتصوّر وظاهرة الإنسان كوجود. وفي الثالث يتحوّل الخطاب إلى بحث في المُدْرَكات حيث يكون تمثلُ الإنسان للحقائق مقدّمًا على جوهر الحقيقة الذي يَعْسر ضبطه والإجماعُ على إدراكه لاستعصائه على البَرْهنة والاستدلال.

من أجل كل ذلك نفضّل أن نتناول ركنًا واحدًا من أركان جسور الانتماء، نعلم أنه على غاية من الدقة والخفاء، وهو حدّ الإنسان في مخيال التراث العربي الإسلامي انطلاقًا من بُعده اللغوي صادرين في ذلك عن التعريف

الأساسي الذي هو من الإرث الإنساني العتيق، والذي تُلخّصه القولة الموروثة: «الإنسـان هو الحيوان الناطق»، وصادريـن أيضًا عن تقديـر افتراضي مداره أن صيغـة الإنسـان في الفكـر العـربـي لا يُمـكن - بـأي حال من الأحـوال - أن تسْـقط من اعتباراتها أن الإنسـان بالأسـاس كائن ناطق متكلم، مُعَبّـِرٌ، ذو هُويّة لغويّـة. هكذا يتحتـم أن نتنـاول صميم علاقة الإنسـان مطلقًـا بلغتـه مطلقًا، ثم علاقة الإنسـان العربي تخصيصًا بلغته العربية تحديدًا، ومـن ثمّ منزلة هذه اللغة في التمثـلات العامة بناءً على أنها اللغة التي اختارها الله سـبحانه وتعالى ليُنزل بها آخرَ الديانات الإلهية، وهو الدين الإسـلامي الحنيف. كل ذلك في اسـتقراء جدلي يسعى إلى تحسّس الإجابة عن إشكالات فكرية قلقة: كيف يتسوّغ الفكر الإسلامي - في مسـتوى التمثلات الجَمعيّة - أن اللغة العربية هي «بالضرورة» أفضل اللغات البشرية؟ وكيف يُوازن بين معجزة خلق الإنسان ناطقًا وقبول مبدأ الأفضلية بين الألسنة البشرية التي هي - بوجودها - من جوهر معجزة الخالق؟ وهل من سـبيل إلى التوفيق بين البُعد الغيبيّ المُطلق والبعد البشـري النسبي في مفهـوم اللغة التي بها سـيكون الإنسـان إنسـانًا؟ وهـل في وُسـعنا أن نفصل في موضوع الألسـنة البشـرية بين أفضليّتين: أفضلية بالمَنشـأ وأفضلية بالاكتسـاب، على أن تنـدرج الأولى ضمن فضاء التمثلات بينما تتنزل الأخرى داخل أسـوار الحقائـق المتحيّنـة في الواقـع الاختباري، وحينئـذ تلتحق الأولـى بعوالم الرمز وتظل الثانية في عوالم الحسّ المَعيش؟

عن كل هذه المسـاءلات نحاول أن نقدّم بعض الفرضيّات التي قد تسـاعد علـى تحديـد الأفق الـذي يُتيـح جوابًا ما مـن إجابات متعـددة محتمَلـة. ولكن مَسـعانا يَبْقى محكومًا بتسـليم مبدئي نصّه أن لا إنسـان بلا لغـة، وأن لا لغة بلا هُويّة.

الفصل العاشر

بين المطلق والنسبيّ

إن تكن الهُويّة هي الانتماءَ ذاته فإنها واحدة لا تتعدد، وإن تكن جسرًا إلى الانتماء فإن للجسر أعمدة تتعدد فتتعدد بذلك أركان الهُويّة وتتصاقب ملامحها في حركة تضافرية جاذبة. ولك حينئذ أن تتحدث عن «الهوية الوطنية» التي قوامها الأرض والجُغرافيا، وكان القدماء يصطلحون عليها بالبيْضة أو بالحِمى، وجَنحت أدبيّات السياسة في العصر الحديث إلى اعتبار الحدود الجغرافية الرمز الأعلى لما يُسمّى بالسيادة الوطنية. ولك أن تتحدث عن «الهُوية الحضارية» من حيث هي توظيف للزمن التاريخي واتكاءٌ على منجزاته الثقافية. وإن شئت أوْمَأت إلى «الهُوية السلاليّة» تمييزًا للأعراق في مفهومها النبيل الذي تشرحه علوم التوارث والجينات. ولن يعترض عليك معترض لو جعلت ضمن مرجعيّات الانتماء «الهويّة العَقَدية» إذ هي من أقوى سمات القناعات الحميمة التي إذا اشترك فيها الأفراد تحوّلوا إلى ائتلاف جَمْعيّ مُوَحّد. وإذ قد استأنسْنا بتضافر أعمدة الجسر الفاتح لعبور جدول الانتماء فلا مَهْرَب من تسويغ اعتماد «الهُويّة اللغويّة»، ولك أن تعتدّ بها اعتدادًا خاصًا إذ هي – من بين كل أعمدة الجسر – العمادُ الوحيد الذي يتهيّأ للفحص العلمي، فيتقبل التشخيص الموضوعي، وينصاع للاختبار العقلاني خارجَ دوائر القناعات الحميمة، أو المُيولات المذهبيّة، أو التوظيفات السلطويّة. على هذا الاعتبار يتجوّز الناسُ لأنفسهم أن يقولوا إن الهُويّة هُويّات، فيَرُدّ عليهم الرّادّون: الهوية واحدة أو لا تكون، وكثيرًا ما تعْزى صرامة الرّدّ إلى خشيَة في الضمير مكتومة مُفادُها أن القول بتعدد الهُويات يمكن أن يكون مَطيّة لتفتيت جوهر الانتماء بحدّ ذاته.

في قناعاتنا الحميمة نحن العربَ أن لغتنا العربية هي أفضل اللغات، وأغناها، وأرقاها، وهي أبقى اللغات وأشرفها. نقول ذلك على وجه الإطلاق، ونرسل أحكامنا بجزم دون أن نشعر بالحاجة إلى تخصيص ولا إلى إضافة

تدقيق بسيط ولو على سبيل التحرّي. وإذ نؤكد ذلك فلا يخطر ببالنا أن نقول على سبيل المثال: إن العربية هي - عندنا نحن - أفضلُ اللغات؛ إذ من غير الوارد أن نزن أحكامنا بموازين النسبيّة رغم علوّ منزلة الرجحان الفكري لدى أهل العقل والتدبير. بل لا غرابة أن ذلك «التنسيب» الحصيف بقولنا «هي عندنا نحن أفضلُ اللغات» لو تعمّدناه لكان كفيلًا بأن يُغضب، وأن يُثير، وقد يَسْتنفر السامعين فيَحضهم على اتهام الخطاب وإدانة صاحبه. وفي قناعاتنا الحميمة أيضًا أن اللغة العربية هي منذ الأزل أسنى اللغات وأجملها، وهي بكل صفاتها تلك موعودة للخلود مثلما هي وافدة من الأزل، فيها ما ليس في غيرها، ويكفي أن بين أصواتها صوتًا اختصت به فسُمّيت به. ولو أنك جئت واحدًا من بني قومك - من أي فئة ينحدر وإلى أي حقل معرفي ينتمي - تسأله: ما بال كل الناس في كل الثقافات وفي كل العصور على يقين جازم بأن لغتهم القومية المخصوصة هي أفضل اللغات على الإطلاق؟ لأجابك دون تردد إنهم على ضلال، وربما أضاف أو أضمر: ليس من قوم على صواب في هذا إلا نحن!

ما كان هذا الإلماح الذي أسلفنا جديرًا بالتذكير لولا أن بعض الحقائق في الفكر العربي قد ثبّتت أمرين: أن الإنسان بلغته، وأن اللغة ظاهرة طبيعية اجتماعية في آن واحد، تتولد وتنمو وتحيا، وقد يطول عمرها أو يقصر، وأن بقاءها مشدود إلى أسباب موضوعية ترتبط جميعًا بمنظومة المجتمع وبتقلّبات الدهر معه أو عليه؛ اقتدارًا وغلبة أو تخاذلًا وهَوانًا. ولكن هذه المسَلمات لم تكن بمنأى عن دائرة الانتماء التي تحتضن داخل محيطها كل القناعات الإيمانية الحميمة التي بها يستقيم التخاطب، ويَسْلم التواصل، وينجو القلب من جموح العقل وشطط تقصّيه للعلل والأسباب. هنا تحديدًا يتجلّى بعض ملامح الإشكال الجوهري الذي نعالجه، نعني الهوية العربية والأمن اللغوي، وهنا تخصيصًا تتكشف سمات التعاضل الفكري وانشقاق العناصر التي تؤثث معادلته. ففي الفكر العربي لا معنى للإنسان مجرّدًا من اللغة، وحتى في أشد لحظات «الصّمت» التي انساقت إليها بعض النوازع من فرط استلهام الروح على حساب الإفصاح - كما حصل مع المتصوّفة بكل مَناحيهم - فإن اللغة قد كانت هي الفيصلَ الحاضر سواءٌ لتقولَ ما يُقالُ أو لتقول عَمّا لا يُقالُ إنه لا

يقال، وكيف لا تستدعي الذاكرة هنا تلك العبارة الأثيرة التي تعلن بالقول عن لحظة الصمت: «ما يُدركه الحسّ ولا تؤدّيه الصفة»، وهي المكافئ الموضوعي لعبارة أخرى تأتي لتؤازرها ثم تنقضها أو تنقضها لتؤازرها، تلك التي تتحدث عن «المضنون به على غير أهله». نعم! هي اللغة حاضرة حتى في أقصى درجات الرمزيّة حيث تتحول بذاتها إلى «شفرة» مُلغزة كأنها الأحْجيّة والحالُ أنها خلقت أداة بيد الإنسان لفك شفرات الوجود.

سؤالنا ليس في المضامين، إنما هو في المنهج، والمنهجُ صورة لآليات اشتغال الفكر في المضامين. الإنسان واللغة في الفكر العربي معناه - عندنا - اللغة بين العقل والوجدان، ومعناه أيضًا اللغة بين الأداة الوظيفيّة وقيَم الانتماء، وهذا يقتضي بالضرورة التعريجَ على اللغة في تماهيها بين الذات والهُوية، وليس بيننا وبين الأسئلة الأعمق إلا مسافة شبْر واحد: هل بوسعنا أن نعرّف اللغة بين المطلق والنسبيّ فنجْعلَ تعريف الإنسان صدى لتلك المعادلة على استعصائها؟ وأخيرًا هل باستطاعتنا أن نمسك بحقيقة الإنسان متكلمًا، ناطقًا، معبّرًا، أم ليس لنا إلا أن نقتطف صورته من خلال تمثلاتنا التي هي من فضاء المدرَكات لا من عوالم الوقائع المتعينة في الوجود؟ باقتضاب شديد: ها نحن نغادر في مجال الخطاب دائرة البث والإرسال لنحُلّ في قلب دائرة التلقي، وهو ما يترجم الانتقالَ من صناعة المعنى المراد إلى إدراك الدلالات بعد تأوّلها.

إن لمسألة الإنسان في الفكر العربي جذورًا وخبايا. فللعربية عند أهلها منزلة تاريخية أثيلة، ونزول القرآن على مَن اصطفاه الله آخرَ المرسَلين قد أكسبها منزلة خاصة لدى العرب ولدى كافة المسلمين، ولكنك لو سألت مَن شئت من العامة أو الخاصة أو من خاصة الخاصة: هل نزول القرآن باللغة العربية هو الذي أضفى عليها قداسته، أم إنها قد تقدّست منذ كانت، ولمّا نزل بها القرآن تماهت قداسته مع قداستها؛ فسَيَحَارُ جوابًا، وربما ارتاب في نفسه ثم فيك. وإذ لم نكن في سياق الجدل المأثور الذي ترامت مسائله حتى تناءت إلى علوم التوحيد والعقيدة وإلى علم الكلام ومَبحث الصفات فإلى علوم

القرآن برمّتها؛ فإننا نعود إلى مُرَبّعنا الأول منذ الانطلاق: هل للإنسـان من هُوية في معزل عـن هُويته اللغوية؟ وإذا افترضنا أن قولنا «إن الإنسـان بلغته» صحيحٌ صادق فكيف نفسّـر التمثلات السـائدة بأن قولنا «إن العربي بعربيته» هو أصدق وأصحّ من كل ما يتردد في الثقافات الأخرى؟

وقد يزداد سـؤالنا الافتراضي كفـاءة ووجاهة حين نعرّج علـى وضع اللغة العربية فـي أيامنا هذه، وحجم الأخطـار التي تتهددها فـي وجودها، ويمكن أن تذهـب بريحهـا، محاولين تشـخيصَ الأسـباب العاريـة والعميقة التـي تحجبُ الرؤيـة الموضوعيـة، وتحُـول دون معالجـة الظاهـرة بعقلانيـة الفكـر العلمي. والحقيقـة أنه مـا من حضارة إنسـانية ازدهـرت وتألقـت إلا وكانت لغتهـا رمزًا لازدهارها ولتألقها، كذا كان في الماضي مع حضـارة الرومان وحضارة اليونان وغيرهمـا، وهذا من الحقائق العامة يتنادى به العلم والعقل والتاريخ، إنْ همسًـا أو صداحًا، لذلك فهـو يَصْدق في كل الحقب التاريخيـة، وهو أصدق على كل الثقافات الإنسـانية الحديثة أو المعاصرة، ومن شـدّة التلاحم الرمزي القائم بين المنجَز الحضاري العيني واللغة التي تعبّر عنه وتجسّـد له ثقافته ينشـأ لدى أبناء تلك الحضارة – ومَـن تبعهم – وهْمٌ عنيد مداره أن اللغـة التي بها صارت تلك الثقافـة أرقـى الثقافات فـي تلك الحقبة مـن التاريخ هي نفسـها أفضـل اللغات الإنسانية على الإطلاق بلا منازع.

وتكتسـي هـذه الحقيقـة العامة لـدى العرب خصوصيـات إضافيـة تزيدها رسـوخًا وتثبيتًا، فقد أعانت الرسـالة المحمّدية – على صاحبها أزكى السلام – اللغة العربية على أن تتوطن في نفوس أهلها، فتلج مكامن أحاسيسهم، وتسكن أعلى المراتب من ضمائرهم، حتى انصهرت بها مشـاعرهم الفردية والجماعية، وإذ قد دخلت اللغة عالم المقدّس من أبوابه الكبرى منذ انجلى القرآن كرسـالة تحمـل أمانـة مضمونها، وكنـصّ معجز يَصْـدح على امتـداد الزمـن بصدق مَن جاء عن ربّه بالرسـالة؛ فقد قام حاجز نفسـيّ بين موضوع اللغة ونواميس العقل الخالص، وها هما اللغة والعقيدة تتسـاقيان نسْـغ المقدس وتنضويان معًا تحت تجلة الإيمان حتى عُدّ مـن الفضائل ومكارم الأخلاق أن تصون ورقًا عليه كتابة

عربية بصرف النظر عمّن خطّها وعمّا تضمنه الخط من معانٍ ودلالات.

من المُجْدي - في باب التأمل والاستذكار - أن نستدعيَ ذاك التأسيس التاريخي الذي تصاهر فيه المنطق العقلي مع المنطق الغيبي في وئام استثنائي حَوّلَ التمثلات الإيمانية إلى استدلالات برهانية متجذرة في حقائق التاريخ. وإذا جاز لنا أن نزعم أن الفكر العربي قد صاغ نظرية كاملة متماسكة في مفهوم الإنسان فعلينا في البداية أن نسلم بأن هذا الفكر قد أنتج نظرية شاملة تخص الظاهرة اللغوية، ولم يكن ذلك إلا محصولًا طبيعيًا لعواملَ تاريخيّة تنصبّ جميعًا في ميزة الحضارة العربية التي اتسمت قبل كل شيء بالمقوّم اللفظي حتى كاد تاريخ العربي يتطابق وتاريخ سلطان اللفظ في أمّته. ولم تكن معجزة الرسول إليهم إلا من جنس حضارتهم في خصوصيّتها النوعيّة. وهذا ما استقرّ لدى المفكرين منهم منذ مطلع نهضتهم. ويكفي أن نراجع ما قاله الجاحظ (ت 255 هـ) في إشاراته الدالة الأولى قبل أن يَرقى منهج الاستدلال إلى سنمه الأعلى مع القاضي عبد الجبار (ت 415 هـ) إذ يقول:

«كان صلى الله عليه وسلم ربما اقتصر فيمن يردُ عليه من الوفود على أن يقرأ عليه شيئًا من القرآن، وربما كان يحتاج إلى إظهار مُعجز غيره، وربما يكرّر قراءة القرآن عليهم وذلك لأنهم، أو أكثرهم - وإن كانوا بالإدراك والسماع يُعْرفون بالمزيّة - فقد كان فيهم من سَبق إلى الشبهة، كما أن فيهم من يَقصُرُ في المعرفة من غيره، وفيهم المعاندُ، فبحسَب ذلك قد كان صلى الله عليه يحتاج في كلّ منهم إلى ما هو أخصّ به، وفيه أوقعُ. وعلى هذا الوجه رتب تعالى المعجزات فجعل المعجز الذي أظهره على موسى مما الأغلبُ وضوحُه لأهل زمانه وانكشافه لهم، فقد كانوا يتعاطون السّحرَ فلما ورد عليهم ما ورد من انقلاب العصا حيّة آمنوا لظهور الأمر. وكان اعترافهم وإيمانهم مقوّيًا لدواعي غيرهم إلى البصيرة وشدّة التأمل؛ لأن من حق التابع أن يكون مقتديًا بالمتبوع تقليدًا أو سالكًا سبيله بالتأمل، وكذلك فعل تعالى فيما أظهره على عيسى مما بهر عقولَ الأطباء في زمنه، وفيما خصّ به آدم صلى الله عليه من تعريف الأسماء، إلى غير ذلك. ووجهُ الحكمة في ذلك ظاهر لأنه لو أظهر على

كل أحد منهم في زمانه مَا يخرج عن طريقة القوم لكثرت الشبه وقلّ التصديق، وإذا ظهر مَا لا يخرج عن طريقتهم قويت البصائر، وانكشف وجه التعذر، فيكثر التصديق وتقلّ الشبه. وعلى هذا الوجه أجرى تعالى عادة الرسول صلى الله عليه في أن خصّه بالقرآن الذي هو مُشاكل لصناعتهم وطريقتهم، غيرُ خارج عن الأمر الذي يشتدّ به اهتمامهم، ويَقوى له افتخارهم، وتظهر فضائلهم ومحاسنهم لكي تقلّ الشبه للعارف المقدّم فيَعرف اضطرار المباينة، والأتباع فيعرفون بعجز الرؤساء منهم - مع توفر الدّواعي - مثلَ ما يعرفه ذوو البصيرة منهم وتقوى دواعيهم إلى النظر حالًا بعد حال من حيث لا يغيب عن الأسماع على طول الدّهر، ولدخوله في جملة الباب الذي يقع منهم فيه التنافس، ولأن وجه الإعجاز فيه لا يتغير كما أن شريعته لا تزول على الأوقات»[1].

ليس من المصادفات الجزافية أن يؤسّس لهذا التصاهر المنطقي بين العقل والإيمان أبو عثمان الجاحظ ثم يرقى به إلى تمامه الأعلى القاضي عبد الجبار وهُمَا العُمْدتان بين عُمَد العقلانية في تراثنا، بل هما رمزان عاليان للاحتجاج على موضوع الإنسان واللغة. فليس «اتفاقًا» إذًا أن ينسج خيوط ذاك النص الذي أوردناه مَن آلت إليه رئاسة الاحتكام إلى العقل امتثالًا لوصايا النص المؤسّس لغزارة النظر والتدبر والإبصار حين كانت اللغة هي محورَ التأمل النظري، ومدارَ التجريد الذهني، من حيث هي ظاهرة إنسانية شاملة. ومن الرشيق أن ذلك التفكير في اللغة قد تمّ قبل أن تداخلها مرجعيات الاعتقاد الإيماني بمقتضى اندراجها في قضية «الصفات» ومدى تصاقبها مع القِدم أو الحدوث. وسنرى كيف اهتزت قواعد الاحتكام العقلاني لمّا خيف على نقاء العقل من غيوم الريبة، وحين تضاءلت براءة التأويل أمام تسامق قامة التهمة الجاهزة.

إن الذي نريده والذي من أجله جُلنا كل هذا الجوَلان هو الانتباه إلى ظاهرة «فكرية نفسية» تكاد تسمُ تاريخنا الحضاري في موضوع الإنسان واللغة،

---

(1) أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد (قاضي القضاة)، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16: إعجاز القرآن، تحقيق أمين الخولي (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي،) 1965، ص 205 - 206.

وهي التـي أملت علينا إثارة المعادلـة التقابلية بين «المطلق والنسـبي». فالعرب فـي مُجمَل أمرهـم، وفـي كل مراتب سـلطتهم - من جمـوع العامة إلـى صُناع القرار السياسـي ثم إلى نخبهم الفكرية - مأخـوذون بالاطمئنان المتجدّد الدائم أن لغتهم بـكل جلائها وعلوّ شـأنها لا يمكن أن تنـال الأيامُ منهـا فضلًا عن أن تنقرض أو تندثر. ذلـك مما هو غيرُ وارد ولا محتمَل لأنه يناقض القداسـة التي سبق لهم أن اعتقدوها بشكل قاطع. إنه الاطمئنان الذي ورّثهم سكينة في النفس حلت محلّ تيقظ الوعي فامتصّت منهم تدفق التوتر التأملي التوّاق. هم يَخلدون إلى ما اختزنوه من كفالة قدسـية حول مصير لغتهم حتى جَنح بهم التسـليمُ إلى أنهم يَنعمون باليقين الغيبي.

إن هـذا - تحديدًا - هـو مركز اهتمامنا في سـياق فصلنا هـذا، ونحن نثير الموضوعَ لا من زاوية صحته أو صوابه، ولا من زاوية خلخلة أسسـه بالارتياب أو النقض، ولكننـا نثيره مستكشـفين حيثيات حصوله، ومتسـائلين كيف حصل هـذا الإجمـاع أولًا، ثم كيف عَـمّ الظن أنه مسـنود بالكفالة الإيمانية. لقد سـبق للنـاس أن جاؤوا إلى المبدأ السـامي القائل بعلوّ شـأن «التـوكل» كقيمة من قيم الاعتقاد فاسـتلّوه من سـياقه، واختطفوه ثم حرّفوه بعد أن تناسَـوا قصة «اعْقلها وتوكلْ على الله»، فصنعوا منه ثقافة اتكاليّة أقعدتهم حتى أوهنتهم. وليس شيء مما خلعوه على اللغة وسافروا به وبها إلى الأقاصي بصامد لا أمام منطق العقل ولا حتى في دائرة العقيدة الخالصة من شـوائب التأويل، وإنما هو الجموحُ يبدأ هيّنًا بلحظة بريئة من الحماس، فيتحفز قفزًا حتى يَرسـوَ على الشـطط الآثم بعد أن يكـون الظـن قد فعل فعلـه وتراكم تراكمًـا غائمًـا. إن اللغة فـي تاريخ الفكر العربـي هي الإنسـان، وإن الإنسـان هو الإيمان، والإيمان مشـدود إلـى ثقافتين متوترتين، ثقافة الاتكال وما تضمنه من التسليم، وثقافة المسؤولية وما تستوجبُه من التوسّـل بالأسـباب، أمـا الحيف الأكبر فـكان الوهمَ بـأن القطبيـن متنافران متصادمان.

ومـن قوّة سـلطة التمثـلات على القلـوب وانحجـاب سـلطة الظواهر كما هي في تحققها العينيّ شـاعت بين التفسـير والتأويل أدبيات موسومة بالمغالاة،

ولكـن الفكر النقـدي لا يتصدى لها لأنها جُمـوح نحو تضخيـم الفضل وتزكية المجـد، فلا يبدو مـن مبالغاتها ضرر ظاهـر، وهو عدول عن الحـق والصواب. إن رحلة إضفاء القداسـة على اللغة تجذب معها أسفارًا نحو المعادلات الرمزية المترقيـة دومًا إلـى الأعلى. وبناءً على سـحر الاطمئنان التوكلـيّ راح الكثيرون يجتهدون في تفسير النص، ويتأوّلون بعض آياته الكريمة على مقاسٍ ما رُسّـخ فـي المدرَكات الجمعية من كفالة غيبيّة، وإذا الآية ﴿إِنَّا نَحْـنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2] تعني وعدًا جازمًا من الله سبحانه وتعالى بأن يصون اللغة العربية صونًا أبديًا بما أنها لغة القرآن الكريم، وهو ضرب من الإسـقاط في الفهم أملاه الوضع الطارئ الذي آلت إليه اللغة العربية. وهذا هو جوهر «التمثل» من حيث هو صانعٌ للمخيال ومسـاهم في إنتاج «المـدرَكات»، وإلا فالأمر لم يكن واردًا عند نزول القـرآن ولا حتى طيلة العهود الأولى، ولهذا السـبب ترى المفسّـرين مُجمعين علـى مقاصد النص من «حفـظ الذكر» وهو ما يلخصـه محمد الطاهر بن عاشـور بتمحيصه المعهود في تفسـير التحرير والتنوير قائلًا: «وشمل حفظه الحفظ من التلاشـي، والحفظ من الزيادة والنقصان فيه بأن يسّر تواتره وأسبابَ ذلك، وسـلّمه من التبديل والتغيير حتى حفظته الأمـة عن ظهور قلوبها من حياة النبي صلى الله عليه وسـلم، فاستقرّ بين الأمة بمَسْـمع من النبيّ صلى الله عليه وسـلم، وصار حُفاظـه بالغين عدد التواتـر في كلّ مصر. وقـد حكى عياض في المدارك أن القاضي إسـماعيل بن إسـحاق بن حَمّاد المالكي البَصْري سُئل عن السرّ في تطرّق التغيير للكتب السالفة وسلامة القرآن من طرق التغيير له فأجاب بـأن الله أوكل للأحبار حفظ كتبهم فقال «بما اسْتحْفِظوا مِن كِتابِ اللهِ» وتولى حفظ القرآن بذاته تعالى»[3].

وحتـى لو أردنـا أن نجاريَ من وسّـعوا من دلالـة قوله تعالـى «لحافظون» بتطبيق مقاصدها على المستقبل الدائم المتجدد فإن ذلك سيقتضي تدقيق مفهوم «الذكر» بوقفه على مضمون الرسالة السماوية وإقامة التعالق الحتمي بين القرآن

(2) القرآن الكريم، «سورة الحجر،» الآية 9.

(3) محمـد الطاهر بن عاشـور، تفسـير التحريـر والتنوير، 30 ج (تونس: الدار التونسـية للنشـر، 1984)، ج 14، ص 21.

(الذكر الحكيم) والموقف الإيماني الضامن للفوز بالآخرة. ولئن كان كثيرٌ من المسلمين غير العرب يُقبلون على اكتساب حدّ أدنى من اللغة العربية فلا يعني ذلك أنها - بمقدار ما يعرفونه منها - لغة حيّة تداوليّة لديهم، قويمة الوجود بين اللغات الإنسانيّة. فالربط الآليّ بين حفظ الله عز وجلّ للذكر القرآنيّ ووعده بصوْن اللغة العربية من الضياع تمثلٌ سوّغته طيبة السرائر الإيمانيّة التي تغدق في بياض التأويل بسخاء غزير. وفي الموروث التفسيري ومضات لها بما نذهب إليه وشائجُ متينة، ففي قوله تعالى في مستهلّ سورة القدر ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[4]، ذهب معظمُ المفسّرين إلى أنه تعبيرٌ قائمٌ على إطلاق الكلّ وإرادة البعض، وفيهم مَن ذهب إلى أن القرآن من حيث هو ذكرٌ قد نزل ليلتها دفعة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ثم نزل منجّمًا بعدئذ على مدى نيّف وعشرين سنة على الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم بحسب مقتضيات النزول وأسبابه.

نحن إذًا أمام حالة خاصة، وهي ترسم لنا مشهدًا استثنائيًا في الفضاء الفسيح للثقافات حول مفهوم «الإنسان»، ولا مُنجد لنا في فض عقدة الإشكال الواقع بين الدوائر الذهنيّة والنفسيّة والعَقديّة إلا معالجة الظاهرة من جذورها عسى أن نتوصّل إلى إعادة التأسيس التأويليّ بعد تفكيك معضلاته. لما كان العرب المسلمون في أوج عزتهم الإيمانية لم تقم الحواجز بين العقل والمعتقد، بل كان الاجتهاد هو المسلك الطبيعي، وهو ارتياد الأسئلة خارج دائرة المحظورات في سعي دائم نحو فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال. والحقيقة أن العرب قد صنعوا بفضل الإسلام حضارة، وأنهم - قبل صنعها وعند صنعها وبعدَ صنعها - قد تخلصوا من المركّبات الثقافية حيال الآخرين بعد أن تحرّروا من العُقد العرقيّة وفي مقدمتها العقدة اللغوية، وذاك أجاز لهم أن يتدبروا أمر اللغة في مستوى الظاهرة الإنسانية فعالجوها بعيون العقل المتبصرة وكشفوا أسرارها بمجهر الفكر العلمي الخالص، فانتهوا إلى إدراج لغتهم العربية كسائر اللغات في سياق المعايير النسبية نازعين عنها ما

(4) القرآن الكريم، «سورة القدر» الآية 1.

يشوب النظرَ إليها من كوابحَ وجدانية عاطفية أو مرجعيات غيبيّة مطلقة. وبذلك صاغ الفكر العربي تصوّرًا إنسانيًا شاملًا لمفهوم الإنسان من خلال لغة الإنسان.

لقد أكد كل روّاد التراث العربي الإسلامي - بدون استثناء - على أن اللغة مجموعة أصوات مركبة ضربًا مخصوصًا من التركيب بحيث تضطلع بمهمّة الإبلاغ فأجمعوا على تعريفها بوظيفتها الأداتيّة لا بقيم ماورائية تثوي في باطنها، ومهما تكن اللغة «فحدّها أنها أصوات يُعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم» حسب شيخ النحاة ابن جني[5]. ويؤكد القاضي عبد الجبّار رائد العقلانية في علم الكلام على نهج أهل التوحيد والعدل «أن الكلام هو ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة»[6] لأن «الكلام هو الصوت في الحقيقة إذا وقع على بعض الوجوه»[7]. ويدقق عمدة البلاغيين عبد القاهر الجُرجَانيّ «أن اللغة تجري مجرى العلامات والسمات، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيءُ ما جُعلت العلامة دليلًا عليه وخلافه»[8].

وأوضحُ من ذلك وأعلق بسياقنا - هذا الذي نروم فيه تبيان غلوّ التأويل حين نخرج باللغة من سياق الظواهر الاجتماعية إلى عُلويّة الظواهر الغيبيّة وإيضاح الفوارق الجوهرية بين المطلق والنسبي من خلال التمثلات الذهنية السائدة - ما أفاض فيه إخوان الصفا: «إن الألفاظ إنما هي سمات دالات على المعاني التي في أفكار النفوس، وُضعت بين الناس ليعبّر كل إنسان عما في نفسه من المعاني لغيره من الناس عند الخطاب والسؤال. واعلم أنه لو أمكن

(5) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، 3 ج، ط 2 (بيروت: دار الهدى، 1952؛ القاهرة: دار الكتب المصرية، 1952-1956)، ج 1، ص 33.

(6) أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد (قاضي القضاة)، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 7: خلق القرآن، قوّم نصه إبراهيم الأبياري؛ بإشراف الدكتور طه حسين (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإدارة العامة للثقافة، 1961)، ص 192.

(7) المصدر نفسه، ص 6.

(8) أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق محمد رشيد رضا، ط 6 (القاهرة: مكتبة القاهرة، 1959)، ص 525.

الناسَ أن يفهم بعضهم من بعض المعانيَ التي في أفكار نفوسهم من غير عبارة اللسان لما احتاجوا إلى الأقاويل التي هي أصوات مسموعة؛ لأن في استماعها واستفهامها كلفة على النفوس من تعليم اللغات وتقويم اللسان والإفصاح والبيان»[9]. وسيتولّى ابن خلدون صياغة العبارة المكتنزة الكثيفة التي توجز القول بمنتهى التركيز في أسلوبه التقريري الجازم الذي اختصّ به: «اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني فلا بد أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهي في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم»[10].

إن كل ما أوردناه - وغيرُه كثير بلا حصر - يجلو لناظرنا أن الفكر العربي برمّته تعامل مع اللغة على أنها ظاهرة طبيعية عُرفية اجتماعية ولم يتعامل معها بوصفها ظاهرة قدسيّة روحانية غيبيّة، ولولا ذلك لما ذهب بعضهم إلى افتراض استغناء الإنسان عنها لو وَجد ما يُقيمه مقامها لإبلاغ الآخرين مُراداته. فمن مقتضيات النظر النقدي الخالص - ذاك الذي هو أول أشراط الفكر العلمي - أن يُنزل المرءُ اللغة منزلتها الطبيعية من ظواهر الحياة الجماعية، وأن يحدّد علّة وجودها بأدائها لوظيفة الإبلاغ والتخاطب بغية قضاء الحاجات التي يُمليها العيش الإنساني المشترك، فإذا تفتحت بصيرته على ذلك كان لزامًا عليه أن يستنبط بالنظر العقلي الثاقب أن اللغات البشرية متساوية في أداء وظائفها، كل واحدة بحسب تداول أهلها. وهذا ما اهتدى إليه رُوّادُ الفكر العربي وصاغوه في أنصع عبارة. يقول الجاحظ وهو الأديب الموسوعي، والمتكلم المجادل، والعربيّ المنافح عن عروبته ضد ثقافة الاستعلاء العرقي الوافد وفودَ الغرباء: «والإنسان فصيح وإن عبّر عن نفسه بالفارسية أو الهندية أو بالرومانية، وليس العربي أسوأ فهمًا لطمطمة الرومي لبيان لسان العربي، فكل إنسان من هذا الوجه

(9) إخوان الصفاء، رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، 4 ج (بيروت: دار بيروت، 1957)، ج 1، ص 546.

(10) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، ط 4 (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.])، ص 546.

يقال له فصيح»[11]. على هذا الأساس بنى النحاة علمَهم اللغوي واستنبطوا من علم النحو علمَ أصوله، وكان ذلك من البداهة بحيث جعلوه كالمعلوم بالضرورة، يقول أبو القاسم الزجاجي في كتابه **الإيضاح في علل النحو**: «ونحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعبّر به العباد عما هجس في نفوسهم وخاطب به بعضهم بعضًا في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة ولا إيماء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل»[12].

هي اللغات منزوعًا عنها جلبابُ الوهم الخادع الذي ساق أصحابَه إلى تخيّل قداسة ذاتية في لغتهم القومية فقعدوا عن نصرتها على الأرض ظانين أنها محميّة بالسماء، فلم يكن وهمٌ كوهمهم، ولا شطط في التقدير كشططهم. نسوا أن المقدّس والمطلق والسرمديّ كلها من شمائل الوجود المتعالي ولا شأن للتمثلات التي تصنعها الظنون بها. إن الأخذ بالنسبيّة في التقديرات وفي الأحكام قيمة ثقافية عُليا، بها يقاس المنجَز الإنسانيّ، وعليها يتوقف رأس المال الرمزيّ، وقد نجازف بالقول إنها السمة القصوى الدالة على أن ثقافة ما هي ذات أفق حضاري شامل تتضاءل فيها إلى أدنى الدرجات نوازعُ الصراع بين هُويّة الأنا وهُويّة الآخر؛ إذ ليس كمثلها حافز على الإنصاف الفكريّ التوّاق. إن العرب في عز ازدهارهم قد عرفوا كيف يماهون بين الرؤية الإيمانية والنظر العقلي، ولم تحجب عنهم قوة العقيدة في ضمائرهم وتمكنها من قلوبهم حصافة العقل وصلابة الإدراك. ورغم أن سلطة الحقائق النفسية بتفاعلاتها الوجدانية كثيرًا ما تنتصرُ بفعل العادة على مهابة العقل وإملاءاته فإن أصوات الروّاد قد علت في هذا الموضوع لهجتها، واحتدّت نبرتها، والجميلُ الآسرُ أنها كانت تتحرّك داخل منطقة الدين مستظلة بأفياء العقيدة الراسخة.

ولكن علوم العقيدة بعد أن جَمَح بها الجامحون فأخرجوها من دائرة

---

(11) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **كتاب الحيوان**، تحقيق عبد السلام هارون، 7 ج، ط 2 (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1965)، ج 1، ص 32.

(12) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك (القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1959)، ص 42.

علم التوحيد إلى دوائر علم الكلام تلابست فيها القضايا، وامتزج ما هو من مشمولات النظر العقلي الخالص بما هو من منازل التأمل الماورائي. ولئن جنت الثقافة النظرية من ذلك ثمارًا متلوّنة فإن العلم اللغوي قد انحشر اضطرارًا في ملابسات تتجاوز طاقته تجاوزًا مُجْحفًا، وإلا فما معنى أن يَغرَق العلم الخاص بالظاهرة اللغوية في بحور الجدل حول أصل اللغة أتوقيف هي أم اصطلاح؟ إنها فتنة فكرية جُرّ إليها العلم اللغوي جرًّا فكانت حلقة عجيبة من حلقات الافتتان، وشرخًا كليمًا في منطق العلم كثيرًا ما تشوهت به صوَرٌ ناصعة أخرى من التأمل العقلاني الحصيف، وكان أن تسرب الشرخ بين المطلق والنسبي في تاريخ الثقافة اللغوية التي على عمادها ترتسم صورة الإنسان.

معادلة الاختيار بين القول بالتوقيف أو القول بالاصطلاح معادلة ظالمة، فالطرفان ليسا من طبيعة واحدة، أحدهما ينتمي إلى الزمن الغيبي، لأنه مرتبط بنشأة الوجود ومبتدأ الكون ومعجزة خلق الإنسان، والثاني واقعٌ في دائرة الزمن الوجودي؛ هذا الزمن الذي يتحيّن فيه الإنسان وتتحيّن فيه اللغة. ولكن الصراع بين التسليم بالمنقول تقيّدًا بالنص أو إيمانًا بنص النص من جهة وإعمال العقل اجتهادًا داخل دائرة المنطق الجدلي من جهة مقابلة هو الذي تسلل إلى القضية اللغوية متسربًا إليها من الخوض في موضوع الصفات الإلهية ومن تأويل آية البدايات : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[13]. وحيث أمسى القول بإحدى النظريتين إما اصطفافًا وراء سُنة الجماعة وإما ارتكانًا إلى الذين اعتزلوا ورفعوا لواء العقل فقد انحشر الفكر اللغوي في زاوية الرّيَب المذهبية.

ليس أدل على هذا من موقف شيخ النحاة ابن جني، فقد خصص للموضوع بابًا سمّاه «باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح»[14] نقرأه اليوم فيتملّكنا الاستغراب من تأرجح أفكاره كما لو أنه يلاطف إشكالًا مستعصيًا، وكل الدلائل تؤكد على أنه من أنصار نظرية الاصطلاح، فمنذ المفتتح يقول: «هذا موضوع مُحْوجٌ إلى فضل التأمل، غير أن أكثر أهل النظر

(13) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية 31.

(14) ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 40 – 47.

علـى أن أصل اللغة هـو تواضع واصطـلاح لا وحي وتوقيف». ثـم يظل يراوح مستشـهدًا بمـا لا يورّطه صراحـة في أنه من أهـل الاعتزال حتى كاد يسـقط في تلفيـق الأضـداد، ولا مفسّـر لذلك إلا اسْـوداد المنـاخ الفكري بحكـم الصراع المذهبي الذي قبض على شـرايين السلطة السياسـية فآل إلى محَن قاسية. ومن طريـف مـا حصـل أن الطبعـة المسـتحدثة لكتـاب الخصـائـص قـد تضـمنت إشـــارة مِن محققهـا - عبد الحكيم بن محمد - انطلق فيهـا من الحمْدلة التي استهل بها ابن جني كتابه قائلًا «الحمد لله الواحد العدل القديم» فاستنتج منها أن ابـن جني من أهل الاعتزال لأنـه اصطفى من صفات الله فـي الحمدلة صفة «العـدل»، مبيّنًا في الحاشـية أن معنـى العدل عنـد المعتزلة «يتضمـن التكذيب بالقـدَر، وهو خلق أفعـال العبـاد وإرادة الكائنـات والقدرة على شـيء». وفات المحقق أن يشـير إلى أن ابـن جني قد كان له مـن الجرأة ما لم يكـن لغيره في ذلك المناخ الثقافي المدْلهـمّ حين خصص بابًا لقضيـة الحقيقة والمجاز، وهي من المسائل اللغوية التي «تسَيّسَـت» في تاريخ الثقافة العربية حتى ولجت قلبَ الرحى في دوامة التشـظي المذهبي. وقد جـاء عنوان البـاب صريحًا: «باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة» ثم اسـتهل كلامه بجزم صارم: «اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة»[15].

هنـا تخصيصًـا يَظفر مفهـوم التمثـلات بمبرراته، فالمسـافة بيـن التوقيف والاصطلاح هي مسـافة ذهنية يتلقفها مبحث المدرَكات بوجاهة صائبة، وعندما يقول ابن جني «إن أكثر أهـل النظر على أن أصل اللغة هو تواضع واصطلاح لا وحـي وتوقيف» لا يصدّق عاقـلٌ أنه لا يميّز بين موضوعيـن مختلفين: موضوع أصل اللغة من حيث النشـأة وابتـداءُ الخلق وموضوع تعريف اللغـة - في ذاتها ولذاتهـا - ما هِيَ. تلك المسـافة المحدِثة للشـرخ هي نفسـها التـي نجدها عند ابن خلدون رائـد الفكر النقدي الذي يغوص على أسـس العلـم وبواطن آليات المعرفـة. فقد رأيناه كيـف يعرّف اللغة بأنهـا «في المتعارف هي عبـارة المتكلم

(15) المصدر نفسـه، ج 2، ص 308، انظر أيضًا: أبو الفتح عثمـان بن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد (القاهرة: المكتبة التوفيقية، [د. ت.])، ص 447.

عن مقصوده (...) وهي في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم». أفبعد هذا التعريف العلمي الحصيف من سبيل إلى ادّعاء الأفضلية بين لغات البشر؟ ولكن ابن خلدون بعد أن ارتقى بذاك الكلام إلى ذرى العقلانية يفاجئنا مباشرة بالقول: «وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسنَ الملكاتِ وأوضحَها إبَانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني، من المجرور أعني المضاف، ومثلَ الحروف التي تفضي بالأفعال إلى الذوات من غير تكلف ألفاظ أخرى، وليس يوجد ذلك إلا في لغة العرب، وأمّا غيرُها من اللغات فكل معنى أو حال لا بدّ له من ألفاظ تخصّه بالدّلالة، ولذلك نجِد كلامَ العَجَم من مخاطباتهم أطولَ ممّا تقدّره بكلام العرب. وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم أوتيت جوامع الكلم واختصر ليَ الكلامُ اختصارًا، فصار للحروف في لغتهم والحركات والهيئات أيْ الأوضاع اعتبارٌ في الدّلالة على المقصود غيرَ متكلفين فيه لصناعةٍ يستفيدون ذلك منها»[16].

فأين نحن من ذاك العقل الخلدوني المكين الذي يزن الكلام بموازين الفكر الموضوعي الثاقب، وإنما هو العقلُ يستبصر الظواهرَ حينًا بعين الحقائق وتتراءى له حينًا آخرَ بعين التمثلات السائدة والمدرَكات المسيطرة، فإذا الكون كونان، وإذا فهْمُ الوجود وتأويله فهمان وتأويلان، وإلا فكيف تسرب إلى ابن خلدون أن اللغات التي هي كما وصفها أعراف واصطلاحات يمكن لها أن تتفاضل من حيث آلياتها الذاتية في التركيب والبناء وأداء وظيفة الإبلاغ؟ فكلام ابن خلدون كان يُقبَل لو دار على أدبيّة اللغة وشعريّتها، ولكنه كان دائرًا على الأداء التعبيري الخالص الذي من أجله عُرّف الإنسان بأنه حيوان ناطق. لقد تاه ابن خلدون – في لحظة ذهنية خاطفة – بين منطق العقل البرهاني ومنطق التمثلات الجاهزة، فضاعت منه الومضة النقدية الوقادة، فحصل له ما يحصل لغيره من تناسي «النسبي» لفائدة «المطلق» والحال أنهما لا يتعارضان كما سنرى.

والأغرب أن يغيب عن ابن خلدون – وهو في القرن الثامن الهجري – أن الثقافة العربية قد علمت إذ ذاك علم اليقين بأن الألسنة البشرية منها ما هو من

---

(16) ابن خلدون، المقدمة، ص 546.

صنف اللغات الإعرابية ومنها ما هو من صنف اللغات غير الإعرابية، والذي قاله وظـن أنه من خصائص اللغة العربية إنما هو مما تختص به كل اللغات الإعرابية بما في ذلك اللغات الســامية جميعها. وسيعود إليه رشـده العقلاني حين يتناول موضوع اللهجات التي تتولد من الفصحى فتغيب عنها حركات الإعراب وتقوم مقامهـا آليات انتظام جديـد تدخل في أنســجة تركيب الكلام. أما مـا ذهب إليه من تأويل للحديث النبوي الشـريف «أوتيت جوامعَ الكلـم واختصر لي الكلام اختصـارًا» فهو فهـمٌ لا يرقى البتة إلـى علوّ منزلـة الفكر الخلدوني وشـموخه، فما قاله الرسـول الأكرم متعلق بالوظيفة البلاغية للغـة لا بالوظيفة الأدائية؛ لأن السـياق منخرط في دائرة الفصاحة والإعجاز، ولذلك نسـبَه لنفسه عليه الصلاة والسـلام، ولو كان مَقصدُه ما تأوّله ابن خلدون لعَمّم الحكمَ باسـم أهل العربية ولقال: واختصِرَ لنا الكلام - نحن العربَ - اختصارًا»!

فإذا عدنـا إلى ما نحن فيـه من تبيان صورة الإنســان في الفكـر العربي من خـلال بُعده اللغوي تعيّن أن نذكر بأن القراءة المتأنيـة والتي تأخذ بعين الاعتبار تكامـلَ الحقائق المقرّرة مـع المدرَكات المستشـعَرة، وتعيّن علينـا أن نؤكد بأن العرب قـد تخلصوا من عُقدة الآخـر فتخلصوا بذلك من عقدة الـذات اللغوية، وأن العرب قد أثبتوا بأن الحضارة السويّة ذات الأعمدة الراسية في الأعماق هي التي إذا اكتملت تحرّرَ أهلها من مركبات الخوف على الذات، ولا سـيما الذات الثقافيـة التي سُـلطتها في اللغـة. وما من حضـارة تظلّ متحفـزة تتحرك بهاجس الذعر من الآخر وتندفـع بغريزة العداء المفضية إلى مقـولات الصراع والصدام والترقّب إلا وهـي حضارة تفتقرُ في باطنهـا إلى عنصر جوهري يَرْأب تشـققها الداخلي ويرمّـم فلول معمارها الخارجـي، وتفتقر بالتالي إلـى نظرية في علاقة الإنسان بلغته تكون بالفعل نظرية «إنسانية» بمعنى الشمول الكوني.

ليس هيّنًا ولا يسـيرًا أن يرتقيَ الطرح العربي إلى منزلة الحوار بين الثقافات فيمسـك بأرق ألياف العقلانية في المسـألة اللغوية العامة، فإذا به يقدّم درسًا في نسـبيّة المرجعيّات القيميّة يوجهه إلى أسـاطين الحضارة اليونانية، وكم نحن في حاجة إلى إعادة إنتاج ذلك الدرس صوب أساطين الثقافات الكونية الراهنة! فهذا

ابن حزم – وهو الأديب، والمفسّر، والقاضي، والمجتهد في باب أصول الفقه، والحريص على أن يكون عنوان مصنفه شاهدًا على رؤيته الجامعة من «الإحكام في أصول الأحكام» – يقول في معرض الردّ على من أخذتهم العزة بلغتهم لأن القرآن الكريم قد نزل بها: «وقد توهّم قوم في لغتهم أنها أفضل اللغات» وهو هنا يتلطف فلا يخصّص القوم الذين يعنيهم، وهذا منه كياسة ليس إلا، لأنه يقصد أهلَ الدار من أبناء ثقافته العربية قطعًا. ثمّ يستطرد شارحًا مستدلّا: «وهذا لا معنى له، لأن وجوه الفضل معروفة، وإنما هي بعمل أو اختصاص، ولا عمل للغة، ولا جاء نصّ في تفضيل لغة على لغة، وقد قال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[17] وقال تعالى ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[18] فأخبر أنه لم يُنزل القرآن بلغة العرب إلا ليَفهم ذلك قومُه عليه السلام لا لغير ذلك».

ولكن ابن حزم يحوّل وجهة الإشكال فيخرج به من دائرة الثقافة الخاصة – التي هي ثقافة الأنا بما أن صاحبنا ابن لها – ويلج به الأفق الإنساني الأرحب فيُطلعنا على أن الوهم وهمٌ حضاري شائع، وأن الخطأ في هذا المجال لممّا يرتكبه جهابذة الفكر البشريّ أحيانًا؛ ذلك أن السبب الثاويَ هو معضلة الانسجام مع نسبيّة المرجعيّات القيميّة في تاريخ الإنسانيّة قاطبة. يقول ابن حزم: «وقد غلط في ذلك جالينوس، قال إن لغة اليونانيين أفضلُ اللغات لأنّ سائر اللغات إنما هي تشبه إما نُباحَ الكلب أو نقيق الضفادع». ولا يتردّدُ ابن حزم في تقديم الدرس الذي به يتخلق جنين الإنصاف الثقافي، وبه تتولد تقاليد الاختلاف الحضاري المخصاب: «وهذا جهلٌ لأن كل سامع لغة ليست لغته ولا يفهمها فهي عنده في النصاب الذي ذكر جالينوس ولا فرق». ثمّ يلج ابن حزم بالمسألة إلى بؤرتها المركزية ليردّ على الذين قالوا بالأفضلية اللغوية: «وقد قال قومٌ العربية أفضل اللغات لأنه بها نزل كلامُ الله تعالى، وهذا لا معنى له لأن الله عزّ وجلّ قد أخبرنا أنه لم يرسل رسولًا إلا بلسان قومه. وقال تعالى:

---

(17) القرآن الكريم، «سورة إبراهيم،» الآية 4.

(18) المصدر نفسه، «سورة الدخان،» الآية 58.

﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خلا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[19]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الأَوَّلِينَ﴾[20]، فبكل لغة قد نزل كلام الله تعالى ووحيُه. وقد أنزل التوراة، والإنجيل، والزبُور، وكلم موسى عليه السلام بالعبرانية. وأنزل الصحف على إبراهيم عليه السّلام بالسريانية. فتساوت اللغات في هذا تساويًا واحدًا»[21].

إنه صوتُ العقل الناصع المنير يصدح به صاحبه وهو في المركز الأدق من دائرة علوم العقيدة وعلوم التفسير وعلوم التشريع، صوت مضت عليه قرون (384 – 456هـ/ 993 – 1064م). فأين نحن ممّن يتوهّمون أن تمثلاتهم عن الظواهر هي الحقيقة نفسها وأن حقائق الوجود هي مُدرَكاتهم التي اختزلوها منها، وأن اللغة العربية مكفولة بسندات من المعجزات الخوارق، وأنها بذلك مصونة من التهافت والضياع بفعل المكرُمات، وألا شيء من نصال الأعداء بقادر على أن يصلها؟ سؤالنا المطروح بدءًا لوَاجدٌ كل مسوّغاته في هذا الذي قاله ابن حزم، فكيف نتمثل نحن اليومَ أن كلام ابن حزم لو جاء به أيّ منا معزولًا عن سنده التاريخي لارتاب الناس في أمره، ولسارعوا إلى قذفه بالتهمة الجاهزة: أنه عليل السريرة، كائدٌ في مرماه، مُنتدَبٌ لخلخلة أعمدة الانتماء؟

من القراءة المتبصّرة نتبيّن أن أمّ المعضلات في موقف العرب اليومَ من لغتهم القومية تتمثل في الوهم الذي ورثوه حول قدسيّة غيبيّة ترعاها. والعقبة الحَرون في أعمق أسرارها متمثلة في عجز ساستهم عن إدراك نسبيّة الأشياء: نسبيّة التاريخ، ونسبيّة المرجعيات الصانعة للتاريخ، وكذلك نسبيّة القيم التي إليها يحتكمُ الإنسان، وبها قد ينصف الإنسانُ أخاهُ الإنسان وقد يُجْحفه حقه، بل قد ينصف نفسَه وقد يُلحِق بها ضيمًا شنيعًا. إن صوت الحكمة الذي يأخذ بنسبيّة المعايير لم ينبثق عند أجدادنا من دائرة الإدراك العقلي غاضًّا الطرف عن دائرة التسليم الإيماني، وإنما نبعَ من أشراط المعتقد وحلّق في

(19) القرآن الكريم، «سورة فاطر،» الآية 24.

(20) المصدر نفسه، «سورة الشعراء،» الآية 196.

(21) أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، 8 ج في 2 مج، ط 2 (القاهرة: مطبعة الإمام، [د. ت.])، ص 29 – 30.

فضـاء النص المقدّس. إن هنـاك حقيقة مطمورة غمَرها الوهـمُ الثقافيّ الخادع فأمســت مأزقًا تأويليًا.

ليس هنـاك لغة أفضــل من أخـرى فـي المطلـق، وكل لغة هي عنـد أهلها أفضل اللغات. وإذا تفاضلت اللغات فليست اللغة فضلى بالذات والمنشأ وإنما هي فضلى بالاكتساب، والأفضلية ليســت قيمة «محايثة» ولكنها قيمة «مفارقة»، تنشـئها أسـباب موضوعية فتبقى ما بقيت أسـبابها وتزول ما زالــت. صحيح أن اللغـة العربية قد كرّمهـا الخالق بأن جعلها لسـان الرسـالة المحمدية السـماوية الخاتمـة، وصحيـح كذلـك أنـه اصطفاهـا ليصوغ بهـا الإعجـاز الأدائـيّ الذي تحدّى الإنسـان فحمله علـى الإذعان والتسـليم، ولكن ذلك لم يـأت كي يدفع إلى الغـرور أو ينفخ في مركزية الذات الثقافية، ولئن اختار اللهُ أن يُثبت إعجازه عن طريق اللسـان العربي فإنه ما كان يَعْزب عليه أن يُثبته بأيّ لسان من الألسنة، وهنا تكمن المعجـزة لو تفحّصناها بمجهر الكشـف الثقافي السـابح بين أرجاء الحضارات الإنسانية.

لـم يَبْلغنا مـن تاريـخ الثقافات أن أمّـة تخلصت مـن عقدة الـذات اللغوية بعد أن شـيّدت صرح حضارتها كما بلغنا من شـواهد التراث العربي، وإذا تعيّن علينا أن نتأوّل الأمرَ وأن نكشـف عن سـرّه المكنون فالسبيل أمامنا جليّة بمجرّد وضـع المنظار النقديّ المترجـم عن بصيرة العقل الخالـص؛ إذ لا مهرب لأحد مـن القول بـأن الحضـارة العربية تأسســت على النـصّ وأن النص صيغ بلسـان العرب، وأن اللغـة العربية قد اكتسـبت بذاك الصوغ فضلًا خاصًّـا. فلغة العرب ليســت أفضل اللغات بالأصل والمنشـأ بقدر ما هي أفضل اللغات بالاكتساب. فالمعجزة التي هي بأصل النشأة وبدء الخليقة إنما تكمن في أن الإنسان يتكلم. والمعجزة الأخرى التي هي أيضًا بالمبدأ والمنشأ هي اختلاف البشر في ألسنتهم دونما تفاضل بين الآلات والأدوات.

لقد جاء النصّ المؤسّـس - نصّ القـرآن الكريم - حامـلًا لآيات التحدي الإعجازيّ، وكلهـا واقعة على الحدّ الفاصـل بين دائرة الإيمان ودائرة الشـرك، فالمخاطـب الأوفى لها هو الذي لم يدخل حرمَ العقيـدة بعدُ. ولكن النص جاء

حاملًا لآيات أخرى لا تنضوي تحت طائلة التقييد، وإنما هي مطلقة متجاوزة. ففي معرض سرد البراهين الدالة على وجود الخالق قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ﴾[22]، فتعددُ اللغات هو في حدّ ذاته معجزة من معجزات الخالق لا يقلّ شأنها عن شأن خلق السماوات والأرض. وفي معرض إثبات أن الدين واقع وأن الوعد صادق يقول الله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[23]، وهكذا يجعل النص المؤسّسُ اللغة حجّة على الوجود، ولا تدرَكُ الحجّة إلا بأداة الإدراك التي هي العقل، ولا يَعْقل العقلُ معقوله ويُفضي به إلا بواسطة اللغة، وهنا مكمنُ رؤية شاملة تتجاوز بخطى فسيحة الرؤية التي سيضعها ديكارت بعد دهر حين يقتصرُ على جعل العقل - إذ يشتغل - حجّة على الوجود دونما إجلاء للوسيط الأكبر الذي هو اللغة.

إن مفتاحَ كل الحلول في معضلتنا اللغوية هذه الأيام هو تصحيحُ سوء الفهم التاريخي عسى أن نقلع عن إجحاف التأويل الذي يُفضي بنا إلى التواكل والانخذال، وربما إلى اختيار العقم الطوعي بضرب من التعطيل الذاتي. اللغة العربية - العزيزة علينا جدًا - كائن غيرُ مقدّس في ذاته، ففعل اللغة بريء، ولكن فعلَ الخالق هو المقدّس. أن يَهَبنا الخالق سبحانه لغة فذاك منّة ربانيّة، أما أن يخلقها فذاك هو المقدّس، والإعجاز الإلهي هو في جعل اللغة غير المقدّسة مطية لإنشاء نصّ مقدّس يتجاوز طاقة الإنسان في استعماله اللغة. إن الإعجاز المطلق هو في تمكين الإنسان من أداة دنيوية تاريخية تجعله يدرك بواسطتها المُتعاليَ الروحاني، هو المحايث الذي يمسي مَرْقاة للمفارق المتسامي. وإذ قد نص الله في كتابه العزيز على أن من معجزاته تعدّدَ الألسنة البشرية واختلافها فإن في ذلك الدليلَ المفحِم على عدم تفاضل اللغات. ولولا ذلك لانتقضت المعجزة الربانيّة، وكيف لا تنتقض لو أن بعض اللغات كانت في أصل النشأة أفضلَ من بعض والله يريد أن يُقيمَ لعباده الحُجّة على عظمة خلق الإنسان،

---

(22) القرآن الكريم، «سورة الروم،» الآية 22.

(23) المصدر نفسه، «سورة الذاريات،» الآية 23.

وعلى عظمة خلق الكلام في فم الإنسان، وعلى عظمة تعدد الأنظمة اللغوية بحسب تعدد الأمم والخلائق؟ ولو رمنا الاستطراد لتيسّر الاستدلال على أن اللغة العربية لو كانت أفضليّتها لصيقة بها، محايثة لها في ذاتها ولذاتها، لما كان لاتصاف القرآن الكريم بسِمة الإعجاز من معنى...

إن اللغة العربية - كسائر لغات البشر قديمها وحديثها - ظاهرة اجتماعية تذعن لما تذعن له كافتها من قوانين التاريخ. وفي إثبات هذا تألق رواد الفكر العربي، فقد صوّروا لنا فترات الوهن التي أتت على اللغة العربيّة ثم كادت تذهب بها وبريحها، وما ذلك إلا دليل على أنها معرّضة للمخاطر، ومتهيّئة كغيرها للتلاشي تحت وقع الصدمات. ولئن نجت العربية من الذوبان فيما مضى ونهضت بعد الكبوة فمن الغباء أن نتأول ذلك بمنطق البركة الغيبيّة، فنتراخى ونتخاذل كما نحن فاعلون. إنه الامتحان المتجدّد، وكيف نغفو عن أن أسلحة المَحْق الثقافي والدمار اللغوي قد تطورت بأحجام عملاقة وأصبحت لها قدرة فتاكة تضاهي أسلحة النسف الشامل؟ فما لم يفعله التاريخ ماضيًا قد يصنعه حاضرًا فيأتي على أنفاس اللغة خنقًا وإهدارًا.

لنُصغ إلى صاحبنا ابن حزم إذ يتحدّث - في نفس السياق الذي أسلفناه - عن اللغة من حيث هي ظاهرة اجتماعية تمتثل لنواميس التاريخ: «إن اللغة يَسْقط أكثرُها ويَبْطل بسقوط دولة أهلها، ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم، أو بنقلهم عن ديارهم واختلاطهم بغيرهم. فإنما يقيّدُ لغة الأمة وعلومَها وأخبارَها قوة دولتها ونشاط أهلها وفراغهم. وأما من تلِفتْ دولتهم، وغلب عليهم عدوّهم، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم، فمضمون منهم موت الخواطر. وربما كان ذلك سببًا لذهاب لغتهم، ونسيان أنسابهم وأخبارهم، وبيُود علومهم. هذا موجود بالمشاهدة ومعلوم بالعقل ضرورة».

وستكون لابن خلدون يقظة فكرية عالية يعود إليه فيها رُشده المكين وهو يغوص في أعماق الظواهر العمرانية، ويتخذ من الاختلاف الحضاري آلية لتفسير التاريخ، وسيرتقي بموضوعية الحياد الفكري إلى المرتبة التي تحقق لمُنجَزه العلمي أبعادَ التجاوز المعرفي المقدام، وعلى يده سيتخلق من أرحام

علم التاريخ علـمٌ وليدٌ هو علم الاجتماع. وسـيدوّن في منظومتـه العجيبة ما به نستشرف قانون الدورة التاريخية الكبرى بين أمم غالبة وأمم مغلوبة على أمرها، ونواميـسَ التعاقـب بيـن ثقافة غازيـة وثقافة مغـزوّة، وسـيضعُ لنا ما به نسـتنبط العللَ المفسّـرات لكل ذلك. سـينطلق من قانون جازم يسـطره: «اعلم أن لغات أهـل الأمصار إنما تكون بلسـان الأمـة أو الجيـل الغالبين عليهـا، أو المختطين لهـا»، ثم يفيض في فترات التألـق وفترات الانحدار التي مـرّت بها اللغة العربية طبقًـا لقوانيـن الغالـب والمغلـوب حتى يصل إلـى آخر مـا بلغه أمرهـا فيقول: «فلما ملـك التتر والمغول بالمشـرق ولـم يكونوا على دين الإسـلام ذهب ذلك المرجّح وفسـدت اللغة العربيّـة على الإطلاق ولـم يبق لها رسـم فـي الممالك الإسلاميّة بالعراق وخراسـان وبلاد فارس وأرض الهند والسـند وما وراء النهر وبلاد الشـمال وبلاد الروم، وذهبت أساليبُ اللغة العربيّة من الشعر والكلام إلا قليلًا يقـع تعليمه صناعيًّا بالقوانين المُتدَارَسـة من كلام العـرب وحِفظِ كلامِهم لمن يسّـره الله تعالى لذلك، وربما بقيـت اللغة العربيّة المضريّة بمصر والشـام والأندلس بالمغـرب لبقاء الديـن طلبًا لهـا، فانحفظت ببعض الشـيء، وأمّا في ممالـك العراق وما وراءَهُ فلم يبق لها أثـر ولا عين حتى إن كتب العلوم صارت تكتب باللسان العجمي وكذا تدريسُه في المجالس»[24].

وإلى هذا الواقع المتحدّر الذي آل إليه وضعُ اللغة العربيّة أشار ابن منظور - قبـل ابن خلدون بزمن - شـارحًا الحوافز التي حثّـه على تصنيف معجمه اللغوي لسان العرب فيقول في مقدمته: «فإنني لـم أقصد سوى أصول هذه اللغة النبويّـة وضبط فضلها إذ عليها مَدار أحكام الكتاب العزيز والسـنة النبويّة، ولأن العالِم بغوامضها يَعلم ما توافق فيه النية اللسان ويخالف فيه اللسان النية، وذلك لما رأيته قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسـنة والألوان حتى لقد أصبح اللحن في الكلام يُعدّ لحنًا مردودًا، وصـار النطق بالعربيّة من المعايب معدودًا، وتنافسَ الناس في تصانيف الترجمانات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللغة العربيـة. فجمعت هذا الكتاب فـي زمن أهله بغير لغتـه يَفخرون، وصنعته

(24) ابن خلدون، المقدمة، ص 546.

كما صَنَع نوحٌ الفلك وقومُه منه يسخرون، وسمّيته لسانَ العرب».

ليس مضمونًا بعد اليوم أن اللغة العربية إذا تهاوت بوسعها أن تنهض بعد كبوتها، أو أن أهلها سيقدرون على جمع أشلائها بعد أن تنفلق من الداخل فتتشظى. لذلك ذهبنا في تصحيح التأويل إلى ما ذهبنا إليه، فلو أننا قلنا إن العربية أفضل اللغات بأصل الخليقة وجذور المنشأ لكذبَنا التاريخ، وخذلنا الواقعُ، ولمَا وجدنا ما به نحتجّ أمام الذين يستصغرون المقدّس ويزدرون الغيب. أمّا حين نقول إن اللغة العربية إنما حازت الأفضلية بالاكتساب حين اصطفتها العناية الربانيّة لتختم بها رسالاتها السماوية فإننا نؤكد أن العرب - ولغتهم معهم - قد حَكم لهم التاريخ يومًا فكانوا أرقى الأمم، ثم حَكم عليهم فسبقهم غيرُهم، وأن بوسعهم إذا صدق منهم العزم وأخذوا أنفسهم بالكدّ والحزم وتوسّلوا بالأسباب فإنهم سيستأنفون دورة التاريخ، وقد يُحرزون مجدّدًا قدمَ السبق.

إن الكلام هو الخصوصية الأولى للإنسان، لأنه المفتاح الذي يَحكم صلة الكائن الآدمي بالوجود مطلقًا؛ نعني بالعالم وبالكون وبمن يَغمر العالمَ والكون. ثم إن الكلام هو أسّ التفكير الذي يستقيم به العقل، بل به يستوي ميثاق الإدراك. ولكن الكلام هو الجسر الذي عليه يمرّ خطاب الرسالات الروحية، فهو بتلك الصفة عماد الوصل بين المطلق والنسبي، أي بين الغيبي والدنيوي.

لا بدّ أن نذكر بأننا نعالج الموضوع اللغوي من خلال زاوية مخصوصة هي زاوية المدرَكات التي تختلف عن زاوية المفاهيم المتصوّرة باستقرار. ومعلوم أن التصوّرات هي التجريدات التي تتشكل في الذهن بعد أن تتخذ الوقائعَ المعايَنة منطلقًا لها؛ لأنها ترمي إلى ترجَمة المعايَن العملي إلى مُشخص فكري، ولا يعني هذا أن تشكلها في الذهن يتسق دائمًا مع الحقيقة اتساقًا أمينًا. أما التمثلات فهي تجريدات ذهنية يتخيّل صاحبها أنها هي الحقيقة وأنها هي وحدها الكفيلة بأن تكون أدوات لتحليل الظواهر.

إن التمثل إحساس من ضروب الاستشعار يَغيب عن صاحبه أنه إحساس فيراه كأنه فكر خالص. التمثل هو تصديق يرتدي أقنعة اللغة، والتمثل هو الصورة المثلى التي ينفصل فيها المدلول عن داله حتى يكون في وسعك أن تتساءل: أين تكمن القيمة، أفي عربية العربي أم في عروبة العربية؟ مع التصورات نحن في مجال الفرضيات الفكرية، ومع التمثلات نحن في فضاء قناعات تنصّبُ نفسَها قيَمًا غير قابلة للمفاوضة. في الأولى نحن نشتغل مع المجهول لنكتشف المعلوم وفي الثانية نشتغل مع المعلوم لنؤكد أن غيرَه مجهولٌ ومن حقنا عليه أن يبقى مجهولًا. التصوّر اختبارٌ والتمثل تسليم؛ لأن التصوّرَ رهانه افتراض السببيّة سواءٌ عُثر عليها أو لم يُعثر، بينما التمثلُ سَندُه المصادرة كما لو أن كل مظنون شبيهٌ بمصادرة إقليدس قبل أن أعادت النظرَ فيها الهندسات التي تلتها: إذا كان لديك خط مستقيم ونقطة خارجة عنه فليس بوسعك أن ترسم إلا خطًا واحدًا يوازيه. إن الفرق بين المظنون والمتحقق هو تمامًا كالفرق بين المعيش والمتخيّل وكالفرق بين الحدث وسرده.

الفصل الحادي عشر

من تجليات الوعي

إذا تمثلنـا المقصد الدقيـق من المراجعـة المعرفية التي بنينـا عليها الفصل التاسـع، وتقبّلنا المرمى الذي رُمنا نيله من الفصل العاشر، أضحى متيسرًا لنا أن نعود إلى ذاك السؤال السالف «من ينهض باللغة؟» لنفسر السبب الذي من أجله ظل الجواب عنـه - في واقعنا العربـي ومنذ عقود متتاليـة - جوابًا مؤجلًا على الدوام.

لقد ارتسمنا لأنفسنا هدفًا مخصوصًا حدّدناه بالرصد الثقافي والاستكشاف المعرفـي، والتزمنا فيـه بمعاينة الحـراك المجتمعي الدائر حـول القضية اللغوية، بل قدّرنا أن تدويـن الأحداث، وتوصيف الوقائع انطلاقًا من كل السـياقات التي وجدنا أنفسـنا منخرطيـن في دوائرها، هو إسـهام في معالجـة الموضوع بمقاربة موضوعية تسـاعد المنهـج العلمي علـى التكامل، وهـو في نفس الوقـت امتثال لدواعـي النضال الفكري الذي على قواعده يسـتوي معمـار الانتماء الحضاري. ولا يغيبـّن عن حصيف يتابع تغير مرجعيات الفكـر الحديث أن موضوعية العلم لا تتضـارب إطلاقًا مع الاسـتحقاقات التـي يُمليها العَقـد الاجتماعي كي يخرج الإنسـان من وجـوده فردًا إلـى الوجود الجمعي. وفـي هذا المربّع نرسـم النقطة المركزية التي منها نرسـل بعض الأضواء الكاشـفة عسـى أن ننير سـبيل كل من خطر له أن يؤرّخ يومًا لمسألتنا اللغوية، أو أن يدوّن على صفحات الكتب مَشاهد الملحمة التاريخية المديـدة التي خاضتها لغة الضاد في تعالقهـا المكين بين مَن يصنعون القـرار ومن ينتجون الأفكار. ولن يكون هيّنًـا فك التعاضل الزمني فيما سـنقف عليه مـن تداخل التجـارب وتشـابك أزمنتهـا؛ بحيث يَضيع منا السـلك الناظم الذي به نُميّز الأسباب من نتائجها والحوافز من ثمارها، ويضيع بالاستتباع إمكان رسم خطوط التأثير والتأثر، وليس ذلك بالبذخ الفكري، ولا هو من الترف النظري، ولكننا سنتقصّى ما وسعنا الجَهدُ خط التعاقب في وصله كما في تقطّعه.

أما مفتـاح كل الأبواب فهو الوقـوف لحظة عند بعـض المفاهيم الإجرائية الفاعلة. لقد سـبق فـي الفصل الثالث أن أشـرنا إلـى مفهوم المجتمـع المدني، وعرّجنا في الفصل السـادس علـى علاقته بمفهوم مجتمـع المعرفة، وكنا خلال ذلك قـد ألمحنا إلى أصل نشـأته، وكيـف تتضافر آلياتـه وَفقًا لما عرفتـه الثقافة الإنسـانية المعاصرة عند أهلها. والحاصلُ لدينا - مما علينا اسـتذكاره - هو أنه جزء من منظومة «العقد الاجتماعي» وأن مرجعه الأول ومنتهاه الأخير أنه الفعل اللاسياسي الذي يُهيّئ المناخ الملائم لممارسة كل الحقوق المجتمعية المرتبطة حتمًا بالفعل السياسـي، وخلاصة كل ذلك - كما سبق أن جلوناه باختزال تام - أن المجتمع المدني ينشئ حسًّا، ويُنتج وعيًا، ولكنه لا يصنع قرارًا.

لمـا كنا نتحدث عن أزمـة اللغة العربيـة وعمّا واكب مأزقهـا التاريخي من إحراجـات أفضت بالغيورين عليها إلى الإحسـاس باليتم اللغـوي وهم يقارنون حالهم بحـال الثقافات الإنسـانية الأخـرى كنا نصـوّر كيف ناء بهـا عاتق صناع القرار، وكيف التبسـت التقديـرات في أمر موضـوع العلاقة بيـن الهوية والأمن اللغوي، وكيف تشـابك المسـتتر منه مع المنكشـف، والمتواري فيه مـع البيّن، والحـال أن موضـوع اللغة من الـكلام الـذي يَجهر بمعنـاه. ويكفـي أن يتحلّى أولـو الأمـر بالعين المدققـة حتى تتمايـز المتون من الحواشـي في حمـل أعباء الأمانة التاريخية الجسـيمة. هـي أخلاط غير متمازجـة كلما عالجتهـا بالبصيرة المستشـرفة انجلـت لك معـادن المعنـى مـن مكنوناتهـا. وها نحن نـرى كيف يتناضد النسـيج المجتمعي في أحوالنا العربية من خلال واقعه العياني على غير ما يتراتب عليه في الثقافات الأخرى التي شهدت ميلاد فكرة المجتمع المدني. ففـي بعض أقطارنا العربية منظمات تسـمّى مدنيّة أو تسـمّى أهليّة، ولها في جلّ الأحيان تشـريعات قانونية تحكمها، ومنا من يستخدم بشـأنها مصطلح «النسيج الجمعيّاتـي»، وهـي فـي كل بلـد بحسـب مسـاحات الحريـة العامة، وبحسـب انسـياب العلاقـة القائمة بيـن الحاكمين والمحكوميـن. وضمن هـذا النمط من التنظيمات ظهرت في عدة أقطار عربية جمعيات تبتغي الدفاع عن اللغة العربية، أو تعلـن حمايتها، أو تكتفي بتسـمية حياديّة تصمت فيها عـن مقصدها النضالي كما في حال «جمعية لسان العرب» في مصر.

ولكن واقعنا العربي قد عرف نمطًا آخر من التنظيمات التي حملت أمانة الانتصار للغة العربية والذبّ عن كيانها، صونًا لها من التهاوي الذي ما برح يتصيّدها. إنه نمط أفرزه الواقع العربي بموجَب خصائصه النوعية وبحكم ما يتفرد به من علائق متضافرة على سلم مراتب الهرم الاجتماعي بكامله. هي تركيبة فيها ما يضاهي تنظيمات المجتمع المدني، وفيها ما يجانس المؤسسات الرسمية دون أن يكون «رسميًا»، ومنها ما هو من مجالات القطاع الخاص دون أن يتجافى عن المدد الوافد من مؤسسات القطاع العام. هي توليفة عربية استثنائية، وهي جديرة بأن تنال حقوقها من الدرس والتحليل والمعالجة. ولئن اهتممنا بها في سياقنا هذا بحكم انخراطها في الجدل الحائم حول واقع اللغة العربية ومآلها، وحول ما نزعمه من التحام الهوية بالأمن اللغوي، فإن الأقدر على دراستها كظاهرة عامة هم أهل الاختصاص في علم الاجتماع الثقافي. وكم سيكون مضيئًا كاشفًا أن يعكفوا على استجلاء الفروق المائزة بين مكوّنات الثقافة العربية ومكونات الثقافات الأخرى، ونحن على يقين أن فكرة المجتمع المدني توفر لأهل النظر موضوعًا شيقًا يُطبّق عليه منهج دراسة رحلة المفاهيم، وما يطرأ عليها عند انتقالها من بيئة فكرية إلى بيئة أخرى مغايرة، وما قد يُسمّى باستزراع الأفكار في تربة تختلف عن التي هُيّئت فيها مَشاتلها. إنه نمط مغاير للسائد من الأنماط في الثقافة الإنسانية المعاصرة، وسنرى أنه يستحدث مفهومًا جديدًا يقتضي أن نبتكر له مصطلحًا خاصًا يقوم على فكرة «مجتمع الرعاية» بوصفها حلقة الوصل بين المجتمع المدني ومؤسسات النظام الرسمي حتى ولو كانوا حاضرين بذواتهم الشخصية لا بصفاتهم الرسمية.

لقد شهدت قضية اللغة العربية حراكًا استثنائيًا خلال هذه الحقبة الزمنية مثلما سبق أن أفضنا فيه منذ البدايات، وكنا قد شرحنا السياق الدقيق الذي بلغ فيه الوعي بالمسألة ذراه، إذ انطلقت الأسباب المباشرة مع مطلع الألفية كما رأينا، وحصل الوفاق العربي حول معالجة القضية بمناسبة القمم العربية الثلاث (2007 – 2008 – 2009). ولم ينته العقد الأول من القرن الجديد حتى بدأت الرياح تعصف بأركان الاستقرار العربي كما عاش عليه طوال عقود ثلاثة هي تلك التي تمثل على وجه التقريب النصف الثاني من عمر دولة الاستقلال

العربيــة بعد أن كان النصف الأول موســومًا بظاهرة الانقلابات العسـكرية. هنا، ودون أن نخوض لا في أسـباب الانفجار السياسـي ولا في مصائره - لأن ذلك يخـرج عن مسـاقنا المخصوص - يتعيّـن علينا أن نبـادر بإثارة موضـوع نكتفي بالإشارة إليه عسى أن يَلقى حظه من الدرس والتمحيص في يوم من الأيام.

علـى مـدى الأعـوام الثلاثـة الأولـى (2011 - 2012 - 2013) التـي انفجـرت فيها منظومات سياسـية عاتيـة في تونس ومصـر وليبيا ومـا تخللها أو تعاقـب عليها من رجّات فارتـدادات؛ كان هنـاك «غائبٌ أكبـرُ» ألا وهو القضية اللغوية. لـم يُعِرْ أحد من الأطراف السياسـيين الفاعلين فـي مُجريات الأحداث أيّ اهتمـام لوضع اللغة العربية لا ضمن الأسـباب المفسـرة لأنماط الاسـتبداد السياسي الذي انتفضت عليه الجموع ولا ضمن المرامي المرسومة على جدول الاسـتحقاقات التاريخية المنتظرة. والأغرب في ذلك كلـه أن الخيارات اللغوية السـائدة يومئذ هي خيـارات سياسـية بامتياز ولا سـيما في تونس ومصـر، وإذا بالحلقة الغائبة على الواجهتين: المشروع اللغوي كاستحقاق ثوري، والمشروع اللغـوي كاسـتحقاق ديمقراطي. بـل الأعجب أننا كنـا نرى كيـف أدّى الفوران السياسي الذي قام بديلًا عن القمع كسـيْل هادر يغسل النفوس من كبتها ويطهر الضمائر من شـقائها قد أدّى إلـى تكريس اللهجة العامية في الشـعارات الحزبية المتكاثـرة، وتكريسـها أيضًا فـي القوالب الانتخابيـة، ثم انتهى الأمـر بالخطاب الإعلامي إلـى إغفال اللغـة الفصحى نهائيًـا وإقامة «اللغـة الثالثة» بديـلًا طاغيًا على كل حوارات البث السـمعي والمرئي. فمَن كان يظن أن ما سُمّي يومها في بدايات الفوران ربيعًا عربيًا سيكون بالنسـبة إلى اللغة العربية الفصحى «الفرصة التاريخية الضائعة»؟ هل خيف على المسـألة اللغوية أن تتسيّس؟ ولكن الجميع يعلمون أنها سياسية حتى الرميم، أم خيف عليها أن تتأسلم؟ ولكن اللغة العربية لولا الإسلام لما أضحت أمّ القضايا لأنها أمّ المرجعيات.

في هذا السـياق بـكل خلفياتـه ومراجعه نحـاول أن ندوّن مـا رصدناه من أمارات تؤسـس لوعي لغوي جديد، وإذ نقوم بذلك من موقع مخصوص أشرنا إليه ونكرر ذكره لأنه موقع مثلث الأبعاد؛ نقوم بذلك من حيث إننا معنيّون باللغة

بوصفها مجالًا معرفيًا كان من أقدارنا أننا في قلب الرحى من دائرته. ونقوم به إذ نصادر على أن امتزاج الخطاب العلمي بالخطاب النضالي لا يحط من قدر المعرفة ولا ينال من جلال موضوعية التفكير. ونقوم به أخيرًا لأننا كنا – في أغلب الحالات – طرفًا مساهمًا بأي شكل من الأشكال في الجدل الدائر حول وضع اللغة العربية واستشراف مآلاتها. من أجل ذلك نتبّه إلى مَلمح لن يغيب عن القارئ الكريم الانتباه إليه، وهو أننا – بين مناسبة وأخرى – كنا نستأنف بعض الأفكار الأساسية التي اتخذناها وقودًا لمحرك «النضال اللغوي». ولئن بدا ذلك – من وجهة النظر الأكاديمية الخالصة – ضربًا من «خلع الأبواب المفتوحة» فإنه في ساحة الصراع الثقافية وعلى أرض المعركة الرمزية يغدو أمرًا مستساغًا، بل يمسي ضرورة متأكدة، وربما يكون اختزال النص أو اقتضابه لتحاشي الاستئناف ضربًا من الابتسار يخلّ بإحدى الغايات التي نتشوف إليها، وهي التوثيق الأمين لتجليات الوعي اللغوي الجديد في كل منعطفاته.

في 28 أيلول/ سبتمبر 1999 انبعثت في دولة الإمارات العربية جمعية اختار مؤسسوها أن يسمّوها «جمعية حماية اللغة العربية» وكان مقرها في الشارقة، واختيار لفظ «الحماية» يجيء صدى أمينًا لواقع عياني مخصوص المعالم. فقد انطلقت يومئذ أصوات عديدة تنادي بتدارك وضع اللغة العربية في المجتمع، وانبرت أقلام تلفت الانتباه ضاغطة على أجراس الخطر الذي يُداهمُ الأمن اللغوي. وكان لافتًا أن صحيفة **الاتحاد** قد احتضنت تلك الدعوات، وهي صحيفة لها وزن اعتباري متين في المجتمع الإماراتي، ويكفي أن اسمها هو بحد ذاته رمز وطني بما أنه المفتاح الدال على نشأة الدولة بأكملها: «اتحاد الإمارات»، ومنه «دولة الإمارات العربية المتحدة». نذكر من المقالات التي نشرتها الصحيفة يومئذ ما كتبه محمد عبد العزيز الباهلي بعنوان «الاستعمار اللغوي» (25 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2000) وبعنوان «احتضار اللغة العربية» (1 فيفري (شباط/ فبراير) 2000)، وما كتبه عبد الله الشامسي بعنوان «مستقبل اللغة العربية في الإمارات غير واضح» (24 فيفري (شباط/ فبراير) 2000). كلها كتابات تحدثت عن التلوث اللغوي الذي لا يبرح يحاصر اللغة العربية، بعضه أجنبي غربي، وبعضه أجنبي آسيوي، وبعضه

الآخر محليّ يرسل العنان للعاميّ ويلجم فاهَ الفصيح.

رسمت جمعية حماية اللغة العربية لنفسها أهدافًا عامة صيغت في شكل مضامين مبدئية، من أهمها:

1 - غرس الاعتزاز باللغة العربية في نفوس أبنائها باعتبارها لغة دينهم.

2 - التوعية بأهمية اللغة العربية في نفوس أبنائها باعتبارها لغة آبائهم.

3 - حث الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة على تعزيز استخدام اللغة العربية وجعلها الأساس في التعامل والتخاطب والإعلان.

4 - العمل على تيسير تعليمها للناشئة وتعليمها لغير الناطقين بها.

5 - تنظيم المحاضرات والندوات وحلقات البحث للنهوض باللغة العربية.

ولتحقيق هذه الأهداف وفتح المجال أمام الغيورين على اللغة العربية انبثقت عن الجمعية تسعُ لجان هي: اللجنة الثقافية، لجنة الأبحاث والدراسات، اللجنة الإعلامية، لجنة العلاقات العامة، لجنة الإدارة والتنظيم، اللجنة النسائية، لجنة الرصد والمتابعة، اللجنة المالية، لجنة جماعة أصدقاء اللغة العربية في المدارس الحكومية والخاصة والجامعات.

لم يكد يمضي عَقد من الأعوام حتى أطلق ولي العهد في إمارة أبوظبي - سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان - مبادرة حملت في بدايتها العنوان التالي «مشروع تطوير اللغة العربية». كان ذلك في أواخر عام 2009، فجاء كما لو أنه استجابة لما تم الاتفاق عليه في قمة الملوك والرؤساء العرب التي انعقدت في الدوحة (آذار/ مارس 2009) وعالجت للمرة الثالثة - بعد القمتين السابقتين - موضوع اللغة العربية وقد أسلفنا تفصيل القول فيه. انطلقت المبادرة بدعوة من خمسة «خبراء» - كان بينهم كاتب هذه الأسطر - لدراسة «وثيقة تصوّرية» أعدها «ديوان ولي العهد» رسمت أهدافًا عامة للمشروع وأهدافًا محددة. وكانت الوثيقة ثمرة استفتاء وجّهه فريق العمل إلى الخبراء من أبرز عناصره سؤالان، الأول: ما هي أهم التحديات التي تواجه اللغة العربية حاضرًا

ومسـتقبلًا؟ والثاني: ما هي المبادرات التي كنتم جـزءًا منها وما هي الصعوبات التي واجهتكم وما هي الدروس المستفادة؟

وبناءً على ما تلقاه فريق العمل رسـمت الوثيقة التصورية أهداف المشروع مُصنّفـة إيّاها إلـى عامة ومحددة. فمـن الأولى: نشـر الوعي العـام بأهمية اللغة العربية وارتباطهـا بهُوية المجتمع - تنميـة اللغة العربية والتخطيـط لها لإبقائها في عِداد اللغات الحية - تبنّي التقنيات العلمية وتطويرها في سـبيل تطوير اللغة العربية. ومـن الثانية: تحديـد علاقة اللغة العربيـة بالتقنيات الجديـدة وتوظيفها لمعطياتها - رفع مسـتوى جـودة التقنيات الحاسـوبية بالعربية - توسـيع قواعد البيانات العربية لتأسيس شبكة عالمية متصلة بها - متابعة استيعاب اللغة العربية للحصـاد المعرفـي فـي مجتمع المعرفـة الجديـد - تطويـر تعليم اللغـة العربية وتحديث تقنياتها على نحو منافس - تنسـيق الجهود بين المؤسسـات المختلفة وإقامة الشراكات بينها.

اجتمعنـا فـي أبوظبـي (20 - 21 كانـون الأول/ ديسـمبر 2009) وجرى حوار حول تجسـيم المشـروع وحول طبيعة المؤسسـة التي يُعهد إليهـا به، وما الاسـم الذي سـيعبّر بوفاء تام عن غاياتها، وتراجحت كفتان: أن تسـمّى «مركز اللغة العربيّة» أو تسـمّى «أكاديمية اللغة العربية» وذلك بعد أن تم تجاوز مقترح ثالث هو «مجلس أبوظبي للغة العربية». وأفضى اجتماع الخبراء مع فريق العمل إلى إصدار البيان التالي:

«إيمانًـا منـا بأهميـة العنايـة باللغـة العربيـة وضـرورة تحديثهـا وتطويرها لاسـتيعاب إيقاعـات العصـر واتخـاذ المبـادرات الإيجابيـة الخلاقة، واسـتنادًا إلى مـا أثبتته هذه اللغة علـى مدى الحقـب التاريخية المتلاحقة مـن قدرة على الصمـود المكيـن والانطلاق المتجـدد، وأمـام التحديات الجسـيمة التي تواجه اللغـة العربيـة، والتي مـا انفكت تتعاظـم بحيث باتـت تقلص إشـعاعها، وتهدد مصيرها، ويخشـى أن تنـذر بأفول نجمهـا، تنبعث فـي أبوظبـي «أكاديمية اللغة العربية» تجسـيمًا للشعور العميق بالمسؤولية التاريخية نحو لغتنا العربية بما هي لسـان النص المقدس، ومسـتودع تراثنا الحضاري، ورمز هويتنـا الجامعة، وبما

هي أيضًا أداة التواصل في الفضاء العربي، وعُدة الأمة في الإبداع وبناء الحياة حاضرًا ومستقبلًا.

إن «أكاديمية اللغة العربية» مشروع ينطلق من التسليم بأن أفضل المسالك وأنجحها في مواجهة التحديات الراهنة هو الإقدام بجرأة تامة على الأخذ بناصية العلم في معالجة قضايا اللغة العربية لفض الإشكالات العالقة بتداولها، وتعلّمها، وترويجها، وجعلها اللغة المعبرة عن حاجات العصر ورهاناته النابعة من الثورة المعرفية الكبرى التي تعيشها الإنسانية قاطبة في زمننا الراهن.

وإذ يعتزم هذا المشروع رفع التحدي الجسيم كي تحظى الأمة العربية بمكانتها المرموقة في محافل مجتمع المعرفة فإنه سيعمل بوعي ومثابرة على مواصلة كل الجهود العربية السابقة في كل المجالات التي تعين على النهوض باللغة العربية بما يتيح إنجاز المشاريع التي طالما راودت نفوس ذوي العزائم الصادقة وساورت تطلعات أصحاب الطموح الحضاري التوّاق.

إن الغاية البعيدة السامية التي ترمي إليها «أكاديمية اللغة العربية» هي أن تظل لغتنا العربية لغة حية، وأن ترقى إلى منزلة اللغات العالمية الكبرى، وأن تتعزز بكل المستحدثات العصرية ولا سيما في مجال الطفرة الحاسوبية الرقمية، لتحظى عندئذ بالمكانة الاعتبارية المكينة في نفوس أبنائها من مختلف الأجيال.

وبناء على كل ذلك ستعمل الأكاديمية على الاهتمام بالبرامج الحاسوبية المتصلة باللغة العربية في المجالات المختلفة من الترجمة ومعالجة النصوص إلى المعاجم والموسوعات، وستجعل ضمن أولوياتها تطوير طرائق تعليمها بالإفادة من النقلة المنهجية التي حققتها علوم التربية، كما ستجتهد في نشر الثقافة العلمية بواسطة اللغة العربية متوسلة بتنمية الذاكرة الرقمية في مختلف حقول المعرفة. ولن يفوت الأكاديمية الاهتمام بالوسائط الإعلامية ولا سيما في مجال البث الفضائي الغزير.

إن «أكاديمية اللغة العربية» على بيّنة بأن الدرب أمامها طويل، ولكنها على

ثقة عتيدة بأن المخلصين من أبناء هذه الأمة للغتهم أقوى من أن تفل من عزمهم جسامة التحديات، ولن يتوانى أحد منهم في الانتصار للغة العربية التي تظل هي الرمز الأعلى لهويتها الحضارية الخالدة. ونظرًا لطبيعة مشروع الأكاديمية وضرورة ضمان إتاحة فرصة لنموها، فإنه من المفضل أن تتمتع باستقلالية تامة».

وحين سجل ديوان ولي العهد البيان الختامي ضمن وثائق المشروع آثر أن ينص على أنه «البيان الختامي للاجتماع الأول لمشروع مركز اللغة العربية»، وهو ما يدل على أن الخيار قد حسم الجدل حول التسمية، وجاءت الخطوة الأخرى الهامة، وهي تنظيم «حلقة عمل» عُقدت في 11 - 13 جويلية (تموز/ يوليو) 2010 على أنها «تهدف لتصميم نهج تأسيسي شامل ومتماسك لمشروع مركز اللغة العربية» دُعي إليها جمع كبير من المختصين بالقضية اللغوية من كل أطرافها، فيهم اللغويون واللسانيون؛ العلماء العرب في أوطانهم والذين في المهجر، وفيهم المتخصصون الأجانب ممّن لهم صلات أكاديمية بالثقافة العربية إما استنادًا إلى اللغة الفصحى أو استنادًا إلى مستويات التداول الأخرى. وآثرنا الإسهام ببحث حول «المصدر اللغوي الأساسي» مستعرضين قصة ما يسمى «الرصيد اللغوي المشترك» لتبيان افتقارنا للأبحاث اللسانية الميدانية التي تضبط مستويات الرصيد اللغوي المشترك بين العرب كافة انطلاقًا من المادة اللغوية الواردة في الكتب المدرسية، وذلك بحسب سلّم الارتقاء في درجات المنظومة التعليمية باعتماد الإحصاء المقارن بين مناهج كل الأقطار العربية.

يمثل الوقوف عند هذا المشروع محطة هامة في مسعانا هذا الذي أردناه مرصدًا يجمع بين التوثيق التاريخي والمجادلة المعرفية في أدق مكنونات القضية اللغوية. فمن خلال الوقوف على المفاهيم نستشف أعماقًا ثاوية وراء المنطوق به، وقد رأينا كيف اختار مَن أسسوا في الشارقة «جمعية حماية اللغة العربية» لفظ «الحماية» ليبرزوا حجم الأخطار الضاغطة، ونرى كيف انطلق مشروع أبوظبي معتمدًا على فكرة التطوير (مشروع تطوير اللغة العربية) مجانبًا بذلك المصطلح الذي تم تداوله في أدبيات القمم العربية الثلاث وهو

«النهوض باللغة العربية»، وربما يعود السبب إلى تحاشي اللبس الذي قد تتحول به المبادرة إلى امتثال مباشر لتوصيات قمة الدوحة (2009) بعد أن أحيل الملف بأكمله إلى الألكسو. وسبق لنا أن أدرجنا في الاستفتاء الذي سبق اجتماع الخبراء الإشارة التالية كما هو مدوّن في سجلات المشروع: «لا بد من التدقيق التالي وهو أن تطوير اللغة العربية لا يعني إحداث التغيير في منظومتها الذاتية أصواتًا أو صيغًا أو تراكيبَ، وإنما يتعلق التطوير بأسلوب التعامل مع لغتنا القومية وطرائق تداولها وتعليمها وتطويع أدواتنا المعرفية وَفقًا لها، فالأمر يرجع إلى موقعها في وجودنا، وإلى إعادة النظر في منزلتها لدينا ضمن منظومة القيم الرّمزية العليا التي تحكم حياتنا».

ومن طريف ما قد يعكف عليه الباحث استقراءُ الأسماء التي سُمّيت بها الجمعيات الكثيرة التي ظهرت في كل أرجاء الوطن العربي انتصارًا للعربية وذبًّا عن حماها. ومعلوم بالبديهة أن فعل التسمية يحمل في حد ذاته موقفًا مبدئيًا من جوهر الموضوع؛ إذ هو يُبرز صورة كاشفة لما نريد أن نخلعه على المسمّى. وتكفينا برهة نتأمل فيها الألفاظ المفاتيح التي تتأثث بها أسماء تلك الجمعيات وتتوشح بها مواثيقها وأدبياتها، ولئن أجمعت على جعل مدارها هو «اللغة العربية» فإن المنظمة الأهلية التي نشأت لهذا الغرض في مصر عام 1992 قد اقتفت تسمية أخرى فقالت «جمعية لسان العرب» كما أشرنا آنفًا، ولا شك في أن ذلك الاختيار في التسمية نابع من إدراك لأسرار التاريخ العربي، وأهل الدراية يعرفون أن لفظ «اللغة» يكون وَقفًا في التداول العتيق للدلالة على ما تختص به القبائل من أنظمة تعبيرية متفرعة عن نظام الأداء اللغوي العام، وهكذا كانت عبارة «لغات العرب» مرادفة لقولنا «اللهجات العربية» وكان يقال: لغة قريش ولغة تميم ولغة قيس، ولم يكن بذخًا ولا ترفًا أن اختار ابن منظور لمعجمه عنوان لسان العرب. ولكن الوثائق المتداوَلة كثيرًا ما تقدّم الجمعية بالاسم المستفيض ونصه «جمعية لسان العرب لرعاية اللغة العربية» وهي صيغة تطوف بأطراف المعاني احترازًا من كل التباس.

بعد سلسلة الجهود التي امتدت في الزمن (2009 - 2010) كان كل

شيء جاهزًا على مستوى دراسة المشروع الإماراتي بما في ذلك الهياكل التنظيمية، وهو ما سمّاه فريق العمل في ديوان ولي العهد «هيكل الحوكمة»، وتم التنصيص فيه على مجلس الأمناء واللجنة الاستشارية والأمين العام ومدراء المشاريع والإدارات الفنية، كما تم تحديد الميزانية اللازمة بكل أبوابها ومقاديرها. ولا يسع الناظرَ المتأمل والمهمومَ الواعيَ بعمق مأساتنا اللغوية وتكاثر الجراح على جسدها الكليم إلا أن يتمسك بالأمل عسى أن يخرج المشروع من حيز القوة إلى حيز الفعل، ولا سيما والوثيقة التصورية قد جعلت في المرتبة الأولى من أهدافها «نشر الوعي العام بأهمية اللغة العربية وارتباطها بهوية المجتمع». وها نحن في الجوهر الصميم من قضيتنا الأمّ: الهوية العربية والأمن اللغوي.

وما هي إلا فترة وجيزة حتى تجدد في الإمارات الحراك النضالي حول اللغة العربية، حصل ذلك لما أطلق حاكم دبي سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في ماي (أيار/ مايو) 2012 مبادرته الرامية إلى المحافظة على اللغة العربية وتعزيز مكانتها في المجتمع، وجاءت متعددة الأبعاد كان في صدارتها ما سُمّي «ميثاق اللغة العربية». وتم الإعلان عن تأسيس مجلس استشاري للغة العربية يتكفل بالسهر على تطبيق بنود الميثاق، ويكفينا الوقوف عند المواد الخمس الأولى منه حتى نقدّر حجم الطموح النضالي، ونقيس سقف الأمل المعقود على النقلة النوعية في مجال الوعي بأزمتنا اللغوية:

المادة الأولى: اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وذلك بحسب المادة السابعة من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

المادة الثانية: اللغة العربية هي لغة الحكومة وعليه تكون جميع الخطابات والمراسلات والوثائق والاتفاقيات الرسمية والقوانين والأنظمة والقرارات الصادرة عن حكومة دولة الإمارات باللغة العربية.

المادة الثالثة: اللغة العربية هي لغة التخاطب الرسمي ضمن الجهات الحكومية وبين الجهات الحكومية والأطراف الأخرى ذات الصلة.

المـادة الرابعة: اللغة العربية هي اللغة الأساسـية في الخدمات التي تقدمها الجهـات الحكوميـة، مـع إتاحـة هـذه الخدمـات بلغات أخـرى لغيـر الناطقين بالعربية عند الحاجة.

المادة الخامسة: اللغة العربية عنصر أساسي في التعليم في دولة الإمارات، ويتوجب على وزارة التربية والتعليم وجميع الهيئات المعنية في الدولة أن تبذل قصـارى جهدها لتطوير أسـاليب ومهارات تعلّـم العربية وبناء قدرات مدرّسـي العربية في المدارس الحكومية والخاصة في الدولة بما يتطابق مع أعلى المعايير العالميـة، كما توجّه الحكومة الجهات المعنية لضمـان التزام المدارس الخاصة بالتركيز على اللغـة العربية لتمكين الطـلاب الإماراتيين والناطقيـن بالعربية من امتلاك أدوات لغتهم.

وتفعيـلًا لميثاق اللغـة العربية؛ أصـدر المجلس الاستشـاري للغـة العربية برئاسـة وزير الثقافة والشـباب وتنمية المجتمع في 30 جـوان (حزيران/ يونيو) 2013 قـرارًا يقضـي بالتواصـل مـع مؤسسـات التعليـم العـام والعالـي لوضع اختبارات موحّدة تتيح مدى كفاءة الطلاب في اسـتخدام اللغة العربية، كما «أقرّ المجلس أهمية التنسـيق مع مؤسسـات النشـر الرقمـي والتواصل مـع البلديات والدوائـر الاقتصاديـة في إمـارات الدولـة». وقد تداولـت الصحافـة الموضوع تحت عنـوان لافت هو قـرارات نحو «تمكين اللغـة العربية»، وهو مـا يعيدنا – على مستوى المصطلحات – إلى غزارة البدائل التي تم استخدامها، ومن أهمها الثنائي اللفظي «النهوض والتمكين» ومن ورائهما صورتان دلاليتان تكشف كل واحدة منهما – في مرآة المقاصد – تعليلًا متفردًا.

هكـذا نلتقط مـن جديد صـورة بليغة مـن المشـهد العربي كمـا أفضنا في توصيفه سابقًا، والسمة الغالبة عليه هي التنافس الحميد على خدمة اللغة العربية انطلاقًـا مـن وعي جديـد – بـل مفاجئ – يحكـي قصة الهويـة العربيـة والأمن اللغـوي. ولئـن رأينا هذا التنوع في المسـاعي داخـل البلد الواحد فإنه سـيكون أكثر تعـددًا وأبعدَ تميـزًا إذا رصدنـاه بالمقارنة بيـن الأقطار العربيـة. ولا يفوتنا التذكير بتلـك الخصوبة التـي اختص بها مفهـوم المجتمع المدني فـي أوطاننا،

وقد رأينـا أنموذجًا من هـذا الفضاء الجديـد الذي لا هو مجتمـع مدني خالص ولا هو مجتمع رسـمي مُلزم للدولة من حيث هي دولة. وسنرى من هذا النمط الجديـد نماذج أكثـر تنوّعًا. وسـيظل السـؤال الافتراضي يراود خاطـرَ المهموم بالرصد والتعقب: أي معيار يُنجدنا فيسـاعدَنا على رسـم خط فاصل بين التعدد الذي يصبّ بغزارة تنوعه في جدول الإغناء والتعدد الذي يفضي بتهاطل أدبياته واستئناف مقولاته إلى هدر الجهد وضياع الجدوى المأمولة؟

الفصل الثاني عشر

مع الفكر العربي

في 30 أوت (آب/ أغسطس) 2001 كنا في مدينة أبها السعودية، وكانت المناسبة ندوة موضوعها «عبد الله الفيصل في دائرة النقد» منطلقها الكتاب التكريمي الذي أشرف على إعداده د. عبد الله المعطاني بعنوان **الشاعر عبد الله الفيصل بين مشاعر الحرمان وغربة الروح**. ولما كنّا من الذين دُعوا للمشاركة فقد تمثل إسهامنا في بحث بعنوان «شعرية عبد الله الفيصل بين وحي الحرمان وحديث القلب». ونشرت دار سعاد الصباح الأبحاث في مجلدين. دعاني الأمير خالد الفيصل – وكان يومئذ أميرًا على منطقة عسير – إلى جلسة خاصة بمعيّة د. عبد الله المعطاني، ودار الحديث عن التصورات التي يمكن أن تعطيَ مضمونًا عميقًا لمشروع طالما راوده وتمنى إنجازه، والذي أتمّ تأسيسَه قبل أشهر من ذلك الوقت (ماي (أيار/ مايو) 2001) بعد أن كان أعلن عنه بشكل مبدئي في بيروت قبل عام (ماي (أيار/ مايو) 2000)، ألا وهو «مؤسسة الفكر العربي» ثم جنح الحديث إلى واقع اللغة العربية واحتمالات اضطراب مآلاتها.

لقد كانت فرصة أن حدّثنا الأمير خالد الفيصل عن تجربة نموذجية حرص بنفسه على إنجازها، وهي المدرسة التي لا يَتداول الكلامَ فيها أحدٌ إلا بالفصحى. وبدا أنه مهموم جدًا بموضوع اللغة. هذا وقد أمَدّنا بوثيقة في شكل «مَطويّة» كتب عليها: «مشروع الأمير خالد الفيصل للالتزام بالفصحى تحدّثًا وكتابة – النموذجية الابتدائية بأبْها». وجاء فيها تحديدٌ لما سُمّيَ «فكرة المشروع» وهو بمثابة ضبط للغاية الأساسية مداره: «حث الطلاب والمعلمين داخل المدرسة بالالتزام باللغة العربية الفصحى تحدثًا وكتابة خلال اليوم الدراسي، ودعوة الأهالي لتطبيق هذا المشروع في كافة جوانب التعامل داخل المدرسة وخارجها». وتذكر الوثيقة في باب الأهداف: «التزام جميع العاملين

بالمدرسة بالفصحى تحدثًا وكتابة فيما بينهم وبين طلابهم - العودة إلى الأصالة وذلك بتأسيس الحس اللغوي عند الأبناء بفهم آيات الكتاب الحكيم، والغوص في أعماق السنّة المطهّرة، والإبحار في الشعر العربي - الاطلاع على الثقافات المختلفة المتعددة الواردة إلينا من العالم الغربي والتعامل معها بفهم». وتشير الوثيقة إلى أن الأمير خالد الفيصل قد أمر بتطبيق مشروع الفصحى تحدثًا وكتابة في المدارس النموذجية بأبها يوم 9/ 6/ 1420 للهجرة الموافق لـ19/ 9/ 1999 للميلاد.

وانبعثت في تلك الظروف التي طبعت مطلع الألفية الجديدة «مؤسسة الفكر العربي» بعد تضافر جهود مضنية، وكان لها «ميثاق» نستشف ركائزه من التعريف الذي أعطيَ لها: «مؤسسة دولية أهلية مستقلة، غيرُ ربحية ليس لها ارتباط بالأنظمة أو التوجهات الحزبية أو الطائفية، وهي مبادرة تضامنية بين الفكر والمال لتنمية الاعتزاز بثوابت الأمة، ومبادئها، وقيمها، وأخلاقها بنهج الحرية المسؤولة، وتُعنى بمختلف سُبُل المعرفة من علوم وطب واقتصاد وإدارة وإعلام وآداب في سبيل توحيد الجهود الفكرية والثقافية التي تدعو إلى تضامن الأمة، والنهوض بها، والمحافظة على هويتها». فكان جليًا أن الهدف الأسمى الذي تصبّ في نهره كل الجداول إنما هو الحفاظ على الهوية، وها نحن وجهًا لوجه أمام هذا المفهوم الذي إذا أخذناه على عموم معناه بدا سهلًا ليّنًا مطواعًا، فإن رُمنا تفصيله على التخصيص بدا متعسرًا، عنيدًا، ذا شفرة معقدة توشك أن تستعصيَ على التفكيك. فلا شك أن ظاهر القول يومئ إلى أن ميثاق هذه المؤسسة الناشئة يجعل اللغة من أعمدة صروحها بما أنه يبتغي الدفاع عن ركائز الهوية، ولكن هذا الاهتمام لم يبرز إلا على التدريج.

دأبت المؤسسة منذ عام 2008 على إصدار التقرير العربي للتنمية الثقافية ويتمثل في التوصيف الموضوعي لما تحقق في هذا المجال خلال السنة المنقضية. وكان لهذا العمل الدؤوب سياق مبدئي تلخصه الفقرة التالية الواردة في مقدمة التقرير الثاني: «ومن المؤكد أن حلم التقدم الذي يراود كل إنسان عربي هو حق مشروع لأمة شاركت بفاعلية في صنع الحضارة الإنسانية، كما أن

تحقيق هـذا الحلم يجب أن ينطلق من مشـروع هدفه التنويـر، ومضمونه الثقافة والمعرفة، ومنهجه العلم، ووسـيلته قـراءة موضوعية معمقـة لواقع الحاضر من أجل البناء عليها في استشـراف المسـتقبل. وهو ما يحرص عليـه التقرير ليكون لبنة مضافـة إلى جهـود المخلصين من أبناء الأمة، السـاعين لصياغة مشـروعها الحضاري».

وفي التقريـر الأول وبصدد الحديث عن النشـر، ورد ما يلـي تحت عنوان تعزيـز مكانة اللغـة العربيـة: «من المهـمّ التذكيـر بضـرورة تعزيز اللغـة العربية الفصحـى والعناية بهـا في هـذا المجال، وضـرورة توطيـن تدريس العلـوم بها في الجامعـات والمعاهـد العليا، لأن ذلك أسـاس من أسـس التأليـف والتعلم والقراءة والتواصل مع الكتاب العربي ومع التـراث بأنواعه. وتعزيز مكانة اللغة العربية مطلب رئيسـي أيضًا في مجالات التأليف العربـي كافة، فهي أداة التفكير والتعبير في الوقت ذاته. ووضع اللغة العربية اليوم يحتاج إلى اهتمام شـديد من المؤلفين والمسـؤولين عن التحرير والمصححين في مجالات التعليم بمراحله ومسـتوياته. وتلـك مسـؤولية وطنية وقوميـة وحضاريـة، خاصة وعامـة، تتصل بمقوّم رئيسـي من مقومات الهوية والشـخصية الثقافية العربيتين. وكل طرف أو جهة من الأطراف والجهات العامة والخاصة يتحمل مسؤولية ويقع عليه واجبٌ حيال تنشـيط الأداء والتلقـي بالعربية السـليمة، وتشـجيع ذينـك الأداء والتلقي وتنميتهما والإقبال عليهما والتعامـل معهما باقتدار واعتزاز ومحبة. إن توصيف وضع اللغة العربية في الوقت الراهن مكتوب ومعروف، والتوصيات والقرارات في هذا المجال كثيرة، لكن الأهم هو تحديث الاستراتيجيات الموضوعة لتعزيز مكانة اللغة وموقعها المعرفـي والعلمي وحتى الفكـري والأدبي والإبداعي في داخل الوطن العربـي وخارجه، وتعزيز مكانتها العالميـة بتوطين علوم ومعارف وفكـر وإبداع متقدم فيهـا يطلبه العالم فلا يجـده إلا فيها. وهـي الآن لغة عاملة فـي المحافل الدولية مثل الأمـم المتحدة ومنظمات دولية أخـرى ولكنها تعاني في مجـالات علمية ومعرفيـة ومعلوماتية كثيـرة»[1]. ثم يعرّج التقرير في قسـمه

(1) مؤسسـة الفكـر العربي، التقريـر العربـي الأول للتنمية الثقافيـة، 2008 ([د. م.]: المؤسسـة، =

المخصص للحصاد الثقافي على «أزمة الهوية» في الأحاسيس السائدة لدى أفراد الأمة العربية محللًا إياها إلى مكوّناتها الثقافية والحضارية[2].

وفي التقرير الثاني قسم يتناول «المعلوماتية» وفيه تم الحديث عن «تنمية مكوّن اللغة في ثقافة عصر المعلومات»[3] فجاء التحليل على غاية من التركيز لأنه يتوسل بأحدث ما جدّ في مجال المعارف اللسانية ولا سيما مجال اللسانيات الإدراكية، وهو ما أعطى المسوّغ العلمي لمقترحات صيغت بعنوان «منطلقات ومشروعات مقترحة لتنمية مكوّن اللغة».

وفي التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية الصادر عام 2010 تم تخصيص قسم للبحث العلمي، وأوضحَ د. سليمان عبد المنعم، أمين عام المؤسسة ومنسق التقرير، في المقدمة كيف بُني التقرير على رصد واقع التنمية في دول الوطن العربي من خلال التركيز على أهم مقوّماتها. وبيّن أن «لدينا في عالمنا العربي الكثير من فكر التأصيل والتنظير الذي يحتاج بالضرورة إلى فكر الواقع والتفصيل؛ فالثاني يمنح الأولَ المعرفة التي تتيح له القدرة على الاستشراف واقتراح الحلول». ولكن الذي يعنينا أكثر من ذلك في سياقنا المخصوص هذا هو تطرّقه إلى المسألة اللغوية إذ يقول: «لئن كان أحد التحديات الحضارية التي يواجهها العالم العربي هي كيفية تطويع اللغة العربية في مجال البحث العلمي وتعظيم استخدامها، فإن رصد واقع لغة الضاد على شبكة «الإنترنت» يقدم مجموعة دلالات هامة تستحق النقاش والتأمل. وتُظهِر إحصائيات حديثة تدَني محتوى الإنترنت من الصفحات باللغة العربية التي لا تتجاوز نسبتها الواحدَ في الألف من تعداد الصفحات الإجمالي على الشبكة العنقودية». وفعلًا تضمن التقرير - في سياق معالجة «البحث العلمي» - قضايا تتصل بواقع اللغة العربية واستشراف مستقبلها، فطاف بالمسائل الفنية الدقيقة كما يطرحها

= 2008)، ص 411 - 412.

(2) المصدر نفسه، ص 629 - 630.

(3) مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، 2009 ([د. م.]: المؤسسة، 2009)، ص 142 - 149.

منظور اللسانيات الحديثة سواء من حيث خصائص اللغات الطبيعية، أو أدوات المعالجات الرقمية كبرمجيات التدقيق النحوي والتحليل الصرفي والإعراب الآلي، ومحركات البحث بصفة عامة فضلًا عن تقنيات الترجمة الآلية. وختم هذا القسم بعرض الحيثيات التي حفت بفكرة القمة الثقافية العربية الأولى. جاء ذلك في شكل بيان نرى مفيدًا جدًا إيرادَه بنصه، ففي ذلك خيرُ معين على تدقيق الرصد وإغناء التوثيق بحيث يتولى من يؤرّخ للقضية اللغوية مقارنة المبادرات بعضها ببعض من خلال تواريخها سبقًا أو تعاقبًا أو تداخلًا.

«عام 2009 أطلق رئيس مؤسسة الفكر العربي الأميرُ خالد الفيصل الدعوة إلى عقد قمة ثقافية عربية، ولاقت الدعوة موافقة القمة العربية التي عُقدت في سرت - ليبيا في آذار/ مارس عام 2010 على عقد هذه القمة في عام 2011، وتضمن البند 14 من إعلان «سرت» الصادر عن القمة: وجهنا للإعداد لعقد قمة ثقافية عربية لصياغة رؤية ثقافية مستقبلية للدول العربية ولتوفير أشكال الدعم كافة للمؤسسات الثقافية والمبدعين والكتّاب العرب للارتقاء بالإبداع العربي في مختلف المجالات. ومن ثم شكلت لجنة تحضيرية من جامعة الدول العربية ومؤسسة الفكر العربي ومنظمة الألكسو، واتفق على أن تتولّى مؤسسة الفكر العربي تنظيم لقاء يُعدّ للقمة الثقافية العربية الأولى، ويُمهّد لوضع مجموعة من التوصيات في هذا الشأن. ويخص نص الوثيقة الختامية الصادرة عن اللقاء التحضيري الأول للقمة الذي عقد في جويلية/ يوليو من العام ذاته «إنقاذ اللغة العربية» بالأولوية، فقد تضمن بنودًا تتناول وضع الخطط الرامية إلى:

- تشخيص أوضاع اللغة العربية بتعيين المشكلات ونقاط الضعف التي تعاني منها وتحديد أسبابها، والتعرف إلى التحديات التي تواجهها.

- توفير معلومات ومعطيات وإحصاءات تتيح التعرف إلى أوضاع اللغة العربية على صعيد كل بلد عربي على حدة، وعلى صعيد العالم العربي كله.

- تخصيص ملف للغة العربية في التقرير السنوي الذي تُعدّه مؤسسة الفكر العربي.

- دعوة كل المؤسسات العربية لأن تكون مؤتمراتها كلها، بما فيها مؤتمرات الشباب، باللغة العربية.

- تفعيل المواد المتعلقة باللغة العربية في الدساتير أو النظم الأساسية للحكومات العربية، التي تنصّ على أن اللغة العربية الفصحى هي اللغة الرسمية للبلدان العربية، وذلك بإصدار الأنظمة والتشريعات التي تحمي اللغة العربية وتعزز مكانتها في جميع المجالات.

- إقرار سياسة لغوية واضحة لدعم اللغة العربية، على الصعيدين الرسمي والشعبي، وبصورة خاصة في قطاعات التعليم والاقتصاد والإعلام والتقنية.

- إنشاء مجلس أعلى للغة العربيّة، يرتبط مباشرة بالقمة العربية، يتولى دراسة أوضاع اللغة العربية في البلدان العربية، ورسم السياسات والاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها. ويكون له فروع في كل بلد عربي.

وفي قطاع التعليم تضمّنت توصيات اللقاء الأول الدعوة لاعتماد اللغة العربية لغة للتدريس والبيئة التعليمية والبحث العلمي في جميع مراحل التعليم مع العناية بتعليم اللغات الأخرى، وحث وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية على إعداد مدرّسي اللغة العربية إعدادًا ملائمًا وتطوير مناهج اللغة العربية. وفي مجال الإعلام أوصى اللقاء الأول بتعزيز العلاقة بين اللغة والهوية والتأكيد على توسيع نطاق استخدام اللغة العربية الفصحى في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وتشجيع إنتاج المواد والبرامج الإعلامية المعدّة باللغة العربية الفصحى. كما تضمنت توصيات اللقاء التمهيدي الأول للقمة بنودًا تخص دعم المحتوى الرقمي العربي على شبكة الإنترنت منها:

- التأكيد على أهمية عدم وضع أية قيود محلية أو دولية تؤثر في حرية تداول المعلومات والبيانات والآراء.

- وضع سياسات رشيدة ومتوازنة للتعامل مع الشركات العالمية في تقنية المعلومات بهدف ضمان الإسهام العربي الفعال في صناعة المحتوى الرقمي.

- توحيد قوانين الملكية الفكرية الواجب تطبيقها في العالم العربي بشكل لا يُعيق إغناء المحتوى العربي على الإنترنت، وسد الفجوة في تشريعات الإنترنت بشكل يضمن الحفاظ على الخصوصية الفردية ولا يتعارض مع حرية التعبير والنشر وتبادل المعلومات.

- الشروع في الحفاظ على الذاكرة العربية الرقمية عن طريق أرشفة المخزون العربي الرقمي وتوثيقه.

- رأب الفجوة الرقمية المتفاقمة للغة العربية واعتبارها اللغة الأساسية لصناعة المحتوى الرقمي العربي واستغلال إمكانات حوسبتها التي تتيحها تقنية المعلومات والاتصالات في ذلك.

وعلى صعيد الترجمة وترشيدها اقترح اللقاء التمهيدي الأول للقمة تأسيس «هيئة عربية للترجمة والنشر» مُمَثلة فيها كل الدول العربية، وأهم مراكز الترجمة والمؤسسات الأكاديمية ودور النشر العربية، ونخبة من الخبراء المختصين؛ بحيث توكل إلى هذه الهيئة مهمة الإشراف على ترجمة أهم الأعمال الإنسانية من العربية وإليها وتشكيل لجنة تبلور المقترح وتصوغ الركائز والأهداف والأولويات والاستراتيجيات وآليات التنفيذ، توطئة لعرض ما تخلص إليه على القمة الثقافية المزمع عقدها. ومن الجدير بالذكر أن التوصيات الخاصة بالترجمة الآلية لم تفرِد بنودًا تتناول الترجمة الآلية».

للناظر في هذا النص زوايا عديدة يرصد من خلالها ويستشرف، ولكن لن يفوته - في سياقنا هذا - أن يقف عند تلك الجملة الواردة في مظانه: «أوصَى اللقاءُ الأول بتعزيز العلاقة بين اللغة والهُويّة». هنا تحديدًا نتمثل الالتحامَ الحميم بين طرفي المعادلة المستعصية في واقعنا العربي، بل هنا أيضًا وتحت قباء ذاك البيان المُسهب نتسوّغ باقتناع مكين تعالق الهوية العربية والأمن اللغوي.

مع التقرير الرابع (الصادر في 2011 والخاص برصد أحوال التنمية الثقافية خلال 2010) يتجدد الاهتمام بالقضية اللغوية من خلال ملف خاص حول

«أزمـة اللغة العربية فـي الحاضر العربـي» تم تقديمـه بعنوان «اغتـراب اللغة أم اغتراب الشـباب» وكانت قاعدته اسـتطـلاعًا للرأي أجرتـه المؤسسـة في تسـع دول عربـية. وخلـص التقريـر – حسب مقدمة د. سليمان عبد المنعم، أمين عام المؤسسة ومنسـق التقرير – إلى ما يلي: «أصبح جليًا أن اللغة العربية تعاني من الاغتراب في ديارهـا، وهو اغتراب تتفاقم حدته لدى الشـباب. فالحاصل اليوم أن شـبابنا العربي يـكاد ينطق بلغـة لا يكتبها، ويكتـب لغة لا ينطقهـا. أصبحت الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية ظاهرتيـن مقلقتين في الحاضر العربي. فهل نحن إزاء اغتراب اللغة ذاتها أم إن شـبابنا هو الذي يعانـي الاغتراب؟ وقد جاء هذا الاستطلاع كاشـفًا عن مجموعة من المؤشـرات المهمة وربما المثيرة. أول هذه المؤشـرات المقلقة أن 53 في المائة من الشباب العربي الذي تم استطلاع رأيه يسـتخدم اللغـة الإنكليزية أو لغـة أجنبية أخرى في التواصـل عبر الإنترنت في ما يعرف بقاعات «الدردشة». كما أضحت الكتابة عبر الإنترنت، وباستخدام أجهـزة الهاتف المحمول، تتم بالحـروف اللاتينية لمفاهيم تـدرك باللغة العربية فـي ظاهرة تسـتدعي التوقف والقلق. هذه وغيرها مؤشـرات يتعين اسـتخلاص الـدلالات الكامنة فيهـا لكي لا تصبح اللغـة العربية هي الجـدار الرخو في آخر حصون مقاومتنا الحضارية في زمن طوفان العولمة».

وكان العنصـر الأول الـذي تم على أساسـه الاسـتطلاع هو «اللغـة وثقافة الهويـة والانتماء لدى الشـباب». وختم هذا القسـم من التقرير بإيراد اسـتطلاع للـرأي حول واقع اللغة العربية حمل العنوان التالـي «لننهض بلغتنا» وتم تدقيقه على النحو التالي: «هذا اسـتطلاعُ رأي ذو هدف علمـي ونهضوي وقومي تأمُل مؤسسـة الفكـر العربي فـي التجـاوب معه، ونثـق أن الاهتمـام به هـو جزء من الاهتمـام بهويتنـا وهوية أجيالنـا المقبلـة». وهكذا تنخـرط المؤسسـة في قلب الدائرة مـن محيـط المعضلة اللغويـة، ويتحوّل عنوان الاسـتطلاع إلى مشـروع ضمن سلسـلة المبـادرات، ولا نفتأ نذكر بهـذه الخصوصية العربيـة التي تجعل أطرافًا متباينين يلتقون على رابطة واحدة بحيث تبرُز تركيبة هي مزيجٌ من العمل العربي المشترك، ومن المجتمع الخاص، ومن أعلام هم في صميم المؤسسات الرسـمية. ولن تجـد تصـوّرًا مفهوميًا – في ثقافـة الغرب – يسـتوعب مثل هذه

المنظومات المتضافرة الأبعاد على مستوى البنى المجتمعية الشائعة، ولا شك أن البلسم المُلين لكل آليات الحركة الجماعية المشتركة هو أننا أمام قضية مصيرية هي قضية اللغة في ارتباطها بالهوية، بل هي قضية الهوية في تعالقها مع الأمن اللغوي كما صادرنا عليه.

أطلقت المؤسسة مشروعها معنونة إياه «لننهض بلغتنا» وشارحة بالإضافة: «مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية» فاكتتبت ثلة من المعنيين بالقضية اللغوية من موقع الاختصاص المعرفي والالتزام النضالي، وكانت ديباجة الاستكتاب واضحة المرامي، صريحة التوصيف، معللة بالأسباب الجلية لكل الأبصار، قالت: «شارفت اللغة العربية في العقود الأخيرة حدود الأزمة التي لم يعد ممكنًا تجاهلها، والتي تجلت في مظاهر شتى. لم تعد هذه المظاهر مقلقة فقط للخبراء والتربويين وعلماء اللغة، بل تفشت وتفاقمت بحيث يمكن رصدها في كل مناحي الحياة اليومية. وتعددت في السنوات الأخيرة مبادرات، وأقيمت مؤتمرات، وأطلقت صيحات لإيقاف تدهور استخدام لغة الضاد. هكذا أصبحت اللغة العربية اليوم قضية «أمن لغوي» بلا مبالغة. ولم لا وتجارب التاريخ تثبت أنه لم تحدث نهضة علمية في أي دولة في العالم بغير لغتها الوطنية. وقد اعتبرت مؤسسة الفكر العربي منذ انطلاقها في عام 2001 تنمية الاعتزاز بثوابت الأمة وقيمها وهويتها الهدف الأول من بين الأهداف السبعة التي تجسد رسالة المؤسسة. وقد آن الأوان لكي تضطلع مؤسسة الفكر العربي برسالتها، وتتحمل مع كل الأطراف الأخرى مسؤوليتها العربية والأخلاقية والتاريخية من خلال مبادرة يتاح فيها لأهل العلم والخبرة والرأي أن يضعوا رؤية مستقبلية للنهوض بواقع اللغة العربية في شتى المجالات، وليتوافر لهذه الرؤية ما هي جديرة به من رعاية ومؤازرة على أعلى مستوى سياسي؛ لتكون في نهاية المطاف بين أيدي صناع القرار التعليمي والتربوي والثقافي في دول الوطن العربي، ليرتبوا على الأمر مقتضاه».

كان من حظنا أن دُعينا للإسهام في المشروع، فآثرنا - اعتمادًا على المحاور المعروضة - أن نكتب بحثًا بالعنوان التالي انطلاقًا من العنوان

الرئيسي المعروض الذي هو «نحو رؤية مستقبلية للنهوض باللغة العربية» فكان مدار بحثنا: «أوجه التطوير المنشود في المناهج والأساتذة في التعليم ما قبل الجامعي: نحو ميثاق معرفي». لقد اجتمع لدى المؤسسة فيض غزير من الأبحاث فابتدعت أسلوبًا استثنائيًا لاستثمارها. لم تنشرها بنصوصها وإنما اتخذت منها مادة أولية لصياغة وثيقة مستفيضة على منوال التقارير الشاملة، طبعتها في مجلد ضخم احتوى دراسات إحصائية مقارنة انطلاقًا من استقراء ميداني في دول عربية عديدة، ثم ضربت موعدًا (دبي، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012) لإطلاق المشروع بشكل رسمي، فكان الاحتفاء فاتحة لمؤتمرها السنوي، وفيه تمّ «الإعلان» عن صدور الوثيقة التي جاءت تحت عنوان: «لننهض بلغتنا» وهذا نصّها:

«إن المجتمعين في ملتقى «لننهض بلغتنا» المنعقد اليوم في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 في مدينة دبي، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل رئيس مؤسسة الفكر العربي، وأصحاب المعالي وزراء الثقافة العرب، ورؤساء المجامع اللغوية في الدول العربية، ونخبة من رموز الفكر والثقافة وخبراء اللغة:

إذ يستنهضون همة الأمة في ما آلت إليه حال لغتها،

ويشددون على أن اللغة العربيّة مكون أصيل من مكونات هوية الأمة، ورمز خالد لانتماء أبنائها، وهي التي تمثل ذاكرتها الثقافية والحضارية، وقد أسهمت من خلال حركة الترجمة المتبادلة في إغناء قيم الحوار والتقارب بين الشعوب،

ويذكرون بأن التاريخ لم يسجل نهضة علمية لشعب من الشعوب بغير لغته الوطنية، ما يجعل من اللغة العربية قضية أمن قومي بلا منازع، وأداة معرفية لا يمكن الاستغناء عنها في أي مشروع عربي للتنمية،

ويدركون أن موجبات إعلاء شأن اللغة العربية ودعمها لا يتعارض مع اعتبارات الانفتاح على الثقافات العالمية وتعلم اللغات الأجنبية،

ويدعون إلى ضرورة الوعي بما تواجهه لغة الضاد من تحديات وتعديات، وما تشهده من تراجع يكاد يبلغ حد الاغتراب على صعد شتى: تعليمية وتربوية، وتقنية، وإعلامية، وإبداعية نتيجة لهيمنة اللغات الأجنبية والعاميات المحلية على العربية الفصحى،

ويعتبرون أن تنوع مظاهر أزمة اللغة العربية يتطلب تنوعًا مماثلًا في خطط حمايتها، والنهوض بها، وتطوير استخدامها لمواجهة متغيرات العصر الرقمي وتقنياته العلمية الحديثة، وبخاصة ما يفرضه التواصل مع شبكة «الإنترنت»،

ويشيدون بكل المبادرات والمشروعات للمنظمات والجمعيات الرسمية والأهلية والخاصة التي تهدف إلى حماية اللغة العربية والارتقاء بها،

ويستحضرون قرار مؤتمر القمة العربية التاسعة عشرة المنعقدة في الرياض بتاريخ 29 آذار/ مارس 2007 حول دور اللغة العربية في التعبير عن الإرث الحضاري وتطوير العمل العربي المشترك، وكذلك قرار مؤتمر القمة العربية العشرين المنعقدة في دمشق بتاريخ 29 – 30 آذار/ مارس 2008 الذي شدد على دور اللغة العربية في الحفاظ على الهوية تداركًا لتأثير الضعف اللغوي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

ويثمّنون مبادرة مؤسسة الفكر العربي إلى إنجاز مشروع «لننهض بلغتنا» المرتكز إلى دراسة ميدانية واسعة النطاق خضعت للتحليل والدراسة، وانتهت بوضع رؤية مستقبلية عملية للنهوض باللغة العربية صاغها رؤساء المجامع اللغوية العربية، ونخبة من خبراء لغة الضاد، ورموز الفكر والإبداع؛

فإنهم يقدّمون إلى المسؤولين العرب في شتى مواقع صنع القرار، وإلى المعنيين بشأن اللغة العربية، وإلى عموم الرأي العام التوصيات الآتية:

أولًا: اللغة العربية وتعزيز الهوية والانتماء

1 – السعي الجاد والحثيث إلى اتخاذ سياسات لغوية ملزمة مبنية على تخطيط لغوي شامل يهدف إلى إعلاء شأن اللغة العربية في التداول والتعليم

وإعـادة الاعتبـار إليهـا عـن طريـق القيـام بمبـادرات تشـريعية وثقافيـة وتربوية واجتماعيـة وإعلامية ترعاها الحكومـات العربية توجيهًا وتمويـلًا، بما في ذلك إمكانية تخصيص نسبة من الموازنة السنوية للدولة لدعم اللغة العربية.

2 - تكريس يوم واحد من العام، وإعلانه يومًا للغة العربية، يُحتفى به على امتداد الوطن العربي، فتسـتنهَض به الهمـمُ والعزائم الداعية إلـى النهوض بلغة الضاد، وتقام فيه الندوات والمباريات التـي تعزز مكانة اللغة الأم. ولا ضير في اعتماد الثامن عشر من ديسمبر من كلّ عام، ليكون «اليوم العالمي للغة العربية»، وهو ما صادف أن أعلنه مؤخرًا المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «يونيسكو».

3 - إلزام المـدارس الأجنبية في البلدان العربيـة بتخصيص حصص كافية لتدريس اللغة العربية لطلابها.

4 - اعتمـاد مبـدأ التعريب الشـامل، مـن منطلق المنظـار السـيادي، إطارًا جامعًـا يتمثـل في وحـدة اللغـة والثقافـة والانتمـاء، وانتهـاج هـذا التعريب في المقررات الدراسية بما لا ينتقص من مستوى التحصيل في اللغات الأجنبية، في المقررات العلمية بخاصة، ودعوة كلّ المؤسسـات العربية لأن تكون مؤتمراتها كلها بما فيها مؤتمرات الشباب باللغة العربية.

5 - اعتبـار تعليم اللغـة العربية للأجانب فـي مختلف البـلاد واجبًا وطنيًا يضاهي خدمة العلم ويمكن أن يحل محلها في بعض الظروف مع تهيئة الوسائل والأدوات الممكنـة من برامج حديثة لتعليم اللغة العربيـة وتقنيات متطورة على غرار ما هـو معمول به في تجـارب بعض الدول التـي تعتبر لغتها رمزًا لشـرفها القومي.

ثانيًا: حماية اللغة العربية باشتراع القوانين اللازمة

6 - وجوب اسـتعمال اللغة العربية في التعامل الرسـمي، وفي المجالات الإداريـة والتجاريـة والاقتصادية والتربوية، وفـي المعامـلات القانونية وغيرها،

ودعـوة الدول العربيـة التي لـم تشـرّع حتى تاريخـه، كليًا أو جزئيًـا، إلى إصدار تشـريعات ملزمة ترمي إلى حماية اللغـة العربية، وتفعيل المـواد المتعلقة باللغة العربية في الدسـاتير أو النظم الأساسـية للحكم التي تنص على أن اللغة العربية هـي اللغة الرسـمية للبلدان العربيـة، وذلك بإصـدار الأنظمة والتشـريعات التي تحمي اللغة العربية وتعزز مكانتها في جميع المجالات.

7 - تفعيل النصوص الدستورية والتشريعية التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسـمية وتحويلهـا إلى منظومـةٍ دقيقة وذكيـة من اللوائـح التفصيلية والقـرارات ذات الصفـة الملزمـة التـي تفـرض تعميـم اسـتخدام اللغـة العربية في كافة الأنشـطة والمعامـلات، على أن يقتـرن تطبيق هذه اللوائـح والقرارات بجزاءات محددة حال مخالفتها.

8 - ضـرورة أن يقتصـر تحريـر الوثائـق والمذكـرات، والسـجلات، والمحاضـر، والعقود، واللافتات، وأسـماء الشـركات، والعلامـات، والبيانات التجاريـة، وبراءات الاختراع، وكافـة أنواع الإعلانات التجاريـة، ونحوها، على اللغـة العربية. وفي حـال التعاملات الدوليـة لا يغني تحرير الوثيقـة بلغة أجنبية عن وجوب تحريرها أيضًا باللغة العربية.

9 - العمل على تهيئة بيئة تشريعية وقانونية ومالية لإقامة صناعة المحتوى العربـي على شـبكة الإنترنـت، واسـتصدار القوانيـن التشـريعية والتنظيمية التي تسـاعد على نمو هذا المحتوى، وتطوير المعايير والتقانات اللازمة للتعامل مع هذا المحتوى توليدًا ومعالجة ونقلًا واستخدامًا.

ثالثًا: التخطيط المستقبلي في إطار سياسة لغوية واضحة

10 - الدعوة إلى إنشـاء هيئة تخطيط لغوي عُليـا تنبثق من اتحاد المجامع اللغوية والعلمية الموجودة حاليًا لتتولى شـؤون التخطيط والتنسيق بين الأقطار العربية، والرقابة والإشـراف على تنفيذ قانون الحفاظ على سـلامة اللغة العربية وعلى سياسـة تعليم اللغـات واسـتخدامها، واقتراح مشـروعات قوانين وأنظمة متعلقة بقضايا اللغـة العربية، ووضع تقرير سـنوي عن نتائج تطبيق التشـريعات

اللغويـة يُرفع إلى رئاسـة الدولة في كل قطـر عربي وإلى الأمانـة العامة لجامعة الدول العربية.

11 – دعوة جامعة الدول العربية إلى تأسـيس كيان دولي للغة العربية على غرار المنظمة الفرنكوفونية تكون بمثابة مظلة لتنسيق الجهود والأعمال بين كافة المؤسسـات العاملة في مجال اللغة العربيـة الحكومية والأهليـة على أن تتوافر لهذا الكيان رؤيـة العمل الواضحة، والموارد اللازمـة، والصلاحيات الضرورية لوضع الخطط والبرامج الكفيلة بالنهوض باللغة العربية.

12 – دعـوة وزارات التربية والتعليم والثقافة فـي الدول العربية إلى وضع خطط منسـقة بينها، بالتعـاون مع الجهات المعنية الرسـمية والخاصة، للتوسـع المنهجـي في الترجمـة من اللغـات الأجنبية إلـى العربية وفقًا لخطط مدروسـة تتفادى الازدواجية والتكرار والتضارب التي تتسـم بها العديد من المشـروعات الثقافيـة واللغويـة، ووضـع معاجـم المصطلحـات سـعيًا وراء إغنـاء المحتوى العلمي في جميع الميادين المعرفية.

13 – إصـدار الحكومـات العربية، عبر الـوزارات ذات الصلـة، القرارات السياسـية اللازمة للتعريب، مقرونة بالطلب من المعنيين بشؤون التعريب وضع سياسـة لغوية وتخطيط لغوي في ضوئهـا، بهدف توحيـد المصطلحات المزمع اسـتعمالها في الوطـن العربي، تقـوم بـه المجامع اللغويـة والعلمية، بمسـاعدة الخبراء والمختصين في شتى المجالات.

14 – تشـجيع المجامع اللغوية والعلمية والباحثين المختصين على وضع المعاجم التي تستخلص المشترك والفصيح من مفردات اللهجات المحلية، من أجل تأليف المعجم العربي المعاصر.

رابعًا: اللغة العربية والتعليم ما قبل الجامعي

15 – تمكيـن تعليـم اللغة العربيـة في مراحـل التعليم كافـة، وتكثيفها في ريـاض الأطفـال ومراحـل التعليم الأساسـي مـرورًا بالتعليـم الثانـوي الممهد

للتخصص الجامعي، والمكلل بشهادة ثانوية عامة لا تغني عنها شهادة أجنبية، وإيلاء العمل على تطوير أساليب تعليم النحو العربي أهمية خاصة وملحة.

16 - العمل المنهجي الجاد في المؤسسات الرسمية والخاصة على تحديث تعليم اللغة العربية، من حيث محتوى المناهج، وترشيقها لتكون أكثر وظيفية، وطرائق التدريس لتكون نشطة تفاعلية مستندة إلى الوسائل التقنية المتطورة، في الحرص على تنمية مهارات الاستماع والتواصل الحي مشافهة وكتابة، ولغايات التحليل والنقد والإبداع.

17 - جذب أفضل الكفاءات إلى مهنة التدريس في مجال اللغة العربية وذلك بشتى وسائل التحفيز، والحرص على إعداد المعلمين في جميع المواد إعدادًا لغويًا صحيحًا، وتدريبهم النوعي المستمر والاستفادة من التجارب المعاصرة الناجحة التي تأخذ بها بعض الدول المتقدمة في هذا المجال.

18 - التعامل مع تقييم الأداء الدراسي بأقصى درجات المسؤولية، باعتماد أنواع التقييم التشخيصي والتكويني والنهائي، وأدواته ووسائل القياس (بنك اختبارات خضعت للتجريب)، ووجوب إنشاء هيئة للتقييم تتمتع بالاستقلالية على غرار ما هو معمول به في تجارب الدول الأخرى تكون مهمتها قياس مستوى الأداء على الصعيدين الوطني والعربي، وصياغة الاختبارات المقننة وتطويرها باستمرار.

خامسًا: اللغة العربية والتعليم الجامعي

19 - ضرورة اعتماد اختبار لغوي مقنن متعدد المستويات يقيس درجة التمكن من أساسيات اللغة العربية، واستحداث شهادة كفاءة لغوية عربية كالشهادة المعتمدة بالنسبة للإنكليزية والفرنسية، واعتبار الحصول عليها شرطًا للدخول إلى الجامعة، والالتحاق ببعض المهن والوظائف في الحقلين الرسمي والخاص.

20 - دعوة وزارات التعليم العالي في الوطن العربي، بالتنسيق مع

الجهات ذات الصلة، إلى وضع سياسة وطنية على المستوى العربي، لمعالجة قضايا اللغة العربية في المناهج الجامعية، من حيث الحرص على مواصلة التمكن منها، واستخدامها من أجل تحقيق التعريب التدريجي في التعليم، وفي مقررات العلوم والتقنيات الحديثة بخاصة.

21 - اعتماد اللغة العربية في التعليم الجامعي، في إلقاء المحاضرات بلغة فصيحة ميسرة، وكذلك في التدريب، وإجراء البحوث العلمية والتجارب والاختبارات، وتأليف الكتب المرجعية المستخدمة في التعليم.

22 - تشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلاب على القيام بالأبحاث، وتحفيزهم على الترجمة من اللغات الأجنبية، واعتماد العربية في جميع وسائل النشر العلمي للجامعات، وفي المؤتمرات، والندوات، وورش العمل، واعتبار الأبحاث بعد تحكيمها مقبولة للترقية إلى الدرجات العلمية.

23 - استحداث تخصصات علمية ضمن المناهج الجامعية تواكب التقنيات الحديثة مثل هندسة اللغة على نحو يُسهم في تطوير تقنيات معالجة اللغة وتذليل العقبات التي قد تعترض تطورها على الصعيد التقني الرقمي.

سادسًا: اللغة العربية والإعلام العربي

24 - العمل على إصدار ميثاق شرف إعلامي يوجب استخدام اللغة العربية الفصيحة الميسرة في وسائل الإعلام العامة والخاصة، ويهدف إلى الحد من ظاهرة استشراء التعبير بالعاميات المحلية.

25 - ضرورة إنشاء برامج تدريبية مكثفة للإعلاميين، وجعل شهادة الكفاية اللغوية شرطًا لدخول الجُدد منهم إلى المهنة، وخلق وسائل التحفيز لمكافأة المجيدين منهم في مهارات التواصل اللغوي.

26 - العمل على إصدار دليل لغوي للإعلاميين، يخلو مما تمتلئ به المعاجم القديمة والحديثة من استطرادات وتفاصيل وذيول، ويُعنى كل العناية بصحة الكلمة في ذاتها، وصحة استخدامها في سياقاتها المختلفة.

27 - تشـجيع المحطات التلفزيونية، والقائمين على الأعمال السـينمائية، علـى دبلجة الأفلام الدرامية والوثائقية والمسلسـلات والبرامـج الأجنبية باللغة العربيـة الفصيحـة، عن طريق بـذل المحفزات الماديـة والمعنويـة، والإفادة من تقنيات التسـجيل التي تسـمح بوجود ترجمـة عربية فصيحة وميسـرة من ضمن ترجمات متعددة اللغات للأفلام السينمائية.

سابعًا: اللغة العربية والإبداع الفني

28 - ضـرورة قيـام الجهـات المعنيـة بإنتاج الإبـداع الفني فـي مجالات السـينما والمسـرح والدراما التلفزيونية والأغنيّة بإعادة الاعتبار للغة العربية في ما تقدمه من أعمال.

29 - دعـوة وزارات الثقافـة العربيـة المنظمـة لمهرجانـات الفنـون على اختلاف أشـكالها وكافة الجهات المعنية الأخرى إلـى تخصيص جائزةٍ لأفضل الأعمـال الفنية التـي تعلي من شـأن اللغـة العربية اسـتخدامًا في سـيناريوهات الأفلام وحوارات المسرحيات والمسلسلات التلفزيونية ونصوص الأغاني.

30 - حـث الجهـات المسـؤولة عـن وضـع المناهـج التربويـة والكتـب المدرسية على انتقاء نصوص عصرية جذابة، تتجلى فيها سمات الإبداع اللغوي والتفكيـر الناقد، وتنمي ذائقـة الموهوبين من الناشـئة، وتُحفّزهم على المحاكاة والإبداع الشخصي.

31 - إنشـاء صندوق مالي لتمويل شتى المنتجات الإبداعية المرتكزة إلى اللغة العربية ورعايتها، وبخاصة ما يقدمه الشباب من هذه الإبداعات.

ثامنًا: اللغة العربية وتحديات العالم الرقمي

32 - العمل المنهجي والدؤوب على رقمنة اللغة العربية وإثراء المحتوى العربـي عبر إنشـاء مركـز عربي يُعنـى باللسـانيّات الحاسـوبية، ويحـرص على ترسـيخ أسـس ومعاييرَ تلتزم بها جميع الـدول العربية لضمان إنشـاء بنية عربية شاملة تدعم جميع المشاريع والمبادرات، وتحُول دون ضياع الجهود والموارد

الماليّة في مشاريع متكرّرة، أو تمنع عمليّة التكامل في تحقيق الأهداف الرئيسيّة لرقمنة اللغة العربيّة، وإثراء المحتوى العربي.

33 - التشديد على أهميّة معالجة مسألة المحتوى الرقمي من خلال نظرة متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الخصائص التي تتسم بها البيئة العربية، وطبيعة الآليات المطلوبة لإنشاء المحتوى، وخزنه في المستودعات الرقمية، وتداوله، وعرضه ضمن شبكات المعلومات المحلية، وشبكات الإنترنت، مع أخذ الأبعاد الثقافيّة والقانونيّة ذات الصلة بهذا الموضوع بعين الاعتبار.

34 - دعوة الحكومات العربية مجتمعة، وبالتنسيق فيما بينها، لأن تتحمل مهمة توفير المناخ المناسب لدعم صناعة المحتوى العربي الرقمي من خلال طرح مبادرات عربية متنوعة لرعاية الابتكار في هذا القطاع، ومنح مقاعد دراسية في المؤسسات الدولية الرصينة للمتميزين في مجال رقمنة اللغة العربية ومعالجة المحتوى الرقمي.

35 - العمل على مواكبة التطور السريع في عالم النشر الرقمي وحشد الموارد اللازمة للاستثمار في هذا المجال الجديد، وتوظيف مهارات الأطفال والشباب في التعامل معه في مجالات التربية (اللوح الذكيّ..) وكتب المطالعة قراءة واستماعًا».

ذاك هو «الإعلان» الذي لئن جاء في قالب وثيقة استثنائية فمن الأصدق أن نعتبره ميثاقًا بكل مضامين الكلمة في فضاء العقد الاجتماعي الذي يراودُ العربَ ويراودونه منذ فجر النهضة المعاصرة أولًا، ومنذ انبثاق دولة الاستقلال تخصيصًا. إنه نص ينطق بنفسه عن نفسه، وإذا عنّ لنا الوقوف عند السمات الثاوية وراء النص فلنقتصرْ على واحدة مائزة، هي اللغة التي بها كتب «البيان» من حيث يقوم مقام «المانيفستو» على حد دلالة اللفظ المعرّب الشائع. إنه خطاب يزاوج بين سجلين: سجل الصرامة المكسوّة بالقفاز الحريري الناعم بحيث تتوالى صيغ الوصايا مكبوتة الأنفاس تتمنّى لو تحرّرت فارتدَت جلباب الأوامر الحاسمة، وسجل الأدبيات التي تلاطف المشاعر النائمة وتستثير

الأحاسيس الخاملة. إنه الاستنهاض، وبناءً على هذه السمة زالت الحواجز بين دلالات الألفاظ، وامّحت الفروق بين المعاني، فاغتنى النص بما يُخيّلُ أنه مترادفات، والحال أن الترادف لم يكن يومًا - في كل الألسنة الطبيعية - حقيقة في ذات اللغة، وإنما هو صورة من صور تمثلات الإنسان عن اللغة. الترادف لا ينتمي إلى الحقائق الطبيعية بقدر ما يندرج ضمن عوالم المدرَكات. ولنقف - دون إفاضة - على سلسلة البدائل التي ازدان بها النص: النهوض باللغة العربية - إعلاء شأنها - حمايتها - دعمها - تطوير استخدامها - تعزيز مكانتها - الحفاظ على سلامتها.

والذي يبتغي الإفاضة له أن يعيد قراءة «الإعلان» متوسِّلا بأدوات علم تحليل الخطاب، وذاك مرمى آخرُ. أما نحن فقد آثرنا أن يكون إسهامنا في المشروع انخراطًا في المقاربة الموضوعية ما وسعنا الجَهد إلى تحقيق ذلك، وهو ما نخصّ به الفصل الموالي.

الفصل الثالث عشر

نحو ميثاق معرفي

تعَدّدَ النـداء فازدهرت أدبيات جمّة لم تلق من قاموس اللغة شـحًّا ولا من تلويـن مقاصدها تبرّمًا، وها هو فيض غزير يصوّر مشـهدًا ثرًّا من مشـاهد الفكر العربي، فيـه يتولّد المعنى من المعنى وتتكاثر مقاصد الألفـاظ ومَرَدّها واحد أو كالواحد كأنما هي الغصة في حناجر الدعاة يسـكنها هاجس الخوف أن تسمعها آذان أولـي الأمر ولا تصغـي إليها أفئدتهـم. «حماية اللغـة العربية» عبـارة تأتي حاملة بين طيّاتها الإقرارَ بأن المخاطر تحاصرها بل تشـي بـأن أعداءً مجاهرين يتربصون بها كيدًا ونسـفًا. أمـا «العربية وأزمتها الراهنة» فقولٌ يتلطف بالكياسـة معلنًا أن المأزق اللغوي قد سـما إلى سـنمه الأعلى، وأننا على مشـارف سقوط مأسـاوي حادّ. وبناءً علـى ذلك جاء المشـروع رانيًا إلـى اسـتنباط وثيقة تحَلى عنوانها بصيغة فعل الأمر «لننهض بلغتنا» حيث آثر الصائغون التوسَـل بأسلوب الإنشاء على أسـلوب الخبر، وإذ خاصَمَنا التاريخُ على حدّ ما خاصَمْناه فالملاذ الآمن أمسى هو المستقبلَ بوصفه القادمَ من الزمن والآتي، هكذا يتسمّى الجهدُ بأبلـغ العبارات ويُسـكب فـي أفصـح القوالب: «نحـو رؤية مسـتقبلية للنهوض باللغة العربية».

لقد أفصحـت أدبيات التقديم ومفاصل الديباجة علـى أن الحديث النظري قد أوشك على التشبّع لفرط ما حُمّل إفاضة واجترارًا، لذلك تم التأكيد علنًا على ضرورة الانتقال مما هو كائن إلى ما ينبغي أن يكون، وظهر أن من أولويات هذا المشروع الإحيائي الانكبابَ على معالجة علّة الوهن من جذورها، وما جذورُها إلا البنى التعليميّة، وما خليّتها الأولى إلا «المدرسة» في معناها الأشمل، وليس من مجال لاستيعاب الوضع من أطرافه إلا بمراجعة جوهرية للركنين الأساسيّين فـي «العملية التعليميـة» عامة وفي قضيـة «تدريس اللغة العربيـة» تخصيصًا، ألا وهما مقرّرات المناهج وتكوين المدرّسين.

جميلٌ أن نستحث الخطى لنغادرَ مجالَ التنظير كي نلج مُختبَرَ التطبيق، والتطبيق في سياقنا المعيّن هذا له أهله وله فرسانه، هؤلاء الموكولُ إليهم أمرُ مراجعة البرامج التعليميّة لتطويرها، وهؤلاء المعهودُ إليهم أمرُ إعدادِ المدرّسين لمادة اللغة العربية من معلمين وأساتذة، ولكن الأجمل والأبلغ أن نسدّ فجوة الفراغ بين التنظير والتطبيق؛ إذ بينهما فضاء إذا أهملناه أفقدْنا عمليّة الإصلاح نصيبًا من حظوظ فلاحها. ولكن المنطقة الفاصلة بين النظريّة التعليميّة وإنجاز التطوير العَمَليّ هي من الدقة والعمق بحيث تخفى على أصحاب القرار التربويّ في كثير من الحالات؛ فضلًا عن الذين يتولون صياغة المناهج من حيث هي مقررات ذات مضامين تعليميّة أو من حيث هي طرُق تدريسيّة ذات اختيارات «بيداغوجيّة».

إن بين المجالين مجالًا كثيرًا ما ظل منسيًّا في أعرافنا العربية السائدة حتى لكأنه الحلقة الغائبة التي بغيَابها تقصُرُ محاولات التطوير عن بلوغ تمامها. إنه مجال المرجعيات المعرفية التي يحتكم إليها التنظير ويَصدر عنها التطبيق، هي المنطلقات التأسيسيّة التي تتحدّد في ضوئها نظرية المعرفة اللغوية وفلسفة الإدراك الذهني، وهي التي تُملي على صنّاع القرار التربوي أن يتوخوا أقصرَ السبل وأيسرها لتوفير حظوظ الاكتساب اللغوي السليم. وكم من جهود إصلاحية تشتتت في تجاربنا العربية بموجَب تعدد نظريات التحصيل اللغوي وتباينها، ولم يكن أصحاب الشأن التعليمي عندنا بقادرين على حسم الخلافات النظرية والتطبيقية لضعف الزاد المعرفي الحديث، ذاك الذي جادت به علوم متضافرة في مقدمتها علمُ اللسانيات حين امتزج مع علوم التربية وعلوم الإدراك. إننا على يقين قاطع بأن «تجسير» الفجوة بين التنظير والتطبيق في مسعانا إلى النهوض باللغة العربية لا يتم إلا بتدوين «ميثاق معرفي» ليقوم بوظيفة الجسر بين المجالين. عندئذ سيتسنى لأهل الخبرة التعليميّة أن يعيدوا صياغة المناهج بعد أن يراجعوا مجموع الأشراط الدنيا التي تكون كالمفاتيح الضرورية في إعداد مدرّسي اللغة العربية من معلمين وأساتذة.

في مقدمة بنود هذا الميثاق المعرفي الذي نحاول هنا وسمَ ملامحه الكبرى

تاركين تفصيلاته التطبيقيّة لأهل المباشـرة البيداغوجية في تدريس اللغة العربية للصفـوف التعليميّة التي تسـبق المرحلة الجامعيـة عددٌ من المبـادئ تقوم مقام المرجعيات المعرفية المتعيّنة، من ذلك أن اللسـان العربي - شـأنه شـأن سـائر الألسنة البشـرية - إنما هو بأهله، وأهله هم المتكلمون به من الجموع، وكذلك أولو الأمر بينهم القائمون على شؤونهم. فما سنتحدث عنه من تحدّيات العصر هو حاصـلُ تراكمات تاريخيـة فيها ما هو نابع مـن طبيعة اللغـة العربية بوصفها لغة سـاميّة ذات تكاثر اشـتقاقي، وهو ما يُنتج إشكالات تقنيّة سـواءٌ في الطباعة أو في القراءة أو في التعاطي التكنولوجيّ واسـتثمار الوسائط المبتكرة، وفيها ما هو مرتبط بالوضع الحضاري الذي آل إليه العرب والذي تبرز فيه إرادات دولية متنفـذة تريد إقصـاء الثقافات الإنسـانية العريقة في ضـرب من الثـأر التاريخي؛ وذلك بغية تكريس نسـق ثقافي متفرد يجني وحده ثمار الوضع البشري الجديد القابع تحت سـطوة العولمة النمطية الآسـرة. ومن ذلك أيضًا أننا على يقين بأن انفصامًا حادًا يقوم اليوم فـي الواقع العربي الراهن بين حضـور الوعي العام في السياسـة والاقتصاد والمعرفة وغياب الوعي الخاص بالمسألة اللغوية، وأن هذا الانفصام إلى حد التصادم الضدّي لم تعرفه الشعوب الأخرى، ولا عرفه العرب أنفسُهم في أي حقبة ماضية حدثنا عنها تاريخهم البعيد والقريب.

إن مـن أبـرز التحديـات الراهنـة أن أمّـة العـرب اليـوم - بين أولـي الأمر السياسـي فيهم وأولي الشـأن الفكري أيضًـا - غائبون أو كالغائبيـن عن محفل الحقائـق العلميـة الجديدة في مجـال المعرفة اللغويـة لأنها لـم تسـتطع اختراق الحجب ليتحـول الوعي بها إلـى جزء من الثقافـة العامة، ويسـتلهمَها أصحاب القرار، وتسـتوحيَها النخبة الفكرية المختصة بحقول المعارف الأخرى. من أهم تلك الحقائق الغائبـة أن العلم اللغوي - الذي ما انفك يبلـور نظرياته المتعاقبة، والذي ما فتئ يؤسس المناهج الدقيقة في كشف بواطن الظاهرة الكلامية، والذي يغوص يومًا بعد يوم على أسـرار العلاقة بين آليّات التعبير وآليّات الإدراك - قد أمسـى مهتمًـا بقضية اكتسـاب اللغـة وتحصيل مهاراتهـا، وذلك مـا أولاه منزلة متميّزة جدًا في مجال التطوير التربوي ولا سيما في تدريس اللغة للناشئة. وهذا مـا طفق يسـتثمره المختصون في بعـض الجامعات الأميركيـة ومراكز الأبحاث

التابعة لها ليبتكروا طرائق جديدة في تدريس اللغة العربية للناطقين بها بدءًا ولغير الناطقين.

إننا أمّة لا ننفك نعمل على ضياع هويتنا اللغوية؛ ذلك أن اللغات الأجنبية لم تعد هي العدوّ الأولَ للغة العربية، وإنما الذي حل محله في هذا العداء الشرس النافذ، والذي في مستطاعه أن يُجْهز على العربية فيذهبَ بريحها، هو اللهجات العامية حين تكتسح المجال الحيوي للفصحى. إننا ما فتئنا نفسح الأبواب للعامّيات كي تغزوَ الحقولَ التي تحيا بفضلها العربية. غزت العاميات منابرنا الإعلامية السمعية والبصرية وسكتنا. غزت العاميات حواراتنا الثقافية وسكتنا. غزت العاميات مجالسنا الفكرية، ثم تسللت إلى فصول التدريس ومدارج الجامعات، وها نحن نصمت متبرّمين أو منخذلين. فكيف نتحدث عن الموارد البشرية وتنميتها، أو عن التخطيط المستقبلي الشامل ونحن نعيش انفصامًا بين أدوات المنظومة التربوية وشروط النهضة الحضارية؟ كيف نرقى إلى آليات الاستثمار في حقل التواصل؟ وكيف نمسك بأساسيّات اقتصاد المعرفة ومجتمعُنا العربيّ هو المجتمع الوحيد - بين سائر مجتمعات المعمورة - الذي يتخرج فيه التلميذ من التعليم الثانوي وهو عاجز عن تحرير عشر صفحات تحريرًا سليمًا: لا بلغته القومية ولا بلغة أجنبية؟

مَن له أدنى قدر من الرويّة والرجحان عليه أن يعرف أن اللغة - بما هي موضوع للتعليم وللبحث وللإنتاج - ركن أساسي في كل مشروع حضاري. ليست اللغة إناءً نصُبّ فيه التصورات الذهنية، والانفعالات الشعورية، والأحاسيس الغريزية، والاستلهامات الروحية. إن الفصل بين الظرف والمظروف، بين الوعاء وما فيه، بين الصورة والمضمون، هو الآن حماقة كبرى عاشت عليها الثقافات الإنسانية، ولكن فك شفرتها هو من الدقة والخفاء بحيث لم تنجل إلا بفضل تطور المعارف الإنسانية المتعاضدة. ثمّ متى يسَلم أصحاب الأمر في وطننا العربي بكل أطراف المعادلة: أن السيادة الاقتصادية رمز للسيادة السياسية، وأن السيادة السياسية مستحيلة بدون سيادة ثقافية لغوية، وأن امتلاك لغة الآخر سلاح ليس له اعتبار تقديري في السياسة والاقتصاد والثقافة إلا إذا

استند إلى مرجعية لغوية قومية تعين الأنا على أن تقف ندًّا للآخر؟ ولكننا - في كل ما هو باد على السطح الدولي - أمة بلا مشروع لغوي، نحن مجتمع يريد أن يبني منظومة تنموية وهو يُغمض العين عن مأزقه اللغوي المكين.

سنقول مبدئيًا إن الهُوية في مفهومها الشامل قيمة جوهرية في حياة الإنسان بوصفه كائنًا ثقافيًا قبل أن يكون كائنًا بيولوجيًا، وجوهرُ الهويّة الانتماءُ، وهو الذي به يفارق الإنسان آدميّته الغريزية مرتقيًا إلى آدميّته المتسامية. والانتماء مضمون وإبلاغ، فأما المضمون فعقيدة تكفل له الإيمان وتقيه شرّ الضياع في الوجود، وأما الإبلاغ فلغة تؤمّن له التواصل الإنساني الخلاق. فإذا تصاقبت دائرة الإيمان ودائرة اللسان كان الانتماء إلى التاريخ، وكان الاستشراف إلى المآل. سيبدو غريبًا لكثير من الناس أن نقول لهم إن قبول تفتيت اللغة القومية هو الخطوة الأولى الحاسمة نحو قبول تفتيت الذات، وقبول تفتيت الهوية، فقبول تفتيت السيادة، ثم قبول تفتيت الأرض. وسيبدو لهم ذلك غريبًا. وغيرُ بعيد أن يبدوَ لهم مستهجَنًا، وأن يتأولوا أنه استنفار مدفوع بعقدة المؤامرة.

يُسْلمنا كل ما سبق إلى أمّ المعضلات في واقع اللغة العربية وفي مصائرها المحتملة ألا وهي تحديد المسؤولية الكاملة في المسألة اللغوية. لقد جرى العرف على أن نوعِز الأمرَ إلى صنّاع القرار التربوي، فكأننا بذلك نفصح عن جزء من الحقيقة كي نحجب جزءًا آخر، والحال أن المحجوب أثقل وزنًا من المذكور. فمن ظن أن اللغة شيء والسياسة شيء آخر فقد وضع نفسه خارج منطق التاريخ، ومن توهّم أن الخيارات السياسية تستقيم في معزل عن الخيار اللغوي فقد ظلم السياسة وظلم اللغة وظلم نفسه. إن المسألة اللغوية قائمة في جوهر التصور السياسي من حيث هو إدارة حياة الناس في معاشهم وفي إنجازاتهم وفي أحلامهم، أما ما يتصل بعوالمهم الرمزية من فن وإبداع فلا معنى لشيء من كل ذلك خارج الخيار اللغوي. اللغة ملازمة للسياسة، إنها العنصر المحايث لها بالفعل أو بالقوة، غير أن المنسيّ في القضية أو المغفولَ عنه هو أن السياسة مُلازِمة للغة؛ بمعنى أن الوجود اللغوي - بطرفيه المتناهيين اللذين هما البقاء والاندثار - مرهون بالفعل السياسي كإدارة وكقرار وكإنجاز.

إن هـذا التلازم يتجلّـى أحيانًا فيدركـه ذوو النظـر المتأني، ويتخفّى بتسـتر بالغ في أحيان كثيـرة أخرى، وهو في حالات السـلم أكثر انحجابًا ممـا هو عليه في حالات الصراع.

ليس أدلّ على مأزق اللغة العربية عند أهلها من ذاك التذبذب النفسي الذي يسكن أحاسيسَ الناشئة، والذي كشـفه لنا الاستطلاع انطلاقًا من السؤال العاطفي الحميم: «هل تحب اللغـة العربيـة؟» فـكـانت النسـب المـائويـة في الأجـوبـة كـالتـالـي : نـعـم = 53.1 في المائة، لا = 10.9 في المائة ، قليلًا = 35.3 في المائـة، لا جواب = 0.7 في المائة. وهذا ما يذكّرنـا بوجه آخر من أوجه الأزمة، ذاك الذي تضمنه تقرير التنمية الرابع حيث كشـف التوالج بين اغترابين، اغتراب الشباب العربي عن لغته القومية واغتراب العربية الفصحى في نفوس الشباب.

وعندما يرتكز الاسـتطلاع علـى تعريف محـدّد لتدريس اللغـة العربية بأنه «يهدف في جوهره إلى معرفة اللغة وممارسـتها اسـتماعًا وكلامًا وقراءة وكتابة» نُدرِك أن المسـألة هي من التشـعب وأن حصرها هو من التعسّـر بحيث نكاد لا ننفـذ إلى جوهر الأمر، فالعمليـة التعليمية صناعة لها موضـوع ولها طريقة، فأما الموضوع فيتحدد بمضمـون المعرفة كالتاريخ والجغرافيـا وعلوم الطبيعة، وأما الطريقة فهي المسـتند البيداغوجي بالمعنى التأثيلي لكلمـة بيداغوجيا التي تدل في أصولها الاشـتقاقية على «مرافقـة الأطفال». وبناءً على ذلك تشـتهر العملية التعليميـة بأنها في نفس الوقت علمٌ وفن، فـإذا كان الموضوع هو «تلقين» اللغة ذاتهـا، أي تهيئة المنـاخ الذي يتيح للطفل أن يكتسـب اللغة فإننـا نلج هنا فضاءً آخـرَ مـن الصناعـة التعليميـة، وهنا أيضًـا يتوجّـب تفكيك مـا نرمي إليـه بقولنا «معرفة اللغة وممارسـتها». ذلـك أن الالتبـاس يكمن في لفظـة «المعرفة»، فإن كان مدلولهـا هـو الإدراك الواعيَ فـذاك ينطبق علـى كل المـواد التعليمية ذات الموضـوع المنفصل عـن لغتهـا كالتاريـخ والجغرافيا والرسـم وعلـوم الأحياء ولا ينطبق على اللغـة، لأن تعليم اللغة ينبني على اكتسـاب المهـارات الأدائية، والملـكاتُ التعبيرية لا تبلغ أنموذجَها الأوفـى إلا إذا تمكّنت فأضحت مندرجة ضمن الآليات اللاواعية.

لقد كشف لنا العلم اللغوي الحديث بعد تضافره المعرفي مع علم النفس الإدراكي وشتى العلوم العصبيّة، الطاقة العجيبة التي يتمتع بها الطفل في سنوات نشأته الأولى، والتي تخص اكتساب اللغة لا من حيث هي لسان فريد أوحدُ، ولكن من حيث هي ظاهرة كلية يمكن أن تتشكل في تجليات متعددة. وللطفل طاقة من الاستيعاب تخوّل له اكتسابَ ألسنة طبيعية متكاثرة عددًا، ومتباينة في بناها التأثيلية والاشتقاقية بحسَب الأسَر اللغوية التي تنتمي إليها أو تنحدر منها. وكل هذه الطاقات التحصيلية مرتبطة بآليات الاكتساب اللاوعي أكثر من اقترانها بالتلقين عبر القواعد التنظيميّة من نحو وصرف وأصوات. غير أن المكتشفات العلمية في آخر مسلماتها المدققة أقرّت بأن محرّك عملية الاكتساب المتعدد لا ينطلق في «إنجازه الخلاق» إلا إذا ارتكز أساسًا على نواة مركزية صُلبة، هي «اللغة الأصلُ» والتي لا تكون إلا مرتبطة ارتباطًا ما بما يسمّى «لغة الأمومة» وهو المفهوم الذي يترجمه أهل الدراية بعبارة «اللغة القومية» في دلالتها الثقافية الأنثروبولوجية.

إن الخبراء العالميين هم أدرى الناس بأن الأداء اللغوي للفرد لا يمكن أن يرتقيَ ذهنيًا بأي لغة أجنبية ما لم ينطلق من امتلاك تام للمهارة الأدائية بواسطة طريق اللغة القومية، أي بواسطة اللغة التي يرتبط بها الاكتساب الأمومي، وما يرافقه من شحن بالقيم الوجدانية والعاطفية والروحانية وحتى الأسطورية أحيانًا. وهذا مما يندرج ضمن الحقائق المعرفية على الإطلاق لا على وجه التقييد، وهو في مكاسب علم اللسانيات في صنف الحقائق اليقينية القاطعة، لأنه في منزلة الكليات التي تصدق على كل فرد آدمي، وفي كل عصر من العصور، ومع كل ثقافة من الثقافات، وانطلاقًا من أي لسان بين الألسنة البشرية الطبيعية.

إن هذه التقديرات العلمية لئن أصبحت تُمثّل مرجعًا جوهريًا في سياق نظريات التحصيل اللغوي بالنسبة إلى كل الثقافات وكل اللغات فإنها بالنسبة إلى العرب وإلى معالجة أزمتهم اللغوية أكثرُ تأكدًا وأكثر إلحاحًا؛ بل هي تعنيهم على وجه الاضطرار لا على وجه الاختيار. لذلك عَدَدناها من أركان

الميثاق المعرفي. فتحصيل الكفاءة اللغوية هو اكتساب للملكة التعبيرية التي هي مهارة أدائية إذا ارتسخت أمست سجيّة تماهي الطبيعة الثانية التي لا تختلف كثيرًا عن الطبائع الأولى. نحن هنا بحضرة ضرب من الإدراك هو ذاك الذي يسمّى بالشمولي المستوحَى من نظريّة الجشطالت والتي تقول إن «الكلّ» هو ليس فقط حاصلَ مجموع الأجزاء وإنما في الكلّ ما في الأجزاء وزيادة، وهو ما ينطبق انطباقًا تامًا على اكتساب اللغة، ثم إننا أيضًا بحضرة صدى من أصداء تلك النظرية المتقادمة التي قالت صاحبتها يومًا: «علّموا الأطفال وهم يلعبون» وإن لم تكن تعني تحديدًا تعليمهم اللغة على وجه التخصيص.

من هذا الباب نلج إلى ركن عتيد آخرَ من أركان الميثاق المعرفي، ومداره ضرورة الفصل بين قضيتين: تدنّي مستوى اللغة العربية وتعريب تعليم العلوم الطبيعية والرياضية، ونحن على وعي كامل بدقة ما نقول وبعسر تمثله للوهلة الأولى، بل إن فيه ما قد يَسْهل حمله على غير مُراده. ما نعنيه حَصْرًا هو أن العمليّتين متمايزتان بعضهما من بعض؛ إذ من المحتمل جدًا أن يُعرّب تدريسُ العلوم جميعًا - وهي الحالُ الطبيعية في كل الثقافات - ويظل الأداء اللغوي رغم ذلك متدنيًا، ومن الوارد أيضًا أن يرتقيَ الأداء التعبيري باللغة العربية مع أن قسطًا من العلوم والمعارف يظل غيرَ معرّب. ومن غير المظنون فيما نطرحه أن نكون غافلين عن حركة التأثير والتأثر بين العمليتين، ومن اليقين القاطع أن العربية تتألق أكثر حين تكون هي المطيّة الطيّعة لنقل شتى العلوم والمعارف، ولكن هذه الحالة الأنموذجيّة لا تصلح أن تكون الحاسمَ القطعيّ الفريد في معالجة أزمة اللغة العربية على أيدي أبنائها. والذي نراه هو أن يستقلّ طرحنا لموضوع النهوض بالفصحى عن طرحنا لمسألة تعريب العلوم تدريسًا وبحثًا، فتلك هي السبيلُ الأسلم للعثور على مفاتيح الحل للارتقاء بمستوى الأداء اللغوي الفصيح. ولئن شكلت لغة العلوم الدقيقة قسطًا مهمًا في مشهد البيئة اللغوية فإن نسبة ذاك القسط زهيدة جدًا أمام حجم مشاهدَ أخرى ولا سيما المشهد الإعلامي بكل أطيافه، فضلًا عن مناخ الحياة العامة وعن خصائص المشهد اليومي المعيش بما في ذلك ملامح التداول السياسي، وفي جميعها يسود تلوّث لغوي يشوّه الهوية اللغوية حتى يأتيَ على سماتها الفارقة.

وإذ لم يكن الفصلُ الصريحُ بين تلكما القضيّتين فقد غدا طبيعيًا أن تتخلل الاستطلاعَ أسئلة واستفسارات تنمّ - هي في ذاتها - عن تصوّر مفارق لطبائع الأمور، تلك الأسئلة المُلقاة: «هل يُسمَح لك بالإجابة عن أسئلة مواد العلوم والرياضيات في الخطيّ والشفويّ باللغة العربية؟ فإن سُمح فماذا تختار؟» والأمر هنا شديد التعقد مكشوف الخلل، والسبب أننا أمام حالة يغيب فيها الوعي عن تراكب مستويين من الخطاب: مستوى اللغة العلمية بمنظومتها المفهومية والمصطلحية ومستوى اللغة الواصفة التي بها نعبّر عن المضمون العلمي وغير العلمي، وهذه حالة من الفصام اللغوي الحادّ. وإلى ذلك النمط من الاستطلاع ينضاف السؤال التالي: «ما هي اللغة التي يعتمدها أساتذة مواد العلوم والرياضيات؟» وتأتي قائمة الاحتمالات بستة بدائل: الفصحى - العامية - الأجنبية - الأجنبية والعامية - الفصحى والأجنبية - الفصحى والعامية.

سيتخذ ما أسلفناه دلالته البعيدة حين نقرنه بالأجوبة التي وَهَبها لنا تلاميذ التعليم الثانوي حين سُئلوا في الاستطلاع: «هل ترغب في تعلّم مواد العلوم والرياضيات وسائر المواد في الثانوية باللغة العربية؟» فكانت النسَبُ المائوية في ردودهم كالتالي: نعم = 18.6، لا = 65.1، لا أدري = 14.4، لا جواب = 1.9، إن ما يعنينا في سياقنا المحدد هنا ونحن ندبّج بنود الميثاق المعرفي أن شيئًا ما قد ترسّب في أغوار البنية النفسيّة لدى الناشئة العربية يهمس لهم بإلحاح عنيد أن لغة الضاد ليست أهلًا لأداء دلالات العلم الدقيق ومقاصده، وفي هذا تكمن جواهر الداء الثقافي، فليس الحرجُ في أن تدرّس العلوم الطبيعية وما إليها بلغة أخرى غير العربية إذا كنا على يقين أن كل الألسنة البشرية متساوية الكفاءات في المطلق، وإنما القلق الوجوديّ أن يَتوهّم التلميذ بأن لغته العربية مُقصاة أصلًا من الكفاءة الأدائية التي تتمتع بها سائر الألسنة الطبيعيّة.

ومما ينبغي أن يستقيم في أذهان «أصحاب القرار التربوي» الفصلُ المميّز بين ملكة الأداء اللغوي وصناعة الإعراب النحويّ، فمثلما أن الكفاءة النحويّة في تحديد وظائف الكلمات داخل الجملة ووظائف الجمل داخل النص ليست البتة دليلًا على امتلاك السليقة التعبيرية بالانسياب التلقائي وعلى شروط

السـلامة المتجافية عن اللحن فإن انطلاق اللسـان بالأداء المرتجَل على البديهة لا يدل بالضرورة على إتقان الصناعة النحويـة وصفًا وإعرابًا. بل لا مجازفة في القـول إن الوعي اليقظ بتفاعـل النواميس النحوية عند عمليـة الإفصاح التلقائي بالعربية السـليمة المسـتوفية لعلامات الإعراب كثيرًا ما يكون معطلًا للانسياب الأدائـي وذلك في مراحـل الاكتسـاب الأولى، فلغـة الضاد من فصيلـة اللغات الإعرابيـة، فهي تقتضـي إدراكًا مزدوجًا أثناء العملية التعبيريـة: الإدراك المرتبط بلحظة النطق بكل جزء من سلسـلة الكلام والإدراك الاستشـرافي بما قبل تلك اللحظة وبما بعدها، أي بسائر أجزاء السلسلة المكوّنة للخطاب.

بناءً على ما سبق لا يبقى من أفق للنهوض باللغة العربية إلا الاعتمادُ على المعلمين القادرين على ممارسـة الأداء اللغوي السـليم منـذ المراحل الابتدائية الأولى، فذلك هو المدخل الطبيعي لإنشـاء المؤانسـة الدائمة بين ملكة السـمع بالتلقي عند الطفل ثم ملكة إعادة إنتاج المسموع بالتصرف التدريجي المتنامي، وهكذا تنزرع في نفس الطفل أحاسيس لغوية ونفسية تساعده على تحويل مهارة الاكتسـاب إلى ما يشـبه السـجيّة بالطبع الأول. حينئذ نصل إلـى أم القضايا، بل إلـى أم المعضلات: بـأي لغة نعَلـم اللغة وغيـرَ اللغـة؟ لقـد آن الأوان أن نعيد بسـط الموضوع من أساسه وهو ذو شـقين، الأول قائم على ازدواجيّة الفصحى والعاميّة، والثاني على ثلاثية المسـتويات الأدائية بحكم هذه اللغة الوسطى التي تأخذ من الفصحـى ألفاظها وعباراتها وبعض ملامح بناهـا التركيبية، وتأخذ من العامية إسـقاط الإعراب وكثيـرًا من خصائـص الربط والنظم وصياغـة الجُمَل، وهي المرحلة الوسـطى التـي تمهّد لتـرك اللغة العربيـة كليًا من حيـث هي لغة إعرابيـة تنتمي إلى صنف الألسـنة التأليفية بحسـب المصطلح اللسـاني الدقيق، ثـم الانتقال بها إلـى صنف الألسـنة التحليلية على حد ما حصل بعـد ترك اللغة اللاتينيـة وتوَلد فروعهـا المختلفة. إن هذه اللغة الوسـطى لئن بـدت في الحياة العامـة ارتقـاءً بالعامية نحـو الفصحى فإنهـا في مجـال التربية والتعليـم انحدارٌ بالفصحـى إلى اللهجـة العامية بمـا يُنذر بضياع رسْـم اللغـة العربية المسـتوفية لحقوقها.

إن مسألة ازدواج الفصحى بالعامية في المؤسسة التربوية تأتي كرجْع الصدى للتلوّث اللغوي السائد في الحياة الاجتماعية بما هي البيئة اللغوية، وأكبرُ أنموذج لذاك الخليط هو أجهزة الإعلام المسموعة منها والمسموعة المرئية، ومن أدق الحقائق التي يتعين استحضارها الالتباسُ السائد في البنية الذهنيّة العامة لدينا، وهنا يثوي أكبر التباس وأعظم سوء فهم: فاللهجات اللغوية جزء من كياننا الحيّ، بها نعيش، وعليها نتربّى، ومعها نسافر في رحلة الوجود؛ نأكل بها، ونلبس بها، ونفرح ونحزن بها، ونحب أو نكره ثم نعشق أو نبغض بها أيضًا. والذي كان قدَره أن يختص في علم اللغة فهو الأولى بأن يدرك ما في كل لهجة عربية من أسرار التركيب ومفاتن الإيحاء وألغاز الدلالة، وهو الأجدر بأن يقرّ بأن عبقريّة الإنسان لا تتجلّى في شيء كما تتجلّى في لغته التداوليّة المكتسبة بالأمومة، وهو الأعلم بأن في كل لهجة عربية صيَغًا لو طاف بسائر اللهجات العربية، وبكل مستويات اللغة الفصحى، ثم عرّج على ما يعرف من لغات كونية عالمية لما وجد لها بديلًا مطابقًا، ولما استطاع أن يترجمها ترجمة تفي بكل شحناتها التصريحيّة والتضمينيّة.

ولكن الإقرار بكل ذلك لا يمنعه من اتخاذ الموقف الحضاري المسؤول، وهو أن تكريس اللهجة حاملًا للرسالة الثقافية وبديلًا عن اللغة القوميّة لهو الضياع الجماعي على عتبات قلعة التاريخ. ولن يسألنا أحد برهانًا جديدًا، فلو فعل لأحلناه على تجارب سائر الأمم، وعلى مواقف سائر الشعوب، وعلى قرارات سائر الأنظمة، وسيصدّقنا اللهم إلا إذا كان يظن - واهمًا - بأن لهجات كل هؤلاء وكل أولئك لم تكن تحمل هي الأخرى مخزونًا عاطفيًا مماهيًا لأحاسيس أهلها الناطقين بها. قضيتنا المستعصية نحن العربَ اليوم هي أن الوعي اللغوي لدينا ينبري حاضرًا ما دام الأمر متعلقًا بمستوى المعرفة التي مَحْملها الحرف المكتوب، فإذا غاب النص والمتن والخط غاب بغيابها وعيُنا بوزن اللغة، ووعيُنا بخطر اللغة، ووعيُنا بأن اللغة سلاح حضاري بأيدينا، فإذا زهدنا فيه انقلب علينا وغدا الرامي مرميًا، وأمسى القناص فريسة. إن عالم اللسانيات - شأنه شأن عالم اللغة منذ خمسة عقود، وشأنه شأن فقيه اللغة منذ أضعاف تلك العقود - ليعلم علم اليقين بأن اللهجة التي تنعت بالعامية

أو بالدارجة هي من أقوى الطاقات الثقافية الحاملة لخصائص الإبداع في الغناء وفي الشعر؛ شعبيًا أو ملحونًا أو نبطيًا، وفي النص المسرحي، وكذلك في سيناريو الأفلام التلفزيونية والسينمائية. ولن يكون عالم اللسانيات مخلصًا للمعرفة المتجردة ولا منصفًا لحقائق التاريخ الموضوعية لو أنه زعم أن على العرب اليوم قاطبة أن يَهْجروا لهجاتهم في الأغنيّة وفي المسرح وفي السينما ليقفوا كل إبداعاتهم الفنيّة على العربية الفصحى. ولكن الانحراف التاريخي هو في تلهيج الخطاب الثقافي بما هو خطاب يتحدث عن الإبداع، وبما هو كلام نصف به الفن ونُحلّله وننقده، وبما هو لغة نتحدث بها عن لغة.

إن اللغة العربية - لو أنصفها التاريخ وأهلها - لكان من المفروض أن تكون هي أداة التداول في كل ما يتصل بمجالات الفكر والثقافة والمعارف، وبكل حقول التسيير والتوجيه، وكذلك بكل دوائر الإبداع والفنون، أي كان من المظنون أن تكون هي اللسان التداولي في كل خطاب حي يتعلق بما يُسمّى في الأعراف الإنسانية بعالم الرموز والمجرّدات، وعندئذ يكون من الطبيعي أن يتخاطب الناس بلهجاتهم العامية فيما اتصل بالحياة المعيشية، وبالصلات الاجتماعية المتحققة على مدار الزمن الطبيعي، وهو ما يُصطلح عليه بعوالم الماديّات وما جاورها. إن وضع اللغة العربية في هذه المرحلة التاريخية وضعٌ حرجٌ جدًّا، فهنالك حملة واسعة تصاحبُ حملة الكونية الثقافية تتقصّد النيل من كلّ الثقافات الإنسانية ذات الجذور الحضارية المتأصلة، وفي مقدمتها الثقافة العربية، وتتوسل هذه الحملات العدائية دائمًا بالعامل اللغوي، وكثيرًا ما تتعلل بأن العربية الفصحى لغة مفارقة للواقع الحي المعيش، فتحاول أن تبث الوهم بأن لغة الواقع هي التي يجب أن تصبح اللغة الرسمية، وهذا معناه تحويلها إلى لغة تربوية، ثمّ إلى لغة إبداعية حتى يُكتب بها الفكر، ومن هنا تتسلل المعاول الناسفة. أما المرمى البعيد المنشود فهو أن تلقى العربية نفسَ المصير الذي صادفته اللغة اللاتينية بأن تنحل إلى لهجات تتطور إلى لغات قائمة الذات.

ومن القضايا الجديرة بالطرح والاهتمام مسألة «الكتابة العربية» بوصفها صورة للكيان الخطي للفصحى وبوصفها المجسّمَ الطبيعي للعلاقة الحسّيّة

البصريّة بين الإنسان وكينونة اللغة، وهو مستوى من الاقتران شديدُ التعقيد له آليات ذهنيّة وعصبيّة ونفسيّة لا تطابق البتة الآليّات التي تحْكم طبيعة العلاقة السمعيّة بين الإنسان واللغة. وفي هذا الباب يندرج ما جاء في الاستطلاع من استبيان حول مسائل الإملاء ومدى عسرها أو يسر منالها، وكذلك الاستبيان حول درجة الصعوبة في قراءة النصوص التي تأتي حروفها عارية من الشكل، وكل ذلك ينخرط في مبحث عميق الدلالة فسيح المقاصد تتناوله العلوم اللسانية الحديثة ضمن ما يعرف بمقروئيّة نظام الكتابة.

إن كثيرًا من حقائق العلم وحقائق التاريخ إذا اجتمعت أفضت إلى خلاصات مركزة، بل إنها – في بعض المجالات – تنجلي في بساطة متناهية، تكاد تتحدانا ببداهتها لفرط ما تناسيناها. فاللغة العربية لو أنصفها التاريخ وأهلها لكان من المفروض ألا تنتقل من المستوى الأدائي وهو المنطوق المسموع إلى المستوى الخطي وهو المكتوب المقروء إلا وهي مستوفية لحروفها. فتدوين اللغة العربية خطيًّا وهي عارية من حركاتها بدعة لا تعرفها اللغات الإنسانية في مجملها. وبناء على هذا الوضع الشاذ شاع قول بعضهم «الناس يقرؤون لغاتهم ليفهموا ما قرؤوا، والعرب يفهمون المكتوب كي يتوصلوا إلى قراءته» وهو أمر في منتهى الغرابة؛ لأن هذه القولة قد قيلت في أول أمرها على البراءة، بل قيلت للإشادة بعلوّ الطاقة الحدسية الموظفة عند القراءة، ثمّ حوّلها الذين يتجنون على اللغة العربية إلى قولة ظالمة؛ تشي بالغمز على العربية إيعازًا بأنها هي الحاملة لأعراض القصور والشذوذ.

إننا بما أسلفنا نروم الإحاطة بالدوائر التي تمثل أسيجة متناضدة، تحاصر مسألة التداول الأدائي الذي هو عنوان الاقتران بين اللغة والهوية. بل إننا نصادر على أن الأداء التعبيري كما تقتضيه فصاحة اللغة العربية، وكما يغيب في معظم أحوال التداول اللغوي في الواقع العربي، إن هو إلا إشكال جوهري يقع على سنم هرم من الإشكالات الحيوية التي علينا أن نفحّصها مليًّا لنتبين حقيقة هذا الأداء الغائب. أما مدارات هذا الهرم الإشكالي فأربعة: ثقافي وتربوي ولغوي وسياسي، ولئن جاءت متباينة حينًا فهي في الأحيان الكثيرة متوالجة متداخلة.

إننـا على يقيـن قاطـع أن واقعنا العربـي إذا تواصل اسـتخفاف قادتـه بالمعضلة اللغوية ولم يحسـموا أمرهم في رسـم اسـتراتيجية مُلزِمة تقوم على سن سياسة لغوية جريئة سيفرز حالة من التداول تفرض نفسها فرضًا بمنطق ضرورة الواقع، فتنبثق مشـاهد تعبيرية تتمازج فيها بقايا الفصحى وشـظايا اللغة الأجنبية - هذه أو تلـك - وتأليفات عاميّـة تتأرجح بيـن الخصوصية المحلية والحد المشـترك الأدنى من تقاطع اللهجات العربية. ويومئذ سـتنجلي المفارقة العُظمى بين يسر ظاهر في مجال التداول الشفوي وعسر قاهر في مجال التداول الكتابي. سيكون المشهد اللغوي متشـحًا بالاستعصاء، وسيمرّ زمن قبل أن يتسنّى لكل شعب في قطره، أو نظام فـي بلده، أن يعيد صياغـة منظومته اللغوية علـى مقاس حاجات الضرورة وبعض مقاسات ما سيتبقى من معايير القيم المرجعية.

وبعد؛ فكيف هي المعالمُ الكبرى التي تساعد على ترجمة الميثاق المعرفي إلى خارطة ترسم أسـس الانطلاق على طريق صناعة المسـتقبل بما يبدّل حالنا اللغويّة غيرَ ما هي عليه، وبما يُهيّئها لمآل غير ما هي سائرة إليه؟

إن الأصوات الداعية إلى النهوض باللغة العربية، والتي لطالما أكدت على ضرورة استدراك حالها قبل أن يفوت أوان إنقاذها من حالة التهافت والاندحار، مـا انفكت تتعـدد وتتوالى حتـى أمسـى بعضها يكـرر بعضًا بلا يـأس ولا ملل. ولقد اتضح لـكل متتبع يرصد بأناة وتمعّن أن كثافة الدعـوات المعبّرة عن إرادة التغيير كانت دائمًا تصطدم بغيـاب عزيمة الإنجاز، ولكم كانت الدعوات تصدر عن مؤسّسـات رسـميّة في أقطارنا العربيـة! وليس من بلد عربـي إلا وقد عرف خـلال العقـود القريبـة الماضية صيحات مـن الاسـتنهاض، وكانـت تصدر من الدوائر المُعبّرة عن سياسـات الـدول كتلك التي كانت توصـي بها مجامع اللغة العربية حيثما وُجـدت. واتضح أيضًا أن تعطل تحويـل الإرادة إلى فعل إجرائي مُنجَز قد وَصَمَ كذلك مؤسسـة العمل العربي المشترك سـواءٌ بما هي المؤسسة المختصة بالتربية والثقافة والعلوم أو المؤسسـة الأم؛ جامعـة الدول العربية منذ أعلنـت في قمة الرياض (عامَ 2007) التزامها باحتضـان القضية اللغوية. أفترانا اليـوم على أبواب تجربة جديـدة تخالف ما دأبت عليه التجارب السـالفة، وهي

تجربة المؤسسة المستقلة المستظلة بظلال النضال الطوعي في المعنى النبيل لما يُصطلح عليه بالمجتمع المدني؟

إن النهوض باللغة العربية في حاجة إلى عمل استراتيجي طويل النفس، تتآزر فيه جميع القوى الحية الفاعلة في المجتمع معضودة بإرادة نافذة من صنّاع القرار، تدعمها عزيمة جريئة من لدن القائمين على مؤسسات العمل العربي المشترك جميعها، ولا أقل من أن تعلن «مؤسسة الفكر العربي» لتحقيق منشودها الطموح عن خطة عشرية ترتسمُ أهدافًا تطبيقية محدّدة، تتدرّج فيها حسب الأولويّات الأسرع نجاعة، ثم تترقى إلى إنجاز سائر الخطى وذلك طبقًا للمحاور التالية التي يمكن أن تنطلق بالتوازي كمشروعات فرعيّة ويمكن أن يترتب بعضها على نتائج البعض الآخر.

إننا نرى أن أوكد الخطوات في مشروع «لننهض بلغتنا» تتمثل في العمل على توفير الشرط الضروري المطلق لدى مدرّس اللغة العربية في المراحل الثلاث المتتالية التي تسبق المرحلة الجامعية - الابتدائية والإعدادية والثانوية - وهذا الشرط هو الكفاءة التعبيرية بالفصحى عند المشافهة ارتجالًا مع ضمان شروط السلامة النحوية بتلقائية طبيعية وفي انسياب يُؤمّن التسلسلَ الوظيفي بين أجزاء الكلام. ذلك هو المدخل الطبيعي لجعل التلميذ يَأنس بالفصحى كما لو أنها سجيّة من سجايا الوجود العربي تجسّم هُوية الذات الفردية ثم الذات الجمعيّة. والذي يتوجّب زرعُه في نفوس الجميع - معلمين ومتعلمين - هو أن اكتساب الكفاءة التعبيرية يَقع خارج دائرة الوعي بالقواعد النحوية من حيث هي منظومة «تقنينيّة» تتبع البنية الصوريّة في فضاء الإدراك الذهني، ولذلك يتعيّن أن يبدأ التداول التلقائي الفصيح منذ المرحلة التعليميّة المبكرة. وهذا ما أصبح مسلّمًا به على صُعُد التجارب العالمية، بل هذا هو الذي يدفع القائمين على المدارس الأجنبية التي ما انفكت تنتشر في بعض أقطارنا العربية إلى أن يفرضوا على أبنائنا فيها ألا يتحدثوا إلا باللغة الأجنبية تلك، ومنهم مَن يبعث إلى أولياء التلاميذ برسائل تحثهم فيها على أن يحادثوا أبناءهم في البيت بتلك اللغة الأجنبيّة، ونحن - على مستوى الوعي الحضاري العام - نستهجن ذلك،

ولكن للأمر وجاهته العلمية في باب الاكتساب اللغوي عن طريق التداول طبقًا لما يُسمّى بالبيئة اللغوية بمعنى المناخ الحاضن للتداول الأدائي.

وكم يكون مفيدًا أن تنشأ في أقطارنا العربية مدارس نموذجية للتداول اللغوي الفصيح بحسب المراحل الثلاث «قبل الجامعيّة» وسيكون الدليل أقوى والبرهان أمكن حين يَثبت أن تلاميذ تلك المدارس هم الأقدرُ أيضًا على امتلاك اللغة الأجنبية بالتوازي مع اللغة العربية؟ نحن إذًا في حاجة لرسم خطة عملية مبدؤها «إعادة تأهيل مدرّس اللغة العربية» على الأسس السالفة الذكر، وهذه الخطة ذات شقين: شق عاجل يتمثل في تعهّد مستوى المدرّسين المباشرين الآن لمَهامّهم، وشق يتمثل في إعادة ترتيب الأشراط اللازمة لانتداب المدرّسين مستقبلًا. وفي كلتا الحالين سيكون مفيدًا ناجعًا أن نوفر للجميع قدرًا أدنى من الزاد المعرفي المتطور ولا سيما من ذاك الذي أنجزته اللسانيات سواءٌ التربوية منها أو التداولية أو الإدراكية. ومن الخطوات المتأكدة «تيسير النحو» على معنى تيسير طرائق تدريسه، ومن المهمّ التمييز بين مفهومين للنحو: النحو من حيث هو منظومة النواميس التي تحْكم اللغة وهذا مُعْطى مُسَلّم به لا يجوز النيل منه لا كليًا ولا جزئيًا، والنحو من حيث هو طريقة في وصف اللغة لاستنباط قوانينها الخفية ومن ثمّة طريقة في تعليم اللغة وتلقين قواعدها.

ويجتمع لدى العرب مخزون تراكمي في باب إصلاح المناهج النحوية بدأت منذ زمن طويل، ومن أبرز الإنجازات الجهدُ الذي بذله طه حسين عندما عَهد إليه مَجمعُ اللغة العربية في القاهرة بالإشراف على لجنة هُيّئت لذاك الغرض. ولقد آن الأوان لاستثمار ما أنجز وتطعيمه بالمكتسبات المعرفية الطارئة، وقد يتعين أن يدخل ذلك ضمن الخطوات الأولى من مشروع النهوض باللغة العربية، فتأتلف لجنة تستصفي من الكتب المدرسيّة المتداوَلة في كافة الأقطار العربية أفضلَ ما فيها من أبواب مادة اللغة نحوًا وصرفًا وبلاغة وعَروضًا وإملاءً، ثم تعدّ لنا كتابًا نموذجيًا موَحّدًا قد نرى فيه تجديدًا عصريًا لمعالجة كثير من مسائل النحو يأخذ في الاعتبار ما طرأ على قوالب اللغة من تغير في تواتر استعمالها أو في مضمون مقاصدها كالذي حصل في «باب المفعول المطلق»

أو في «باب التخصيص» وغيرهما. على أن وجهًا آخر من وجوه التجديد التعليمي يتعين إدخاله في ما يخص معالجة ظاهرة اللحن، ومَفادُه أن نستبدل بالنهج الزجريّ القائم على مبدأ «قلْ ولا تقلْ» نهجًا تعليليًا يقوم على محاولة تفسير الخطأ النحوي ولا سيما الخطأ الشائع، ذلك أن العلم اللغوي المؤسّس على قواعد معرفية عميقة يفيدنا بحسم جازم أن الخطأ النحوي لا يشيع إلا إذا استجاب إلى نزوع ما قائم في بنية اللغة أو قائم في التهيّؤ النفسي لدى الناطق بها. وهكذا فإن رَدّ اللحن لا يُفلح إلا إذا انبنى على شرح عميق لنواميس اللغة.

من المداخل المفاتيح للنهوض باللغة العربية تدريسًا ومناهجَ الحسمُ في موضوع «الرصيد اللغوي» وهو باب رئيسٌ في مسألة تعليم اللغات على أسس علمية في العصر الحديث، ومفادُه إجراءُ الأبحاث التطبيقية لتحديد معجم الألفاظ الأكثر تداولًا والأيسر منالًا، وذلك طبقًا لسلّم الكثافة الكمية: الألفان الأكثرُ شيوعًا ثم الأربعة آلاف فالعشرة آلاف، وبدون هذا الضبط لا يتسنّى لنظريات تعليم اللغات تحقيق النجاعة بمقياس اختصار المراحل الزمنية في التلقين والتلقي. سيقتضي منا ذلك أن نتخلّى عن كثير من الأوهام التي نحملها معنا بحكم سوء تمثلنا لمخزوننا التراثي، فالتباهي بتفوّق لغة على أخرى لأن رصيدها من الألفاظ يفوق رصيد الأخرى بأضعاف هو وَهْمٌ معرفي خالص، وكذلك التفاخر بالفيض الهائل من المترادفات حتى إن المسمّى الواحد له مئات الأسماء هو أيضًا خطل معرفي تام. والحقيقة العلمية الباتة هي أنه لا وجود لكلمتين متطابقتين كليًا في المعنى والمقصد والإيحاء، وهذا قانون صادق في كل لسان بشري، وقد انتبه إليه أعلامٌ أفذاذ في تراثنا وجعلوا له مبحثًا أسموه «باب الفروق في اللغة».

وحيث إن اللغة العربية موزّعة بين أقطار ذات سيادات وطنية مستقلة، وذات سياسات تربوية مختلفة، بل وأحيانًا ذات أولويّات وظيفية متباينة؛ فإن ضربًا من البحث العلمي الميداني لا بد أن يسبق - أو يوازيَ - ذلك، ويكون مداره «الرصيد اللغوي المشترك». وهذه تجربة سبقت ثم انقطعت، ففي يوم من الأيام كانت هناك «الهيئة الاستشارية للمغرب العربي في التربية والتعليم»

فأنشـأت لجنة سـمّتها «اللجنة الدائمة للرصيد اللغـوي» فأنجزت ما اصطلحت عليه «الرصيد اللغوي الوظيفي للمرحلة الأولى من التعليم الابتدائي» وأصدرته مطبوعًا، كان ذلك عام 1976. ثم تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المشـروع في صيغة عربية شاملة، وأطلقت عليه اسـم «الرصيد اللغوي العربي» فأصدرت منـه كتابًا أول بعنوان **الرصيد اللغوي العربـي لتلاميذ الصفوف الثلاثة الأولى من مرحلة التعليم الأساسـي** (عـام 1989) وكتابًا ثانيًـا يخص الصفوف الثلاثة الأخيرة (عام 1990).

إن العـودة إلـى مشـروع الرصيـد اللغـوي سـيكون خطـوة إجرائيـة مكينة يتأسّـس عليها التخطيط الاسـتراتيجي لمشـروع النهوض باللغـة العربية. وعلى درب الخطـى السـابقة يمكـن أن تنطلق سياسـة تعليمية جديدة تخص «سياسـة الكتاب المدرسـي» بشـكل عام، فتتجـاوز دائـرة الكتاب الموحّـد في مجالات المـواد اللغوية مـن نحو وصـرف وبلاغة كمـا ألمحنا آنفًـا، وتنتقـل حينئذ إلى الكتاب المدرسي عمومًا ولا سيما ما يتصل منه بمادة النصوص المعدّة للشرح، أو المقطوعـات الشـعرية أو النثريـة المعدّة للحفـظ. وقد يقع اسـتثمار الرصيد المشـترك في صياغة «الأدبيـات» المصاحبة لمـواد التاريـخ والجغرافيا، وحتى علوم الأحياء.

ولن تكون الخطة العشـرية التي نقترحها مسـتوفية أشـراط فاعليّتها إلا إذا انكببنا على سـدّ ثغرة عميقة ولكنها غائبة عن مشـهد الوعـي التربوي العام، ألا وهي القواميس المدرسـية المتنوّعة بحسـب مراحل التعليم الثلاث التي تسـبق المرحلة الجامعية، وهي الابتدائية والإعدادية والثانوية، أو في تمفصلها الثنائي: التعليم الأساسـي والتعليم الثانوي، وهي التي تسمّى أيضًا بالقواميس التعليمية، ولها علـم خاص يخطط لها ويشـرّع لفنونها، وسـتكون صناعة تلـك القواميس إنجازًا علميًا بامتياز كلما اسـتندت إلى ثمرات المرحلة السابقة الخاصة بتراتب طبقات الرصيد اللغوي العربي المشترك في الكمّ كما في الكيف.

وعلى جسـر الإنجازين السـالفين: الرصيد اللغـوي والقواميـس التعليمية ستتم مراجعة الآليات التعبيرية التي على أساسها تؤلف كتب المطالعة للأطفال

والتلاميذ، وهـذا مجال بالغ الأهمية، شـديد الخفـاء، دقيق المعالجـة، كثيرًا ما تسـوده الفوضـى البيداغوجية بحكـم التهافـت على ترويـج الكتاب بيـن أيدي الأطفـال، فيقوم ضـرب من التواطـؤ الهـدّام بين مَن يَنشـر ومن يؤلـف. وليس الظن بحسن السـرائر ولكنه الافتقار المعرفي في أقصى أغواره. ويكفي للراصد المتدبّر أن يجسّ نبـض الكتاب من خلال نظام الجملـة النحوية التي تكتب بها قصـص الأطفال، وكم مـن أعلام مرموقيـن انتصبوا فجأة يكتبـون للأطفال فإذا بهم على مسـافات كبرى من الشـروط الدنيـا، ناهيك أن نصهـم مكتوب بجمل ذات بُنى برهانية أو اسـتدلالية لا تقوى عليها طاقة الإدراك التي للأطفال؟ وفي كل الفضـاءات الجامعة بيـن كل المراحل التـي فصّلنا أمرها لا بدّ من اسـتثمار تقنيـات الطباعـة الحديثة كي نوفر قـدرًا من الشـكل في الكتابة يتدرج بحسـب مراحل التعليم وما يظهر فيها من عُسْر المقروئية لدى التلاميذ أو يُسرها.

هي خطة عشرية لا أقل من أن يُهيّأ لها كيان تنظيمي كأن يكون لجنة علمية دائمة ترعاها، وتضبط سـلم أولويّاتهـا، وتخطط لمراحلها، وتسـتنفر لها صفوة من طاقـات الخبراء اللغوييـن والتربويين، ومـا أكثرهـم عددًا فـي وطننا العربي، وما أغزرَ عطاءَهم وفيضهم وما أشـدّ غيرَتهم على لغتنـا العربية بحميّة وجدانيّة تؤازرها دراية عقلانية صامدة!

الفصل الرابع عشر

الهوية والمعلوماتية

لئن بـدا هاجس الهويـة العربيـة يتيقظ حسّـه لدى كثيـر من أقطـار الوطن العربي فإنه في بعض دول الخليج قد اشـتد ضغطه وعلت نبرته لأن تواتراته قد صعدت إلى سـطح الحياة الاجتماعية اليومية. وفي دولة قطر كان الانتباه مبكرًا للتعالق المكيـن الذي يُحتّمه ولوج العـرب إلى عصر التكنولوجيـا الافتراضية. في خضـم سـنوات الوعـي بقضية الهويـة واللغـة العربيـة على مسـتوى العمل العربي المشـترك (2007 - 2009) بادر المجلـس الوطني للثقافة والتراث في دولة قطر بتاريخ 28 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2008 إلى تنظيم ندوة بعنوان «الهويـة والمعلوماتية» وكنا بين المدعوّين، فأعددنا بحثًـا قدّمناه بعنوان «الهوية والمراجعات المتحتمة في عصر المعلوماتية: نحو تحديد المفاهيم» هذا نصّه:

تنـدرج ندوتنا هذه ضمن سلسـلة النـدوات التي تحـاول أن تُعالج مسـألة «إشـكاليات الثقافـة العربية» وهـي بذلك تمثل إحـدى زوايا النظر فـي مواجهة القضيـة الكبرى التي مـا انفكت تؤرّق قادة الفكـر وقادة الأمر فـي الأمة العربية وهي التي ما فتئت تجدد أسـئلتها منذ فجر نهضتنـا الحديثة وقد مرّ على انبثاقها زهـاء القرنيـن. غيـر أن زاويـة النظـر التـي اعتـزم القائمـون علـى درس قضايا الثقافة العربيـة معالجتها في هذه النـدوة المخصوصة تسـتوجب ملحوظة أولية عامة تتصـل بطرافتهـا أولًا، وبجرأتهـا ثانيًا، ثـم بخروجها عن النسـق المألوف ثالثًـا؛ ذلك أن بسـط موضوع الهوية فـي حد ذاته أصبـح مُدعاة إمـا للزهد فيه، أو لاسـتنكار ارتياده، أو لإثـارة نوازع التهـم الجاهزة. أما موضـوع المعلوماتية فيوحي بالانخراط المسـبَق والكلّي في آليات مبتدَعة توهـم بأنها تكفي لإعلان التخلي عن الانتماء النوعي بغية اعتناق مبدأ الانتماء الإنساني الأشمل. على أن جمع موضوع الهوية إلى موضوع المعلوماتية قد يتراءى لبعضنا غريبًا، والسبب هو ترامـي الأطراف بين قضيـة موغلة في التجريـد لأنها خلاصة القيـم الرمزية

المختلفة، وقضية تتصل بالظواهر العملية اتصالًا مباشرًا، ومن ضمنها التجليات التطبيقية للعلم النظري الخالص ومدى مساهمتها في تجسيد الاستثمار التكنولوجي الأقصى.

بين كل هذه الواجهات الأولية بدا لنا أن نتناول الموضوع من مصادراته الأولية، وذلك بضبط مفاتيح الحوار حوله، ولا يتسنّى ذلك إلا بتحديد المفاهيم التي يتوسل بها الموضوع، والتي تؤمّن المحاورة الخصيبة المثمرة طالما انطلقت على لسان أصحابها من مصطلحات مضبوطة تحيل على متصوّرات مدققة. وللموضوع – في مجمله وبين سائر أطرافه – أركان بادية وأعمدة متخفية، فالبادية هي: الهوية، ثم الثقافة العربية، فالمعلوماتية، وأخيرًا مفهوم الإشكالية ذاته. وأما المتخفية – تلك الثاوية وراء العلاقات المفترضة بين العناصر الأربعة الأولى – فأهمها: مجتمع المعرفة، فالعولمة، فالتنوع البشري، وأخيرًا حوار الثقافات. وكلها – هذه وتلك – مفاهيم مستحكمة تردُ في سياق سرد الاختيارات ولكنها ترد أحيانًا في سياق إعلان الشعارات فتتلابس مقاصدها من حيث تتوالج حوافز التوسل بها.

على شرح مضامين هذه المفاتيح التي عددناها، وعلى إيضاح تداخل بعضها في بعض أو التباس مقاصدها بحوافزها، ثم على ربط ما تشي به من أنساق ذهنية وإجرائية بسياجها الدائري العام الذي هو تسيير شؤون الناس وسياسة مجتمعاتهم، ستدور مساهمتنا هذه من حيث هي خواطر عامة نأمل أن تستجيب لمدارات الندوة الاستثنائية التي نجتمع على مائدتها. وفي البدء لا بد من التأكيد على أننا – نحن العربَ – نمر بلحظة حضارية فارقة، ولعل ذلك هو الدافع الحقيقي لاختيار هذا الموضوع الشائك الذي تطرحه علينا ندوة «الهوية والمعلوماتية». والأمر في حد ذاته مفاجئ لنا الآن رغم أنه مألوف في تاريخ الثقافات الإنسانية؛ ذلك أنه قد تمرّ بالأفراد وبالجماعات بين الفينة التاريخية والأخرى أحداث وخطوب تعصف بالقناعات الذهنية فإذا بالمرجعيات التي كان الناس يظنون أنها ثابتة، والمسائل التي كانوا يخالون أنها محسومة، تعْرَض من جديد على بساط البحث. عندئذ يجد المثقف نفسَه مضطرًا إلى إعادة ترتيب

بيتـه الذهني من خلال إعادة توظيب المرجعيّـات العامة التي إليها يتم الاحتكام عند كل محـاورة فكرية. وكثيرًا ما يجـد الناظرون المتأملون أنفسَـهم مضطرين للحديث في البديهيـات لأن الأحداث حملتهـم على إعادة تأسـيس منطلقاتهم حتـى يرمموا ما تصدّع مـن المعمار الفكري. وتـزداد المراجعة تأكـدًا وإلحاحًا كلما كان الخطب أعمّ على الإنسانية وأوسعَ مدًى في أرجاء الزمن البشري.

من هنا يمسي سائغًا أن نستعمل مصطلح «الإشكاليات»، لا على أنه مجاز يُرسَل جزافًا كما يأتي على ألسنة المتداولين كثيرًا، وإنما بوصفه مصطلحًا دقيقًا له ظلاله من المعاني تحيط بنواته من الدلالة. والذي نقف عنده في هذا السياق المخصوص هو أن هذا المصطلح مُوَلد تم صوغه عن طريق الاشتقاق باستنباط ما يسـميه اللغويون «المصدرَ الصناعي» وهو مصدر صرفي (إشكال) تلحقه ياء النسبة (إشـكاليّ) ثم تضاف إليه تاء التأنيث (إشـكالية) فيخرج بعدها من دلالة الوصف (سؤال إشـكاليّ - أسئلة إشكاليّة) إلى دلالة الاسم (إشكالية واحدة - إشـكاليتان اثنتان...) وهذا ما ينتقل باللفظ من خانة النعوت إلى خانة الأسـماء فنقـول عندئذ - علـى حد عبـارة اللغوييـن - إن اللفـظ «متمحّض للاسـميّة». علـى أن هذا المصطلح - كما صيـغ في أصله في اللغـات الأجنبية - قد ارتبط بمعجم الفلسفة ولا سـيما عند معالجتها لقضايا المنهج وأدوات التفكير، وكان يدل على الشـكل المجرد الذي يسـتوعب به الفكرُ الظواهرَ المبسوطة عليه كي يتأملها وينظـر فيها ثم يجادل حولها. وما لبث أن تحوّل المصطلح شـيئًا فشـيئًا إلى الدلالة على ضرب معين من القضايا، وهي تلك التي تستعصي على الفكر، أو يسـتعصي على الإنسـان الحسـمُ فيهـا بيقيـن، أو تلك التـي إذا اختـار المرءُ بعض جوانبها شـق عليه أن يزهد فـي الجوانب الأخرى. وبهـذه الدلالة يصلح المصطلح في العنوان الذي اختير عند تناول «إشـكاليات الثقافة العربية» والذي فـي حيّزه تتنـزل مقاصده بإثـارة موضـوع المعلوماتية فـي قرائنهـا المتعالقة مع الهويّة.

أمـا المعلوماتيـة فجوانـب تحديدهـا كثيـرة لأن المصطلح - ومـن ورائه مفاهيمـه المتعاضلـة - متعـدد الأبعـاد، ولكن مـا يخصنا منهـا هنا اثنـان فقط،

الأول وجهها التكنولوجي باعتبارها أداة تيسّر مهمّة دراسة الظواهر الإنسانية واستكشاف نواميسها المتحكمة في مختلف تجلياتها، فهي هنا مأخوذة في عمقها المعرفي الخالص من كل شوائب تكريسها لأي غرض تعسّفي أو لأي مرمى تحكميّ. إنها هي الأداة التي تعيننا على تحليل العناصر المكوّنة لمفهوم الهوية ذاتها تحليلًا علميًا اختباريًا، سواءً على نهج علم الاجتماع أو على نهج سائر الحقول المعرفية ومن أبرزها علم اللغة المسمّى باللسانيات. وأما الوجه الثاني لمصطلح المعلوماتية فيختص به بُعدها الاتصالي من حيث هي مسلك سيّار للمعلومة إذ تتدفق لاغية القيدين المتحتمين في كل وجود مادي وهما قيد المكان وقيد الزمن. ومن هذا الجانب يتم توظيف المعلوماتية للغايات الاستخبارية تحت مظلة الهواجس الأمنية التي هي «كلمة حق» كثيرًا ما يراد بها الباطل. وكيف لا نقرن المعلوماتية بالهوية حين يستشري تعقبُ خطى العربي حيثما حلّ ومن أي بقعة جاء تحت كوابيس التهمة المعلبة الجاهزة؟

هكذا تتضح لنا - بشكل أوليّ - ملامح شبكة العلاقات التي عليها تستوي جدران القضية المطروحة: فعن الوجه الأول للمعلوماتية ينبثق الجسر الرابط بينها وبين «مجتمع المعرفة» وعن الوجه الثاني ينجلي الجسر الجامع بينها وبين فكرة «العولمة» وعندئذ نكتشف السياج الآسر الذي تنحشر داخله منظومة الهوية؛ هذه التي إذا سلمنا بأن عمودها الفقري هو «الأنا والآخر» عرفنا كيف يمتد بنا التفكير إلى حوار الثقافات وإلى مبدأ التنوّع البشري الخلاق.

إن أوّل ما تتأسس عليه الثقافة هو توفر مصادر المعلومات، وتعدد مصادر المعلومات، والارتياض باختبار موارد المعلومات. وأعظم ما في ذلك وأجلّه هو توطين النفس على ألا تزهد في أي معلومة ثقافية مهما بدا شأنها صغيرًا. فمن أهم قضايا الإنسان في عصرنا - إذا ما قيست حاله بأحوال الإنسان عبر أجيال التاريخ - قضيتان هما على غاية من الخطورة بقدر ما هما على غاية من الدقة الخفية: الأولى تتمثل في نسق إنتاج المعرفة والثانية تتمثل في نسق تحويلها إلى مجال الاستخدام.

لقد كان الفكر البشري يتعامل مع تولّد المعرفة على أساس متوازن،

وكان يعلم أن تحقيق مخاضات العقل يأتي على نسق كثيرًا ما يمتد تواتره إلى ما بعد حياة الفرد الواحد. واليوم قد تغير النسق وأصبح الإنسان - سواء من موقع العالم المتخصص أو من موقع المتابع الذي يستثمر الإنتاج باستهلاكه والانتفاع بمحصوله - يجري لاهثًا ليلاحق انبثاق المعرفة وتولّد بعضها من بعض في حركة مترامية الأطراف بين مادتها وتلوّن صيغها. وطبيعي أن ينتج عن كل ذلك أن التحكم في المعرفة قد أضحى مرتبطًا بإدراك نسقها أكثر مما هو مقترن بمجرد إدراكها. وتغير الأمر من جهة أخرى في ما يخص تحويل المعرفة إلى مجالات الاستخدام بتوظيف العلم ومستنبطاته النظرية إلى عالم التطبيقات العملية، ومن هنا يبرز مفهوم التكنولوجيا في العصر الحديث لأنه يفترض وجود العلم أولًا، ووجود التقنية ثانيًا. ولكن ارتباط تطور هذه بتطور ذاك هو الذي ولّد مفهوم التكنولوجيا لأنها في حقيقة أمرها ليست إلا دلالة على الاقتران النسقي بين الجانبين من جهة، ولأنها ليست من وراء ذلك إلا وجهًا من وجوه إحكام استغلال المعلومة وتوظيفها توظيفًا أقصى. إنه لم يعد بدّ من التسليم بهذا الاقتران بين المعلومة من حيث هي مضمون إخباري وعامل الزمن من حيث هو التوقيت الذي تنكشف فيه، كما لم يعد مناص من الإقرار بأن هذا الارتباط هو ارتباط وظيفي لأن قيمة المعلومة ترتبط بزمنها، ولأن وقعها في مسلك الحدث يرتهن باللحظة التي تدخل معها في جدلية الفعل والتأثير. فإذا اعتبرنا أن أهمية كل فكرة من الأفكار تزداد باقتراب انكشافها من اللحظة المطابقة لأدائها - وهو ما يعني سرعة وصولها إلى النقطة الملائمة على محور الأحداث - تسنّى لنا أن نماثل كل ذلك بالقانون الفيزيائي الذي يضبط اقتران طاقة الأشياء بسرعة حركتها.

فمما هو معلوم في المبادئ الفيزيائية أن الأجسام لها وزن، ولها كتلة - هي حصيلة كثافة المادة المكوّنة لها - وأن الجسم إذا تحرك بسرعة معينة كانت له طاقة تتفاوت بتفاوت سرعته تلك. وبهذا القانون نقيس - فيما يقاس - قوة الصدمة التي تحدث بين جسمين بحسب أن يكون أحدهما متحركًا والآخر ساكنًا، أو بحسب أن كليهما في حالة حركة، فضلًا عن أن ذلك مربوط بالسرعة التي هي المسافة المقطوعة في وحدة الزمن. وعندئذ سنقول إن طاقة أيّ

معلومة من المعلومات تساوي مضمونها الثقافي مضروبًا في عامل الزمن الذي تتجلّى فيه. وبهذا التصوّر وفي هذا السياق نفهم كيف يغدو البحث في سلطة المعلومة جزءًا من البحث في خصائص الثقافة ومدخلًا إلى استقصاء آليّات إنتاجها. ونفهم أيضًا كيف غدت الثقافة محكومة بهذه السلطة: المعلوميّة أوّلًا، والإعلامية ثانيًا، والاستعلامية ثالثًا وأخيرًا. ثم نفهم لمَ كانت المعلومة مع المعلومة زوجين مؤسّسين لمنظومة القرائن الدالة التي تتحوّل إلى ما يشبه رقعة الشطرنج فيَصْدق على علاقاتها وعلى تجاوب عناصرها وعلى توليد دلالاتها ما يصدق على أيّ نظام سيميائيّ بما أن كل فعل هو رمز وأن المعرفة في خاتمة المطاف ليست إلا استخراجَ المعلوم من المجهول.

فما انفكت أهمية المعلومة في عصرنا الحديث تزداد بوزنها في ذاتها ثم بانتشارها المتكاثر حتى أصبحت مشاكلها تعمّ كافة أوجه النشاط الإنساني، سواء على مستوى الفرد في إدارة شؤون حياته الخاصة أو على مستوى ارتباط الأفراد في منظومة الجماعة. وتمثلت عملية الاقتران بين وزن المعلومة والثورة الثقافية المعاصرة في أن سَمّى الناس العلم الذي ينكبّ على توفير ما يحتاج إليه الإنسان في كل مظاهر حياته وفي كل أنشطته اليدوية والذهنية باسم اشتقوه من لفظ المعلومة ذاته، فالذين قالوا إعلاميّة ركزوا على عملية إيصال مضمون المعرفة الحاصلة، والذين يقولون معلوماتية يركزون على نسبة المعرفة إلى نواتها الأولى وهي المعلومة وتعليق كل شيء بها. ولقد انتبه الفكر البشري الحديث بنوع من الطفرة الواعية إلى أهمية المعلومة في حد ذاتها وإلى خطرها البعيد في توليد الثقافة وتصنيعها. وليس معنى ذلك أنه كان غافلًا عن دور المعلومة في التقدم الفكري الذي حققه العقل الإنساني، وإنما ارتكزت يقظة الحس لديه بشكل خاص على حلقة الوصل بين أهمية المعلومة في منطلق ذاتها والأهمية التي تكتسبها عندما تصْهَر في نسق وظيفي يعطيها قوة إجرائية لم تكن لها في البدء ولم يكن أحد يتوقعها لها في منظور النسق المألوف سابقًا. وهكذا نفهم كيف تدرّج أمر المعلومة نحو إخراج صورة للمجتمع الإنساني تكاد تزول فيه الفوارق بين الأعراف والثقافات والأجناس والخصوصيات المتوارثة، وهذا كله أعان على الزهد في مرجعيات الهوية أيًا كانت مناهلها، وهو ما يسوّغ أكثر

فأكثر معالجة موضوع «الهويــة والمعلوماتية» كقضية فكرية وحضارية على غاية من الأهمية والخطورة.

من هذا المنطلق نُدرِك كيف أن أهم تحوّل – في تقديرنا – طرأ على قواعد الثقافة في العصر الحديث، بل أبعده غورًا وأعتاه خطرًا، هو دخول عنصر الزمن فـي معادلة المعرفـة: فالمعلومة قد خرجت من سـياق القيمـة المطلقة في ذاتها واندرجـت في خانـة الارتبـاط بالزمـن ارتباطًـا ملزمًـا وملازمًا، ولهذا السـبب أصبح متعيّنًا علينـا أو كالمتعيّن أن نتحـدث عن «المعلومة» فـي صيغة المفرد؛ إذ رغم انـدراج كل معلومة مفردة ضمن نسـيج مـن أخواتها التي تكـوّن وإيّاها نسـقًا متجانسًـا فإن لكل معلومة وجودهـا الـذريّ المرتبط بعنصر الزمـن: بدءًا بتاريخ ميلادها، ثم سـاعة انتشـارها، وانتهاءً بلحظة انضمامها إلـى مجموعتها. ولكـن ذاك الاقتـران بيـن المعلومة والمعرفـة قد بلـغ ذروة خطه البيانـي عندما تطابـق العلم النظري المتصل بهمـا مع العلم التطبيقي الخـاص بتوفير الأدوات التي تسـاعد على إحكام مادة المعرفـة وتوفير الآليات التي تعين الإنسـان على إنجـاز العمليات التي لا يمكنـه بدونها أن ينجزها إلا بمشـقة عالية. وبعضها قد لا يتوصـل إلى إنجازه بصفة قطعيّـة إن هو عوّل على العيـن المجردة، والذاكرة الذهنيـة، والأصابـع الكاتبـة، أو عـوّل علـى الجـذاذات الورقيّـة، والحافظـات القرطاسـية، والرفوف الخشـبية، والأدراج المعدنية. وكيف لنـا أن نتصوّر اليوم سـير شـؤون البنـوك دون المعلوماتيـة، ولا شـؤون البريـد وشـركات التأميـن ومؤسسات الاستشفاء، فضلًا عن شركات المياه والكهرباء؟ وما عسى أن يؤول إليه أمر الطيـران المدني وتنظيم رحلات المسـافرين، وإحـكام عمليات العبور بيـن أصقاع المعمورة قاطبة لولا الذاكرة الحاسـوبية؟ وعلى ذلك فقِس شـؤون الأرشـيف وتنظيـم مـوارد المعلومة منه فـي كل مجـال: فـي الإدارة والأحوال المدنيّـة، وفي نصوص التشـريع وشـؤون القضـاء، وقـس أيضًا تنظيـم كبريات المكتبات في الجامعات ومراكز البحوث العلمية.

من هذا الباب داهمَنا عصر بنوك المعلومات وليس جزافًا أن سمّيت مراكز تخزين المعلومة بنوكًا، والسر ليس في الهيكل الخازن – فذاك مجاز– وإنما في

المادة المخزونة إذ تقوم المعلومة مقام النقد النادر والعملة الصعبة. ومردّ الأمر أن الإنسان قد خرج من عصر الجمع القائم على تكديس المعرفة إلى عصر معالجة العناصر المكوّنة للمعرفة: فمن السعْي إلى التراكم الكمّي للمعلومة انتقلنا إلى آليّات التناول التي تعين على تفجير المعرفة.

لقد كان إنتاج المعرفة مرتبطًا بمادتها في ذاتها، واليوم تحوّل إلى الاقتران بكيفية تنظيمها، واحتلت بذلك الآليّة التصنيفيّة موقع الصدارة في إنتاج المعرفة: فتوفرُ المعلومة، وجمعها، فتبويبها، ثم توفير المداخل إليها بحسب مقاييس متنوعة، كل ذلك قد أعان على تفجير المعرفة بتوليد المعلومة من المعلومة عندما يتسنّى إحكام التأليف بين عناصرها، وتلويناتها، وضوابط بنائها. إن بنوك المعلومات - تلك التي اجتهد بعضنا في تعريبها باشتقاق لفظ «المكنز» وجمَعَه على مَكانز - هي الصورة الخلفية من تكنولوجيّة الثقافة المعاصرة، وهي التي أحدثت تحوّلًا في أخلاقيّات الملكيّة المعرفية. فلئن ظلت ملكيّة العلم شائعة فإن مجانيّته قد انحجبت لأنه أصبح يذعن إلى قوانين التصنيع وآليات الإنتاج؛ فاكتسبت المعلومة بذلك سلطة في بعدها الدلالي كما في بعدها الإجرائي، وأصبح وقعها غير متحدد بذاتها، وإنما هو متحدد بوظيفتها ضمن شبكة العلاقات المحيطة بها، والتي تجعل أصغر المعلومات وأيسرها قادرة على أن تكون في لحظة معينة من لحظات التعامل الفكري هي المفتاح السحري لإنجاز الفعل المعرفي، شأنها في ذلك شأن «البيدق» الذي هو أصغر القطع وأوهنها في النسيج الشطرنجي عندما يحركه الماهر فيُرسي به على موضع يكون فيه هو الحاسمَ في مصير الجولة. وتلك صورة أخرى من صور سيمياء المعرفة.

إننا بحضرة تغير جذري عميق قد هز قواعد مفهوم الهوية كما توارثناها منذ فجر النهضة الحديثة، وإننا لأمامَ تحدّ معرفي جبّار: كيف السبيل في نفس الوقت إلى تقمص الحال الثقافية المتولدة معنا في تاريخنا الحضاري الراهن الحيّ وإلى استلال ما قد يعتريه من النيل المذيب للهوية الثقافية من حيث هي عنصرُ ديمومة البقاء؟ لعل المكاشفة الرمزية تكون عونًا إضافيًا ورافدًا مساعدًا. بل لعلها تحقق الإنجاز المزدوج، هي الموضوع الحديث المستجدّ

وهي الأداة المستنبطة الفاعلة. ولكن لا بد من إيضاحات أوّليّة تتصل بالسياق التركيبي الذي نصوغ فيه مدار بحثنا ضمن المقصد المحدّد - أو المظنون - الذي يسوّغه الجمع بين طرفين متقابلين: الهوية والمعلوماتية. ماذا تعني عبارة «مجتمع المعرفة» في ذاتها أوّلًا وفي نشأتها التاريخية ثم في سياقها المحدد بهذا المقام؟ وإلى أي مدى تظل فكرة الهويات صامدة في تنوّعها أمام سلطة المعرفة في توحدها؟

إن محاولة الإجابة هي التي ستمكننا من الإمساك بالموضوع من أطرافه حتى نؤسس وجاهة الطرح الفرعي الذي يتناول الهوية وخصوصية الثقافة. عندها سيتسنى لنا أن نطرح الموضوع برمّته في سياق المشهد الكوني الجديد، ذاك الذي يتسم بانكشاف القناع عن المرمى البعيد من فلسفة العولمة السائدة والذي يتمثل في أن التفوق العسكري والسطوة الاقتصادية ثم التنفذ السياسي لا بد أن يفضي إلى الاستفراد الثقافي بحيث يصبح كالضرورة السعيُ إلى تفتيت الهويّات المصاحبة مهما كانت عراقتها وحجم مرجعياتها. وسيتيح لنا كل ذلك أن نصوغ السؤال الإشكالي: بأي وسيلة أدائية - على مستوى التواصل المعلوماتي - نعتزم نحن العرب اقتحام المستقبل للانخراط في المشهد الاستشرافي؟ وكيف صيغت عبارة «مجتمع المعرفة» إذًا؟ وما هو المسكوت عنه في تاريخها المعلن والشائع مما لا يتطرق إليه التداول لغياب الإحساس بدلالة النشأة الجنينية لأدوات التعبير؟

إن الحلقة المفقودة في شرح الشرّاح لعبارة «مجتمع المعرفة» هي أنها قد نسجت على منوال عبارة أخرى، وليس استنساخها ذاك بغاية المماهاة قطعًا، ولكنه أيضًا لا يبوح بأن مرماه قائم على المضادّة، إنها عبارة «مجتمع الاستهلاك» الذي هو نتيجة طبيعية لسيطرة المعلوماتية على تنظيم حياة الإنسان المعاصر. ففي مستوى التركيب الأدائي نرى كيف انتظمت إضافة المفهومين على أساس إضافة الفاعل إلى فعله كما لو أننا حيال مفهوم واحد متفرّد هو «المجتمع - الاستهلاكي».

من هذا الباب نلج إلى فاعلية الصياغة بعد أن نستشف توالدها ونختبر

نسيجها في التعبير والأداء. إنها تتمثل في الاختزال الشديد الذي يتحوّل إلى ما يشبه الحصر ناهيك أن العبارة تغدو متحلية بخصائص التسمية: «مجتمع المعرفة» هو قول يقوم مقام الحدّ في علم الدلالة كما في علم المنطق، كأن الوارد فيه هو على سبيل الجمع والمنع؛ جمع الصفات الملازمة وإقصاء ما قد يتسرب معها من سمات غير ملازمة. عبارة «مجتمع المعرفة» هي إذًا الصيغة المحايثة لمدلولها كأدق ما تكون المحايَثة. وإذ نحن بصدد استشفاف المضمّنات بين صيغ الأداء، وبصدد استقراء التناسل السلالي لآليات التعبير، فإن من موجبات الاستيعاب الاختباري أن نقف عند الصيغة الأجدّ بعد الصيغة الأقدم، فكثيرًا ما يكون للاحق فضل على السابق عند عملية الشرح الساعي إلى التفسير، فالذي تم استحداثه ضمن آليات الخطاب العابر للثقافات بعدَ صيغة «مجتمع المعرفة» هو صيغة «مجتمع المعلومات». وقد مثل هذا الاستحداث حفرًا إضافيًا في نسيج المعرفة لأن فيه تعديلًا لوجهة «العلم» المشاع بين الناس ومجتمعاتهم، وكان في مفهوم «المعلومات» حشرٌ واحتشاد لآفاق متعددة: المعلومة، والإخبار عنها، وتوظيفها، وحق الجميع في الوصول إليها... ويكفي للاقتناع بالتحوّلات العميقة التي يمر بها الفكر الإنساني في لحظته التاريخية الحاضرة أن نذكر الحدث الذي صنعته السياسة الدولية بانعقاد «القمة العالمية للمعلومات» برعاية الأمم المتحدة (تونس في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005) وكأنها تبشر أو تنذر بزوال الحدود بين الهويات.

«مجتمع المعرفة» هو إذًا متصوّر ذهني تناسل من مفهوم «مجتمع الاستهلاك» ثمّ تناسل منه مصطلح «مجتمع المعلومات» وفي الأثناء بين طور وآخر، أو لنقل بين استخدام واستخدام، خرجت تركيبة الصياغة من الدلالة الناصّة بذاتها إلى دلالات حافة يحكمها الإيحاء. كان الخروج بيّنًا على مستوى الأداء اللغوي، فالقالب التركيبي ما إن انبثق حتى تلبّس بثوب «الشعار» لأنه يختزل المسافات للإعلان عن موقف مبدئي من الأحداث، أو للتعبير عن خيار قطعي من الظواهر السائدة في الاجتماع الإنساني، أي في علاقة الفرد بالجماعة ثم في علاقة الجماعة بأعراض الوجود وهو الوجه الآخر لمفهوم الهوية. ليست عبارة «مجتمع المعلومات» إذًا من المفاهيم التي يحاصرها الكشف الدلالي

بالأدوات التقنية في الوصف التداولي وإنما هي جارية مجرى الرصيد المشترك من المعجم اللغوي رغم تلبسها بمراسم المصطلح الفني الذي يُلحقها بالرصيد المختصّ. وقد لا نغالي في الافتراض المنهجي إن نحن أدرجناها ضمن القاموس السياسي المستخدم في الترويج للمسوغات الكبرى التي تثوي وراءها أضربٌ من المصالح يَسكت أصحابها عنها قصدًا وتدبيرًا. والذي قد يشفع لهذا الطرح الافتراضي هو ما شاهدته ساحة التداول الإعلامي من توظيف هذا القالب التركيبي حين تمّ جرّه إلى قياسات نائية فتمّ الحديث عن «مجتمع السلم» كشعار تقاوَم به نزعة التعدي والاجتراح في روابط المنظومة الدولية، وبناءً على هذا الصوغ تمّ ابتعاث الزوج الرديف – على مبدأ المضادّة المفهومية – فعُقد التقابل النقضي بين «مجتمع السلم» و«مجتمع الحرب».

هكذا نلفي أنفسنا على شرفات إطلال جديد، فمن غير إسهاب طويل ولا إمعان في التأويل يتراءى لنا من هذا القالب التداولي طيف المقاصد المتأدلجة بالمعنى الذي هو خروج باللغة من دلالاتها الناصّة إلى دلالة تضمينية يراد السكوت عليها؛ لأن الإفضاء بها يعطل تحقيق أغراض المستعمل لها. وهذه الرائحة التي يَعبق بها الأداء اللغوي ملازمة للقالب بصرف النظر عما ينجلي فيه من مفاهيم متحققة، ذلك أن الذي نقوله يَصدُق على كل الصيغ المنجزة: مجتمع الاستهلاك أو مجتمع المعرفة أو مجتمع المعلومات أو مجتمع الحرب فمجتمع السلم بحثًا عن «هوية معلوماتية» أو عن «معلوماتية ذات هوية». غير أن المتصوّر المنبثق من «مجتمع المعلومات» قد اتسع مجاله اتساعًا شمل مخططات العمل السياسي في دوائره المتدرجة من الخطط المحلية إلى الخطط الإقليمية ثم الدولية. وهكذا أصبح الأمر بالمراهنة على الثروة البشرية أكثر من الاستكانة إلى الثروة الطبيعية، فموارد الأرض تقف عند حدود مادتها كمًّا ونوعًا ومواردُ الطاقة الإنسانية خلاقة لا تعرف الحدود. وبوسعنا أن نربط مفهوم «مجتمع المعلومات» بمفهوم «الموارد البشرية» كمتصورين إجرائيين في الخطاب السائد منذ عقود. فالمورد البشري هو الخامة الفكرية بطبعها، لذلك عُدّ الذكاء البشري من أعظم المخزونات التي ينهض عليها ازدهار المجموعات الثقافية.

إن «المورد البشري» قد حوّل فكرة «مجتمع المعرفة» إلى آلية تحقق إنجاز مفهوم «رأس المال البشري» من حيث هو المورد الطبيعي الذي يتصف بالشمول والدوام لأنه طاقة مجرّدة وليست مادية كالنفط والمعادن. ولقد انتهى المطاف - في مجال البحث عن مقوّمات التكتل الإقليمي الواسع كما في مشروع أوروبا الموحدة - إلى مراجعة سلم الاحتكام القيمي فشاع التلويح بأهمية «اقتصاد المعرفة»، وهو الشعار الذي أصبح يطرحه الألمان في سباقهم نحو الانفراد بزعامة المشروع الأوروبي. ولكن المثال الأدل والأفصح هو ما أنجزه المجتمع الهندي في مجال المعرفة الرقمية، فالتفوق في مجال البرمجيات الحاسوبية دليل ناصع على أن التكنولوجيا الحديثة نفسها يمكن التفريق فيها بين مستوى مرتبط بالمادي المحسوس كصناعة الحاسوب وهندسة المواصلات الإلكترونية ومستوى مجرد تام التجريد وهو اختراع البرمجيات الذي يقع في قلب المناولة الافتراضية.

في كل ما سلف ما فتئنا نتحسس السياق الأوفق للإبحار في البعد الجديد الذي تتنزل فيه علاقة الهوية بمجتمع المعرفة، فلا جدل في أن الكشف عن منظومة المفاهيم من خلال خريطة المصطلحات السائدة كفيل بأن يجلوَ الآليات الذهنية التي ما انفكت تتحكم في الخطاب الكوني الفاعل. فلا يمكن إذًا أن نقارب الاستقصاء ولا الشمول دون أن نستدعيَ منذ الآن مفهومًا آخر يطوف على مشارف الموضوع في الحدود الفاصلة بين الثقافي والمجتمعي أي بين الحضاري والتكنولوجي، بل بين الانخراط في عصر المعلوماتية والحفاظ على ميثاق الانتماء إلى الهوية وَفقًا للمعادلة الرمزية التي تختزل الظواهر اختزالًا فتأتي في صيغة ناموس طبيعي نصّه: الهوية رمزها اللغة واللغة مرموزها الهوية. إنه «هجرة الأدمغة» وهي تسمية نبعت من داخل المجتمعات «النامية» أو الصاعدة». ومبدأ التموضع داخل الخطاب يؤكد ذلك لأن العبارة دالة على مكان الخروج لا على مكان الدخول، أي على فضاء المغادرة لا على فضاء الاستقبال. ولو كان للمجتمع «المتقدّم» أن يطلق التسمية لقال عن هؤلاء: «الأدمغة الوافدة» أو «الأدمغة المستوعَبة»، وهل منا مَن يتناسى أنك تتفوّه بعبارة هجرة الأدمغة إلا وأنت تحتضن - بوعي أو بغير وعي - مفهوم «اغتراب اللغة»؟

وبمجرّد أن نترك المسالك المعبّدة في البحث ونرصد شقائق الأحداث من وراء رقائق الخطاب نقف على المرايا الخلفية في فضاء «العالم الآخر»؛ عالم السبق المعرفي والتحكم المعلوماتي. ففي فضاء ما بين المعلوماتية والانتماء انبعثت مهنة جديدة هي بمثابة مكتب للخدمات مهمته استرصاد الكفاءات البشرية من ذوي حَمَلة الشهادات العليا ومن ذوي الخبرات العملية الفائقة بصرف النظر عن هوياتهم، يتم تعقب خطاهم لإغرائهم بالالتحاق بالمؤسسات التي هي في حاجة إلى أمثالهم، وتلك المؤسسات متعددة الأطياف: صناعية ومصرفية وتكنولوجية وحتى المؤسسات المختصة بتقديم الخدمات. وبليغ في الأمر أن المشتغل في هذه المكاتب والمكلف بجلب الكفاءات البشرية العالية إذا أريدَ تحديد وظيفته أو مهنته قيل عنه «قناص الأدمغة» أو «صيّاد العقول». ولكن منتهى الدلالة - ونحن نتعقب خلفيات البنية الذهنية الجديدة من خلال آليات الوضع الكوني الجديد - أن هذا التسابق نحو الانفراد بالموارد البشرية المتحيّنة في خانتها الذكائية المنطلقة عن طريق الإغراء والاستدراج قد خلق وضعًا جديدًا يُتحدّث فيه بإسهاب عن «حرب الأدمغة»؛ بحيث انزرع الصراع في صميم الموهبة الطبيعية من حيث هو مورد بشريّ خلاق قيمة المعلوماتيّة فيه أرفع بكثير من قيمة الهويّة. ولا يَشغلن أحدٌ باله بأن اقتناص الأدمغة من شبابنا العربي يمكن أن يُتوسل فيه باللغة العربية.

إن من أخطر القضايا الفكريّة وأدقّ الأبواب الحضارية مسألة الهُوية، ولا يعود خطرها إلى استعصاء فيها، ولا تعزى دقتها إلى قصور في إحساس الناس بها أو إدراك نخبتهم لها، وإنما يأتيان من شمولها الأفقي على سطح الأحداث ومن عمقها العمودي إلى قاع الأغوار في الوعي وفي اللاوعي، سواءٌ على مستوى الكائن الفردي أو على مستوى الكيان الجمعي. مسألة الهويّة يتناولها المؤرخون لأنّها عَمودٌ من أعمدة بحثهم في علاقة الأحداث والوقائع بصانعيها وبمستقبليها، ويعالجها علماء الاجتماع لأنها محط أنظار همّهم في تأسيس العلاقة بين الظواهر المادية في الاجتماع الإنساني والظواهر المعنوية، ويتطرق إليها علماء الإناسة الأنثروبولوجيون لأنها في مقام مركز الدائرة عند كل محيط ثقافي وبمثابة العمود الفقري في كل منظومة رمزية تتشكل بها

الأعراف كما في مراسم الفرح أو طقوس الموت أو نواميس الزواج أو تراتيب الميراث. ولا يغفل عن مسألة الهوية علماء السياسة ما دامت من أعظم الحوافز الدافعة إلى الصراع بين المجموعات البشرية أو إلى المهادنة، وما دامت من أجلّ المرجعيات التي تحتكم إليها التكتلات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. ولا يكاد مختصّ في العلوم الإنسانيّة يستغني عن مسألة الهوية تبسّطًا فيها أو تعريجًا عليها سواء أكان مجاله علمَ النفس أم علم اللغة أم علم الجمال الذي لا يستطيع تفسير أدوات الإبداع وآليات التلقي إلا إذا كان كاشفًا لمكوّنات الذائقة الفنية كما تتحدد معالمها بتميز فارق بين الثقافات الإنسانية. أما عن الباحث في أمر الديانات والمستقصي لكل ما يكون للمعتقد من تأثير علنيّ صريح في سلوك الأفراد وروابط الجماعات فإنه لا يبرح يطوف بقلاع الهوية مرة على تخومها ومرة إلى صميمها.

على أن موضوع الهوية ما انفك يتعقد أمره ويتعاظم شأنه بحكم الانتقال الفجئي الحاصل في مرجعيات الحياة السياسية على المستوى الكوني مما ألقى بظلاله على كل معايير الانتظامات الوطنية والقومية والإقليمية. ولقد ازدادت المسألة تضخمًا ومعاييرُها ارتجاجًا منذ انبرى بعض المنظرين ينفثون في أتون المُنازعات الثقافية سواء بطرح مقولة نهاية التاريخ أو بطرح مقولة صراع الحضارات. بل ومنذ أمعَن بعض محترفي الإغاظة السياسية وبعض المخططين للكيد الحضاري في تمضية السكاكين الجارحة لأديم الجسد الثقافي والغائصة على شرايين الانتماء التاريخي، وذلك بتنصيب أنفسهم وُكلاءَ على ما يسمّونه حقوق الأقليات ويُسدلون به غطاء أجنحتهم على الأقليات العرقية، والأقليات الدينية، والأقليات اللغوية. ولقد وجد المثقفون الخُلص أنفسَهم في كافة الأوطان ومن مختلف الاتجاهات والانتماءات محمولين حملًا على التصدي لهذه المظلمة الفكرية المستشرية. ولكننا على يقين راسخ بأن أولى الناس بالانزعاج وأحقهم بالانخراط في الجبهة الفكرية الشريفة هم جيل المثقفين العرب ممن يُؤهلهم زادهم الفكري المتفتح ورسوخهم الحضاري الأصيل إلى أن يكونوا الأقدرَ على فك شفرة النظام الثقافي العالمي دون أن يفرّطوا في أواصر الارتباط بالهوية.

إن أوّل ما يتأسس عليه نضال المثقف العربي في هذا الزمن الحضاري المخصوص هو استنكار جملة من الأوّليات ربما لم يكن لها من الخطر في أي زمن مضى كما لها اليوم منه في هذه الأيام. فالانتماء الحضاري لا يتأسس إلا على قواعد تمتدّ مع التاريخ بما هو زمن فيزيائي متعاقب، والانتماء هو دومًا سليلُ الاستمتاع بقناعات ذاتية يطمئن لها الإنسان في أعماقه الحميمة وتكون في لبّها حائقة بكل مجاذبات الأنا والآخر. وفي البدء لنعلمْ أن الهُويّة ليست وقفًا على الأرض التي نعيش فيها أو نتربّى عليها أو نختار الهجرة إليها، ولا على الأرض التي نساق إليها سوقًا سجناءَ بين أسوار المنافي الإرادية يوما ومتاريس القضبان القسريّة التي يَحشرها العدوّ الحضاريّ وراءها مرّة أخرى. والهوية لا ارتباط لها بالجنسية السياسية المعرّفة لنا سواءٌ وَسمَتنا بحكم السلالة، أو بحكم المكان الذي وضعتنا عليه أمهاتنا، أو بمقتضى التشرد الذي نما بنا على أنقاض اغتصاب الأرض من أيدينا. وليست الهوية قرينة اللغة القومية إن كنا نحذقها حذقًا عاليًا أو كنا متعثرين بها متكئين عليها. وغيرُ مُجد في أمر اللغة والهوية إن كنا نكتب بها أو نتوسل بغيرها وإنما الإجداءُ أن نتكلم من داخلها إذا تكلمناها وأن نفكر بها وفيها إذا نطقنا بلسان آخر غيرها.

إن الهوية حق من حقوق الانتماء يكتسبه الإنسان بشرعية تامة إذا آمن به، ثم يستبقي حقه فيه ما دام قائمًا على شأنه حريصًا على صونه متفانيًا في الإصداح به. ولا ينهض من المثقفين بأمانة الانتساب على الوجه الفاعل إلا من آمن بأن التاريخ صيرورة. ومعناه في الأدبيات الفكرية الرائجة أن الحاضر وليد الماضي وأن المستقبل وليد الحاضر بحيث لا انفصام بين مراحل الزمن ولا توتر بين أدراج السيرورة، ولكن معناه في الرؤية الثاقبة العميقة أن الحاضر من الأزمان هو متصوّرٌ لشيء غير موجود لأن الحاضر عدَمٌ خالصٌ بحكم أن الزمن الطبيعي انقضاءٌ بالضرورة. ولكن الفكر ينفسح في أرجاء التصوّر فيتخذ من اللغة مجازات ومن دلالاتها صُوَرًا مطاطية فيطلق مفهوم الحاضر على كل ما امتد من الزمن ونحن واقعون في امتداده، أو على كل ما نفترض أنه ممتد وقد علقنا عليه أحداثًا نقيم أنفسنا في دائرتها إقامة اعتبارية تقديرية. على أن التسليم بصيرورة التاريخ يتضمن بشكل متعين أن نتخلى عن مفهومين له آخرين، أولهما

القول بأن التاريخ انسلاخ دائم بحيث لا يكون القادم فيه إلا تشويهًا لما مضى، وهذا المفهوم قائم في جذوره على تصوّر مداره الإيمان بمثالية الماضي مطلقًا، وبأن الذي تلاه ما كان إلا إفسادًا له وانحدارًا به إلى قاع الوجود المتهالك، وإلى هذا التصوّر تنسَبُ القولة السائرة على مضرب الأمثال: ليس في الإمكان أحسن مما كان. وأما الثاني فهو المفهومُ الميكانيكي للتاريخ وهو الذي يعتقد القائلون به بأن الزمن توَلديّ بالضرورة، وأن التاريخ تصنعه العوامل الحاضرة، فهو لذلك غير مرتهن بروافده الماضية.

إن التصورين - الانسلاخيّ والآلـي - يلتقيان بشكل غريب في منتهى واحد هو أنهما يرسّخان لدى المثقف استشعارًا ما بالحتميّة، ولكن خطرهما أنهما يفترقان افتراقًا مشطًا بحكم ما يتولد عنهما من مفهومين متقابلين للهويّة الحضارية، فالانسلاخي منهما يُكبّل أجنحة التوق تحت وطأة الموروث، والآلـي منهما يقطع صلات الأرحام مع الجذور التي فيها أنساغ الانتماء التاريخي. سيكون متعيّنًا على المثقفين المؤمنين بميثاق التوازن بين الثورة التكنولوجية بكل أبعادها المعلوماتية وقيم الانتماء الحضاري أن يسلموا بأن اللهث وراء المنافع في ظل الوضع الكوني الجديد أمر مشروع ولكنه مشروط بحدود تضبطها مراجع القيم المُعلنة: أن لا نفعَ بدون انتفاع، وأن الأدوار في ذلك يتبادلها الأطراف جميعُهم، وذلك ناموس من نواميس التوازن الاجتماعي، بل هو سر من أسرار اكتمال الثقافات وانتقالها إلى المناضد الإنسانية الشاملة. إن في النفع إقرارًا بمشروعية الانتفاع وربما تسليمًا بضرورته، كما أن في التسليم بهذا وذاك اعترافًا بأن الواقع يصنعه المثال، وبأن الأنموذج يراجع نفسه بنفسه من خلال صيرورة الواقع مع التاريخ. وهذا كله يستتبع القولَ بأن المعيار لا يناقض الاعتراف بإجرائية الواقع ومَضائه عليه. ولئن لم يُنكر الواقعُ أنموذجَ المعيار حتى ولو خالفه فإن المعيار ليس له أن ينكر الواقعَ حتى ولو تماهى وإيّاه.

إنّ الوعي بالهوية وإن التيقظ بعقدتها الباطنة لمرهونان بإدراك الجدل الحيوي القائم بين مرجعية الهوية ومرجعية المعلوماتية من حيث إن الأولى هي

المتن والثانية هي الشرح والتفسير والتأويل، ومن حيث إن الأولى هي جوهر الدلالة والثانية هي النص المفصح عنها. وهنا بالتحديد يتعين على المثقف أن يسلم تسليمَ وعي لا تسليمَ انصياع بأن للهوية في العصر الحديث منطقًا قد لا يطابق في ظواهره منطق النظر العقلي الخالص. وليس من همّه الأكبر أن يلج إلى القلعة لفك شفرتها من الداخل، فإن استطاع أن يفعل فتلك منة، وإن عزف عن ذلك فيبقى له وعليه أن يحلل وينقد معتمدًا على الوقائع، وأن يستشرف ويوجّه متوسّلًا بما يتكشف من مقاصد. إن عقل الأشياء بمنطق الثورة التكنولوجية لا يلغي بأي وجه من الوجوه حق المثقف في الانتماء، بل كل لحظة يجود بها العقل ويسخو بها العلم في أبعاده التطبيقية ستكون عونًا على تزكية الانتساب الحضاري إلى هوية عالية الشأن؛ إذا شاطرك أناس إياها عَز بهم صوتك، وإذا خاصمك عليها أناس آخرون لم يكن لهم بد من أن يحترموك بها وأن يحترموها لك. إننا بالعقل التكنولوجي نعزز أركان الهوية ونقوّي دعائم الانتماء ولكننا بالحماسة الفياضة لن نبنيَ معمار العقل ولن نشيّد صرح الجبهة الثقافية.

إن الكونية الثقافية التي أصبح الناس يستسهلون الحديث عنها بإرسال العبارة المشؤومة «عولمة الثقافة» هي مشروع حضاريّ كامل يتلبّس بلبوس الثقافة فينطوي على مقوّمات جديدة في الفكر والذهن واللغة، والقضية الكؤود هي أنها مشروع صامت سيفضي - ما لم يَقم المثقف بدوره التنويريّ المضادّ - إلى ترويض أيديولوجيا جديدة تصبح فيه الفريسة لسان الدفاع عن قناصها، وتصبح معه الضحيّة بماسوشيّة سرياليّة الحارسَ الأمين لجلادها. لن يبقى شيء في مجالات الفكر والثقافة - بعد اقتحام مفاهيم المنظومة الكونية الجديدة لمجالاتنا الذهنية والنفسية وبعد اختراقها لآليات التلقي المعرفي - على ما كان عليه، ولن يبقى على الذي هو عليه. بل حتى مسلمات الاكتساب الثقافي هي الأخرى لن تجديَ نفعًا كبيرًا إذا لم تتم مراجعتها في الأعماق.

قبل عصر العولمة الذي يرافقه عصر الحواسيب الحاضرة بين أيدينا في كل المجالات، والتي تجرنا إليها جرًّا بحكم إغرائها الفعلي، وبحكم اختزالها للجهد المبذول وللزمن المقضيّ، كانت المعرفة الإنسانية قائمة على الانتقاء،

وكان يَصْدق عليها في جل الأوقات قانون الإدراك الشمولي لأن الآلية الجشطالتية التي يستغني فيها الوعي بالكل عن استيعاب الأجزاء آلية تأليفية قصوى، وقبل عصر العولمة كانت الثقافة نسيانًا لجل المعارف التفصيلية ثم استثناءً لبعض المعارف الكلية نستبقيها خارج دائرة النسيان. أما في سياق المنظومة الراهنة فإن الإدراك الجشطالتي قد انتفت في الشأن الثقافي فاعليته، وإدراك الأجزاء في قضايا النظام العالمي الجديد قد أصبح شرطًا رئيسيًا ولا سيما في التداعيات الاقتصادية المتوجّبة ضمن العولمة، ذلك أن المعلوماتية لم تعد تهتم بما نتذكر أو بما ننسى، لأن ذاكرة الحاسوب جاهزة، وأقراصه تلج بنا إلى أدق التفاصيل التي جرت عادة الإنسان أنه ينساها. إن هذا المشهد المعلوماتي هو الذي يضع المثقف وجها لوجه أمام حتمية جديدة ألا وهي الانخراط طوعًا أو قسرًا في المثاقفة الإنسانية المستمرة. وليس بوسع الواقع الفكري الجديد أن يستوعب أي أنموذج من نماذج الثقافة الرافضة، فالمدّ الإنساني اللاغي للحدود يتمثل في أنموذج الاعتراض ويزدهر بأنموذج المهادنة ولكنه يقسو على أنموذج الرفض القطعي.

للمرحلة الراهنة مقتضيات وللوضع الثقافي الكوني الجديد أشراط وإملاءات، وعلى رأس كل اللوائح الطارئة ما على المثقف أن يعتمده في إعادة التفعيل، وهو أن المثاقفة العربية تقتضي استراتيجية ذهنية في عصر التكنولوجيا المعلوماتية. وإذ يكون الوعي الثقافي قد تأسست قواعده داخل الأوطان فإن على الخطة أن تتجه صوب الفضاء الإنساني الشامل لتأسيس جبهة خارجية يجتمع إليها كل شرفاء الفكر ونبلاء الإنسانية من المتمسكين بأوتاد الإنصاف وبحق البشر في أن تتنوع هوياتهم تنوّعًا خلاقًا. فعندما أعلن النظام العالمي الجديد عن نفسه فأشاع بالتصريح قانون العولمة الاقتصادية وسكت عن التصريح بناموس الأممية السياسية دون أن يستاء من الذين بادروا بإفشائه، ودون أن يغتاظ من الذين جاهروا بمقاومته من أجلها، كان واضحًا أن ركيزته العملاقة هي الثورة الاتصالية التي أساسها التوظيف الجبار للمعلوماتية، كما كان من الواضح – لكل من يحسن قراءة ما وراء الأحداث البادية ولكل من يحذق رصد القرائن الدالة على لوحة الأحداث العالمية – أن مهمة الاختراق الثقافي

قـد أوكلت إلى الأجهـزة الفكرية الموازية التـي يقول ظاهرُها إنهـا تعمل بحياد موضوعي بينما يشـي مضمونها بأنها تشـتغل ضمن منظومة معلوماتية متماسكة مـن حيث الحوافـز ومن حيث الغايـات. وما أطروحـة نهاية التاريـخ وأطروحة صدام الحضارات إلا قمة الجبل الجليدي الغائر في أعماق المحيطات.

ليس بوسـع مثقف منصف إلا أن يقـرّ - ولو على مضض مـن أمره أو من أمـر الذين ينتمي إليهـم بالولاء الثقافـي - بأن نسـيج الكونية الثقافيـة لن يكون إلا من نسـيج الأممية السياسـية والعولمة الاقتصادية. فمثلما عمل الاسـتقطاب الانفرادي على ترويض إرادة الدول سياسيًا وعلى امتصاص الفائض من الجهد الاقتصادي لشـعوبها فإن التنميط الثقافي - بدءًا بفلسـفة الفكر ومرورًا بتقنيات المنهـج وانتهاء إلـى كل الصناعـات الثقافيـة - يسـتهدف سـلبَ المجموعات الإنسـانية خصوصياتهـا، وترويـض إرادتهـا فـي الاسـتقلال الذهني، وتسـخير قدراتهـا فـي فهـم الأحـداث أو تأويلهـا، وكل ذلـك يتـمّ عبـر تقنيـات تركيب الخطاب الإعلامي المحبوك. وما كان ذلك متيسـّرا لولا سيادة سلطة اللغة التي تحتكر فضاء الفكـر عبر احتكارها آليـات المعلومة، وأين لغتنـا العربية من هذا الفضاء الفسيح وسلطته العاتية؟

إنهـا الحرب الثقافيـة القائمة بالقـوة المعلوماتية في أرحـام النظام العالمي الجديد، وإن من أخفى أدواتها وأشرس أسلحتها وأخطر آلياتها الحربَ اللغوية التي ما انفكت فقاقيعها تطفو على سطح المياه بين المحيطات، وما فتئت قرائنها تتساقط متهاطلة من أقمار البث المسموع والمرئي، ناهيك عمّا يُخزن في ذاكرة الشـبكات المندمجة وما يُشـحن في البرمجيّات الصادرة عن بنوك المعلومات، ومـا تزدهـي بـه وكالات الأنباء العملاقـة في انحيـاز حضاري مكشـوف يتدرّع بأقنعـة الإعـلام المتعدد، ويتسـتر بأرديـة حريّة المصـادر في اقتنـاص المعلومة المناسـبة. إن التحـدّيَ الكوني الجديـد يضعنا في كل لحظة علـى عتبات عصر من الاستعمار المعلوماتي الجديد هو الاسـتعمار الثقافي المتشابك مع العولمة الاقتصادية والمتضافر مع أممية القرار الدولي ذي الاتجاه المتفرّد، إنه اسـتعمار ثقافي يختلف كليًا عن حركة الاسـتعمار الثقافي التي واكبت حملة الاحتلالات

في القرن التاسعَ عشرَ ومطالع القرن العشـرين حين كانت الدول الغربية تبحث عـن المجـالات الحيويـة لثورتهـا الصناعيـة فتتقنـع بقنـاع التبشـير الحضـاري والرسـالة التمدينيّة. والخطر الأكبر في هذا الاسـتعمار الثقافي المعلوماتي الآن هو أننا نحن العربَ لم نتسـلح له بما يكفي من الاسـتعداد، فالثقافة المعلوماتية ما زالت تخطو خطاها الأولى في بُنانا الاجتماعية الأساسية.

إن الحـرب الماليـة المبرمجَـة هـي الآن صانعـة المعجـزات إذ تحقق من الانتصـارات مـا لا تحققه أي حـرب تقليدية بأي سـلاح ذكـيّ، ثم إنهـا تحقق الإنجـاز الكبيـر في الوقـت القصير محطمـة بذلك أرقامًا قياسـية عاتيـة، ولكن الحرب الجديدة التي يُشـهَر سـيفها على الأعناق في ضوء القطبية الكونية ذات البعد الواحد ستكون هي الحرب العلمية وسلاحها هو التكنولوجيا العالية. وما نسـوقه هنا لا يتطابق مع الأدبيات الشـائعة مـن أن التفوّق الإنسـاني في العصر الحديـث هـو بالضـرورة التفـوّق العلمـي والمعرفـيّ والتقنـيّ والتكنولوجـي، فهذا مسـلّم به ولا سـيما إذا دققنا مقاصدنـا به من أن كل المنظومات السياسـية والاقتصادية والعسـكرية هي منظومات ذات مرجعية ثقافية جديدة. وإنما الذي نعنيه هو الحرب العلمية على الحقيقة لا على المجاز.

ليكـن من باب الاستشـراف اليقينـي وإن بدا في ثوب إرهاص حدسـيّ أن الحـرب القادمة سـتكون أسـلحتها من نوع خـاص جـدًا: أقمار البـث الصوتي التي تمرّ عبرها كل الاتصالات الصوتية الفضائيـة وضمنها أقمار البث الإذاعي والتلفزيوني. وليسـت الحـرب عندئذ حربًـا بالصواريخ لتدمير الأقمار السـيّارة مما قد تصح في حقـه عبارة حرب النجـوم وإن كانت العبارة قـد وُضعت لغير هذا، فـذاك مدى يعسـر بلوغـه إلا يـوم تتكافأ القـوى المتنافسـة، ولـن يتعجل الإنسـان اختـراق خطوطه الحمـراء لأن المَهْلكة هـي على ربّان السـفينة وعلى راكبيهـا جميعًا. ولكن حرب أقمار البث سـتكون بالأسـلحة الصامتـة التي هي أسلحة الاسـتنزاف: خلق الحاجة، وتعويد الناس عليها، ثم ترويضهم بها، وبعد ذلـك ابتزاز مدخراتهم في سـبيلها بحيث ينفرد القطب بحصص الأسُـود ويترك للمادحين فتات اللهاث.

ومن أعظم السيوف المسلولة التي ستتدجج بها عساكر الحرب العلمية الشبكات المندمجة التي هي الحليف الاستراتيجي لبنوك المعلومات، فكلها أسلحة فتاكة في الحرب الثقافية الكبرى، وكلها تبدأ بتوفير الاستفادة مقابل ضريبة ميسّرة ثم تتنامى فواتير التكلفة بتعمّق الحاجة وتوطن العادة ومؤالفة التيسّر وطواعية المناولة. وبين ترغيب وترهيب سيمسك فرسان النظام المعلوماتي الجديد بكل أزرار الضغط فلا يبقى للآخرين من خيار إلا التقاذف بين مَعاصر الدفع ومَنافخ الحظر. إن الوعي المعلوماتي لهو اليوم ضرورة مطلقة، ولعله يتحتم - كما يتعزز - بقدر ما يكون مدعومًا برؤية نقدية ثاقبة تنطلق من تشخيص عينيّ دقيق. إنها الضرورة الملحّة التي تدفع إلى التزام جديد بعد أن تخلخلت كل المسلمات الفلسفية المتواترة على مدى قرن بأكمله، وتزعزعت كل الموثوقات الأخلاقية التي اطردت على مدى تاريخ البشرية المكشوف.

أنْ نناضلَ في سبيل وعي ثقافي جديد، ذاك هو قدَرُ المثقف العربي وهو اليوم متأكد مِلحاح كأشد ما يكون التأكد والإلحاح.

الفصل الخامس عشر

تعدّد الأبعاد

فصلًا بعد فصل؛ ها نحن نقفو مياسم الظاهرة النوعية التي اختص بها الحراك العربي في أمر اللغة ولا سيما منذ النصف الثاني من العقد الأوّل من قرننا هذا. هما ميزتان بارزتان، الهبّة العامة التي تتزامن وقائعها أو تتلاحق أو تتوالج، وامّحاءُ الحدود بين البنى المجتمعية المتعارف عليها من مؤسسات حكومية أو خاصة أو عالقة بالعمل العربي المشترك أو ذات جسور ممدودة بين البعض من هذه والبعض من الأخرى؛ وذلك بفضل مبادرة شخصيات لها صفات رسمية ولكنها تناضل في سبيل اللغة من خلال منظومات غير رسمية. ففي 4 ماي (أيار/ مايو) 2010 كنت في الدوحة أستجيب لدعوة خاصة تلقيتها من سمو الشيخة موزا بنت ناصر المسند، حرم أمير البلاد يومئذ. تم اللقاء بحضور صفوة من رجالات الدولة، وكان السؤال الذي من أجله جيء بي واضحًا ومباشرًا: ما الذي بوسعنا أن نصنعه لفائدة اللغة العربية وهي تتخاذل أمام اكتساح مخاطر الاستلاب والتعريب؟ أجبت ولم أستبْق من الكياسة إلا حدها الضروري الأدنى، ثم اقترحت تنظيم لقاء يُدعى إليه ثلة من أهل الذكر، فعُهد إليّ بالمشورة، فرفعت التقرير التالي:

تقديم:

انطلاقًا من التصور العام الذي عرضته صاحبة السمو في الاجتماع الذي دعتنا إليه وحضره ثلة من الكفاءات العالية في دولة قطر بتاريخ 4 ماي (أيار/ مايو) 2010، واستنادًا إلى الآفاق الاستراتيجية البعيدة التي رسمتها بغاية صيانة اللغة العربية من المخاطر التي تتهدّدها، يُسعدنا أن نرفع إليها ما رجته منا من رسم خطة أولية عامة تترجم الإرادة السياسية التي تفضّلت بإبرازها والتأكيد عليها. إن ارتفاع سقف الطموح الذي يَحْفز أصحابَ القرار في دولة قطر على

إيلاء اللغة العربية الأهمية التي هي جديرة بها والتي هي أيضًا ضرورة متحتمة لنجاح أهداف الدولة في تنمية المجتمع، لا يمكن أن ينهض به الأفراد ولا يمكن أن تحققه المناسبات الموسميّة حتى ولو كانت متواترة، وإنما هو يقتضي بعث مُنشأة مُحْكمة متكاملة يمكن أن تسَمى «مؤسسة النهوض باللغة العربية» وأن ترفع شعارًا دالًا وهادفًا: «إن العرب بقدر ما هم في حاجة إلى الأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن المائي، هم أيضًا في حاجة إلى الأمن اللغوي».

التوصيف الوظيفيّ:

- تعمل مؤسّسة النهوض باللغة العربيّة على نشر الوعي بأهميّة صيانة اللغة القومية.

- تتولّى الربط الجدليّ الفعال بين تنمية القدرات اللغوية وتنمية المجتمع.

- تؤكد أن أي مشروع نهضوي لا يبلغ غاياته إلا إذا ارتكز على مشروع لغوي قومي.

- تنطلق من التسليم بأن حوار الأنا والآخر لا يستقيم إلا على أساس النديّة اللغوية.

- تسَلم بأن اللغات الأجنبية هي حليف استراتيجي للغة العربية.

- تصادر المؤسسة على أنه لا مجال لمعالجة قضايا اللغة العربية إلا بتآزر وثيق مكين بين المؤسسة السياسية التي تتخذ القرار والمؤسسة العلمية بمختلف تجلياتها، فهي التي تسَخر طاقاتها من الخبرة والاختصاص لصيانة المشاريع التي تترجم الإرادة السياسية إلى منظومات تنفيذية.

المهام المبدئيّة:

- إعداد البحوث الأصيلة الكفيلة بدعم اللغة العربية.

- تنظيم المؤتمرات القادرة على بلورة الحلول العملية للقضايا اللغوية المعلقة.

- العمل على إعداد مكنز (بنك للمعلومات) لتجميع كل الاجتهادات السابقة في هذا المجال تيسيرًا للنجاعة التراكميّة.

- إعداد المخططات العمليّة التي يحتاجها أصحاب القرار لحل أمّهات القضايا اللغوية.

- مساعدة الجهات الحكوميّة والأهليّة على تصور الحلول الكفيلة بتجاوز صعوباتها اللغوية.

تجليات الإشكال اللغوي:

المستويات التي تبرز فيها القضية اللغوية في الواقع العربي الراهن بحكم طبيعة التحديات التي تواجهها والتي تعمل المؤسّسة على تناول المسألة اللغوية من خلالها:

1) المستوى التعليميّ.

2) المستوى الثقافيّ.

3) المستوى المعرفيّ.

4) المستوى الإعلاميّ.

5) المستوى التداوليّ.

6) المستوى الرقميّ.

يثيرُ كلّ مستوى من تلك المستويات إشكالات عديدة تسعى مؤسّسة النهوض باللغة العربيّة إلى صياغتها وإلى بلورتها، ويمكن أن ندلل بسؤال أنموذجيّ واحد حيال كل سؤال وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1 - إلى أيّ مدى تتمتع العربيّة الفصحى بالتداول السليم داخل صفوف التعليم ابتدائيًا وثانويًا وعاليًا؟

2 – ما موقفنا من ظاهرة «تلهيج» الخطاب الثقافي حتى من لدن النخبة العربية الفكرية؟

3 – لماذا يظل العرب – في مجمل الحالات – غائبين عن الوعي بما حققته المعرفة اللسانيّة الحديثة وفيه الجواب العلمي الشافي لكثير من القضايا التي يطرحها واقع اللغة العربية المتهافت؟

4 – كيف حصل عندنا جميعًا أن تحوّلت الثورة الإعلامية – ولا سيما بوسائط البث الغزير عن طريق الأقمار الاصطناعية – إلى نكبة على الأداء اللغوي السليم؟

5 – لماذا يصرّ أصحاب القرار السياسي على تجاهل دعوات مجامع اللغة العربيّة على مخاطبة شعوبهم بالعربية الفصحى؟

6 – كيف السبيل إلى إدراج العربية ضمن المشاغل الكبرى فيما يخصّ الثورة الرقميّة بما في ذلك استدراك ما فاتنا على مستوى الوسائط الشبكيّة؟

الإفادة من المكتسَبات السابقة:

تعمل المؤسّسة على الإفادة الكاملة من كل الجهود السابقة في مجال دعم اللغة العربيّة والنهوض بها سواءٌ في ذلك:

– مجامعُ اللغة العربيّة حيثما وجدت.

– مؤسّسات العمل المشترك عربيًّا وإسلاميًّا: المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، مكتب تنسيق التعريب التابع لها، المنظمة الإسلاميّة للتربية والعلوم والثقافة (الإيسسكو)، منظمات المجتمع المدنيّ ولاسيما الجمعيّات التي انبعثت للدفاع عن اللغة العربيّة.

– إنجاز العمل بناءً على التراكم الفكريّ الخلاق في ضوء المشاريع الجادّة التي سبق إنجازها ولا سيّما:

* الخطة الشاملة للثقافة العربيّة التي أنجزتها المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم.

❊ استراتيجية تنمية لغة الطفل العربي التي أشرف على إعدادها المجلس العربيّ للطفولة والتنمية.

الخطوات العمليّة المقترَحَة:

تشكيل فريق عمل استشاريّ:

- محصور العدد.

- يكون أعضاؤه من الخبراء المتخصّصين في مجال اللسانيّات، والتخطيط التربويّ، والسّياسات اللغويّة.

- يعقد الفريق الاستشاريّ اجتماعًا أوليًا ويرفع تقريره المتضمّن لمقترَحَات أعضائه في خصوص بعث المؤسّسة ومعالم منظوماتها المختلفة.

- يتم تشكيل مجلس أمناء المؤسّسة بحيث يكون بعض أعضاء الفريق الاستشاريّ نواته الأساسيّة الأولى.

- يتولّى فريق العمل في نفس اللقاء الإعدادَ لمؤتمر علميّ يكون موضوعه اللغة والهُويّة يُستدعَى إليه متخصّصون في هذا المجال. ويمكن أن يكون انعقادُ المؤتمر هو المناسبة التي يتم فيها الإعلان عن انبعاث مؤسّسة النهوض باللغة العربية وعن تركيبتها وميثاقها ومنظومتها، مع ما يصاحب كلّ ذلك من الزخم الإعلامي الملائم حول المشروع الرائد الذي تبادر إليه دولة قطر.

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊

لم يمض شهران حتى التأم اجتماع ضمّ نخبة من أصحاب القرار ومن الخبراء المهمومين بقضية اللغة العربية كان من بينهم د. علي أحمد الكبيسي، ود. أحمد الضبيب، ود. محمود كامل الناقة، ود. محمود السيد. اختير لذاك اللقاء الذي تم في الدوحة بتاريخ 27 جوان (حزيران/ يونيو) 2010 عنوان

مخصوص: «اللقاء التشاوري حول الهوية: الحالة القطرية». وكان بين الحضور د. عزمي بشـارة الذي كان يعكف يومئذ على تأسيس «المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات» في الدوحة. كان مهمومًا بالطرح المبدئي المتعلق بمفهوم الهويـة فسـعى إلى إجـلاء مخفيـات المسـألة مدققًـا: «إن مصطلـح الهوية غير موجـود فـي القواميـس والمعاجـم، والمجتمعات الإسـلامية السـابقة كان فيها تعدد للهويـات وآخرها الدولة العثمانيـة، وما يُميّز المجتمـع الحديث هو تعدد هويات الفرد بحكم ارتباطه بقيم الجماعة، ولكن تظل اللغة العربية هي العنصر المميـز لهويتنا». ومما أضافـه: «إن هناك تنافسًـا تكنولوجيًا وهنـاك موازين من القوى فلا بد للعربي من تطوير ثقافته، والاحتكاك المباشر بالفضائيات الأجنبية والفضائيـات العربيـة التـي تتولّى تسـويق الثقافة الغربية بشـكل مكثـف، ولكن الوسـائل الغربية تُمعن في تسـويد صورة العربي إذ تنتج صـورة تقليدية عنه. إن الهوية لا يوجد لها مركز استقطاب، وعلى الشاب القطري أن يفهم أنه عربي من أجل نفسه، فلا توجد هويات بديلة».

انطلـق اللقاء التشـاوري مـن وثيقة أوليـة صادرة عـن «مكتب حرم سـموّ الأمير» يومئذ جـاء فيها: «لا وجود لشـعب دون هوية، فالهوية هـي التي تعطينا فكـرة عمن نكون؟ ومـن نحن؟ وكيـف نتواصل مـع الآخرين فـي العالم الذي نعيش فيه؟ إن الهوية قضية مركّبة تتداخل فيها عدة عناصر، حيث إنها لا تنفصل عـن الهوية الوطنيـة أو المواطنة، فمفهوم الهوية الوطنية يشـير إلـى حالة الولاء والانتماء التي يشعر بها الفرد تجاه المكان والمجتمع اللذين يعيش فيهما، وهي عنصر ضروري لخلـق الدافعية للمشـاركة والدفاع عن الوطن، فـي حين تحدد المواطنـة كنه الرابطـة بين الدولـة والفرد، وهي دالـة قانونية تبنـى على منظومة الحقوق المدنية والسياسية. وتضم الهوية مكونات ثابتة وأخرى متحوّلة، ويزداد خطـر طمس الهويـة عندما يفقـد المجتمـع القدرة علـى الحفاظ علـى الثوابت المميزة للهوية مثل اللغة وباقي السمات الأساسية المحددة للهوية.

إن نهضـة الأمم وتماسـكها لا يقومان إلا على سـياق اجتماعي يؤكد على العناصر الثقافية التي تمثل مرتكزات وثوابت ترشده إلى طريق التقدم، وفي هذا

الإطار تشـهد المنطقة جملة من التغيرات والتعقيدات التي فرضتها حالة التطور التي تمـر بها، مما قد يمثل لهـا تحديات أمام قدرتها على الحفـاظ على هويتها الثقافيـة. إن مسـاهمة العولمة في فتح المجـال أمام التلاقـي الحضاري حملت معهـا عناصر ثقافيـة متنوعة ومختلفـة، مما فرض تنوعًا وتسـارعًا في مسـارات التطـور، وانصهـارًا للهويات الثقافية لكي تأخـذ أبعادًا ورموزًا مشـتركة، فبدأت عناصـر التغيير تغلـب على المعانـي الأصيلـة للثقافـة، وتنبئ بتراجـع العناصر المميـزة للهوية. وإذا كانت اللغة تعد مؤشـرًا على الحالـة الحضارية للمجتمع، ومرآة عاكسة لمكونات التطور واتجاهاته، ودلالة على قدرة الأنساق الحضارية على التزامن مع مقتضيات النمو المعرفي والاقتصادي، فإننا نجد اللغة العربية – المقوّم الأساسي للهوية العربية الإسـلامية – تواجه تحديات شتى في مجالات التوظيف والتعليم والإعلام والمحيط الاجتماعي.

ولا يخفى أن الواقع يشـهد تناقضات عدة، ولا سيما فـي محتوى الحراك التنموي وقدرة اللغة العربيـة على مواكبة احتياجاته مـن المعرفة والتقانة، وهذا يثيـر إشـكالية الحفاظ علـى اللغـة العربيـة بوصفها الوعـاء الفكـري والمعرفي للأجيال في تعاملهم مع مقتضيات الحضارة، في حين أن الاسـتجابة لمتطلبات النمو المعرفي والاقتصادي تتطلب إتقان اللغة السائدة في العالم. فكيف يمكن الحفـاظ علـى الهويـة العربية الإسـلامية بـدون أن يـؤديَ ذلك إلـى الانغلاق؟ وكيف يتم الانفتاح بدون ضيـاع الهوية؟ وكيف يمكن تفعيـل دور اللغة العربية في الحركـة العلمية والفكرية دون أن يؤثر ذلك في مسـار التطـور نحو العالمية والاندماج مع الثقافات الأخرى؟

ومن بيـن التحديات التي تواجهها الهوية أيضًا الآثـار المترتبة على الهجرة الوافـدة، فكمـا أن هنـاك مناطق طـاردة وأخـرى جاذبـة للمجموعات البشـرية لأسـباب مختلفة لعـل أهمهـا العامل الاقتصـادي، فإن المنطقة – شـأنها شـأن مجتمعات عديـدة – أصبحت منطقة جذب لهجرات وافـدة من مصادر مختلفة نتيجة الطلب المتزايد على الأيدي العاملة التي تحتاجها مشاريع التنمية، وفرَض ذلك تحولات في البنية السكانية وتعددًا في الهويات الثقافية. فعندما نقارن نسبة

السكان الخليجيين بالوافدين الذين ينتمون إلى جنسيات غير عربية ويتحدثون بلغات مختلفة نجد المتحدثين باللغة العربية في المنطقة أصبحوا أقلية، إضافة إلى مظاهر أخرى تنم عن عدم الانسجام الثقافي ما بين المجموعات السكانية. إن هذا الواقع السكاني والثقافي قد فرض طرح إشكالية مستقبل الهوية الثقافية العربية الإسلامية للمنطقة، وبما أن استشراف المستقبل الاقتصادي للمنطقة لا يدل على تراجع في الهجرة الوافدة فعلينا أن نتساءل كيف نجعل التنوّع السكاني في المنطقة موضوع التقاء حضارات بدلًا من كونه مصدر تهديد وضياع هوية؟ وما هي البدائل التي يمكن أن تهيّئ فرصًا أكبر للتناغم السكاني؟ وهل يجعل هذا الواقع استقطاب الهجرات العربية - خصوصًا للفئات التي ترغب في الحفاظ على هويتها كبديل عن الهجرة إلى مجتمعات ذات هويات ثقافية مغايرة - أمرًا ملحًّا وضروريًا؟ ومن ناحية أخرى فإن البنية الاجتماعية في المنطقة وفي المجتمعات العربية بشكل عام ما زالت تستند على البنى الاجتماعية التقليدية ذات الجذور العربية الإسلامية، الأمر الذي يطرح مسألة كيفية توظيف هذه البنى في حركة التطور ودمجها والاستفادة من خصائصها في تعزيز الهوية الوطنية وبناء الدولة الحديثة.

كل العناصر السابقة تمثل تحديات للهوية تستلزم التفكير فيها ومناقشتها، ومن هذا المنطلق يأتي هذا اللقاء التشاوري لكي يتيح المجال لتوَسّع دائرة النقاش حول محددات الهوية ومرتكزاتها وتأصيل معانيها ورموزها، ومناقشة السبل والآليات الكفيلة بتعزيز قدرة هذه المجتمعات في الحفاظ على رموز هويتها، والتفكر حول نوعية الهوية التي نريدها في قادم الأيام والتي سوف ترشد الأجيال الجديدة إلى مسارات التطور الآمنة. واللجنة التحضيرية إذ تعي شساعة الحقل المفاهيمي لموضوع هذا اللقاء التشاوري فقد ارتأت جعل السياق القطري محطة للنقاش، ساعية من وراء ذلك إلى تكامل الجهد المرجعي لها مع أنساق التنفيذ والإجراء وصولًا إلى توافق ينسجم ورؤية «قطر الوطنية 2030» واستحقاقاتها خاصة تلك المتعلقة بأطر الهوية».

نحـن مع هـذه الوثيقـة إزاء رؤيـة استشـرافية بعيـدة المدى تحـرص على أن تكـون خطوتهـا الأولى فـي مسـيرة العَقديْن مـن الأعـوام 2010 – 2030 التشـخيصَ الموضوعي لجسـد اللغة العليل. وكان اللقاء. وكانـت للقاء نتائجه التي تم تدوينها في الخلاصة التالية:

أولًا: ملامح الهوية ومرتكزاتها

- الهوية هي كينونة ووجود ومعطى تاريخي وحضاري للشعوب.

- ترتكز الهوية على الدين واللغة والتاريخ والتراث.

- اللغة العربية هي رمز من رموز الهوية في المنطقة ومقوّم حضاري يجب الحفاظ عليه وتأكيد دوره في حياة الناس.

- اللغة العربيـة تمثل الوعاء الفكـري والمعرفي للأجيال فـي تعاملهم مع مقتضيات الحضارة.

ثانيًا: التحديات التي تواجه الهوية

- ضعف استخدام العربية في العلوم الحديثة.

- تأثيرات العولمة الثقافية فرضت تراجع الاهتمام باللغة العربية.

- تراجع دور اللغة العربية في التعليم.

- العزوف عن استخدام اللغة العربية في وسائل الإعلام.

- تأثيرات سوق العمل في ظل العولمة الاقتصادية.

- ضعف تواجد اللغة العربية في المنظمات الدولية.

التوصيات:

- الحفاظ على الثوابـت المميزة للهوية مثل الدين واللغة وباقي السـمات الأساسية المحددة للهوية العربية الإسلامية.

- الحفاظ على اللغة العربية يعزز الهوية ويزيد من قدرة الأمة على مواجهة التحديات المختلفة.

- اللغة العربية مقوّم حضاري أساسي يحفظ للأجيال هويتها من الضياع.

- تنمية الإحساس بالفخر بالهوية بين الأجيال من خلال التأكيد على استخدام اللغة العربية كرمز للهوية العربية الإسلامية.

- التأكيد على دور التعليم باللغة العربية في تقوية الجانب الوجداني والعلاقة بين الإنسان ولغته.

- تطوير استخدامات اللغة العربية في الحركة الفكرية والعلمية والاقتصادية.

- توفير المعطيات التي تساعد اللغة العربية على الانتقال من حالة التلقي إلى الإرسال.

- طرح نموذج عملي يساعد على الحفاظ على اللغة العربية ويُقدّم كنموذج ناجح للمجتمعات العربية الأخرى.

ثالثًا: الآليات المقترحة لتعزيز اللغة العربية كمقوّم حضاري ورمز للهوية

- سن تشريعات وصياغة قوانين تحافظ على اللغة العربية.

- وضع خطة وطنية للحفاظ على اللغة العربية.

- تعريب المصطلحات الإعلامية الإرشادية والتعليمية.

- إنشاء مؤسسة للحفاظ على اللغة العربية.

- تطوير منهاج تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية.

- تطوير مهارات معلمي اللغة العربية.

- تطوير برامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

توصيات عملية:

- قابلية المشروع للتطبيق.
- وجود القرار السياسي والإداري الملزم.
- توفير الوسائل الإجرائية لتنفيذ هذه القرارات.
- التكامل والتنسيق ما بين الجهات المختلفة.

في أثناء ذلك العام (2010) تم في الدوحة إنشاء «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» وتنصّ وثائقه على تعريفه بالشكل التالي: «أُنشئ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومقرّه الرئيسي في الدوحة - قطر، في منتصف عام 2010 كمؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية، وباشر نشاطه الفعلي مع نهاية عام 2010.

إضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخططٍ من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه».

ونصت الوثائق أيضًا على أن «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يشكل أحد أركان مشروع أكبر قيد التنفيذ هو مؤسّسة أكاديمية مستقلة للدراسات العليا في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارة العامّة. ويخطط لهذا المعهد أن يقوم على دمج عمليّة التعليم والتعلم بالبحث العلميّ، وأن يمنح

شـهادات الدراسـات العليا في مجالات العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، والإدارة العامّـة والسياسـات. ويَقبـل المعهد نخبـة ممتازة مـن الطلبة يجـري اختيارهم تنافسـيًّا، ويؤهّلهـم ليصبحـوا أكاديميّين قادرين علـى العمل في مجـال الإنتاج العلمـيّ والمعرفـيّ، وفي مجـال الإدارة العامّـة، وقـادة مهنيّين فـي المجالات العلميّـة والتنفيذيّـة. ويهـدف المعهـد إلى تنشـئة جيـل مؤهّـل علميًـا بالمعايير العالميّـة، يجمع مـا بين المعرفـة العلميّة والاسـتقلاليّة الفكريّـة وروح المبادرة والأدوات المنهجيّة اللازمة لتفكير نقديّ مسؤول».

ومـا إن ارتكزت دعائـم المركز حتـى اختط لنفسـه منهجًا تجلّـى في عقد مؤتمر سـنوي يتنـاول من القضايـا ما يوائـم بين فضاءيـن معرفيّين قـد نصطلح عليهما في شـيء من التجاوز بفضاء الإنسانيات وفضاء الاجتماعيات، وفي هذا من الحصافة ما يشي برشـاقة التدبير ودقة إدارة شؤون الفكر. ولم يمض عامان حتى عقد المركز مؤتمره السنوي الأول في 24 – 26 آذار/ مارس 2012 وكان موضوع أبحاث المجال الاجتماعي «من النمو المعاق إلى التنمية المسـتدامة». أما في الإنسـانيات فاختير موضـوع «الهوية واللغـة في الوطن العربـي»، وعُهد إلينا في هذا الحقل بتقديم المحاضرة الافتتاحية فجعلناها بعنوان «الهوية واللغة فـي الوطن العربي بين أزمة الفكر ومأزق السياسـة». وإذ قد أنشـأ المركز ضمن مشاريعه «الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي» فقد اتخذ لأحد محوريها موضوع «الهوية ولغة التعليم في البلدان العربية».

أعـد المركز لموضوع الهويـة واللغة في الوطن العربي ورقـة تمهيدية جاء فيها: «تتبوّأ قضية اللغة والهوية مكانة مركزية ليس كقضية نظرية فكرية من زاوية نظر فلسـفية أنثروبولوجية وحسـب، بل كقضية عملية وقضية سياسـات تنفيذية تربوية وغيرها. وأصبحت قضية وجودية لمستقبل الثقافة والمجتمعات العربية، وأصبح اسـتخدام اللغة من عدمه فـي عملية التدريس، أو التشـديد على العامية بدلًا مـن الفصحى في وسـائل الإعلام وبالعكـس، جزءًا من صناعـة الهويات. ويمكن من دون مجازفة كبرى التعميم كقاعدة أن النهوض باللغة وتحديثها عبر الاسـتخدام في التواصـل الإعلامي وغيـره وعبر التدريس والبحـث العلمي هو

من أهم عناصر النهضة. وتطرح حاليًا عدة إشكاليات متعلقة بهذا الموضوع، خاصة إزاء التحديات التي تواجه اللغة العربية كلغة للبحث العلمي الذي قد يقوم على مفاهيم ونظريات أنتجت في ثقافات أخرى، وبلغات أخرى، تمت في حاضنتها صياغة المكتشفات والنظريات. كما تطرح حاليًا قضية استخدام لغات غير العربية في التدريس في بعض المدارس والجامعات الخاصة وحتى الحكومية، وتعود إلى الواجهة مسألة الاستعمار الثقافي. ونشهد في المقابل إنجاز عمليات التحديث العلمي والتربوي والمجتمعي باللغات الأم في العديد من الدول المتطورة في الشرق والغرب كالدول الإسكندنافية والبرازيل وكوريا واليابان، وغيرها.. وتقدم جميعها نماذج ليس فقط على أن اللغة الأم لا تتعارض مع التطور والتحديث بل على أنها كما يبدو شرط هذه العملية، وهو ما أثبتته تجارب هذه الدول.

لقد دار، وما يزال يدور، نقاشٌ واسع في أدبيات العلوم الاجتماعية حول كون اللغة مكونًا رئيسيًا للهوية القومية، ولكن يكاد يُجْمَع على كونها المكون الرئيسي لهوية أخرى هي الهوية الثقافية أو الحضارية؛ فهذه تكاد تكون بديهية، لأن اللغة ثقافة وحضارة وليست فقط أداة تواصل: إنها ليست مجرد أداة للفكر، بل هي الفكر ذاته. وهي مرشحة بالتالي لأن تشكل إحدى أهم الهويات للفرد المعاصر المتعدد الهويات، بل إن كافة الهويات الأخرى تصاغ بواسطتها. وتبرز خصوصية اللغة العربية من ارتباطها الوثيق بحضارة الأمة العربية وتاريخها الحافل، فضلًا عن كونها لغة القرآن الذي شكل أحد أهم عناصر نشرها. وهي لغة مئات الملايين من البشر الذين يفكرون ويحلمون بالعربية. ولا شك أن اللغة العربية هي اللغة الأم لجزء من الأقليات الإثنية التي تجري محاولات لإعادة صياغة لغاتها السابقة ضمن محاولة إنتاج هوية قومية جديدة في إطار الدول العربية. وبغض النظر عن دوافع هذه العملية وفرص نجاحها فإن اللغة العربية إضافة إلى المواطنة المتساوية ستظل أداة الدمج الأساسية لهذه الأقليات في بلدانهم. ولكن الشرط لذلك أن تهتم الدولة والقطاعات المجتمعية والسياسية المختلفة بمكانة اللغة.

من ناحية أخرى، فإن التحلل القائم على المستوى السيادي، والارتهان السياسي للدول المتطورة، بالإضافة إلى انتشار الثقافة الاستهلاكية؛ قد ساهمت جميعها في انتشار ثقافة سطحية ترى أن استخدام لغة الدول المتطورة، سواء كان ذلك في الحياة اليومية أو التدريس، ستجعل من مستخدمها كائنًا متطورًا. وانتشرت محاولات تحويل الفجوات الطبقية القائمة إلى فجوات ثقافية بواسطة استخدام لغات مختلفة في تداولات الفئات الميسورة وحياتهم. ورغم جديتها ما زالت هذه محاولات هامشية خاصة في الدول العربية الرئيسية مثل مصر وسورية والعراق والسعودية. ولكن المشكلة في دول المغرب العربي هي مشكلة حقيقية مرتبطة بالإرث الاستعماري أصلًا، وتجعل الموقف من خيار اللغة الفرنسية أو العربية موقفًا أيديولوجيًا سياسيًا، ما يزيد الإشكالية حدة. وتأسيسًا على هذا كله يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمر اللغة والهوية في البلدان العربية؛ لتدارس إشكالية التفاعل بين المجتمعات العربية واللغة من خلال محاور مثل لغة التدريس المتبعة في التعليم العام والتعليم العالي، ولغة البحث العلمي، والعلاقة التفاعلية بين لغة البحث والتعليم والهوية، وقضايا الترجمة ومجامع اللغة العربية ودور الإعلام وشبكات الاتصال، وذلك من منظور لغوي وتربوي واجتماعي وفلسفي وسياسي. ويهدف المؤتمر إلى:

- تناول العلاقة بين الهوية العربية والثقافة واللغة.
- بحث العلاقة التفاعلية بين الهوية ولغة التعليم.
- إلقاء الضوء على جوانب القوة في اللغة العربية بوصفها لغة بحث وتعليم.
- تبادل الخبرات في مجالات الترجمة وتدريس العلوم باللغة العربية.
- تقصّي التحديات التي تواجه التدريس والبحث باللغة العربية.

- التباحث حول استراتيجيات تعزيز اللغة العربية في التعليم وتوحيد مناهج تدريسها عربيًا.

- مناقشة قضايا التعليم بلغات أجنبية، والتشكيك بقدرة اللغة العربية على التجدد ومواكبة العصر، واللغات العامية، والقضية الطبقية واللغة.

- تقييم مدى تأثير الإعلام المرئي والمسموع والإعلام الجديد بشبكات الاتصال في اللغة.

وبناءً على ورقة العمل هذه أعددنا محاضرتنا الافتتاحية التي كان عنوانها «الهُوية واللغة» كما سنأتي بنصّها في الفصل الموالي.

الفصل السادس عشر

الهوية واللغة

إن انعطـاف الهُويّـة على اللغة فـي عبارة تركيبيّـة واحدة يتضمّـن تباينًا في الجوهـر أعانت على إخفائه العـادة من حيث هي طبعٌ مـلازم، وأكدته الأعراف البحثيّة في معظـم تجلياتها. فاللغة ظاهـرة اجتماعية، وهـي اصطلاحية بامتياز، تسـتند إلى مكونين متلازمين؛ مكوّن مادي حسـي ومكوّن ذهنيّ غير مادي. أما الهُويّـة فظاهرة رمزيّـة مجردة ليس لهـا أي تحقق مـادي يربطهـا بعوالـم الحس الوجودية. الهوية انتماء بينما اللغة اكتسـاب، والهُوية نتوارثها وليس في اللغة – أصواتها وألفاظها ودلالاتها – شيء ينقله الوليد عن أمه أو أبيه لمجرد أنهما أمّه وأبوه. فلا أثر للغة في الخزينة الوراثية ولا في شفرة حَيَاملها.

فـأيّ السـبيلين أوفـق فـي هَدْينـا إلـى فـض هـذا التعـارض الضـدّي بين المفهومين المتضايفين؟ أنعالجهما بمنهج دراسة الظواهر أم نستكشفهما بمنهج البحث في المُدْرَكات؟ ففـي الأول نخال أن الدرس يوقفنا على حقيقة الظواهر فـي ذاتها ولذاتهـا، بينما يوقظنـا المنهـج الثاني على أننـا نعالج فقط مـا نتخيّله نحن عن تلك الظواهر، وما دراسـتنا لها إلا توصيف لما نتمثله عنها وتشخيص لملامحهـا القائمة في مخيالنـا الفردي أو الجمعي، وقد سـبق لنـا أن حللنا كل ذلك بإطناب. ثم ألا يكون لنا مَلاذ ما – لفـض هذا التعارض المبدئي – لو أننا فككنا مفهـوم الهُوية عنـد انعطافه على مفهـوم اللغة إلى هويّـة حضارية وهوية ثقافيـة؟ ولكـن هل يَسـوغ أن نعالج موضـوع اللغـة والهويـة دون أن نأتيَ على ملمَح اقترانيّ آخرَ نسـتدعي به البعدَ السياسـي مستشـرفين مدى حضوره ضمن مكوّنات المسـألة؟ فالهوية مُعْطى حضاري وافد من التاريخ تتوسـل به السياسة فتتكـئ عليه أو تسـتثمره أو تنـاور بـه. واللغة مُعطـى وظيفي يتحقق فـي الزمن الراهن وإن وفد من الأزمنة المواضي، تثبّتها السياسة على أصولها أو تجمَحُ بها نحو مصائرَ مغايرة. عندئذ نفهم أن «دراسـة السياسـات» تتضمن أيضًا «السياسة

اللغوية». ثم ما علاقة الهوية بصناعة التاريخ إن سلّمنا أن محركه الذي لا يغيب هو الصراع في معناه الشامل؟ وهل لثنائية الأنا والآخر من أثر في الصيرورة الإجرائية للزمن المتعاقب أو من أثر في صياغة الوجود الإنساني انحدارًا أو ارتقاءً؟ تلكم قضايا متعاضلة لا طاقة لبحث تسيّجه أعراف الحوارات الفكرية بفك إشكالاتها، وإنما منتهى مرامنا أن نجتهد في صياغة مرجعيات معرفية قد تفضي إلى مزيد الغوص على معادنها الغائرة.

إن اللغة أمر جليل، بل لولا خشية المظنات واتقاءُ انفلات التأويل لقلنا إن اللغة أجلّ من أن تترك بيد السياسيّين، والسبب في ذلك أن رجال السياسة يصنعون الزمن الجماعي على مرآة زمنهم الفردي، أما رجال الفكر فينحتون زمنهم الفردي على مقاس الزمن الجماعي. فإن نحن سلّمنا بما أسلفناه من جلال الظاهرة اللغوية بصورة شاملة مطلقة فمن المفروض أن يكون شأنها عند أمّة العرب أجلّ وأمكن. لكن الواقع التاريخي الراهن يشهد بعكس ما كان من المظنون أن تجريَ به الأحداث.

كتب التاريخ على العرب أن يكونوا بين الشعوب التي أناخ الاستعمار على مصائرها دهرًا، ولكنهم كانوا في طليعة البلدان التي استماتت في معاركها التحريرية حتى نالت استقلالها، وكانت بما نالته أكثر جدارة واقتدارًا من شعوب عديدة أخرى جاءتها شهادة التحرير على أطباق فضيّة بفضل الترتيبات الدوليّة في أواسط القرن العشرين. وبعد نصف قرن من قيام دولة الاستقلال – ومع بداية العقد الثاني من القرن الجديد ومع حصول الانفجار السياسي الموّار بكل تقلّباته المباغتة – ها هم العرب يسطون على الفكر الإنساني النقدي حالة مستعصية؛ فهناك مأزق في صيرورتهم التاريخية، هناك حجم هائل من التناقضات بين العديد من مكوّنات الوجود الجماعي لديهم، لكأن ما يتحدث عنه فلاسفة السياسة وفقهاء الفلسفة، فيسمونه بالعطالة التاريخية، لم يَصدق يومًا كما صَدَق على أمّة العرب طيلة العقود المتتالية.

هي تلك العطالة المحفوفة بألغاز العبث الوجودي الذي يسافر على الأرض العربية إلى تخوم اللامعقول، كنا نقرأها على شاشة السياسة إذ نتعجب

لماذا لم تنجز دولة الاستقلال وعدها الأكبر، ونقرأها على لوحة الاقتصاد، ولكن العطالة نقرأها أيضًا في المشهد الفكري بين الثقافة والمعرفة، فبين السياسة والاقتصاد والثقافة ينبثق جامع أكبر سيكون هو الشاهدَ الجامع لكل واجهات العطالة التاريخية. إنه مأزق اللغة العربية على أيدي أهلها وأبنائها، ويكفي أن المشهد ما انفك يتلوّن بأصباغ درامية تبعث على الاستغراب والعجب، فهذه العطالة التاريخية تحدّق باللغة على مرأى أصحاب القرار ممن يتولّون الأمر ويخططون للمستقبل ويستشرفون مآل شعوبهم بعدهم. إننا على يقين بأن انفصامًا حادًا قد قام في الواقع العربي بين حضور الوعي العام في السياسة والاقتصاد والمعرفة وغياب الوعي الخاص بالمسألة اللغوية، فإذا أدرنا مجهر الأضواء صوب القضية اللغوية دون سواها من القضايا الأمّهات ألفينا أنفسنا وجهًا لوجه أمام سمة أخرى من الخصائص الواسمة لحالتنا العربية، ومدارها أن العرب كالغائبين عن محفل الحقائق العلمية الجديدة في مجال المعرفة اللغوية.

من أهم تلك الحقائق الغائبة أن العلم اللغوي - الذي ما انفك يبلور نظرياته المتعاقبة، والذي ما فتئ يؤسس المناهج الدقيقة في كشف بواطن الظاهرة اللسانية، والذي يغوص يومًا بعد يوم على أسرار العلاقة بين آليات التعبير وآليات الإدراك - قد أمسى مهتمًا بقضية «موت اللغات» اهتمامًا متواترًا مكينًا، فهل نحن العربَ معنيون بمسألة موت اللغات؟ وهل تخوض العربية صراعات لغوية؟ فإن هي تخوضها أفترقى المواجهة إلى الحد الذي يصح أن نتحدث فيه عن حرب لغوية؟ ثمّ هل العربية تواجه من التحديات ما يهدّدها في وجودها أو ينذر بامّحائها إلى حدّ الزوال؟ ما من خلاف حول أمر متعين بالضرورة وهو أن الوعي المعرفي في هذه القضية غائب أو كالغائب في ساحتنا العربية بوجهيها السياسي والفكري، وما من شك أن غياب الحقائق يفضي إلى تعطل القدرة على استشراف التاريخ، وعلى استنظار منحنياته القادمة وبما قد تأتي به الأحداث المتعاقبة. وقد سبق لنا أن حفرنا في أعماق العلل التي دفعت بالمخيال العربي إلى التسليم بتأويل خاص حَمّل العقيدة أكثر مما جاءت به وأكثر مما تطيقه نصوصها.

كثيرًا ما يحار المتأمل في علاقة العرب بلغتهم كيف يُصار بالخيارات الجوهريّة في الحياة الجماعية إلى مثل هذه الأوضاع التي كأنما يتحوّل فيها الفاعل عدوًّا على نفسه. والأوجع أن أصحاب القرار يتبنون حول المسألة اللغوية خطابًا يستوفي كل أشراط الوعي الحضاري، ثم يأتون سلوكًا يُجسّم الفجوة المُفزعة بين الذي يفعلونه والذي قالوه. ثم يزداد المثقف ألمًا حين يعلم علم اليقين بأن الحقائق العلميّة ليس لها لدى ساسة العرب من الوزن ما لها لدى ساسة العالم المتطور. إن الناس بيننا يميلون إلى الاطمئنان بأن انقراض اللغات في العالم يصيب لغة المجموعات الإثنية المعزولة، وليس الأمر واردًا - تبعًا لما يخالون - على اللغة العربية، وهم في ذلك لا يميّزون بين الظاهرة العامة التي مدارها انقراض بعض اللغات تحت تأثير لغات أخرى غيرها، والظاهرة النوعية الخاصة ومدارها انقراض اللغة بانفلاق يُصيبها من الداخل عند حلول الفروع التي انبثقت منها محلها.

لقد أسلفنا بأننا أمّة لا تنفك تعمل على ضياع هويتها اللغوية. وليس من اليسير إقناع الناس بأن للتاريخ أطوارًا وللقضايا اللغوية محطات. وهي اليوم غير ما كانت عليه بالأمس. وقد لا يخفي هؤلاء جميعًا استغرابهم الأقصى إذا كاشفناهم بحقيقة جديدة تخلّقت في رحم الأحداث الكونية غير المسبوقة، وهي أن اللغات الأجنبية - وقد سبق القول فيه - لم تعد هي العدوّ الأول للغة العربية، وإنما العدو الذي في مستطاعه أن يُجْهز على العربية فيذهب بريحها هو اللهجات العامية حين تكتسح المجال الحيوي للفصحى؛ ولا سيما حين تغزو قلاع المؤسسة التعليمية. ومنذ زمن ليس بالقليل طفق طه حسين يصيح بقلمه محذّرًا من آفة انتشار العامية في صفوف التعليم، ومن ينسى صيحته التي دوّنها في كتابه نقد وإصلاح إذ يقول: «وكان من المربين من لا يُعْربون إلا حين يقرؤون في الكتب، فإذا تكلموا غرقوا وأغرقوا طلابهم في اللغة العامية إلى أذقانهم أو إلى آذانهم»[1].

فكيف نتحدث عن الموارد البشرية وتنميتها أو عن التخطيط المستقبلي

(1) طه حسين، نقد وإصلاح (بيروت: دار العلم للملايين، 1956)، ص 166.

الشامل ونحن نعيش انفصامًا بين أدوات المنظومة التربوية وشروط النهضة الحضارية؟ كيف نرقى إلى آليات الاستثمار في حقل التواصل؟ وكيف نمسك بأساسيّات اقتصاد المعرفة ومجتمعنا العربي هو المجتمع الوحيد - بين سائر مجتمعات المعمورة - الذي يفتقر لمشروع لغوي واضح السمات متناسق الغايات منسجم الرؤى؟ بم سيجيب ساستنا حين نذكرُهم بأن اللغة العربية قد كان لها - على وجه القطع واليقين - من الوزن الاعتباري لدى كل فئات مجتمعاتنا أيّام الاستعمار أضعاف ما لها منه الآن بعد عقود من دولة الاستقلال؟ ومَن له أدنى قدر من الحصافة يعلم أنه من المتعذر على أي مجتمع أن يؤسس منظومة معرفية دون أن يمتلك منظومة لغوية تكون شاملة، مشتركة، متجذرة، حمّالة للأبعاد المتنوعة فكرًا وروحًا وإبداعًا. فاللغة هي الحامل الضروري الملازم لكل إنجاز تنموي. والذي له ذاك القدر الأدنى من الرويّة والرجحان عليه أن يعرف أن اللغة - بما هي موضوع للتعليم وللبحث وللإنتاج - ركن أساسي في كل مشروع اقتصادي. لقد آن الأوان - ويكاد يفوت - أن نكف عن اعتبار اللغة مجرد أداة للتعبير يمكن أن نستبدل بها أي أداة تعبيرية أخرى.

إن اللغة هي المعمار الخفي الذي يتشيّد به الفكر ويستقيم، وكم يَحدث أن يتعاون أصحاب القرار مع فئات محسوبين على النخبة كي يتقلّص إشعاع اللغة العربية، ثم يتفتت كيانها تدريجيًا، وإذا بهؤلاء وأولئك - دونما قصد أو إضمار - حلفاءُ موضوعيون لإرادات دولية نافذة ما انفكت تضغط كي تلاقيَ العربية المصير الذي لقيَته اللاتينية كما أسلفنا، فتحلّ العاميات المنحدرة منها محلها. إنها دعوة خرجت من سياق المناورات السياسية المعهودة، ودخلت ضمن الإطار الاستراتيجي الأوسع. وعلى هذا النسق - ما لم ينتفض أصحاب القرار بوعي فجئي جديد - سنكون في المنظور المتوسط المدى أمّة بلا هوية لغوية. لنعلمْ أنه كان من المفروض أن تكون اللغة الفصحى هي أداة التداول في كل ما يتصل بمجالات الفكر والثقافة والمعارف، وبكل حقول التسيير والتوجيه، وكذلك بكل دوائر الإبداع والفنون، أي كان من المظنون أن تكون هي اللسان التداولي في كل خطاب حي يتعلق بما يسمى في الأعراف الإنسانية بعالم الرموز والمجردات، وعندئذ يكون من الطبيعي أن يتخاطب الناس بلهجاتهم

العامية فيما اتصل بالحياة المعيشية، وبالصلات الاجتماعية المتحققة على مدار الزمن الطبيعي، وهو ما يُصطلح عليه بعوالم الماديّات وما جاورها.

إننا من خلال كل ذلك نروم الإحاطة بالدوائر التي تمثل أسيجة متناضدة تحاصر مسألة التداول الأدائي الذي هو عنوان الاقتران بين اللغة والهوية. بل إننا نصادر على أن الأداء التعبيري كما تقتضيه فصاحة اللغة العربية، وكما يغيب في معظم أحوال التداول اللغوي في الواقع العربي، إن هو إلا إشكال جوهري يقع على سنم هرم من الإشكالات الحيوية التي علينا أن نفحصها مليًّا لنتبيّن حقيقة هذا الأداء الغائب. أما مدارات هذا الهرم الإشكالي فأربعة: ثقافي وتربوي ولغوي وسياسي، ولئن جاءت متباينة حينًا فهي في الأحيان الكثيرة متوالجة متداخلة.

سبق لنا الحديث عن حملات الكيد المنظم الرامي إلى النيل من لغة الضاد حتى تنحل إلى عاميات محلية، ومثل هذه الدعوى لا تجد لها رواجًا في أقطارنا العربية بشكل رسمي ولكن السلوك الموضوعي كثيرًا ما يُمهّد لها السبيل ولا سيما إذا انتبهنا إلى طغيان العاميات على أجهزة الإعلام المرئي والمسموع؛ فنصيب العربية الفصحى ما انفك يتقلّص، ونزعة الاستسهال بحكم قانون المجهود الأدنى ما فتئت تزرع الوهم بأن العربية لا تتلاءم مع برامج الحياة اليومية. إن سلاح الكونية الثقافية الغازية إنما هو اللغة، فباللغة تغزو لتكتسح قلعة الهوية الثقافية باختراق سورها، ثم بنسفها من الداخل، وما سورها المسيّج لها إلا اللغة. إننا إذا قلنا إن الغرب - بمفهومه الثقافي الموروث ثم بمفهومه المتلبّس بصيغ النظام العالمي الجديد - يترصد باللغة العربية فلسنا نزايد على حماس الضمير الواعي، ولسنا نلتجئ إلى العزف على أوتار النعرة الحضارية، وما نحن متوسّلون البتة برواسب الخطاب الأيديولوجي أو بقايا الخطاب النضالي الذي أمدّت في أنفاسه نفايات عهد الاستعمار. ولكننا نقرر حقيقة يستشعرها التاريخ وتشهد بها الوقائع.

إن الترصد المنظم للغة العربية يتخذ شكل الحرب الصامتة تتكشف حينًا وتتقنّع أحيانًا أخرى، واستتارها أخطر من تكشّفها؛ لأنه يستنجد بسلاح

المسكوت عنه، وهو أوقع في النفوس وأقدر على تملّك الأغرار. ولهذا الترصد أسبابه الموضوعية، فهناك اليوم قلق حقيقي يساور كبار المهندسين الذين يرسمون خريطة الاستراتيجية الكونية ومداره احتمال تزايد الوزن الحضاري للغة العربية في المستقبل المنظور فضلًا عن المستقبل البعيد. إن هؤلاء المخططين الاستراتيجيين يقرؤون للحقيقة الموضوعية حسابها، فاللسان العربي هو اللغة القومية لما يقارب 370 مليونًا، وهو يمثل إلى جانب ذلك مرجعية اعتبارية لحوالي مليار ونصف من المسلمين غير العرب كلهم يتوقون إلى اكتساب اللغة العربية، فإن لم يتقنوها لأنها ليست لغتهم القومية فإنهم في أضعف الإيمان يناصرونها ويَحْتمون بأنموذجها. ثم إن اللسان العربي حامل تراث، وناقل معرفة، وشاهد حي على الجذور التي استلهم منها الغرب نهضته الحديثة في كل العلوم النظرية والطبية والفلسفية. ولا يَغفل الساهرون على برمجة الذهن الجماعي في عصر الكونية عن الرسالة الحضارية والروحية التي حملت بها اللغة العربية، وهم العارفون بأن التماهيَ بين الذات واللغة لم يبلغ تمامه الأقصى في الثقافات الإنسانية كما بلغه عند العرب بكل اطراد تاريخي وبكل تواتر فكري واجتماعي ونفسي، وما التماهي بين الذات واللغة إلا جوهر الهوية في ذاتها ولذاتها. وما من شك أن الحضور المتكاثر للجاليات العربية والإسلامية في الدول الغربية - حيث أصبحوا مواطنين في تلك البلدان لهم حقوقهم الدستورية في اللغة وفي المعتقد - قد ضاعف شعورَ أصحاب القرار السياسي بتغيّر المشهد المألوف.

ولكن اللغة العربية تخيف أيضًا بشيء آخر هو ألصق بالحقيقة العلمية القاطعة وأعلق بمعطيات المعرفة اللسانية الحديثة. فلأول مرة في تاريخ البشرية - على ما نعلمه من التاريخ الموثوق به - يُكتب للسان طبيعي أن يعمّر حوالي سبعة عشر قرنًا محتفظًا بمنظومته الصوتية والصرفية والنحوية، فيطوّعها جميعًا ليواكب التطورَ الحتمي في الدلالات دون أن يتزعزع النظام الثلاثي من داخله. بينما يشهد العلم في اللسانيات التاريخية أن الأربعة قرون كانت فيما مضى هي الحد الأقصى الذي يبدأ بعده التغير التدريجي لمكوّنات المنظومة اللغوية، وهذا حاصل قطعًا بصرف النظر عن انتماء اللغة إلى اللغات الحضارية

التي صنعت ثقافة إنسانية، أو بقائها في صنف الألسنة الطبيعية الفطرية كلغات شعوب كثيرة عاشت في المناطق الاستوائية وفي المناطق القطبية.

إن العربية تلقي بتاريخها تحديًا كبيرًا أمام العلم الإنساني، وهذا التحدي يبتهج به العلماء الذين أخلصوا للعلم مهجتهم، ولكنه يَغيظ سدنة التوظيف الأممي، ويستفز دُعاة الثقافة الكونية؛ ولا سيما منذ بدأت المعرفة اللغوية المتقدمة على المستوى العالمي تكتشف ما في التراث العربي من مخزون هائل يتصل بآليات الوصف اللغوي، ويقف على الحقائق النحوية العجيبة، ويستلهم مكوّنات المنظومة الصورية الراقية التي انتهى إليها النحو العربي: من حيث هو إعراب، ومن حيث هو منطق قياسي، ومن حيث هو كذلك علم بأصول الظاهرة اللغوية الكلية. أما الحقيقة الأخرى فتتمثل في تصنيف اللغات المنتشرة اليوم، والتي لها سيادة ما في حقول العلاقات الدولية إلى لغات تكتسب بالأمومة ولغات تكتسب لاحقًا بعد أن ترسّخت لدى الطفل لغة الأمومة التي هي من طبيعة مغايرة، وأحيانًا من فصيلة مباينة. وتصنف اللغة العربية ضمن الألسنة التي يرتبط بها الطفل ارتباطًا أموميًّا رغم الفوارق القائمة بينها وبين سائر اللهجات في مستوى المكوّنات الصوتية والصرفية والنحوية.

لست تحار من شيء كما تحار من حال أولي الأمر في الوطن العربي، فهم بين خطاب يشي بإدراك قوانين الوجود الدولي في العصر الجديد وسلوك يؤكد الهوّة المُفزِعة بين الأهداف الواضحة والمسالك التي لا تفضي إلا إلى نقائضها. إن المعركة الحضارية المستشرية تدور على واجهات متعددة متوالجة. إن المعركة الحضارية صراع بين الثقافات، وتطاحن في الهويات، وتناحر على القناعات، ثم هي تقاتلٌ على مراكز النفوذ اللغوي بلا هوادة. إن الترابط الكوني الذي ما انفك يكرّس نفسه كحقيقة تاريخية وكمقولة تترسّخ بين القناعات الذهنية والمتسرّبة إلى بواطن النفس الحميمة لهو اليوم - بفعل انهيار مفهوم السيادات الوطنية - أشد إصرارًا على تثبيت الأممية السياسية من حيث إنها انفراد بسلطة القرار وعلى غرس مشاتل الكونية الثقافية ترسيخًا للفوز بسلطة المعرفة من حيث هي معلومة لها قيمة الرمز ولها فائض القيمة

فـي نفـس الوقت. وهـل أدل على ما نقـول من تسـابق القوى الدوليـة إلى أخذ زمام المبادرة حتى في مسارات الانفجار العربي؟ ولكن السياق الدولي الجديد في كونيته الثقافيـة تلك لا بد له أن يتضمن مشـروعًا لغويًـا. فاللغة هي الحامل الأكبر للمنتج الثقافي، وهي الجسـر الأعظم للمسـّوق الإعلامي، وهي السـيف الأمضى في الاختراق النفسـي، وعليها مدار كل تسـلل أيديولوجي أو اندساس حضاري. فدعاة الأممية والمحتشدون وراء الكونية يعلمون علم اليقين أن اللغة هي أُم المرجعيات: في تشـييد المعمار الحضاري، وفي بناء صرحه الثقافي، بل هي التي تصنع الهويـة وتؤثثها؛ إذ لا هوية بغير ثقافـة ولا ثقافة بغير لغة. وليس من عاقل يسـلم باكتسـاء التـرابط العـالمي الجـديد ثـوب الحـرب الاقتصاديـة والثقافيـة إلا وهو يسـلّم تسـليمًا طوعيًا بأنه – على تعـدد أربابه – حامل لبذور الصـراع اللغوي المحتدم: كل على شاكلته، وكـل بحسب طاقته في الجذب أو أسلحته في خلخلة النفـوس وامتـلاك الأذهـان والفـوز بالفـائض.

أفلا يرى الرائي كيف تتستر الكونية بالأقنعة المثيرة: حوار الثقافات عنوان نبيل تأتي بين طياته كل الدلائل على حقيقة أخرى هي صراع الحضارات. وحق الاختلاف شـعار آسـر جذاب يجيء إليك عبر أدبيات الخطاب الثقافي الكوني مستأنسًا بدفاتر حقوق الإنسان، ومستلهمًا دواوين ما يسمّونه بالحريات الفردية، ولكنه ما يفتأ يؤكد تنميط القيم وينوّه بنسقية المرجعيات، وكل ذلك يأتي تحت تأويـل محـدد لمقولة حقـوق الإنسـان ومفهـوم الحريـات الفرديـة. والتواصل المتعـدد الأطراف منظومـة قيميّة كاملة تعني أحقيّة اسـتخدام الألسـنة البشـرية المتنوّعة، وتعني كذلك انتفاء التفاضل بين لغة طبيعية وسائر اللغات إلا بمقدار ما تستجيب به كل لغة للحاجات التي يشـعر بها أهلها، وتعني أيضًا أن لا فضل لفن صيغ بهذا اللسـان علـى فن صيغ بآخـر إلا بمقدار ما عبّـر كل واحد منهما عن الأبعاد الإنسـانية المضمنة فيه. ولكن هذا الشـعار النبيل ما برح يجنح نحو الغلبة، وما فتئ يكرّس سطوة الغالب على المغلوب مرسّخًا في كل لحظة، ومع كل توتر، وعند كل مجاذبة، سلطان اللغة الأقوى. فتفتيت القوميات المتماسكة، وخلخلـة الثقافات الراسـخة، وإرباك اللغـات ذات المتانة الرمزيـة بدفعها نحو التشظي: تلك هي حقائق الحرب الثقافية، وتلك هي طلائع الحرب اللغوية التي

تدق على الأبواب بعنف صامت عنيد. والذي يجعل القضية في واقعنا العربي الراهن قضية مصيرية بلا مبالغة، وقضية حيوية بلا مجاز، إنما هو تضخم خطر الكونية اللغوية الناسفة لمقومات الهوية بفعل تحالفين حاقنين يأتي بهما التاريخ ليضخ في شرايين الكونية بلا حساب: خطر التحالف الموضوعي وخطر التحالف الذاتي.

فأما الأول فنقصد به مخاطر التحالف الذي يحصل بين العلم والتاريخ، فلقد قامت في القرن التاسعَ عشرَ الثورة الصناعية في أوروبا، فخرجت بلدانها تبحث عن «المجال الحيوي» لتصدير صناعتها، واستعمر الأوروبيون الشعوب فانبرى الفكر المتواطئ يؤسّس التسويغ، ويصوغ ما به يجعل حركة الاستعمار عملًا شريفًا نبيلًا، فادّعى المنظرون بأن البلدان الأوروبية تؤدي فيما تفعله وظيفة إنسانية تتمثل في رفع الأميّة عن الشعوب، والارتقاء بالأمم من مستوى البدائيّة إلى مراتب الحضارة والتمدّن. وحصلت المغازلة اللغوية فجاءت حركة الاستشراق، وبدأت مشروعها التحالفي الواسع بين السياسة الاستعمارية ومناهج فقه اللغة بمفهومه الفيلولوجي القديم، وانصبّت الأنظار والعنايات على اللهجات العربية، وازدهر البحث في هذا المجال بما أغنى العلم اللغوي الخالص بدون شك، ولكن مناورات التوظيف لم تكن خافية ولا متخفية. وهكذا أمعن المستشرقون في تجنيد البحث الفيلولوجي سواء منه ما كان في الساميّات أو ما تركز على دراسة اللهجات العربية بغية تنميطها وكشف أنساقها، إلى أن تهيّأ كل شيء لإطلاق الدعوة إلى نبذ اللغة العربية وإحلال بناتها محلها. وكان المثقال الأكبر في الحبكة الفكرية والاستدراج الذهني هو القياس المتعجل بين ما حصل للغة اللاتينية وما يجب أن يحصل للغة العربية كما سبق أن ألمحنا إليه آنفًا، وكانت الأشياء تقدّم وكأنها قانون من قوانين التاريخ الصارمة.

ودارت عجلة الزمان فمضى عهد وجاء عهد، وقامت الثورة الإلكترونية، وظهر النظام الجديد بأمميته وعولمته وبكونيته الثقافية. وتعزز المخزون الإنساني بعلم اللسانيات الذي حقق إنجازات كاسحة حتى أضحت المعرفة

الكاشفة للظواهر اللغوية بطريقة علمية دقيقة سلطة في حد ذاتها. وإذا بالتاريخ يعيد نفسه، وإذا ببعض الأغرار من العرب أنفسهم قد حملوا التاريخ على أن يعيد نفسه فانصاع برهة ثم تأبّى، وكانوا في ذلك متسارعين إلى إرضاء أساتذتهم الغربيّين، متهافتين على استدرار الشهادة منهم بأنهم نجباءُ وبأنهم أوفياء، ولكنهم لم يُخلصوا للعلم فخذلهم العلم بعد أن أمهلهم ردحًا من الوقت. لقد تطورت المعرفة اللسانية وهي اليوم تكاد تشفق بأطروحات بعض الباحثين العرب الذين انتموا إلى علم اللغة في أواسط القرن العشرين، ولكن قدمهم - تحت وقع الانبهار- قد انزلقت على مَركب القياس الخاطئ في موضوع اللغة العربية وعلاقة اللهجات بها، وفي ما حدّثتهم به الظنون في شأن الحركات الإعرابية حتى أنكر بعضهم الحقيقة التاريخية لخصائص اللغة العربية ولا سيما صفتها الإعرابية المحايثة، ثم انساق منهم جمع بين غرّ وماكر فتنادوا باللغة الثالثة، وتمادحوا بلغة الكادحين، وتستروا بقميص الواقعية، وما علموا أن في ندائهم مَحقًّا لهُويتين: هوية اللغة العربية الفصحى وهوية اللهجات العامية التي تمثل كل واحدة منها منظومة لسانية متكاملة. ولكن بين الإقرار بالحقيقة العلمية وتسخيرها لأغراض سياسية بونًا بائنًا.

أما الخطر الكبير الثاني فهو خطر التحالف الذاتي، وهو لا ينعقد بين الخارج والداخل، وإنما يقع في حدود الدائرة الداخلية. والمعضلة الكأداء إنما تقبع في زاوية التحالف الخفي الصامت بين الكونية الثقافية في حربها اللغوية ونزعة العرب الجامحة نحو تلهيج الثقافة. فكأن اللهجة بهذا الاعتبار عنوان الهوية الفردية في بعدها الذاتي الحميم. ولكن الإقرار بكل ذلك لا يمنعنا من اتخاذ الموقف الحضاري المسؤول، وهو أن تكريس اللهجة حاملًا للرسالة الثقافية وبديلًا عن اللغة القوميّة لهُوَ الانتحار الجماعي على عتبات قلعة التاريخ. ولن يسألنا أحد برهانًا جديدًا، فلو فعل لأحلناه على تجارب سائر الأمم، وعلى مواقف سائر الشعوب، اللهم إلا إذا كان يظن - واهمًا - بأن لهجات كل هؤلاء لم تكن تحمل هي الأخرى مخزونًا عاطفيًا مماهيًا لأحاسيس أهلها الناطقين بها.

لقد أسلفنا ونحن نحبّر إسهامنا في صياغة رؤية مستقبلية للنهوض باللغة العربية أن قضيتنا المستعصية اليوم هي أن الوعي اللغوي لدينا ينبري حاضرًا ما دام الأمر متعلقًا بمستوى المعرفة التي مَحْملها الحرف المكتوب، فإذا غاب النص والمتن والخط غاب بغيابها وعينا بوزن اللغة، ووعينا بخطر اللغة، ووعينا بأن اللغة سلاح حضاري بأيدينا، فإذا زهدنا فيه انقلب علينا. معضلتنا أن وعينا اللغوي يسكن فيتخدر وينام إذا تعلق الأمر بالثقافة المحمولة على القنوات التواصلية غير الخطية، والحال أن المسألة واحدة والهمّ مشترك والخطر على قدم من التوازن التام. بين المسرح والسينما، وبين الرسم والنحت، وبين طيّات الموسيقى الناطقة، يضيع وعينا فلا نتساءل بأي لغة نتداول الثقافة وكأننا ننسى أننا في كل ذلك لم نغادر أبدًا حرم الفكر ومحراب العقل ومدارج التأمل الإنساني الخالص. إن عالم اللسانيات ليعلم علم اليقين بأن اللهجة التي تنعت بالعامية أو بالدارجة هي من أقوى الطاقات الثقافية الحاملة لخصائص الإبداع في الغناء وفي الشعر: شعبيًّا أو ملحونًا أو نبطيًّا، وفي النص المسرحي، وكذلك في سيناريو الأفلام التلفزيونية والسينمائية. ولن يكون عالم اللسانيات مخلصًا للمعرفة المتجردة ولا منصفًا لحقائق التاريخ الموضوعية لو أنه زعم أن على العرب اليوم قاطبة أن يهجروا لهجاتهم في الأغنية وفي المسرح وفي السينما ليقفوا كل إبداعاتهم الفنيّة على العربية الفصحى. ولكن الانحراف التاريخي هو في تلهيج الخطاب الثقافي بما هو خطاب يتحدث عن الإبداع، وبما هو كلام نصِف به الفن ونحلله وننقده، وبما هو لغة نتحدث بها عن لغة.

كيف لا ننتبه إلى غياب الوعي اللغوي عندما نتناول الشأن الثقافي؟ نتمثل الإبداع ثم نتداول الحديث عنه باللهجة العامية والحال أنه في أرقى منازل الإفصاح، والمتحدث عنه كالذين يتحدث إليهم من أقدر الناس على استيعاب الأداء اللغوي القويم. يرسم الفنان لوحاته، ويعرضها، ولكن الناس يتجادلون حولها ويجادلون مبدعَها فيها، ويدور ذلك على منصّات الإعلام المسموع والمرئي ولا أحد يحسّ بالتناقض الصارخ بين حضور إبداع الفن وغياب إبداع اللغة. فكل على شاكلته في الرطانة واللغط. ويناقش المثقفون شؤون المسرح وشؤون الشعر وطبيعة القصائد فينزلقون إلى الحوار الماحي لمراسم الإبداع

ولا يعُـون ولا يشـتكون، بـل يحتفون بمـا يقولون علـى مصادح المذيـاع وبين تجهيزات التلفزيون.

ذلك هـو تلهيـج الثقافة، يبـدأ من الخطـاب المسـوّى على الفـن، وينتهي بخطابنـا الذي نتحدث بـه عن همـوم الثقافة ذاتها علـى المنابر وفـوق منصّات النوادي والملتقيات، بل والمؤتمرات وأعظمْ بها من مفارقة. ما إن نغادر مراسم المكتوب والمقروء حتى تستهويَنا قوانين المجهود الأدنـى، فكأن العربية أمّ لا تفصح عن نفسـها بقدر مـا يفصح عنهـا بَناتها. إنه الخطـر الذاتي يأتـي مُضافرًا للخطر الموضوعي، وإنها الحالة من الانفصام. فالخطاب الثقافي محمول على نظام لغوي بينما الخطاب الواصف للثقافـة أو الناقد للإبداع محمول على نظام آخر مغاير له. نسـتقبل الثقافة الفصحى ثم نعمل على تلهيجها حتى لنكاد نعزل العربيـة عن السـياق التداولي الحـي. ربما يكـون الخطر التاريخـي آتيًا من أهل القـرار الإجرائي فـي مجتمعنا العربي عندمـا لا يُولون المسـألة اللغوية حجمها الحضـاري التي هي متسـعة له، قـادرة عليه، مُوَكلـة به، وعندمـا يغفلون عن أن بقاءهم وبقاء رعاياهم متوقفان على بقاء هويتهم، وأن بقاء هويتهم مرصود ببقاء لغتهم القومية الجامعة. ولكن الخطر الأدهى هو أن المثقف العربي ما انفك في كثيـر من الأحايين يتحول إلى متواطئ على الثقافة، بـل على الهوية الثقافية التي بها قوام وجوده الحضاري، وعليها مدار صيرورته التاريخية.

إن المثقف الذي يدير شـأنه الفكري والأدبي والإبداعي بلغته القومية وهو يخط ويكتب ويدوّن وينشـر ويسـاجل، ثم إذا حـاور أو ارتجـل أو تحدث عبر أمواج الأثير أو على شاشـات المرايا توسـل باللهجة، لهو مثقـف متواطئ على ذاته الثقافية، ولا يعنيك منه ما قد يبدو عليه من نزعة المجهود الأدنى انسياقًا مع الكسل الذهني أو اتقاءً لركوب المحاذير. إنه يَحيك المشهد الأول من تراجيدية الضيـاع اللغوي الـذي ينذر بانسـلاخ الهويـة الحضاريـة. إننا لا ننفـك نردد أن اللغات الأجنبية فيما مضى كانت عدوًّا أيديولوجيـا يوم كان الصراع الحضاري معتمدًا على الاكتساح العسكري، وكانت المذهبيات رأس الحربة في المعركة. أما اليوم فـإن اللهجات المهددة لبقاء اللغة القوميـة الفصحى هي العدو الثقافي

الأشـرس، لأنها تنتصب حليفًا موضوعيًا للكونية الغازية - كما أسلفنا - ولأنها بين أيدي فرسـان الأمميّة ومَهَرة التدويل حليف استراتيجي ليس كمثله حليف. بل لنقل غير متوجسـين ولا مهادنيـن: إن اللغات الأجنبية قد كانـت فعلًا عدوًا تاريخيًا، وستظل فعلًا عدوًا تاريخيًا، ولكننا مدعوّون اليوم إلى أن نتخذها حليفًا اسـتراتيجيًا بعيد المدى فنستنبط معها عقد شراكة بكل فوائضه القيميّة المربحة. أما اللهجـات - لا كأداة تعبير حي تلقائي وإنما كوسـيط ثقافـي وكناقل للمنتج الفكري والإبداعي عند التواصل والمشـافهة - فإنها شـقيق طبيعي يتحول على أيدينا إلى عدو أيديولوجي بكل قيمه السلبية الناسفة.

إنـه لا ثقافة بغير هوية حضارية. ولا هوية بغيـر إنتاج فكري. ولا فكر بغير مؤسّسـات علمية متينة. ولا علم بغير حرية معرفيـة. ولا معرفة ولا تواصل ولا تأثير إلا بلغة قومية تضرب جذورها في التاريخ، وتشارف بشموخ حاجة العصر وضرورات المسـتقبل. إنها تعاضلات بالغة التوالج بين الشـأن اللغوي والشأن المعرفي والشأن الاقتصادي ولا جامع لها كلها إلا مؤسسة صناعة القرار.

إن السـؤال المتعلق بمصير اللغة العربية ربمـا كان فيما مضى، ومن خلال منعطفات زمنية وتاريخية مختلفة، ضربًا من الاحتشاد الوقائي. وقد كان بالفعل كذلك منذ بدايـة النهضة العربية الحديثة، واسـتمر على ما هـو عليه عندما جثم الاسـتعمار، ثم تمكن واشـتد طيلة سـنوات المقاومة والتحريـر، ولكنه في هذا الزمن الجديد، ومع تفتق التاريخ عن الاسـتعمار الثقافي الجديد، قد غدا سؤالًا راهنًـا، ضاغطًا، حارقًـا، لا يحتمل التأجيل، بل أضحى من أمهات الأسـئلة لأنه بثقلـه الرمزي يقـوم مقام أركان الصـراع الكلاسـيكية كلها: السياسـي والحربي والاقتصادي والفكـري. نؤكد هذا ونحن نرتجي أن يخبّئ لنا المسـتقبل العربي مفاجآت سـعيدة تعيد الاعتبـار إلى اللغة القوميـة وتعين على تطهير أحاسيسـنا حول الهوية.

من قبـلُ - في حقبـة الاسـتعمار التقليـدي وما تـلاه من موجـات التحرر والانعتـاق - كان الخطـاب السياسـي الرسـمي لـدى السـلطات الاسـتعمارية يتفصّـى مـن مسـؤولية العـداء الثقافـي، ويتنصّـل تبعًا لذلـك مـن كل المرامي

الحضارية البعيدة، ويقدّم نفسه على أنه حركة تمدينيّة ذات مقاصد إنسانية نبيلة. وهكذا كان الخطاب الاستعماري خطابًا تبشيريًا يخاتل ليتستر على قناعات أصحابه بأفضليتهم الثقافية. أما الحقيقة التي أعقبت ذلك فتتمثل في تحوّل الخطاب الرسمي من خطاب يوازن بحذق سياسي بين المصرّح به والمسكوت عنه إلى خطاب مجاهر يُعلن استعلاءه الحضاري، ويكاشف بتهجين الآخر، ولا يتردد في إبراز قناعاته التي تشرّع لأفضليته الثقافية بناء على دونيّة سائر الثقافات الإنسانية. والذي أعان الآخر على الضخ في أوداج خطاب الاستعلاء هو المأزق الذي آلت إليه دولة الاستقلال على مدى عقود متتالية إذ أخفقت في إرساء منظومات الحكم الرشيد حتى انفجر الواقع العربي. ولكن هذا الواقع الجديد ما زال يمور في فوران تاريخي لا نستطيع الآن استشراف مآلاته الثقافية واللغوية ولم نرَ إلى حد الآن انبثاق وعي حضاري جديد يحمل رؤى جديدة تعطي معنى عميقًا للوعي المستقبلي.

هناك جملة من الحقائق جلاها العلم اللساني واعتمدها بشكل كلي، وأهله كانوا واعين بأنها ليست اكتشافات بالمعنى الحقيقي، بل إن بعضها يُعدّ من البديهيات. ولكن الحدث الجديد تمثل في إيضاح أمرها وتأهيلها إلى منزلة المفاتيح الإجرائية الناجعة. من تلك الحقائق التي غدت كالمسلّمات أن اللغة تحيا وتدوّن وتبقى بفضل التوارث الثقافي. وهو ما يتضمّن النفي القطعي لمبدأ الوراثة الطبيعية في الظواهر اللغوية كما سبق أن أشرنا إليه؛ لأن أي مولود إذا نقلناه في سنواته الأولى من بيئته الاجتماعية، وأسلمناه إلى بيئة أخرى، فإنه ينشأ على اللغة التي يتداولها مَن حلّ بينهم كما لو أنها لغة أمه وأبيه. فأمر اللغة مشدود بالكلية إلى قانون الاكتساب الذي هو ركن متين من أركان النسق الثقافي بكل نواميسه المجردة وبكل آلياته الإنجازية الفاعلة.

ومن الحقائق العلمية التي لها أن تتألق الآن في ضوء الشطرنج الإنساني الجديد الحقيقة التي تصف الرابطة المعقدة القائمة بين اللغة والفرد والجماعة، ومدارها أن اللغة سابقة للفرد، باقية بعده، لا تحيا إلا بتداول الأفراد لها، ولكنها تموت وتنقرض إذا ما أعرض الأفراد عن تداولها. من هنا ينفتح باب كبير

لدراسة أبعاد هذه العلاقة الجدلية حين يتناولها علم اللغة الاجتماعي من زاوية الهرم المجتمعي، وكيف تنتظم الصلة بين قمة الهرم فيه - وهي سلطة القرار - وقاعدته وهي جموع الجماهير. وهكذا تتأسس سلسلة من المسلّمات: فاللغة «تشتغل» بفضل عَقد ضمني بين الأفراد، وهو عقد ضمني بالضرورة لأن مجرد التداول بشأنه يجعل اللغة تتحوّل من وظيفتها الطبيعية، وهي الحديث عن الكون والوجود والعلم، إلى الحديث عن نفسها، واللغة هي الأنموذج الأقصى الذي يجسم بالإطلاق مفهوم الملكية المشاعة. ولو أن أحدًا أراد أن يضيف إلى اللغة شيئًا - في مفرداتها أو في مجازاتها أو في صيغها وتراكيبها - فإما أن يرفضه الاستعمال فيذهب هدرًا وإما أن يتقبّله فيكون ذلك بمثابة التخلي الواعي عن الملكية الفردية وإسهام طوعي في كنوز الثروة الجماعية على الشياع.

إن اللغة هي التي تنتقل بالأفراد من جماعة بشرية إلى مجموعة ثقافية، وهذا على وجه التمحيص يعني أن الرابطة اللغوية أقوى من الرابطة السياسية؛ لأن الجماعة البشرية إذا ترابطت سياسيًا كوّنت مجموعة وطنية، وهذا لا يقتضي بالضرورة أن يكون التجانس الثقافي قد قام فعلًا بين أفراد المجموعة بمجرد الانضواء تحت الرابطة السياسية الواحدة. والتاريخ - القديم منه والمعاصر والحديث - مليء بالشواهد الدالّة، ويكفي أن نتبيّن كيف انفلقت كيانات سياسية كان يُظن أنها التحمت بمجرد انصهارها في سياج الدولة السياسية. ولكن سلطة الثقافة كانت أقوى فتطايرت المنظومة إلى دول إثنية ثقافية شأن ما حصل في يوغسلافيا، وفي تشيكوسلوفاكيا، وفي ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي. أما الشاهد المضادّ والذي يبرهن على أن السياسة والاقتصاد والأيديولوجيا هي جميعًا أضعف من الثقافة المتجانسة ومن اللغة المشتركة ومن التراث الفكري الواحد فهو توحد ألمانيا بعد سقوط جدار برلين.

إن الخبراء العالميين هم أدرى الناس بأن الأداء اللغوي للفرد لا يمكن أن يرتقيَ ذهنيًا بأي لغة أجنبية ما لم ينطلق من امتلاك تام للمهارة الأدائية بواسطة طريق اللغة القومية، أي بواسطة اللغة التي يرتبط بها الاكتساب الأمومي وما

يرافقه من شحن بالقيم الوجدانية والعاطفية والروحانية وحتى الأسطورية أحيانًا. وهذا مما يندرج ضمن الحقائق المعرفية على الإطلاق لا على وجه التقييد، وهو في مكاسب علم اللسانيات من صنف الحقائق اليقينية القاطعة؛ لأنه في منزلة الكليات التي تنطبق على كل فرد آدمي، وفي كل عصر من العصور، ومع كل ثقافة من الثقافات، وانطلاقًا من أي لسان بين الألسنة البشرية الطبيعية. وإذا ما رمنا التعريج على ما وراء هذا التواشج اللغوي السياسي على بساط الوقائع التاريخية ساغ لنا أن ننبه إلى التعديلات الطارئة على ساحة المعارف والبحث العلمي، فلقد انبثق عن ذاك التعالق حقول من البحث هي كفروع من الاختصاص العام ضمن شجرة اللسانيات الكبرى، أولها حقل التخطيط اللغوي، وثانيها حقل السياسة اللغوية، وأخيرها حقل الحقوق اللغوية. إن اللغات البشرية تتولّد وتحيا وتموت، وقد يبلغ بها الاحتضار مشارف الفناء فيقيّض التاريخ لها من ينفخ في أنفاسها، فتنبعث انبعاثًا جديدًا، فيشتدّ عودها وتستقيم هامتها. ولئن كان الأصل في اللغات أن تعيش بفطرتها وأن تفنى بفعل الزمن فيها فإن التاريخ لقننا من الدروس ما به نسَلّم أيضًا بأن اللغات قد تُقتل قتلًا فتُباد، أو تُبعَث بعثًا كأنما هو الإحياء بعد الممات.

الحاصل لدينا من كل ذلك هو أن الظاهرة اللغوية ظاهرة طبيعية، بمعنى أنها تسير من تلقاء كينونتها وَفق نواميس خفيّة تحدد سيرها بشكل مطلق يَصْدق على كل الألسنة البشرية، ثم بشكل مقيد ينطبق على الألسنة الطبيعية كل لسان منها على حدة بحسب خصائصه الذاتية وبحسب طبيعة الأسرة التي ينتمي إليها والفصيلة التي يندرج في خانتها. ولكن الحاصل الأهم هو أن الإنسان بوسعه أن يتدخل في الظاهرة اللغوية - تمامًا كما يتدخل في عديد الظواهر الطبيعية الأخرى - فيحدد مسيرتها، ويتحكم في مجريات أحداثها، وقد تصل الإرادة البشرية في توجيهها للظاهرة اللغوية إلى حد إبادتها وهي في أوج تألقها، أو إحيائها وهي على عتبة مدافن التاريخ. إن اللغات تترك على عواهنها فتتغير وتتبدل، فتستحيل عبر القرون من هيئة إلى هيئة حتى تنحل إلى ألسنة تتغاير، ثمّ تنفصل عن الأم الأولى، ثم يتباعد ما بينها من أواصر النسب حتى تتمايز وتتباين فتمسي ألسنة مختلفة. غير أن تبدل اللغات وانسلاخها عبر الزمن قد تحف بهما

ظروف تاريخية تكبح نزوع الظاهرة الطبيعية نحو التبدل، فيستمر كيانها، ويُكتب لها الدوام فتبقى، ويتعطل حيالها قانون التاريخ القاضي بفنائها عبر الانسلاخ.

إن علاقة اللغة بالسياسة أمر بديهي، ولكن علاقة الخيار اللغوي بالصراع السياسي الممتد على الزمن الطويل أقلّ انجلاءً؛ لذلك يمكننا أن نعتبر الوعي به مسبارًا نقيس به انخراط شعب من الشعوب أو أمة من الأمم في النسق التاريخي الواعد. ولئن أجمع العرب - أو كادوا يجمعون - على أن التفريط في الأرض كالإقرار بشرعية اغتصابها يهدد وجودَهم فإنهم كالغافلين عن أن التفريط في لغتهم القومية سيكون هو المسوّغ للتفريط في الأرض، وما كان للكيان المغتصب أن يُحييَ لغة أشرفت على الممات فارتكنت على رفوف اللغات غير المستعملة لولا أنه يعتزم المضيّ في ليّ ذراع التاريخ واختراق قوانين الحق الشرعي. سنقول مبدئيًا إن الهُويّة في مفهومها الشامل قيمة جوهرية في حياة الإنسان بوصفه كائنًا ثقافيًا قبل أن يكون كائنًا بيولوجيًا. وجوهرُ الهويّة الانتماءُ وهو الذي به يفارق الإنسان آدميته الغريزية مرتقيًا إلى آدميته المتسامية. والانتماء مضمون وإبلاغ، فأما المضمون فعقيدة تكفل له الإيمان وتقيه شرّ الضياع في الوجود، وأما الإبلاغ فلغة تؤمّن له التواصل الإنساني الخلاق. فإذا تصاقبت دائرة الإيمان ودائرة اللسان كان الانتماء إلى التاريخ، وكان الاستشراف إلى المآل. سيبدو غريبًا لكثير من الناس أن نقول لهم إن قبول تفتيت اللغة القومية هو الخطوة الأولى الحاسمة نحو قبول تفتيت الذات، وقبول تفتيت الهوية، فقبول تفتيت السيادة، ثم قبول تفتيت الأرض. وسيبدو لهم ذلك غريبًا. وغيرُ بعيد أن يبدوَ لهم مستهجَنًا وأن يتأولوا أنه استنفار مدفوع بعقدة المؤامرة.

عندما نؤكد أن اللغة مكون جوهري ضمن معمار السياسة، فإننا نتعامل مع المسألة من منظور اختباري، يُمليه الغطاء العقلاني الذي يتحرك تحت قبابه الفكر النقدي، كما أننا نشخص «الموضوع» أكثر مما نفحص «الذات» كي نجسّ نبضها. وبين الموضوع الإنساني والذات الجماعية جسر واصل، تجسّده الدساتير التي يتأسس عليها مفهوم الدولة، وهنا ينبري مشهد قارع يتناساه الناس

لفرط بداهته: فالدستور - في أغلب الحالات - ينص على اللغة القومية التي يتعلق بها الشعب لتكون جزءًا جوهريًا في تحديد هُويته، وقد يعتمد الدستور مبدأ التعدد اللغوي، ولكنه يحدد مكوّناته بالتنصيص الصريح. وهكذا نجد جل الدول تنص في دساتيرها على ما تعتبر أنه هو اللغة القومية. والبلاد التي لم ينصّ دستورها على ذلك فلأنّ الجميع يعتبر سيادة اللغة القومية أمرًا بديهيًا ليس في حاجة إلى التنصيص عليه كما كانت الحال عند الفرنسيّين حتى استدركوا أمرهم فسارعوا عام 1992 إلى تنقيح دستور بلادهم كي ينصّ على أن اللغة الفرنسية هي لغة البلاد شعبًا ودولة. إننا في سياقنا هذا نبتغي فحسب الاستدلال على الرابطة المتينة بين الهوية واللغة، ونروم إجلاء الشاهد على نبل الإحساس بالحميّة الوطنية من خلال أداة التخاطب الرسمية. والأهم من ذلك كله هو إثبات وجاهة القرار الصادر عن السلطة السياسية، وبالتالي تأكيد ما يُصطلح عليه بالتشريع اللغوي.

هو ذاك الذي نبغي، فنحن نبحث عن استزراع الوعي اللغوي من خلال الوعي السياسي، أن نؤصل الوعي من خلال الوعي المضاد، نحن نطمح أن يتصالح العرب مع هويتهم بمجرد أن يتصالحوا مع لغتهم، وما من سبيل إلى ذلك إلا حين يدركون التماهيَ الأقصى بين السياسة واللغة والهوية. أفلا ينظرون إلى عدوّهم كيف بعث الحياة في لغته بعد الممات؟ فلم تمض خمس سنوات على اغتصابهم حق الأرض بعد قرار التقسيم عام (1947) حتى بادروا إلى إنشاء مجمع اللغة العبرية (1953) ثمّ كونوا مجلسًا أعلى يضم نحو أربعين لجنة متخصصة في كل الفروع العلمية والفكرية والأدبية والفنية، تهتم بمسايرة اللغة للتطور المستمر، واستحداث المصطلحات والمفردات العبرية التي تغطي الحاجة في كل المجالات، وما يتفق عليه منها ينشر في الجريدة الرسمية، ويصبح العمل به إجباريًا في الدوائر الحكومية والمؤسسات المدنية والجامعات ودور التعليم ووسائل الإعلام بأنواعها، ويعاقب القانون كل من يخالف ذلك ولا يلتزمه، وبذلك استطاعوا أن يبعثوا الحياة في اللغة العبرية بعد أن شبعت موتًا، وخلقوا لها كيانًا بعد أن كانت أثرًا من آثار التاريخ وهم يقولون: إن اللغة العبرية هي المعبرة عن شخصيتهم وثقافتهم وتاريخهم والجامعة لكيانهم

المشتت، والصاهرة لكل اختلافاتهم الفكرية والرابطة لوحدتهم وتضامنهم.

إن التشريع اللغوي مسألة في غاية الدقة والتأثير، وهي قضية مبدئية تطفو على سطحها الهواجس المغمورة والإشكالات المزهود فيها. والعرب - من فرط ثقتهم بأن عوامل التهرئة لا يمكن أن تنال من لغتهم ولا أن تأتيَ على رسمها - زهدوا في أخذ أنفسهم بالحذر، وأغمضوا أعينهم عن الاستشراف المستقبلي الحصيف. إن موضوع الهوية أصبح يستلزم منا طرحًا جديدًا، وذلك في ضوء سببين اثنين، أولهما تغير المشهد الثقافي الإنساني بما أفضى إلى انقلاب مرجعياته وإلى اضطراب سلم أولوياته، وثانيهما تصدّر العامل اللغوي أمام سائر المقوّمات التي منها تتكون منظومة قيم الانتماء الحضاري. لقد كان بديهيًا أن الهوية ترتكز على أركان تاريخية يتصدّرها الانتماء إلى أصول سلالية واحدة، وهي تلك التي تمثل خريطة الأجناس والأعراق، ثم تأتي اللغة كعنصر معبّر عن ذاك الانخراط السلالي، وبعد ذلك تأتي المعتقدات التي طالمت كانت الجامع بالضرورة في مختلف الثقافات. وعرف العرب - خلال القرن العشرين - من المذاهب السياسية التحزبية ما أدخل تعديلًا على سلّم الرتب، فأقام الهوية على وحدة الانتماء السلالي، ووحدة اللغة، ووحدة التاريخ، مُسقطًا بذلك الركن الروحي وإن اعتبره مقومًا مؤازرًا لمنظومة القيم التي عليها يستوي معمار الهوية، وكان في ذلك تصور استراتيجي يهدف إلى توحيد صف العروبة بمختلف المعتقدات الروحية القائمة بين أبنائها، غير أن المشهد الكوني قد تغير بشكل جذري بل قلْ قد انقلب سلم القيم الذي كان يحكمه، ولا يمكن النفاذ إلى العلل الكامنة في المسألة اللغوية ما لم نعِ الفروق الباطنة في علاقة السياسة بالثقافة أولًا، وفي علاقة الثقافة بالهوية ثانيًا، ثم - باستتباع حتمي- في علاقة اللغة بالسياسة كما سبق أن شرحناه. ومهما تكن درجة الوضوح التي عليها مشاهد القراءة الفكرية فإن القضية تظل مرهونة بمدى وعي أصحاب القرار السياسي بمكوناتها.

إن الصراع على الأرض والصراع على الثروة والصراع على الماء كلها مطايا للصراع على السيادة وعلى المجد، وكلها صراعات بادية للعيان، ولكن

الصـراع الأدق والأعمق والأبقى وربمـا الأعنف إنما هو صـراع الهُويات. وقد راح بعـض العلمـاء اللغويين مـن أجل ذلـك ينادون بتأسـيس منهـج جديد في مبحـث العلم اللغوي يقوم علـى مراجعات بعض المصادرات التي سـلمت بها اللسـانيات الحديثة، مـن ذلك ما فعلـه جون جوزيف فـي كتابه **اللغـة والهوية: قوميـة – إثنية – دينية** إذ دعا إلى إدراج موضوع الهوية ضمن الدراسـة اللسـانية ناقضًا بذلك ما كان شـائعًا من أن مسـألة الهوية لا يمكـن فحصها بمعايير العلم الموضوعـي ولذلك نفسـد مشـروع اللسـانيات كلما حاولنـا إقحـام الهوية في مواضيعها.

إن هـذا التغيّر العميق الـذي اخترق جوهر مفهوم العلم لم ينشـأ من فراغ ولـم يأت ثمـرًا لنـزوة منهجية، بل نـراه امتـدادًا طبيعيًـا لما طرأ على المشـهد الإنسـاني كله فيمـا يتصل بالقضايا الثقافيـة الكليّة. فها هي اليونسـكو تقرر في مؤتمرها (المكسـيك 1981) إعـلان مبدأ حوار الثقافـات، وتخصص له عقدًا من السنين سُـمّي بالعشـرية الثقافية (1988 – 1997) وأفضى إلى تقرير جاء في صيغة مجلد ضخـم بعنوان: **تنوّعنا الخلاق**، ثم تواصـل الجهد الأممي في سـعي حثيث نحو تحقيـق معاهدة دوليـة تكون بمثابـة «الإعـلان العالمي عن التنـوع الثقافي» من أهـم مبادئه إقرار حق الدول في انتهاج السياسـات الثقافية التي تحددها لنفسـها، وإقرار مبدأ حماية المنتج الثقافي الخاص بكل شـعب، وإقرار حق كل شـعب في التمسـك بلغته القومية بوصفها الرمـز الأكبر لهُويته الثقافيـة، لذلك أضيفت إلـى ميثاق التنـوّع الثقافي وثيقة الحقـوق اللغوية وقد جاء فـي ديباجتها «أن اللغة ليسـت أداة للاتصال واكتسـاب المعرفة فحسـب، بل هي أيضًا مظهر أساسـي للهوية الثقافية ووسـيلة لتعزيزها سواء بالنسبة إلى الفـرد أو إلـى الجماعة». وقد تمّـت المُصادقة علـى المعاهدة في 20 تشـرين الأول/ أكتوبـر 2005.

إننا – نحن العربَ – نمر اليوم في المسـألة اللغوية بامتحان تاريخي خطير عسير، ونواجه إشكالات لا تقف عند حدود الشأن السياسي الثقافي وما يلازمه من شـؤون اقتصادية، وإنما نواجه وضعًـا يمكن في كل لحظـة أن ينفجر تحت

وقـع تناقضاته، ويكـون انفجـاره هديّـة ذهبيّة علـى طبق فضـيّ تتلقفهـا القوى الدولية لقمة سائغة بلا عناء.

إن السياسة جسر عماده الثقافة، والثقافة نهر تسقي جداوله مزارعَ السياسة. والهويـة قلعة حصنها الثقافة وسـياجها اللغة. كذا نتبيّن كيـف يغفل أهل التدبير عن أبسـط الحقائـق وهم الذين يتدبون أنفسـهم بأنفسـهم لحمل أمانـة التاريخ بالسـهر على مصائر شـعوبهم. فهل من مذكِّـر لهم بأن الحـق الثقافي غير الحق السياسـي، وغير الحق الاقتصادي؟ إن الحق السياسي يقبل المفاوضة ويتحمل المهادنة لأنه لا يتنافى وأسـلوبَ الإمهال، فالزمن قد يتكفل بتقويته لا بإضعافه. والحق الاقتصادي – هو من ناحيته – يقبل المساومة لأنه لا يحمل في ذاته مبدأ المقايضـة، والتأجيل الزمني لا يضره لأن له ثمنًا يؤدّى وقيمة تنضاف. أما الحق الثقافي فهو كليّ وقاطع، لأنه حصري يتقابل ضديًا مع فكرة المهادنة والإمهال، فهل من مذكّر بأن الاسـتحقاق الثقافي لا يعرف تـدرّج ألوان الطيف، لأنه عماد الهوية، فهو كالقناعات الحميمة، ولأنه جزء من المسلمات الذاتية؟

ننظـر اليوم إلى حـال اللغة العربية فـي واقعنا الحي المعيش فنجد أنفسـنا على مسافات رهيبة حيال ما صاغته القرارات السياسية وما ارتأته وما أوصت به، تركنا حبل اللغة على غارب الاسـتعمال في عجز مفضوح من لدن المؤسسـات الرسمية، ولا نعرف بلدًا عربيًا واحدًا يصح في حقه أن نقول إن له سياسة لغوية بالمعنـى التـام للعبارة؛ والسياسـة اللغويـة عند أهـل الدراية المختصين ليسـت مجرد سياسـة للتعريب كما يتوهم الكثيرون، ليت ملوكنا ورؤسـاءنا يسـتيقظون فيَعُوا أن الأمن اللغوي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، لا يقل أهمية عن الأمن الغذائيّ والأمن المائيّ.

لقد تولّد عن موضوع اللغة والهوية فيض غزير من الأدبيات ما زال يبحث عن حاضـن سياسـي وعن رافـع إجرائـي، ولم تبـرح فئة مـن الصفـوة الفكرية يتنادون بصيحات الاسـتغاثة باسـم الوعي اللغوي الحضـاري، فيعلون صوتهم على منابرَ متباينة المشـارب. تأتي بها المجلات في قالـب أعداد خاصة كالذي فعلته مجلة الفكر العربي الصادرة في بيروت عن معهد الإنماء العربي، في عدد

أول محـوره «اللغة العربية والأمـة» وفي عدد آخر بعنوان «التباسـات في الهوية واللغـة الثقافية»، أو كالعدد الذي خصصته «سلسـلة كتاب قضايا فكرية» بعنوان «لغتنا العربية في معركة الحضارة» وأشرف عليه محمود أمين العالِم. هذا فضلًا عن جهود الأفراد على حد ما فعله الدكتور أحمد درويش بإرسال صيحته «إنقاذ اللغة إنقاذ الهوية».

ولا تنسَ الحيـرة المتجددة التي ظلت تنتاب العمل العربي المشـترك، فقد حمل مؤتمر وزراء الثقافة العرب في دورته السـابعة شـعارَ «اللغة العربية هويتنا القوميـة» (1989)، وإذ قـد انعقـد فـي الرباط فقـد صدر عنـه بيان سُـمّيَ بيان الرباط؛ ضمنته المنظمة في مجلد صدر بعنوان من قضايا اللغة العربية المعاصرة وما بيان الرباط في حد ذاته إلا شهادة حية على الانفصام الجوهري العميق بين متن السياسة العربية وحاشيتها.

الفصل السابع عشر

نحو المعجم التاريخي

تلاحقت المبادرات وتصاقبت الرؤى، وكان هاجس الهوية على الدوام حاضرًا حضورًا مركزيًا. أقدم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة ابتداءً من صيف 2012 على إصدار مجلتين فصليتين: مجلة **عمران** للعلوم الاجتماعية والإنسانية ومجلة **تبيّن** للدراسات الفكرية والثقافية، وخصّ العددَ الأول من كلتيهما بأبحاث منتقاة من المحورين اللذين عالجهما مؤتمرُه السنوي الأول؛ فاشتملت مجلة تبيّن على الأبحاث التي قدّمها الدكاترة حسن حنفي ورمزي بعلبكي وعبد القادر الفاسي الفهري وحسن حمزة وكاتب هذه الأسطر. ثم جمع المركز كافة الأبحاث ونشرها في العام الموالي (2013) في مجلدين يُعَدّان من أهم المراجع العربية الراهنة في هذا الموضوع الخطير. ولكن الملمَح الطريف الذي قد لا يستوقف عابرَ السبيل هو أن تعديلًا حصل في العنوان الواسم للموضوع الذي نحن بصدده، فحين انتظم المؤتمر وتمّ استكتاب الدارسين المتخصصين بدعوات صاحَبَتها ورقة العمل الشارحة لإشكاليات القضية كانت صيغة الموضوع «الهوية واللغة»، ولمّا صدرت مجلة تبيّن أصبح «محور العدد» هو «اللغة والهوية» بدل «الهوية واللغة». وكذا الأمرُ لمّا جُمعت الأبحاث في مجلدين؛ إذ جاء عنوان الأول **اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية**، وعنوان الثاني **اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح**. فما الذي حدث حتى يتغير الترتيب فتتبادل الهوية واللغة موقعيْهما فيه؟ وهل في الأمر مراجعة لسلّم الأولويات؟ وعندئذ أيّ المنزلتين أقوى وأمتن من الأخرى: منزلة ما تقدّم، أم منزلة ما تأخّر لأنه أبقى في النفس وأوقع عند الإصغاء؟ أم لا يعدو الأمر أن يكون دفعًا للبس محتمَل بحكم العبارة المتمّمة لنص الموضوع عند قولنا «في الوطن العربي»؟

لا شك أن قولنا «الهوية واللغة في الوطن العربي» يوشك أن يجعل إشكالية المكان وقفًا على قضية اللغة بينما في قولنا «اللغة والهوية في الوطن العربي» احتضانٌ لمسألة الهوية في الفضاء الجغرافي الأرحب. واللافت لبصر المتعقب أن المقدمة التي تصدّرت المجلدين - وهي نص واحد - قد حرصت على تذكير القراء بما جرى عليه المؤتمر السنوي الأول وبأن المؤتمر قد انبنى على قضيتين محوريتين. ولما ذكرت المحور الذي نحن بصدده قالت إنه «مؤتمر اللغة والهوية في الوطن العربي» ولم تنصّ على أنه كان «مؤتمر الهوية واللغة في الوطن العربي». ويهمنا هنا - استكمالًا للجدوى البحثية وامتثالًا لمبتغانا من التوثيق - أن نقف برهة على طبيعة المجلتين اللتين صدَرتا عن المركز بوصفهما فصليّتين محَكّمتين، فالتعريف بهما جزء من المرجعية المعرفية، وهو المتوّج الفكري لهذا الوزن الاعتباري الذي آلينا على أنفسنا الانخراط فيه كشفًا عن «الهوية العربية والأمن اللغوي».

يكتب د. عزمي بشارة في افتتاحية العدد الأول من مجلة **عمران** قائلًا إنها «وُلدت من [....] إشكاليات المأزق المنهجي والوظيفي الذي تواجهه العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية في مرحلة التغيرات الاجتماعية الكبرى الجارية في الوطن العربي. فخلال العقود الثلاثة الماضية، ضمرت الطبيعة النقدية لهذه العلوم، وكادت تتمدرس من دون حرية أكاديمية في مؤسسات تعليمية منعزلة عن التحولات الاجتماعية الجارية، أو تحوّلت إلى خبرات فامّحت مهارات المشتغلين بها على مختلف مستوياتهم وضاعت خصوصيتها في شريحة الخبراء الذين يُوظفون معارفهم وقدراتهم لخدمة واضعي السياسات ومُتخذي القرارات في الأنظمة السياسية التسلطية العربية المتشاركة مع وكالات التنمية الدولية. وقد ساهم هذا في هدر الطبيعة البحثية العقلانية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ألا وهي تحليل البنى الاجتماعية وأنماط الوعي وتبيين تاريخيتهما وتفسير صيرورتها [....]. ولهذا كان لا بد للعلماء العرب أن يعيدوا النظر جذريًا في مناهجهم وأدواتهم ووظائفهم في مجتمعات دخلت دورة تغيراتها الانتقالية الكبرى، وانطلقت فيها قوى وشرائحُ اجتماعية جديدة من منطقة «الصمت المقهور»، إلى منطقة «الصوت المسموع»، وأن يبحثوا في تراثهم

الجامعي – وغير الجامعي – عن تلك اللحظات التنويرية المضيئة التي حافظت على الموضوعية العلمية والرصانة، مع الالتزام بقضايا الإنسان – والإنسان العربي على وجه الخصوص – والتي يمكن البناء عليها لكي لا يدّعيَ أحد أنه يبدأ من الصفر [....]. ونحن بوصفنا نعيش تحديات [....] المجتمعات العربية ندرك [....] مع موجة التغيير التي تعصف بالمنطقة والشعور العام بأن مشاريع نهضوية تقرع الأبواب [....] أنّ النهوض بالعلوم الاجتماعية والإنسانية من شروطها المكوّنة».

وتدرج المجلة نفسها في سلسلة دوريّات العلوم الاجتماعيّة والإنسانية في الوطن العربي والعالم، لكنها تحاول في إطار التكامل معها والاعتراف بما أنجزته أن تتميّز منها بطرحها لهويتها الأساسيّة كمجلة/ مشروع، مستعيدة تقاليد المجلات والدوريّات التي أنتجت اتجاهات وحركات ومدارس علمية وفكرية. وهي تطمح في ذلك إلى أن تشكل نقلة نوعيّة في مناهج هذه العلوم، تقوم على مقاربة مناهج العلوم الاجتماعيّة كوحدة متكاملة فيما هو قريب من «المنهج التكاملي» و«المنهج المركّب» العابر للاختصاصات مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ والتاريخ الاجتماعي وما يندرج في إطار علم السياسة والاقتصاد السياسي والسكان والبيئة والتنمية. وتعتبر المجلة/ المشروع أن هذا ما يميّزها من الدوريّات الراهنة. وهي في جوهرها محاولة لإعادة الاعتبار للعلوم الاجتماعية والإنسانية بوصفها علومَ «العمران» الكلي في جوهره ومضامينه الأساسيّة، واشتقاق المفاهيم النظريّة من الظواهر الاجتماعيّة الملموسة والمدروسة وإنتاجها وتجديدها والابتكار فيها، بما يسمح على المدى الطويل بإنتاج مدرسة عربيّة في العلوم الاجتماعية والإنسانية تقوم على محاولة بناء نظريّة للمجتمعات العربيّة في مرحلة التغيّرات الاجتماعيّة الكبرى التي تشهدها المجتمعات العربيّة الراهنة والتي تحتاج إلى مقاربات نقديّة جديدة تشمل نقد المفاهيم نفسها وإعادة طرح الأسئلة عليها.

أما عن مجلة تبيّن فمن أهمّ ما قاله د. عزمي بشارة في افتتاحية عددها الأوّل أن المجلة «تُعنى بشؤون الفكر والفلسفة والنقد، وكلّ ما يمكن أن يدخل

في ذلك المجال العابر للتخصصات الذي يطلق عليه في بعض الجامعات اسم «الدراسات الثقافية». وهي بذلك تكمّل مهمّة زميلتها «عمران» التي تعنى بالعلوم الاجتماعية والإنسانية [....]. إن الفصل بين شتى العلوم الاجتماعية والإنسانية هو فصل عشوائي، وإن كان قد تحوّل إلى تقليد كرّسته عملية مَأسَسته أكاديميًا. وهو غير مبرر موضوعيًا لأنه يفصل ما لا يمكن فصله، ولم يعد منسجمًا مع درجة التطور التي وصلتها مناهج البحث في هذه العلوم. من هنا كان عملنا على دمج هذه التخصصات في دورية «عمران». غير أننا وجدنا مع ذلك أن مساحة شاسعة ظلت خارج هذا الدمج العابر للتخصصات، ولا بد أن تتمتع مقاربتها العلمية باستقلالية نسبية. وارتأينا أنه من الخطأ التنازل عن مجال الثقافة والفكر بشكل عام واختزاله في مصطلح العلوم الاجتماعية والإنسانية، وأنه من المناسب أن نفرد إصدارًا خاصًا يُعنى بقضايا الفكر والفلسفة والنقد الأدبي والثقافي بشكل عام، وهذا هو «تخصص» مجلة «تبيّن» التي يُفترض في المقالات التي ستنشر فيها أن تتعامل مع القضايا بمقاربة فكرية ونظرية أو عامة وشمولية، وأن تحلل مثل هذه المقاربات الفكرية للمجتمع والتاريخ، وتعنى بالنقد الثقافي والأدبي بشكل عام.

وبالطبع فإنه لا يُقصَد بالفكر هنا مجردُ التفكير، فكل إنسان هو كائن مفكر، غير أننا لا نعتبر كل من يفكر ينتج فكرًا بهذا المعنى. وهذا يعني أنه يُقصَد بالفكر جوانبُ متعلقة بالتفكير التعميمي المجرد، يُقصَد به أمر متعلق بزاوية نظر شمولية للمجتمع والإنسان والأشياء، مبنية على حصيلة معارف وعلوم وأذواق، أي على حصيلة ثقافية في مرحلة تاريخية محددة. ومثل هذا التحديث يميّز الفكرَ عن التخصصات العلمية أيضًا، رغم أنه قد يؤسس على حصيلة هذه العلوم أو على مستويات تجريد أصبحت ممكنة بفضلها. فالفكر بهذا المعنى عمومي النزوع، شمولي الرؤية، يتناول ما تتناوله العلوم التخصصية كالأخلاق والقيم والخطاب الثقافي السائد وتاريخ الأفكار وقضايا الفلسفة، أو يَبني على التخصصات ليذهب من حيث وصلت إلى حيث لا تسمح لنفسها أن تذهب خارج مجالها في النظرية والتعميم.

وثمـة مفاصـل تاريخية يَسـبق فيها هـذا النوعُ مـن الإنتاج الفكـري العلومَ الاجتماعيـة التخصصية. ففي مراحل تاريخية معينة تنشـأ مشـاريع فكرية تطرح قضايـا فكرية كبـرى أو تتناول قضايا المجتمـع بالإجابة عن أسـئلة ملحّة تثيرها المرحلـة وتصـاغ كأسـئلة فكريـة لا تلبـث الإجابـات والـردود أن تتحـول إلى مشـاريع فكريـة: الصـراع المذهبي يطرح أسـئلة تقود إلـى فكرة التسـامح، ولا تلبـث أن تتولـد عنهـا فكـرة حرية التفكيـر، والاسـتبداد علـى أنواعه يقـود إلى أسـئلة وإجابات متعلقة بالعدالة والإنصاف والمسـاواة، وأسئلة أخرى تقود إلى إجابـات حول خصوصية الإيمـان والأخلاق والجمـال ... ولا تلبث الإجابات والـردود أن تتحول إلى مشـاريع كبرى. والحـال أنه ما من قانـون في التحقيب يحكم هذه الصيـرورة، فقد يكون الدافع مرحلة انحطـاط وأفول حضاري، وقد يكون الدافعُ مشـروعًا نهضويًا أو مشـروعًا قوميًا أو مشـروع دولة... ولا يمكننا أن نصطنع الحاجات التاريخيـة وتفاعلها مع تاريخ الأفـكار، هذا التفاعل الذي يتولّـد عنه الاهتمـام بالإنتاج الفكـري النظري ويبـرز إلى الصدارة بعـد أن كان مهمّشًـا ومحتقرًا في مراحل أخرى. ومـا يُجمع عليه الحـدس والتحليل هو أن المرحلة التاريخية التي يمر بها الوطن العربي هي مرحلة حاسمة لناحية القضايا الكبـرى التي تبحث عـن إجابة، ولناحيـة قضايا أخرى تبحث عـن صياغتها في أسـئلة صحيحة، سـوف يكون دأبنا في «تبيّن» أن نطرحها في شكل عقلاني في سـياقها الثقافي العربي والإنساني، وأن نمنح مسـاحة للتفاعل والحوار المثريين حول هذه القضايا».

نحن هنـا – في مـا يطرحـه الدكتـور عزمي بشـارة وعلـى مسـتوى الفكر الخالص – إزاء خطة اسـتراتيجية يتصاقب فيها عمـاد المضمون وعماد المنهج بما يحوّلها إلـى ميثاق معرفي، بل إلى التزام حضاري يسـتوفي شـروط النضال الفكـري التواق. من ذلك أنّ مجلة تبين سـتخصص بعدئذ عددها السـادس من مجلدها الثاني (خريف 2013) لموضوع خطير يندرج ضمن تشـكلات الوعي اللغوي هو «الترجمة وتطوير اللغة العربيـة» شـارك فيه مـن العلمـاء الباحثيـن كلّ من د. حسـن حمـزة ود. نادر سـراج ود. ثائر ديب ود. صالح مصباح. وإذ نحن نرصد بالتزامن منعطفـات يقظة الوعي اللغوي في حقبة مرسـومة الحدود

ونواصل حفر الأنفاق تحت أخاديد الهوية والأمن اللغوي فإننا نقف على توالي المنعطفات المؤثرة. فلم يكد يمضي على ذاك المؤتمر السنوي الأول شهران حتى انبثقت في الدوحة مبادرة جديدة جاءت تستجيب لإحدى التوصيات التي تواتر النصحُ بها، واتخذت المبادرة في صيغتها العملية سياقًا تنظيميًا سُمّيَ «منتدى النهوض باللغة العربية» انعقد أيام 29 - 31 ماي (أيار/مايو) 2012، صدرت الدعوة إليه من «مكتب حرم سمو الأمير» ونصّت في مستهلها على ما يلي: «لقد أكدت لنا الكثير من المؤتمرات والبحوث والدراسات التي تطرقت إلى قضايا واقع اللغة العربية ومشكلاتها أن لغتنا العربية في عصر العولمة تواجه تحديات كبيرة آلت إلى حالة من الاجتياح الفكري واللغوي لمنطوقنا ومكتوبنا أحدثت قلقًا كبيرًا عند كل القيادات والمهتمين بشأن اللغة العربية والحرص على التمكين لها في حياتنا».

لقد انتظم المنتدى بناءً على التقاء مجامع اللغة العربية والجمعيات التي تُعنى بها بغية عرض الإنجازات الحاصلة ومناقشة التحديات القائمة ورسم التطلّعات المنتظرة. وكانت مع الدعوة ديباجة تحت عنوان «دواعي عقد المنتدى» جاء فيها على وجه الخصوص: «تقوم دعائم الأمة المجيدة على ثلاث: الدين واللغة والثقافة. واللغة هوية الإنسان يعلو شأنه بعلوّ شأنها، وترقية استعمالها مؤشر كاشف لمدى حرص الأمم على هويتها وحفاظها على كيانها بما يضمن لها القوة والرقي على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وحيث إن لغتنا العربية قد أصبحت تعاني من التضييع والتهميش حتى أصبحنا مثلها على هامش عصرنا نعاني خوفًا وفرَقًا من فقدان هويتنا العربية الأصيلة فقد قيض الله لنا من يغار على لغتنا ويحفظ لنا هويتنا».

هل من حاجة للتذكير بأنها شواهد نوردها بل نطنب في إيرادها لأنها مادة خصيبة خامٌ لكل من امتلكته الرغبة - ضمن بحوث علم الخطاب - في دراسة «أدبيات» النهوض باللغة العربية؟ وستكون للدرس نكهته الفريدة لو عمد الباحث إلى تصنيف الخطاب إلى مناضده بحسب صدوره عن النخبة الفكرية أو عن النخبة السياسية، فيُماط اللثام عن الفروق بين منزلة اللغة عند صنّاع

القـرار ومنزلتها لـدى صنّاع الأفـكار. وهاكـم مقتطفات من الخطاب الرسـمي الـذي افتتحـت به سـمو الشـيخة مـوزا بنـت ناصـر ذاك المنتـدى: «للغـة قيمة حضارية فهـي وعاء الفكـر وحاضنته، وهي وسـيلة تواصل بين أفـراد المجتمع ومؤسسـاته المختلفة. وللغة العربية خاصة دورٌ تنويـري امتدّ لقرون طويلة فهي لغـة الآي القرآني والبيـان النبوي، ووعاء الفطـن والمنجز المعرفـي في التراث العربي الإسـلامي، والوسـيلة الرئيسـية لربط الأمـة بحاضرها وماضيهـا، وثروة ثقافية للإنسانية قاطبة. وليست مجرد لغة يومية لتفاصيل أداءات العيش العادي، بل هـي حاضنة تـراث حضاري أسـهمت في تشـكيل المعارف والعلـوم طوال قرون ممتدة، الأمر الذي نحن بحاجة إليه لاستنهاض الهمم ولاستعادة المبادرة من أجل يومنا ومطالبه وغدنا الأفضل ومسـتلزمات تحقيقه. ونظرًا للدور الذي تضطلع بـه اللغة العربية فـي الحفاظ على هويـة الأمة وثقافتها فـإن دورنا اليوم يتعاظـم في ظل الظـروف والمنعطفـات والتحديات التـي تمر بها لغتنـا العربية والتي حادت بها عن مجالات التنمية والإبداع والإنتاج.

وفي عصر تتفاعل فيه الحضارات والثقافـات واللغات ينعقد هذا المنتدى للنهـوض باللغـة العربيـة لتواكـب التقـدم المعرفـي، ولتأخـذ مكانتهـا الطبيعية كلغـة علم وبحث ولغة حاضرة على الألسـنة لا أن تكون لغـة منابر فقط. وهذا التحدي الكبير الذي نواجهه يحتم علينا - قادة ومسؤولين - دفعَ عجلة التطوير والتحسين لمخرجات اللغة العربية ترجع لها سيادتها ومكانتها بين لغات العالم انطلاقًا من دور التعليم ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والتركيز على الجيل القادم من أبناء هذه الأمة للسـير قدمًا نحو تزويدهم بمقوّمات النجاح والعزة والانتماء. كل تلك الرؤى والآمال نؤمن بأنها سـتكون حقيقـة وواقعًا يومًا مـا طالما وجـدت العزيمـة والإرادة، وحينها سيكون للغتنا العزة والتمكين.

تشـكل اللغة العربية مكوّنًـا حضاريًـا لمجتمعاتنا العربية والإسـلامية فهي لغـة الفصاحـة والبيـان، وأداة التواصـل والتعبيـر، ووسـيلتنا لاكتشـاف العالـم مـن حولنا. وتعـدّ اللغة الممثـل الرئيس لفكـر المجتمعات الإنسـانية فهي التي

تصوغه وتكوّن حركته الداخلية المستمرة، وهي شرط أساسي للتمكن من العلم والمعرفة. وتأكيدًا لذلك كله تثبت اللغة العربية أنها ما زالت أداة العلم والبحث والفن والإبداع. من هذه الرؤية المستنيرة وجّهت سموّ الشيخة موزا بنت ناصر إلى ضرورة عقد منتدى للنهوض باللغة العربية يركز على إبراز دورها الريادي في بناء دولة الحضارات ويحافظ عليها من التهميش والتضييع، ويُعنى بطرح الإشكالات التي تواجهها في مجتمعاتها وذلك من خلال دعوة مجامع اللغة واتحاداتها في دول العالم العربي والإسلامي لإسقاط الضوء على إنجازاتهم تجاه اللغة والتحديات التي يواجهونها في ظل الظروف التي تمر بها مجتمعاتنا، واستشراف دورها المستقبلي على مستوى جميع المؤسسات الرسمية منها والمدنية، وذلك بغية رفع جدار آمن يحفظ للغة كيانها ويعكس ثراءها وجذورها الأصيلة عبر قنوات تعد الأكثر تأثيرًا في العالم المعاصر ألا وهما التعليم والإعلام».

اتقد الحماس بفعل مُجريات المنتدى، ترجمه البعض بخطاب الحميّة، وترجمه آخرون بروية العقل الراجح. كان جليًا أن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - حديث النشأة يومئذ - في حاجة إلى أمرين: مضمون بحثيّ جادّ ومنهج كفيل بأن يرفع سقف المطامح عاليًا. وكان من بين الحاضرين من هو عليم بقصة عربية أليمة هي قصة عجزنا - نحن أبناءَ أمة الضاد - عن إنجاز معجم تاريخي للغتنا يضاهي ما أنجزته سائر اللغات الراقية الأخرى، ولمَ لا تباهي به الإنسانية المؤثرة؛ إنه الدكتور رمزي بعلبكي، وما إن عَرض الأمرَ على المدير العام للمركز الدكتور عزمي بشارة حتى تلقفه، فجمَعَنا للمشورة، وانسرحت الفكرة بأجنحة التزكية المطلقة.

تشكلت لجنة من الخبراء وتتالت لها اجتماعات ثلاثة. التقينا في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 وفي 6 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2013 وفي 10 آذار/ مارس 2013. تحلت الدعوة الأولى بديباجة جاء فيها: «لا تخفى على أي مهتم الحاجة الماسة إلى معجم تاريخي للغة العربية، تبنى فيه «ذاكرة» لكل لفظ عربي، تحدد - ما أمكن - تاريخ ولادته ومراحلَ تطوره في

الاستعمال بنية ودلالة، وغير ذلك من المعلومات الأساسية التي تسلط الضوء على فترات إهماله واندثاره، أو بقائه وإعماله. وأصبح من نافلة القول تأكيد أهمية هذا المعجم في جمع ما تفرق من ألفاظ اللغة العربية وحفظها، واستثمار ذلك في توفير سند علمي للفهم الصحيح لتراثنا العربي بكل فروعه في المعرفة والآداب والعلوم، وفي تقديم صورة واضحة عن تطور الفكر العربي انطلاقًا من تطور لغته، وفي استخلاص أنواع من المعاجم الفرعية التي تسد الثغرات الكثيرة، وفي الرقي العملي باللغة العربية إلى مصاف اللغات العالمية. ولم يعد مقبولًا ولا مستساغًا تحمّلُ مزيد من التأخير في إنجاز هذا المعجم، في وقت لا يُعْوز الأمة إمكانات بشرية خبيرة أو إمكانات مادية أو تقنية أو غيرُها وفي زمن «الربيع العربي» الذي يجب أن تكون فيه الإنجازات الفكرية والعلمية متواكبة مع الإنجازات السياسية. إن المجهود العلمي اليوم يجب أن يُوجّه إلى تدقيق منهجية بناء المعجم التاريخي للغة العربية، وتحديد خطط إنجازه على أساس تصور واضح يستفيد إلى أقصى حد من التجارب السابقة الناجحة منها والمتعثرة، ومن نتائج الأبحاث والدراسات والمؤتمرات المعقودة، ويستفيد إلى أقصى حد مما تتيحه التقنيات المعلوماتية الحديثة والبرامج الحاسوبية المتطورة».

وانطلق اللقاء الثاني من وثيقة مبدئية باعتبار أنها «أرضية للنقاش» تضمنت ذكر الخطوط العريضة التي تحدد منهج إنجاز المعجم انطلاقًا من «اطلاع واسع على التجارب الأجنبية والعربية (...)، وعلى خلاصات الدراسات والأبحاث المقدمة في المؤتمرات وغيرها، وعلى أهم المقترحات التي سبق تداولها». وبناء على ذلك تم تحديد جملة من المبادئ أهمها:

- إن التأخر الكبير في إنجاز معجم تاريخي للغة العربية يجب ألا يكون مسوّغًا لإنجاز معجم دون مستوى المعاجم التاريخية للغات العالمية تحت وطأة هذا التأخر. والعجلة مضرّة بالمشروع خاصة في وضع خطة إنجازه وما يتعلق بها من تفاصيل.

- إن تضييع فرصة الرعاية المادية لأي مشروع موجّه لخدمة اللغة العربية

بدافع التعصب للرأي أو الاستقطاب القطري أو غير ذلك لهو خسارة للأمة يجب بذل كل الجهد لعدم السماح بوقوعها.

- إن إمعان النظر في المعاجم التاريخية للغات العالمية يدلّ دلالة واضحة على تعدد الأساليب والاختيارات المنهجية في إعدادها، ومعنى ذلك أن الانحياز إلى اختيار منهجي ما ليس حكمًا على عدم صلاحية الاختيارات الأخرى.

- إن الانحياز إلى أحد الاختيارات المنهجية يجب أن يكون مدعومًا بجدوى هذا الاختيار وبمدى تحقيقه لأهداف المعجم التاريخي للغة العربية فقط دون أي اعتبارات أخرى. والمقصود بالجدوى إنجاز المعجم بالصفات المثلى للمعاجم التاريخية بأنسب ما يبذل من مجهود ووقت ومال.

- إن اعتماد اختيار منهجي ما في إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية لا يصادر حق أي جهة كانت في إنجاز معجم تاريخي آخر للغة العربية وَفق اختيار منهجي آخر، مثلما حدث في بعض اللغات العالمية، كالفرنسية والألمانية والروسية وغيرها.

- إن المعجم التاريخي للغة العربية هو المعجم الذي يتضمن «ذاكرة» كل لفظ من ألفاظ اللغة العربية، تسجِّلُ - حسب المتاح من المعلومات - تاريخ ظهوره بدلالته الأولى، وتاريخ تحولاته الدلالية والصرفية، ومكان ظهوره، ومستعمليه في تطوراته إن أمكن، مع توثيق تلك «الذاكرة» بالنصوص التي تشهد على صحة المعلومات الواردة فيها، وهو موجّه في الأساس للأكاديميين والباحثين ويمكن أن يستفيد منه عموم المثقفين والطلاب.

وهكذا سار المشروع حثيثًا، فكان يومُ 23 ماي (أيار/ مايو) 2013 يوم الانطلاق الفعلي للمشروع، وذلك بانعقاد الاجتماع التأسيسي الأول للمجلس العلمي لهذا المشروع الطموح الذي أطلق عليه «معجم الدوحة التاريخي للغة العربية». واقترن اللقاء بالإعلان عن هيكلة المشروع وتركيبة المجلس إذ تقلد رئاسته الدكتور رمزي بعلبكي، وتولى كاتب هذه الأسطر أمانة سرّ المجلس،

وعُهد إلى الدكتور حسن حمزة والدكتور إبراهيم بن مراد بنيابة رئيس المجلس، وكلف الدكتور عز الدين البوشيخي بالإدارة التنفيذية.

في خضم تعاقب الأحداث وعلى نسق التزامن المتكامل كانت الفكرة الأمّ قد اكتملت وحان تحقيقها بعد إنضاجها بإيقاع متدرج وئيد. فبناءً على توصيات منتدى النهوض باللغة العربية الذي انعقد أيام 29 - 31 ماي (أيار/ مايو) 2012 كما رأينا تم إنشاء "المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية" بموجَب وثيقة التأسيس المؤرخة في 4 فيفري (شباط/ فبراير) 2013 والمسجلة لدى وزارة العدل في دولة قطر بتاريخ 23 فيفري (شباط/ فبراير) 2013 وقد تضمنت قرارًا بتشكيل مجلس أمناء المنظمة (وهو القرار رقم 4 لعام 2013) موقعًا من طرف "المؤسس" - سمو الشيخة موزا بنت ناصر - بتاريخ 17 جوان (حزيران/ يونيو) 2013. وينص القرار على تركيبة مجلس الأمناء الذي يرأسه السيد عبد العزيز بن تركي السبيعي، أما سائر أعضائه فخمسة منهم بصفتهم التمثيلية (ممثل عن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وممثل عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وممثل عن اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، وممثل عن معهد قطر لبحوث الحوسبة) واثنان بصفتهما الشخصية وهما السيدة بثينة آل عبد الغني، وكاتب هذه الأسطر. وانعقد الاجتماع الأول لمجلس أمناء المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية بالدوحة في 15 جويلية (تموز/ يوليو) 2013. وتنصّ المادة الثانية من النظام الأساسي على «أن المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية مؤسسة خاصة ذات نفع عام، تكون لها شخصية معنوية، وذمّة مالية مستقلة، وتتمتع بالأهلية الكاملة للتصرف». وتنص المادة الرابعة على «أهداف المنظمة» وهي:

1 - تشجيع عملية التعليم والتعلم من خلال أداء المعلم والطالب والمناهج.

2 - وضع التوجه الإعلامي بأشكاله كافة ليصبح أقرب ما يكون إلى اللغة العربية الفصيحة المعاصرة.

3 - تشجيع البحوث وتطويرها في مجال اللغة العربية، واستخدام التقنيات الحديثة في ذلك.

4 - دعم جهود الترجمة من وإلى اللغة العربية، وتعريب المصطلحات العلمية والتقنيّة.

5 - تشجيع مبادرات المجتمع المدني والأكاديميات والمجامع التي تساعد على النهوض باللغة العربية والحث على استعمالها.

6 - العمل على تطوير حوسبة اللغة العربية من خلال محركات البحث والقواميس الإلكترونية وأرشفة الوثائق الرقمية.

ثم نصت المادة الخامسة على جملة من الغايات التكميلية عددها خمسَ عشرة غاية نذكر منها على وجه الإجمال: تعزيز اكتساب الطفل للغة العربية قبل المدرسة، وتشجيع تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وتوظيف استعمال اللغة العربية في الإعلام الجديد، ودعم المشاريع البحثية التي تستخدم اللغة العربية في جميع العلوم والمعارف، ودعم جهود الترجمة لأمهات كتب التراث الفكري والحضاري العربي القديم منه والحديث إلى أكبر عدد من اللغات، ودعم العمل على ترجمة الأعمال الأدبية والعلمية ونشرها من وإلى اللغة العربية في أهم المراكز الدولية، مع دعم جهود الترجمة إلى اللغة العربية لأهم الإبداعات الفكرية والعلمية في مختلف التخصصات.

كان تجاوب الدول العربية مع خيار العمل العربي المشترك الهادف إلى النهوض باللغة العربية متفاوتًا، وكان لدولة قطر مبادرات جريئة، ومن تميّزها التفتت إليها بعض الدوائر الدولية إما بإعجاب وإما بارتياب؛ ناهيك أن صحيفة نيويورك تايمز قد نشرت بتاريخ 11/ 6/ 2012 مقالًا بعنوان «معركة حماية العربية من غزو الإنكليزية» خصت به القرارات الجريئة التي اتخذتها دولة قطر نحو تكريس التعريب، وقد ركز كاتب المقال على مستوى الطلاب الذين يختلفون إلى الجامعات الأجنبية التي استحدثت لنفسها فروعًا في قطر، وعلى التشخيص الدقيق لتهاوي مستوى اللغة العربية على ألسنة الطلاب بما يجعل

الكفـاءة التعبيرية متدنية جـدًّا. ومما جاء في المقال: «إن الانتقال إلى اسـتخدام اللغـة العربية فـي جامعـة قطر يعكس حساسـيات أوسـع حـول حمايـة الثقافة المحلية فـي البلد الـذي يحوي أعلى معـدل للهجرة نحـو الداخل فـي العالم. فهناك شـعور بأن العربية سـرعان ما غـدت لغة ثانية فـي الخليج بمـا أن الناس يحتاجون إلـى اسـتخدام الإنكليزية بوصفها اللغـة المتداولة لوجـود عدد هائل من العمال المهاجريـن الذين يعمل معظمهم في القطاع الخاص ولأن الشـباب المتعلم والميسور ماديًا يتحدث على نحو متزايد اللغة الإنكليزية».

الفصل الثامن عشر

بين القومي والعالمي

قادنا الحديث في نهاية الفصل الماضي إلى ذكر إحدى المبادرات الهامة في مجال يقظة الوعي اللغوي وما استوجبه من سعي متلاحق إلى استدراك الزمن، وهي المبادرة القطرية المتمثلة في بعث «المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية». وإذ كانت بنية الخطاب ذاتها ولا سيما أدوات التسمية من أوفق القرائن المساعدة على حسن الرصد وحصافة التحليل فإننا سنقف على طبيعة الوصف الناعت الذي يرسم معالم كل تنظيم مؤسساتي.

. إننا في موضوع اللغة العربية بكل تراكماته التاريخية والسياسية والمعرفية، ومن منطلق البداهة، أمام قضية عربية بامتياز، أو لنقل - توسلًا بالصيغ الرائجة - أمام قضية «عربية عربية». فالنعت بالعالمي يستدعي للتوّ نعوت الدولي والأممي والكوني، وكلها ألفاظ صيغت في زمننا المعاصر انطلاقًا من مفاهيم وافدة ابتكرها الإنسان الحديث بحكم تصوّرات فرضتها نواميس الانتظام الاجتماعي والسياسي ولا سيما في ارتباط البلدان المتعددة بعضها ببعض. فلو أخذنا كل لفظ من تلكم الأربعة واحدًا واحدًا وقابلناه بما يُفترض أنه قرينه في اللغة الأجنبية - الفرنسية أو الإنكليزية - للاحظنا أن البديل الأجنبي أكثرُ جلاءً واستقرارًا في الدلالة، ولذلك فهو أكثر توطنًا في لغته من حال قرينه العربي في لغتنا. وكم من سياق نرى فيه التذبذب المتكرر إلى حد اللبس في التداول العربي بين الدولي والعالمي، أو بين العالمي والكوني، أو بين الدولي والأممي، وهو تردّدٌ لا نقف له على نظائرَ في التداول الأجنبي!

في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2005 صدر بموجَب القانون اللبناني قرار يقضي بالترخيص في «إنشاء جمعية أجنبية» باسم «المجلس العالمي للغة العربية» مركزها بئر حسن، وأهدافها هي:

1 - الاهتمام باللغة العربية والحفاظ على سلامتها.

2 - ترسيخ المنهجية والموضوعية في دراسات اللغة العربية وآدابها.

3 - العمل لتشجيع الفصحى وعدم ترسيخ العامية والتسميات والمصطلحات الأجنبية في وسائل الإعلام والإعلان وحيثما كان.

4 - إظهار قدرة اللغة العربية على استيعاب المستجدات العلمية والمعلوماتية الحديثة.

5 - السعي مع الجهات المختصة للعمل قدر المستطاع على تعريب لغة التعليم في بعض المراحل الدراسية ولا سيما في المواد العلمية والتطبيقية.

6 - تشجيع برامج التقنية والمعلوماتية التي تسهم في تطوير اللغة العربية وتيسير قواعد النحو ومعالجة النصوص المختلفة والتي تركز على تعليم مهارات اللغة العربية واستخداماتها الوظيفية وفق متطلبات العصر.

وحين كتب إلينا رئيسُ المجلس د. الشيخ عبد الناصر جبري في 31 ماي (أيار/ مايو) 2006 عارضًا علينا عضوية الهيئة العامة للمجلس؛ ضمّن في خطابه أن فكرة تأسيس المجلس العالمي للغة العربية «انبثقت عن مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة الذي عُقد في رحاب مجمع كلية الدعوة الإسلامية في بيروت». ويعرّف المجلس نفسَه على صفحته الشبكية بأنه «مؤسسة عالمية علمية ثقافية تعنى بالاهتمام باللغة العربية والحفاظ على سلامتها، وتسعى إلى تشجيع العربية الفصحى وإظهار جمالها وقدرتها على استيعاب المصطلحات العلمية الحديثة ورفع شأنها والذود عنها في مواجهة التحديات المعاصرة والمؤامرات التي تحاك ضدها». وفعلُ التسمية - كما رأينا - مدخل كاشف لما يثوي من دلالات واعية أو غير واعية، فوصف المجلس بأنه «عالمي» يُكسبه بُعدًا متجاوزًا للأهلي المحلي أي للوطني أو القومي بحسب اختلاف أعراف الاصطلاح هنا وهناك من قطر عربي لآخر، فضلًا عن امتيازات قد تتعلق بالتنظيم والتمويل وبمساحة الحركة ومشروعات البرامج.

ولكن هذا البعد خارجَ الحدود المحلية يضفـي على اللغة العربية مهابة ويُمدّها بـوزن اعتباري مكيـن. ولا يفوتنا النظر للموقـع الذي يتنزل فيـه الاهتمام باللغة العربية. إننـا هنا في قلب دائرة المجتمع المدني كما كرّسـته المواضعات، نحن نشـتغل إذًا داخل «النسـيج الجمعيّاتي» ولئن ألقت عبارة «جمعية أجنبية» ظلالًا مستهجَنة، فمقصودها أنها غير لبنانية ولكن آليات التلقي قد تدفع بحاسة الأذن إلى التأوّل بأنها غير عربية.

ويبقـى أن نقـف – فـي استقرائنا للأدبيـات – علـى أمريـن؛ أولهمـا حياد الاسـم الذي اختير لهذه الجمعية ونعني بذلك أن لا شـيء مـن أهدافها المبتغاة والمنصوص عليها بمتجلّ من خلال الاسـم: «المجلس العالمـي للغة العربية»؛ علـى معنى «مجلـس اللغة العربيـة العالمي»، فلا ذكـرَ لغاية محـددة على منوال النهـوض بهـا أو حمايتهـا أو الدفـاع عنهـا أو خدمتهـا. أمـا الثاني فغيـاب فكرة الهُويـة والتعالق المزدوج بينها وبين اللغة بناءً علـى أن لا هوية من غير لغة، وأن لا لغـة من غير هويـة. يأتي ذلك الغياب رغـم ما وفرته الأدبيـات المصاحبة من إبـراز لفكرة الصـراع الحضاري: «الذود عنهـا في مواجهة التحديـات المعاصرة والمؤامـرات التي تحاك ضدهـا» كما أسـلفناه، وهو ما يؤكد انجـلاء الوعي بأن معادلـة اللغـة والهوية تنخرط على وجـه الضرورة فـي دائرة المعادلـة الصراعية المتجددة؛ معادلة الأنا والآخر. ولكن لا ينسى ناس أننا – مع هذه التجربة – في حيّـز زمني (2005 – 2006) سـابق ليقظة الوعي العربـي بمعضلة اللغة العربية التي انجلت إبان مؤتمر قمة الملوك والرؤساء أواخرَ شهر آذار/ مارس 2007.

لـم تكد تتشـكل ملامح الوعـي الجديد بعد قمـة الريـاض (2007) وقمة دمشـق (2008) حتى انطلقت مبادرة سـتحكي صدى من أصداء مـا رأيناه آنفًا ولا سـيما فـي مضاهاة فعل التسـمية. فقد انبعثـت في بيروت مؤسسـة اختارت لنفسها من الأسماء «المجلس الدولي للغة العربية»، فأحَلت نعت الدولي محلّ نعت العالمي. تمّ ذلك التأسيس بتاريخ 14 جويلية (تموز/ يوليو) 2008. وفي 29 جانفـي (كانـون الثاني/ ينايـر) 2009 صـدر قرار مجلـس الـوزراء اللبناني «بالموافقـة على إنشـاء المجلس الدولي للغـة العربية، واعتبار بيـروت مقرًّا له،

ومنحه موظفيه كامل المزايا والحصانات والإعفاءات الممنوحة للمنظمات الدولية العاملة في إطار الأمم المتحدة». فلنعت «الدولي» إذًا رائحة الاستحقاق الدبلوماسي التي يفتقدها نعت «العالمي» وإن لم يمنع هذا ما لذاك. ولأمر ما وصف المجلس نفسه في أدبياته التعريفية بأنه «منظمة دولية أهلية مستقلة». وإذ كان بائنًا احتمالُ اللبس وتنوّعُ التأويل فقد راح يوضح كمن يشرح نصًا بنص قائلًا: «ويتمتع المجلس بالصفات التالية:

غير حكومي: لا يتبع المجلس لأي جهة حكومية أو أهلية. وتستطيع الأجهزة الحكومية مثل الوزارات والجامعات والكليات والمدارس وغيرها من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة باللغة العربية وثقافتها أن تحصل على عضوية المجلس للمشاركة في تنظيم برامجه وإدارتها من خلال أجهزته المختلفة وحسب الأنظمة واللوائح.

دولي: الصفة الدولية للمجلس ناتجة عن كونه يمنح عضويته لكل فرد أو مؤسسة في العالم تنطبق عليها شروط العضوية، ويؤخذ في الاعتبار عدمُ تعارض العضوية الفردية أو المؤسسية مع أنظمة المجلس ولوائحه وأهدافه.

مستقل: لا يتبع المجلس لأي جهة، وتتم إدارته وتمويله من قبل الأعضاء حسب الأنظمة واللوائح التنظيمية للمجلس. كما يتم الحصول على الموارد للمجلس من الهبات والمعونات والأوقاف وغيرها من المصادر التي تمنح للمجلس. ويحق لجميع الأعضاء المشاركة في إدارة المجلس وفي برامجه المختلفة من خلال اللوائح والآليات والسياسات التي تنظم عمل المجلس ووحداته ومؤسساته وبرامجه المختلفة.

الحصانات والمميزات: يُعامَل المجلس معاملة المنظمات الدولية العاملة في إطار الأمم المتحدة، وله كامل الحصانات والمميزات والإعفاءات التي تمنح لتلك المنظمات.

أهلي: يُعدّ المجلس هيئة أهلية من المؤسسات الاجتماعية حيث يعتمد على عضوية المجتمع المدني من أفراد ومؤسسات مختلفة، ويسمح بعضوية

المؤسسات الحكومية. كما يوجه جهوده وبرامجه ومشاريعه لخدمة المجتمع بجميع شرائحه ومؤسساته الحكومية والأهلية التي ترتبط بأهدافه وبرامجه ومؤسساته المتعددة.

منظمة: يُعدّ المجلس منظمة لأنه معنيّ بتضامن جميع الأعضاء، وبالعمل على التنسيق والربط وتنظيم الجهود بين الأفراد والمؤسسات الحكومية والأهلية والمستفيدين من برامج المجلس وخدماته في مجال اللغة العربية وثقافتها في العالم».

صاحبُ المبادرة هو الدكتور علي بن موسى، أقدمَ على ما فعل بروح نضالية متكئًا على خبرة اكتسبها من تقلده منصبًا ساميًا في «مؤسسة الفكر العربي» منذ تأسيسها (عام 2001) وهو منصب نائب الأمين العام. عَقد المجلسُ مؤتمره الأوّل في بيروت (19 - 23 آذار/ مارس 2012) واختار لنفسه شعارًا هو «اللغة العربية في خطر - الجميع شركاء في حمايتها». وصدرت عن المؤتمر وثيقة مرجعية بيانية ضافية سُمّيت «وثيقة بيروت»، جاء في مقدمتها عرضٌ لكل حيثيات المؤتمر إعدادًا وتنظيمًا وضبطًا للغايات، ومما ورد فيها: «ويَسُرّ المشاركين في المؤتمر (الذين بلغ عددهم أكثر من 850 مشاركًا ومشاركة، ويمثلون أكثر من 47 دولة ناقشوا في 88 ندوة وجلسة 256 بحثًا ودراسة قدمت للمؤتمر حول مجمل القضايا والموضوعات التي تتعلق باللغة العربية، وقد طبعت في أربعة مجلدات ووزعت على المشاركين في المؤتمر، وكان من بين المشاركين ما يقارب 500 من حملة شهادة الدكتوراه بالإضافة إلى عدد كبير من حاملي شهادات الماجستير والدرجة الجامعية من مختلف التخصصات والوظائف) تبنّي وثيقة بيروت التي تنصّ على أنّ اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها، والتي لخصت أهمّ ما ورد في الأبحاث والدراسات من توصيات وحقائق بعد أن شخصت مواطن الخلل والقصور على جميع المستويات. وحدّدت الوثيقة المسؤوليات، واقترحت بعض الحلول لمعالجة هذه الأزمة التي إن استمرّ التهاون فيها فسوف تؤدي إلى كارثة لغوية تُهدّد السيادة والاستقلال والهوية الثقافية والوطنية والشخصية. وقد

ركزت الوثيقة على عشرين بندًا رأت أنها مواطن التركيز والاهتمام وأيضًا منها يبدأ الحل.

نحن إذًا حيال ظاهرة جديدة لافتة، هي الاحتشاد القائم أساسًا على معيار التراكم الكميّ دون زهد في التضافر الكيفيّ المتنوّع. ولا يغيب عن أحد التأكيد بإلحاح على أن «كارثة لغوية تهدد السيادة والاستقلال والهوية الثقافية والوطنية والشخصية» كما جاء في النص آنفًا، وهو تراكم للصيغ والأوصاف لا يمكن إدراجه ضمن خانات الإطناب البلاغي، فلكل اسم مسمّاه. إنما هي الاستجابة للاستحقاقات التي ينتظرها المحفل المهرجاني ولا سيما والوافدون متحمسون، مساهمون، محاسبون؛ لأنهم «شركاءُ» في الحفز والاستثمار.

وتواصل الديباجة حديثها: «وقد رأى المشاركون أن يرفعوا هذه الوثيقة إلى القيادات والمسؤولين لاتخاذ قرارات تاريخية تستجيب لما ورد في وثيقة بيروت التي أعدّت بناء على ما توصلت إليه الأبحاث والدراسات وأوراق العمل المقدمة للمؤتمر الدولي للغة العربية من نخبة مميزة من أهل الاختصاص في الميادين السياسية والاجتماعية والعلمية والتعليمية والإعلامية والثقافية. ويطالب المشاركون بسنّ قوانين تحقق السياسة اللغوية المناسبة على المستوى الوطني لكل دولة عربية إسلامية، والمطالبة بمساءلة من يتهاون أو يعمل على إقصائها في المؤسسات والمنظمات والهيئات الحكومية والأهلية وسوق العمل والإدارة والتعليم والثقافة والإعلام وفي الحياة العامة. كما يتوجه المؤتمر بالنداء إلى أصحاب المعالي الوزراء في جميع الوزارات وإلى الأمناء والمدراء العامين للمنظمات والاتحادات والجمعيات العربية المهنية وإلى مؤسسات المجتمع المدني بكل اختصاصاتها لتبنّي ما جاء في وثيقة بيروت «اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها» من مبادرات وتوصيات واقتراحات وحقائق وتطلّعات وأفكار وهواجس تهمّ الجميع والاستفادة مما جاء في الوثيقة للقيام بمراجعة شاملة لوضع اللغة العربية في المؤسسات الوطنية والعربية والإقليمية. ويدعو المؤتمر جميع المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية للاستجابة لما ورد في النداء من ملاحظات

ومطالبات وتوصيات واقتراحات، وما ترجوه من إصلاحات ومعالجات لوضع اللغة العربية في تلك المؤسسات، والمبادرة إلى تقديم الحلول المبنية على استراتيجيات وسياسات وخطط تعتمد على آليات للتنفيذ والمتابعة والمراجعة، إضافة إلى إصدار التقارير وتحمّل المسؤوليات. والنداء موجّه أيضًا إلى جميع المؤسسات والشركات لدعم كل الجهود الرامية إلى معالجة وضع اللغة العربية على جميع المستويات، وأن تعتبر دعمها شراكة وتضامنًا مع شركائها المهتمّين بقضايا اللغة العربية وثقافتها في جميع المجالات. وأخيرًا، فإن النداء موجّه إلى جميع أفراد الأسرة من آباء وأمهات وأولياء أمور وإلى أبنائهم وبناتهم وجميع الأفراد بكافة شرائحهم وتخصصاتهم ووظائفهم ومواقعهم لتعلّم اللغة العربية السليمة، كلّ على قدر همّته وقدرته وإمكاناته وأن يتحملوا المسؤولية أيًا كانت للإسهام في دعم لغتهم التي هي جزء أساسي من عقولهم وتفكيرهم وألسنتهم وشخصياتهم وهويتهم».

وتحت الشعار نفسه عقد المجلس مؤتمره الثاني في دبي (8 – 12 أفريل (نيسان/ أبريل) 2013). وفي دبي أيضًا أعدّ مؤتمره الثالث (7 – 10 ماي (أيار/ مايو) 2014) ولكنه اختار مدارًا آخر هو «الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي». وابتكر لهذا المؤتمر صيغة توسّلَ فيها بمجاز كرّسته الأعراف العربية؛ إذ جعل «اللغة العربية» هي المُوَقعة على خطاب الدعوة، ولكنه زان اسمَها بكنية مراسميّة فقال: «صاحبة الجلالة اللغة العربية» وهذا مقتطف بالغ التنبيه من نصّ الدعوة: «ويسُرّ صحابة الجلالة اللغة العربية باسم النسب وصلة الرحم والقربى التي تجمعها بكم دعوتكم لتتشرف بحضوركم ومشاركتكم في المؤتمر، وتؤكد لكم بأن حضوركم ومشاركتكم محلّ الترحيب والتقدير والاهتمام والاحترام الكبير. وتأمل في مضاعفة جهودكم وحشد التأييد والدعم والتضامن ونشر الوعي من خلالكم بأهمية الاستثمار في اللغة العربية والتعريف بفوائدها الكثيرة التي تعود على الفرد والمجتمع والدولة». وغيرُ ذي بال استدعاءُ ما في الذاكرة العربية من محمولات زاهية أو كئيبة، سواءٌ تذكرنا مسرحية توفيق الحكيم **صاحبة الجلالة** (1955) أو تذكرنا **صاحبة الجلالة في الزنزانة** لمصطفى أمين (1974).

في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 قام المجلس الدولي للغة العربية - بمبادرة من منسقه العام د. علي بن موسى - بتعميم «قانون اللغة العربية» الذي تمّت مناقشته خلال المؤتمر الدولي الثاني في دبي. وقد أرفق المجلسُ النص بخطاب من اتحاد المحامين العرب الذي تولى تحريرَ الصياغة النهائية جاء فيه: «يسُرّنا أن نكون معكم في خدمة اللغة العربية وحمايتها من الإقصاء والتهميش في الإدارة والتعليم وسوق العمل والإعلام والتجارة والثقافة والصناعة وغيرها من الميادين الحيوية الوطنية والعربية. ونؤكد لكم بأننا سوف نعمل معًا وكل المنظمات العربية والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية المهتمة بهذا الموضوع على متابعته حتى إصدار قرار بهذا الخصوص وفق الإجراءات المعمول بها لدى جامعة الدول العربية. وندعو الدول والحكومات العربية إلى تبنّي هذا القانون وتوجيه كافة مؤسساتها ذات العلاقة للاطلاع والاستفادة من مواده في معالجة وضع اللغة العربية في إداراتها المختلفة لتعزيز تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وضمان إيجاد المواطن الصالح وإعادة إنتاج المجتمع والمحافظة على الأمن والاستقرار والاستقلال والسيادة الوطنية، ودعم التضامن والتكامل والتعاون العربي، وبما يعود بالنفع على المواطن والمجتمع والدولة».

اشتمل القانون على قسمين؛ أحدهما يخص الدول العربية والثاني الدول الإسلامية. ذكر في مقدمته أن عددًا من الدول العربية رأت من أولى الأولويات وضعَ قانون للغة العربية يكون مرجعًا يَستأنس به صُنّاع القرار والمسؤولون والمخططون والمشرّعون، والقانونيون في المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية، والبرلمانات ومجالس الشورى الوطنية والعربية والإسلامية. ثم أفاضت المقدمة في القول بما يلخص المهجة العامة لنص هذا القانون: «ويسُرّ المجلسَ الدولي للغة العربية أن يضع هذا القانون تحت تصرف القادة العرب والمسلمين والمسؤولين وأصحاب القرار وصنّاعه والإداريين والمشرعين والمخططين والقانونيين والمعنيين باللغة العربية للاستفادة منه والاعتماد عليه في وضع سياسات لغوية تحافظ على اللغة العربية كأساس للهوية والثوابت والمرجعيات، والعمل على تعليمها بشكل سليم، وفرض التعليم والعمل

والتعامل بها في بلداننا العربية بقوة القانون أسوة بغيرها من لغات العالم في الدول المتقدمة على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات الحكومية والأهلية الوطنية والعربية الإسلامية، مع مراعاة الاستفادة القصوى وفق هذا القانون من اللغات الأجنبية وبما يحقق المصالح الخاصة والعامة». ويتكوّن القانون من 23 مادة نصّت المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة منها على ما يلي:

- اللغة مسألة سيادة وطنية ولا يحق لأية مؤسسة حكومية أو أهلية أن تشرّع أو تنظم أي قانون أو نظام للغة دون الموافقة من الجهة المشرعة للغة على المستوى الوطني في كل دولة.

- اللغة العربية هي اللغة الوطنية للتعليم وسوق العمل والإدارة والثقافة والإعلام والتجارة والصناعة والاقتصاد والسياحة والمعاملات اليومية في جميع المؤسسات والميادين والمهن دون استثناء.

- جميع المؤسسات الحكومية والأهلية معنيّة بتعريب مسمّياتها ووثائقها وأنظمتها وميادين عملها ومشاريعها، وتدريب موظفيها، وتخضع لقانون اللغة.

- تعَلّمُ اللغة العربية حق لكل مواطن، وتعليمها واجب على الدولة والمجتمع والأسرة.

وتستوقفنا المادة العاشرة التي تقول: «تنشأ هيئة عربية على المستوى العربي تُعنى بجميع قضايا التعريب والترجمة وتسمّى المؤسسة العربية للتعريب والترجمة؛ تكون مؤسسة ربحية حتى تستمرّ في أداء عملها بشكل تجاري يضمن نجاحها وتوسّعَها في عملها وخدماتها واستثماراتها واستقلالها». ثم تخصص المادة العشرون لمسألة «الاستثمار في اللغة» وهو ما يتم تفصيله في أربعة بنود. وإنّ موضوع الاستثمار يحيلنا على ما سبق لنا أن عالجناه من منظورين؛ الأول تشابك الرّؤى والاستراتيجيات بين القطاع العمومي الرسمي والقطاع الخاص الاستثماري، والثاني الدفعُ بالقضية اللغوية إلى ارتهانها بيد النخب في تداخلها بين صُعُد السياسة والاقتصاد والمعرفة. وفي مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 أعلن المجلس عن تكوين صحيفة إلكترونية دولية

مفتوحـة لمن يكتبون عن اللغة العربية من كافـة دول العالـم، وهي الصفحة التي تمّ تصميمها وإطلاقها في مطلع عام 2014.

بيـن الوطني والقومي والعالمـي، بين المحلي والإقليمـي والدولي، يتداح الهـمّ اللغوي قلقًـا إلى حد الهـوس، وتغيبُ الفـروق فتتضاهى التسـميات وإذا للألفاظ قامات يفاخر بعضها بعضًا كي تتسـامق. وفي أثناء ذلك تمّحي الحدود بين المجتمع الرسـمي الحكومي والمجتمع المدني، وتتدفق ملامح ذاك النمط المبتكر الذي قد نطلق عليه مجتمع الرعاية الحاضنة، ثم تزول السـمات النافرة التي تؤثث مخيال المجتمع حول ظاهرة الاسـتثمار. لم يعد للفظة محمولها من الهجنة المجتمعية، فلرأس المال فضائلُ ومكارمُ مـا دام يظلل بأفيائه لغة الضاد والغيورين عليها، وغيرُ مهمّ أن الراعيَ يحمـل قناعة أو يجود على من يحملون القناعات. ذاك من مشـهدنا العربي يرسم بتموّجات ألوانه لوحة لا يشاطرنا أحدٌ إياها، فالكل منافس، ومَن له أن يكبح أعنة التنافس في الخير أو أن يصادر على النوايا جاثمًا خلف المقاصد؟

في 26 جويلية (تموز/ يوليو) 2008 وعلى مسـافة زمنية وجيزة من انعقاد القمة العربية في دمشـق (آذار/ مارس 2008) صدر في المملكة السـعودية أمرٌ ملكي يقضي بالموافقة على إنشـاء «مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية» مرتسمًا أهدافًا محددة هي:

1 - المحافظة على سلامة اللغة العربية.

2 - إيجاد البيئة الملائمة لتطوير اللغة العربية وترسيخها ونشرها.

3 - الإسهام في دعم اللغة العربية وتعلّمها.

4 - العناية بتحقيق الدراسات والأبحاث والمراجع اللغوية ونشرها.

5 - وضعُ المصطلحات العلمية واللغويـة والأدبية والعمل على توحيدها ونشرها.

6 - تكريمُ العلماء والباحثين والمختصين في اللغة العربية.

7 - تقديـم الخدمـات ذات العلاقـة باللغة العربيـة للأفراد والمؤسسـات والهيئات الحكومية.

لقد سبق أن رأينا - في الفصل الثامن - الجدل الذي دار في الصحافة السعودية عام 1999 حول جدوى تأسيس مجمع اللغة العربية في المملكة، وكان الجدل فارقًا بين وجهة نظر المؤيدين ووجهة الرافضين، وكانت حال الممانعين تقول: أوَ يلق أن تنبعث في السعودية مؤسسة لرعاية اللغة العربية بينما كل المملكة بمثابة حامي حمى الضاد؟ ورأينا أن مبدأ التأسيس قد اتخذ في مستويات المشورة ثم رُفِعَ المشروع إلى المقام السامي. ويأتي بعدئذ هذا المركز وإذا به ينص في بنده الخامس من المادة الثانية في وثيقة التأسيس على «وضع المصطلحات العلمية واللغوية والأدبية والعمل على توحيدها ونشرها» كما ذكرناه آنفًا، وهو لعمري جوهر الغايات التي تتأسس كل المجامع لتحقيقها. انبعث المركز وفي أدبياته حديث عن الشعار الذي اختير له: «يقوم شعار مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية على رسم حرف الضاد المتكرر أربعَ مرات في الشعار ليَرمُز إلى اللغة العربية الشهيرة بلغة الضاد؛ حيث إنه الحرف الوحيد الذي لا يوجد في لغة غيرها. ويجسّد اللون الأخضرُ الذي رُسم به حرف الضاد الدلالة على النضارة والحيوية كما هو حال اللغة العربية المتسمة بالتجدد والحيوية في عصورها المختلفة». ولا يسألن سائل عن رقائق المعنى فيقولَ: ما الدلالة المرجوة من القول «إنه الحرف الوحيد الذي لا يوجد في لغة غيرها؟» بلى، فالقاف والخاء والحاء ... هي الأخرى حروف تفتقدها لغات نعرفها! هكذا تخون العبارة صاحبَها.

نظم المركز بالتعاون مع وزارة التعليم العالي في 1 - 3 ماي (أيار/ مايو) 2012 «حلقة نقاشية» كان موضوعها «مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية: آفاق الريادة والتميّز» استهلها بندوة حول «اللغة والهوية». وها نحن في صميم الإشكال الجوهري حتى لكأنّ منزلة الموضوع من المشروع بأكمله كمنزلة قلب الرحى في كل دوران يسعى بطوافه إلى نيل المُنى. وشملت أبحاث الندوة استعادة الهوية، والمقاربة بمنظور لساني اجتماعي، وحوارَ الثنائيات. فلئن كانت غاية نبيلة تثوي خلف «آفاق الريادة والتميّز» فهي الإلحاح الذي لا يني على مبدأ التنافس على الخير في سبيل اللغة العربية؛ كأنما يحفز الجميعَ البحث عن الأفضل. ولا يفوتنّ أحدًا ما

لنقـاء الألفاظ حين تصَوّب نحـو الدلالات من وزن اعتباري في غُرف الأشـقاء السعوديين، وهم الذين دأبوا على مجافاة «المجاز» كلما كانت «الحقيقة» أقصرَ مسـافة نحو المقاصد. وهذا ما يفسـر حيثيات التسـمية باصطفاء عبارة «خدمة» اللغة العربية. وهل أرقى منزلة أو أوفـرُ رمزية من ارتباط فعل الخدمة بالحرمين الشـريفين؟ فمن شـاء تسـمية الإنجـاز بغايتـه المرتجاة قـال «النهـوض» باللغة العربية، ومن ابتغى تسميته بأسبابه قال «خدمة» اللغة العربية.

ومـن طريف ما يشـدّ انتبـاه الراصـد اللسـاني أن مفهـوم «الخدمة» خاص جدًا، بل اسـتثنائي. هو في العربية ذو محمل دلالي متعدد الأبعاد، يتحتم وجود اللفظ في سـياق تركيبي وتواصلي حتى يسموَ المعنى سُـموًّا عاليًا في مُدرَكات المتداولين للغة العربية. وربما من شـدة فرادة هذا اللفظ واكتسابه هالة القداسة كلما اقترن بمفردات رأس المال الرمزي تحاشـى القائمون على المركز ترجمته أصلًا حينما ترجموا التسـمية إلى اللغة الإنكليزية، وأسـقطوه كلية، فجاء الاسم - بالإنكليزيـة طبعًـا - كالتالـي: «مركز الملك عبـد الله بن عبـد العزيز للغة العربيـة». وفي المجلد الذي ضـمّ أبحاث الحلقة النقاشـية مقدمـة يجدر بنا أن نقف عليها؛ إذ جاءت كالبيان المبدئي الذي اعتمدته اللجنة التنظيمية على لسان رئيسـها: «يحق لنـا أن نفخر بالعربية لغـة وانتماءً ونسـبًا وهُويّة ودينًـا، فهي لغة سـلام وإسـلام، وهي لغة انتماء وهُويّة ودين، فالعربية لغة جامعة، وليست لغة قوميّة فقط، بل هي لغة أمّة جمعت الأعـراق والقوميات والأمم في أمة واحدة. وهي لغة تنطق في كل لحظة بحب وصدق وخشـوع وتعبّد. فاللغة العربية تمثل هوية قبل أن تكون لسـانًا، وتمثلُ وحيًا سماويًا، وامتدادًا تاريخيًا، وإرثًا حضاريًا وجماليًا، ونريد لها أن تضمن مستقبلًا زاهرًا، وسيكون لها ذلك بإذن الله».

وممّـا يضيفه كاتب المقدمة قولـه: «وكلنا ننتظر الكثير مـن المركز، ونضعُ عليه آمـالًا كبارًا لتحقيقهـا لخدمة اللغة العربيـة. وننظرُ إليه كمرجعيـةٍ للباحثين والمختصين في مجال اللغـة العربية، كما ننظر إليه بوصفه منطلقًا لمشـروعات وبرامجَ رائـدة ومعاصرة ومجاريـة للتطورات الحديثـة. ونتوقع منـه أيضًا البدءَ بمشـروعات نوعيّة تعتمدُ علـى العلم والتجريـب، تخدمُ اللغة العربية وتسـاعد

على تنميتها. ونريد له أن يكون منسّقًا للجهود المشتتة، ومنظمًا للجهود العلمية والأكاديميـة، ومبتكـرًا للمشـروعات الكبـرى، وراصـدًا للمخاطـر المسـتقبلية على اللغة العربية، ومحـدّدًا الأولويات والأهداف، ومسـتثمرًا للطاقات العلمية فـي الجهـات الأكاديميـة والمعرفيّة الأخـرى. كمـا أنّ المركز معنيّ باسـتخدام كافة مناهـج البحث اللغـوي الحديث على تعدد أنواعها ومشـاربها ومدارسـها لدراسـة اللغة العربيـة واسـتخداماتها المعاصـرة والظـروف المحيطة بهـا تأثرًا وتأثيـرًا، ومعالجة مشـاكلها والعقبات التي تواجههـا. كما أننا نأمـل من المركز إضافات معرفيـة ومنهجية تسـاعد على التنميـة اللغوية السـليمة والحفاظ على سـلامة العربية وتطوّرهـا. ونتمنى له أن يحقق مـا لـم يتحقق للمراكـز والهيئات والمؤسسـات المشـابهة له بصورة أو بأخرى فـي أي هدف مـن أهدافه، وليس ذلك ببعيد في ظلّ توفر الموارد الفكرية والمعرفية والبشرية والمالية».

في هذا المجلد بحث شـارك به د. إبراهيم بن مراد، عضو مجلس الأمناء، ختمـه قائـلًا: «مجـالات العمـل التي سـبق ذكرهـا مرتبطة كمـا ذكرنـا بأهداف المركز، وتحقيق تلـك الأهداف إنما يكـون بتنفيذ برامج يضعهـا المركز ضمن خطط تنجز فـي نطاق مجالات العمـل المذكورة. لكن الأهـداف التي وضعت للمركز ومجالات العمل المرتبطة بها ليسـت حديثة أو خاصة به، بل هي قديمة قِـدم المؤسسـات العربية التي أنشـئت لخدمـة اللغـة العربية وخاصـة المجامع اللغوية والعلمية. وما تأسيس المركز في هذه الفترة من أجل خدمة اللغة العربية إلا إشـارة واضحـة إلى أنّ تلـك المؤسسـات العربية لـم تنجح بما فيـه الكفاية فـي تحقيق الأهداف التي أسسـت من أجلهـا خدمة للغة العربيـة. على أن واقع العربية اليوم سواء في الاستعمال في المجتمع أو في التدريس وخاصة التدريس الجامعي أو فـي البحث العلمي أو في تحقيق العالمية لها ينبئ بأن مهمّة المركز عسيرة، ولا شـك أن نتائج عمله ستشـبه نتائج المؤسسـات التي سبقته في عدم بلوغهـا غايـة المدح إذا هـو سـارَ سَـيْرَها التقليدي ونهَـج نهجَهـا المحافظ في معالجة قضايا اللغة العربية».

وكانـت للمركز بعض المبـادرات الأولى تحيـي الأمل، منهـا بعثه مرصدًا

للغة العربية حدد وظيفته على أساس أنه «معنيّ بالرصد الإلكتروني لأخبار اللغة العربية، وتقديمها للمختصين والمهتمين، المعنيّين بمتابعة المستجَدّات اللغوية على كافة الأصعدة. ويتمّ الرصد آليًا من خلال تتبع مواقع الجهات المتصلة باللغة العربية من الجامعات والمكتبات والمجامع والمؤسسات ودور النشر والمجلات المختصة وأخبار وكالات الأنباء والصحف وقوائم الإصدارات». ومما يذكر للمركز أنه قرر في 24 أفريل (نيسان/ أبريل) 2013 إصدار مجلة أسماها مجلة اللسانيات العربية وفي هذا الاسم دلالة رشيقة تُبشّر بجرأة معرفية حميدة. وتقول أدبيات المركز المصاحبة: «هي مجلة علمية مُحَكمة تصدر كل ستة أشهر، وتعنى بالدراسة العلمية الحديثة للغة العربية من منظور علمي لساني حديث. ويتجه اهتمامها إلى الدراسات التي تربط النظر اللغوي المعاصر والمدارس اللسانية الحديثة باللغة العربية، وإلى الدراسات التي تطبق نتائج تلك المدارس النظرية على اللغة العربية». ويرسم الأمين العام للمركز خطة المجلة مبرزًا «أنها تهتم بالدراسات العلمية الرصينة التي تتناول اللغة العربية من منظور لساني معاصر ومن زوايا لغوية مختلفة، كما تعنى بالدراسات وبحوث علوم اللغة المقارنة والتقابلية والتطبيقية، والدراسات والبحوث التي توظف تطبيقات المدارس اللغوية الحديثة الاجتماعية والبنيوية والتوليدية التحويلية، والدراسات التداولية، ولسانيات النص وتحليل الخطاب».

إن سقوط الحواجز التصنيفية بين القومي والعالمي لا يزيدنا إلا تعلقًا بالارتباط المزدوج بين أضلاع المثلث وزواياه: أن لا هُوية من غير لغة، وأن لا أمْن من غير هوية، فمعركة السيادة ساحتها رأسُ المال الرمزي، تمامًا على حدّ ما تكون ساحاتها على مشارف الأمن العسكري، والأمن الاقتصادي، والغذائي، والمائي. كلها جداول تصبّ في نهر الأمن القومي.

الفصل التاسع عشر

الطفل العربي واللغة

وجـه من وجوه القضيـة اللغوية عندنـا أن اللغة العربية بحكـم أنها عُمّرت طويلًا، بل عُمّرت أكثر بكثير من معدل أعمار الألسـنة البشـرية حسـب شـهادة التاريـخ؛ فإنها آلت إلـى وضعية مألوفة في بعـض الثقافات الإنسـانية، ألا وهي إنجابهـا لمجموعـة مـن اللهجـات التداوليـة أصبحـت تفـارق اللغـة الأم فـي خصائـصَ بنائية تتجـاوز حـدود الفـروق الصوتية والصرفيـة، وتتجـاوز بطبيعة الأمور الانزياحـات الدلالية. ولـم يغب عن المبادرين بتجسـيم الصحوة اللغوية الجديـدة موضوعُ «لغة الطفل»؛ يَعنون لغة الطفل العربي دون أن يتضح جليًا إن كانوا واعين بالفروق العميقة بين بنية الفصحى وبُنى العاميات المتولّدة عنها عبر مسـار تاريخي طويل. فإن يكن من سلك ناظم لمشـاهد ذاك الحراك «النضالي» المتكرر فإنما هو متعلق بقضية الاكتساب اللغوي وهو المفهوم الجامع الموحّد لطرفين متكاملين: تعليم اللغة وتعلّم اللغة، وبه يلتحق موضوع التطوير التربوي علـى معنى تحديـث الأسـاليب التعليميـة والطرائـق البيداغوجية فـي المنظومة التربويـة بصفة عامة. سنسـتعرض بعض تجليات هـذا الحراك ممـا كانت لنا به صلة من الصّـلات، ثم نعود إلى مسـتندات المسـألة في خلفيتهـا المبدئية ذات السند العلمي والمعرفي بحسب مكتسبات اللسانيات التربوية تنظيرًا وتطبيقًا.

لقد اتضح – في خضم هذا الوعي اللغوي الجديد – أن هناك أطرافًا فاعلة في الوطن العربي آلت على نفسها أن تساهم في معالجة المسألة اللغوية بعد أن وَعَت عمق أزمـة اللغة العربية ومـا يتهددها من أخطار حاضـرة وقادمة. ونذكر هنا جهود «الجمعيـة العربية لضمان الجـودة في التعليم» بالقاهـرة التي عكفت طيلة العامين 2008 – 2009 على إعداد ما أسـمته بدءًا «الوثيقة الإقليمية للغة العربيـة» التي حـددت هدفها بإنجاز إصلاح لغوي شـامل ضمـن برنامج نصّت عليه عند رسـم معالم المشـروع، ومما جاء فيه: «نظـرًا لما تحتلـه اللغة العربية

من مكانة متميزة سواء في ثقافتنا العربية الإسلامية أو في مناهجنا الدراسية فقد أعدت الجمعية العربية لضمان الجودة في التعليم مشروعًا لوضع وثيقة للمستويات المعيارية للغة العربية تحدد على وجه الدقة ما ينبغي أن يتعلمه كل طالب من مفاهيم لغوية، وما ينبغي أن يكتسبه من مهارات في كل صف دراسي بدءًا من الصف الأول الابتدائي إلى الثاني عشر الثانوي وانتهاء بالتعليم العالي، مما يسهم على المدى البعيد في تحقيق إصلاح لغوي شامل. ولا نملك في هذا الإطار تجاهل ما سبق من جهود سواء من حيث برامج اللغة العربية في المؤسسات اللغوية والتعليمية أو من حيث البحث العلمي في الجامعات أو الدراسات التي قامت بها الهيئات المتخصّصة العربية. إلا أن المستقرئ لهذا كله لا يغيب عنه ما يلي:

1 - أن كل مؤسسة تعمل بشكل يكاد يكون مستقلًا وكأنها جزر منفصلة ومن ثم تفتقد التنسيق ووحدة الجهد.

2 - أن كثيرًا من هذه الجهود يفتقر إلى أدوات التقويم والقياس مما أفقدنا التحديد الدقيق لمستويات الطموح لغياب المعايير القياسية التي في ضوئها نصوّب اتجاهنا.

3 - أن كثيرًا من هذه الجهود أيضًا يكاد يغرق في رصد الواقع وتشخيص مشكلاته دون رؤية واضحة تستشرف المستقبل وتحدد ولو بشكل مبدئي ملامح التطوير في أدائنا اللغوي.

4 - أن كثيرًا من هذه الجهود أيضًا جرى في إطار محلي قطري بحيث يكاد يقتصر على البلد الذي صدرت منه دون رؤية شمولية إقليمية تنظر إلى قضية اللغة على أنها قضية أمن قومي بل قضية أمن إقليمي.

من هنا برزت الحاجة إلى عمل إقليمي مشترك يقدّم تصوّرًا شموليًا لقضايا اللغة العربية، ويرسم خطة ليست لمعالجة أزمات اللغة العربية في المجتمع العام فقط ولا للتصدي لمشكلات تعليمها فحسب، بل يتجاوز هذا كله إلى استشراف مستقبل هذه اللغة بحيث نستكشف كيف للغة العربية أن تلبّيَ بكفاءة

واقتدار حاجات الاتصال اللغوي عند الإنسان العربي، وكيف لها أن تحتل في سباق اللغات مكانة متميّزة حتى يعود لها شأنها الذي سجّله التاريخ بوصفها أمّ اللغات».

انطلق العمل من وثيقة أعدّها د. رشدي أحمد طعيمة بعنوان: «الوثيقة الإقليمية للغة العربية: المستويات المعيارية - قضايا العصر - آفاق التطوير» (جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2008). ودُعينا بتاريخ 23 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2008 إلى المشاركة في المشروع بالكتابة في المحور الرئيسي الذي عنوانه «التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء»، وهو مبحث طوّرته اللسانيات العامة ثم استثمرت نتائجَه اللسانيات التربوية، ومداره أن اللحن - أو الخطأ الأدائي - لا ينفعُ كثيرًا ردّه أو ردعُ مرتكبه على منهج «قلْ ولا تقلْ» وإنما تكمن النجاعة التعليمية في محاولة تفسيره بالبحث عن الآليات الأدائية المتسببة في ارتكابه. ولذلك جاء المحور العام شاملًا للعناصر التفصيلية التالية: مفهوم التقابل اللغوي - مهامّ التقابل اللغوي - أسس التعرف عليه وتشخيصه - مشكلات التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء - الأسس المنهجية للتقابل اللغوي - مفهوم الخطأ اللغوي وأساليب علاجه. وأفضى المشروع إلى صدور إنجازين بتاريخ 2009؛ الأول بعنوان: «الوثيقة الإقليمية لمناهج تعليم وتعلم اللغة العربية»، والثاني بعنوان: «الحقبة التدريبية لبناء وثائق ومناهج اللغة العربية وتأليف كتبها».

في هذا السياق يتعين الوقوف على الجهد الكبير الذي بذله «المجلس العربي للطفولة والتنمية» الذي يتخذ القاهرة مقرًّا له. ففي مطلع 2007، وقبل شهر من انعقاد أول قمة عربية أدرجت في جدول أعمالها قضية اللغة العربية، نظم المجلس مؤتمرًا (17 - 19 فيفري (شباط/ فبراير) 2007) حول «لغة الطفل العربي في عصر العولمة» عقده في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، ودُعينا للانضمام إلى فريق الخبراء، وأنجزنا - بموجَب التكليفات - بحثًا في موضوع «أزمة اللغة العربية تجاه الحقائق الجديدة». صدر عن المؤتمر بيان ورد في ديباجته ما يلي: «جاء انعقاد هذا المؤتمر إدراكًا للأخطار والتحديات

التي تهدد اللغة العربيـة وتحُولُ بين الطفل العربي وتكوين هويته العربية وثقافته ولغته القومية، ودعوة إلى إصلاح لغوي شامل، يُمكّن الطفل العربي من امتلاك لغتـه القوميـة وتنميتها فـي المسـتقبل. وتزامنـا مع الاحتفـالات الدوليـة باليوم العالمـي للغـة الذي تطلقه منظمة اليونسـكو». وجـاء في صلب البيـان ما نصه: «بوسـع المتابع أن يستشـفّ جملة مـن الأفـكار والأطروحات شـكلت الجهاز المعرفي الغالب على المقاربة البحثية لموضوع المؤتمر نوجزها فيما يلي:

1 – إن الإصلاح اللغوي يواكب ويتزامن مع كل من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

2 – إن أمّتنـا تفتقد إجمالًا خطة لغوية وكذلك سـلطة لغويـة؛ فأمور اللغة تعامَـل من منظور جزئي أو ثانوي لا يتناسـب مع ما تطرحـه اللحظة الراهنة من تحديات.

3 – إن الإصـلاح اللغوي أصبح الآن أمرًا ملحًّـا أكثر من أي وقت مضى، شـريطة أن ينطلق هـذا الإصلاح مـن مواكبة اللحظـة الراهنـة دون الارتداد إلى ماضٍ بعيد أو القفز إلى مستقبل مجهول.

4 – إن اللغة ليسـت قوالب تتضمن معانيَ بقدر ما تشـكل التفكير وتنمّيه، وإن أمّة تقولبت لغتها ليست إلا أمّة سجينة فكر ساكن لا يتفاعل مع الواقع.

5 – إن الحرص على سـلامة اللغـة وخصوصيتها ليس رغبـة في الانكفاء على الذات، ولكنه وعي بأن اسـتعارة الألفاظ والمفردات اسـتعارة لمحمولات ثقافية يحتاج بعضها على الأقل إلى مراجعة وتمحيص.

6 – إن التعامل مع الطفل مهمّة شاقة وأمانة ثقيلة لا يضطلع بها إلا من هم أهل لها.

7 – إن تنمية لغة الطفـل العربي عنصر من عناصر بنية متكاملة تعنى بتنمية ثقافة الطفل العربي.

8 – إن مـا يطرحه المؤتمر مـن توصيـات أو اقتراحات يحتـاج إلى حوار

مجتمعي؛ حوار يحثنا جميعًا على إعادة التفكير في أطروحاته بغية التأكيد عليها أو تعديلها أو تغييرها بالكلية إن اقتضت الضرورة.

9 - إننا نؤكد حق الطفل في أن يحتفظ بلغته الأم سواءٌ كانت عربية أو غيرَها من لغات الأقليات المختلفة داخل المجتمع الواحد».

وصدرت وقائع المؤتمر في مجلد ضخم عام 2008، غير أنه كان انطلاقًا لتخطيط بعيد المدى يتواءم مع السياسات اللغوية الكبرى. وتشكلَ فريق موسّع من اللغويين والتربويين عكفوا لمدة عامين على إعداد «استراتيجية تنمية لغة الطفل العربي»، ساهمنا فيها ببحث كان هو مدارَ الفصل الأول من الخطة العامة بعنوان «اللغة والهوية»، فكانت محطة أخرى من محطات البحث الدائم بين أضلاع المثلث: الهوية واللغة والأمن الفردي والجماعي. وصدرت الاستراتيجية بعد ذلك (2009) في مجلد ضخم، فكانت وثيقة هامة في تاريخ البحث «اللغوي - التربوي» في زمننا العربي المعاصر. لقد كان منطلق البحث الذي أسهمنا به حسب الخطة الأولية العامة يطوف بالتحديات التي تواجه الطفل العربي وتعوق نماءه اللغوي. من أجل ذلك سعينا إلى توسيع دائرة الرصد والفحص والاستنباط.

يقوم كل تفكير استراتيجي على صياغة رؤية مستقبلية تصوّر ما ينبغي أن يصير إليه الواقع المتعيّن المعيش، وهو بذلك تعبير عن موقف حضاري يبتغي تغيير ملامح المجتمع فهو بالضرورة انخراط في سياق حضاري. غير أن هذه الرؤية الثقافية الحضارية لا يكون لها حظ من الفلاح إلا إذا اجتمع لها شرطان: أن تحتكم إلى التشخيص الموضوعي للواقع القائم، وأن تتقيد بالواقعية التاريخية في صياغة المأمول انطلاقًا مما هو كائن. وإذ تعلق الأمر بلغة الطفل فلا بد أن يتقيد التخطيط المستقبلي بمصادرة مبدئية هي أن الطفولة تحمل بالقوة ما تريد الأمّة أن يخرج إلى حيّز الفعل من الطموح. بناءً على ما أسلفنا يتعيّن التذكير بأن الطفل - مهما يكن اللسان الطبيعي الذي نشأ فيه وأيًّا كانت ثقافة مجتمعه - لا ينفك يواجه صعوبات حين يتلقى بالدرس والتعلم لغته على المقاعد التي تهيئها له منظومات المجتمع الذي ينتمي إليه، أو الذي يعيش فيه

دون أن يكـون منتميًـا إليه بالضرورة. وتتفـاوت درجات تلـك الصعوبات حتى يتحوّل بعضهـا إلى تحدّيات تنبري بعض الحقول المعرفية لمعالجتها بأسـاليب مختلفة. وما انفكت هذه الأسـاليب تتطوّر ولا سيّما بتصاهـر العلم اللغوي مع علـوم إنسـانية أخرى فينتـج عن كل ذلـك انجلاءُ حقـول معرفية جديـدة تؤثث شجرة الاختصاصات المتضافرة.

ولكن التحديات التي يواجهها الطفل العربي في المسألة اللغوية لها حجم خـاص بحكم ما اجتمـع فيها مـن رواسـب تاريخية لـم تزدها معطيـات الواقع الراهن إلا تضخمًا وتشـعبًا. فمنـذ بزوغ فجـر النهضة العربيـة المعاصرة خلال القرن التاسـعَ عشـرَ برزت القضية اللغوية وتصـدرت قائمة الأسـئلة الحضارية الكبـرى. وبعد أن انبثقت دولة الاسـتقلال في أواسـط القرن العشـرين تحوّلت الأسئلة اللغوية إلى إحراجات تاريخية مسـتعصية، وزاده تشابكًا السياق الدولي الذي مـا فتئ يتلـوّى بحسـب تدافع مراكـز الثقل أو تجاذبها وبحسـب اشـتداد قوى المقاومة دون اسـتنفاذ قوى السـيطرة اتقاءً لشـمولها. إنّ تشـعّب المشـهد العربـي في ما يخص المسـألة اللغوية بعامة وقضية لغة الطفـل تخصيصًا يدفعنا إلى الاسـتقراء المنهجـي بحيث لن يكـون للبحـث الدقيق من أمل فـي وجاهة التشـخيص ثم في كفاءة المعالجة إلا إذا توسّـل بالحقائـق المعرفية التي أثمرها العلم اللغوي.

أمّـا أكبـر التحديات وأشـدّها اسـتعصاء على ملـكات التلقي عنـد الطفل العربـي فيتمثل في الازدواجيـة التي آل إليها الوضـع اللغـوي عند العرب قاطبة. والأمر راجع إلى حيثيات تاريخية تولدت منذ قرون عديدة بعضها يتصل بظروف نشـأة الدولة الإسـلامية الكبـرى انطلاقًـا من مَحضنهـا العربـي الأول، وبعضها الآخـر يندرج ضمـن الظواهـر اللغوية المطلقـة التـي لا تختص بهـا ثقافة دون أخرى ولا لسـان طبيعي دون آخر. فلقد تولدت في رحـم اللغة العربية لهجات عامية بـدأت تظهر الفـوارق بينها بحسـب الأمصـار الجغرافية الكبـرى. واطرد نموّ الفوارق بحسـب تعاقـب الحقب التاريخيـة ثم أصبحت الحدود السياسـية للدول بمثابة الأسـيجة الفاصلة على جغرافية الأطلس اللغوي، وهكذا تطابقت

إلى حدّ كبير السمات الفارقة بين العاميات مع الحدود الفاصلة بين الكيانات السياسية، فأصبحت كل لهجة عامية داخل كل قطر زوجًا قائم الذات يمازج الزوج الأصلي الذي هو اللغة العربية. وإذا بالازدواجية تعمّ الأداء اللغوي وتتمكن منه حتى تفرّدت اللهجات العامية - كل واحدة في ذاتها - بأنظمة صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية تختلف عن أنظمة اللغة العربية الفصحى. إن الازدواجية اللغوية ظاهرة شائعة في عديد المجتمعات الإنسانية ولكنها تأتي على وجهين: في بعض المجتمعات يزدوج الأداء اللغوي بحيث تحدث هوّة بين اللغة الرسمية التي هي لغة الفصاحة ولغة الوقار والجدّ فتحتل مكانة الرمز العالي للهوية القومية، وبين اللغة التداولية التي يتوسل بها الناس في حياتهم، ولكن اللغتين تظلان منتميتين إلى فصيلة تركيبية واحدة. أمّا في حالة الوضع اللغوي العربي فإن العاميات المتولدة من العربية قد فارقتها في أنظمتها الذاتية أصواتًا وصيغًا وتراكيبَ ودلالات، ولكنها فارقتها في نفس الوقت بأن خرجت من حضيرة اللغات الإعرابية والتحقت بصنف اللغات غير الإعرابية.

إن التشخيص الموضوعي يفرض علينا أن نقول إن تطوّر الألسنة الطبيعية من الوضع الإعرابي إلى الوضع غير الإعرابي هو ظاهرة عامة، وإن التاريخ لم يحدّثنا عن ألسنة غير إعرابية انقلبت إلى ألسنة إعرابية. والإعراب هنا نأخذه في معناه الواسع وهو تغير أواخر الكلمات عند تأليف الكلام سواء اقتصر التغيير على الحركة أو شمل الحرف والحركة والمقطع. ولكن التاريخ لم يشهد أبدًا بحتمية هذا الانسلاخ في حركة تطور الألسنة البشرية. ثم إن العلم ظل عاجزًا إلى حدّ الآن عن تفسير الأسباب العميقة لظاهرة الانتقال من الطور الإعرابي إلى الطور غير الإعرابي، فحتى مبدأ المجهود الأدنى المستند إلى قانون الاقتصاد الأدائي لا يزيد المسألة إلا عسرًا لأن اللغة الإعرابية تتطلب احتشادًا لطاقات ذهنية موغلة في التجريد، ناهيك أن الإفصاح باللغة الإعرابية يفترض اكتمال وعي لغويّ ونفسيّ مزدوج يتعزز بتيقظ رقابة ذاتية مستمرة. وإذا صادرنا على أنّ الإنسان ما انفك يرتقي بملكاته الإدراكية فكأن الافتراض الطبيعي هو أن ينتقل من اللغات غير الإعرابية نحو اللغات الإعرابية، فالإعرابية تصوغ الروابط الوظيفية بين أجزاء الكلام على أساس التركيب والتأليف والأخرى

على أســاس التحليل، وبناءً عليه سُمّيت اللغات الإعرابية لغات تأليفية واللغات غيرُ الإعرابية لغات تحليلية.

كل هذه المعطيات التي تشــخّص المشهد اللغوي ليست -إطلاقًا- من البذخ الفكري، ولكنها مدخل متحتم لكل تصور استراتيجي. فالطفل العربي -على اختلاف ما تكون عليه الأوضاع في جل الثقافات الإنسـانية الأخــرى - يواجه منذ مراحل الاكتســاب التعليمــي الأول واقعًا لغويًــا دقيقًا تكــون فيه اللغــة العربية الفصحى بمثابة لســان طارئ بالنسبة إلى اللهجة التي هي اللســان الطبيعي المكتسب لديه بالأمومة. ومعلوم أن ذلك هو صورة للوضع اللغوي المتعقد في واقعنا التاريخي الراهن والذي تتعدد فيه المستويات والأنماط معًا. فإذا بحثنا في تعدد المستويات اللغوية في صلب اللغة العربية نفســها وجدنا مســتويين أساســيين: مستوى كتابيًا ومســتوى شــفويًا. والأوّل مســتوى العربيّــة الفصيحــة، والثانــي مســتوى العربية الدّارجــة ويطلق عليها أحيانًا اللغة العامية أو لغــة التخاطب. وتتفرّع كلتا اللغتين إلى مستويين آخرين: فتشمل العربية الفصيحة مستوى الفصحى الجزلة المأثورة ومســتوى الفصحــى المعاصــرة، بينما تشــمل العامية اللهجــة المهذبــة واللهجة الســاذجة. فالفصحى المأثورة تعرّف بأنّها اللغة البليغــة المنزّهة عن اللحن مهما كانت درجته وأيًا كان ســياقه في دلالة الألفاظ أو في بنيــة التركيب، أمّا وظيفتها الاجتماعية النفسيّة فتتمثل في أنّها الباب الذي تنفذ منه التربية الأصيلة في الدين والثقافة، فهي باب العربي المســلم إلى القرآن والحديث والشــعر والأدب. وأمّا الفصحــى المعاصرة فهــي لغة المــدارس والكتــب التعليميّة والصحافة الســيارة والأجهزة الإعلاميّة، وخاصيّتها أنها تقوم على ما حدث من تفاعل بين الفصحى المأثــورة وعناصر أجنبيّة عنها تفاعلت معها بموجــب احتكاكها بطبقات مختلفة مــن الأداء التعبيــري تخالطهــا القوالب الســيارة المســتمدة من قانــون المجهود الأدنى. وأمّــا اللهجة المهذبة فهي دارجــة المثقفين، وتقوم على نســبة كبيرة من العربيّة المبسّــطة، وتســتعمل عادة في المحادثات الرســمية وفي خطاب الساسة والإدارة وكذلك عند نخبة المثقفين. وهي تجمع ما ســهل من الفصحى وما هو من خصائص اللهجات الدارجــة صوتيًا وصرفيًا ونحويًا. ثــم لدينا أخيرًا اللهجة الســاذجة، وهــي دارجة عامّــة النــاس تفرّعت عــن العربيّــة الفصحــى، وباينتها،

فاختلفت حسب الأوطان العربية اختلافًا جوهريًا حتى أصبحت لغات متميّزة لا رابط لها سوى انتمائها تاريخيًا إلى أصل واحد. أمّا قيمتها الاجتماعية فهي مركز التعامل اليومي في شؤون الحياة وسط المجتمع.

ويوزع علماء الاجتماع هذه المستويات حسب رموز الانتماء في المجتمع، معتبرين أن الفصحى المأثورة هي لغة «الأبوّة» والفصحى المعاصرة لغة «المعلم» والدارجة المهذبة لغة «السياسة» والدارجة الساذجة لغة «الأمومة». وإذا التمسنا وصف الواقع اللغوي وصفًا شاملًا وجب أن نشير إلى أن كل هذه المستويات قد تتعايش مع اللغة الأجنبيّة تعايش المزاحمة إلى حدّ الصراع طالما اطرد لدى الكثير من الناس – وهْمًا – أنّ اللغة الأجنبيّة هي التي يعبّر بها عن التراكيب الفكريّة والتجريبيّة وبالتالي هي مترجم الحضارة العصريّة. وهذا ما يتسرب تدريجيًا إلى الباطن النفسي لدى الطفل العربي فيتثبت بحكم سيطرة المناخ العام. ونتيجة لما أسلفناه فإن الفرد تتجاذبه واجهات لغويّة متعدّدة؛ لأنّ مستويات التعبير وإن تعايشت فهي في حالة اصطراع باطنيّ وهو ما يجعل الفرد في حالة تمزق لغويّ يُضعف الطاقة التعبيريّة عنده رغم ما يقدّمه له من خصب وثراء. على أنّ لظاهرة تعدّد المستويات اللغوية هذه نتائجَ نوعيّة تؤثر في المشهد اللغوي العام الذي يستقي منه الطفل العربي نماذجه اللغوية المجردة، وأهم تلك النتائج:

أ – ضعف الرابطة اللغوية التلقائيّة بين أفراد البلاد العربية وهي نتيجة لانقسام اللغة إلى مستوى مكتوب وآخر منطوق بالممارسة، وتفرّع كل منها إلى فروع ولهجات.

ب – ضعف الأداء اللغوي، وهي ظاهرة تُعزى إلى أن وسيلة الإبلاغ تشغل الفكر أكثر ممّا تشغله مادّة التفكير فيقصر عن الخلق والإنتاج.

ج – انعدام وسيلة لغوية موحّدة تُمكّن الطفل من التعبير عن آرائه وغاياته شفويًا وكتابيًا ببعد واحد، فعمليّة الإفصاح تتقاسمها السبل المتراكمة والمتعاضلة.

د – الشـعور بالغربة الناتـج عن تعدّد الواجهـات اللغويـة: فالطفل العربي يحسّ – بوعـي صريـح أو بوعي غامـض – بأنـه غريب بيـن لغة رسـميّة ولغة تعامليّة ولغة مزاحمة يؤكد أنصارها أن العجز والقصور في اللغة لا في الفهم.

فـإذا عدنا إلـى انعكاس هـذا الوضـع على الطفل ولا سـيما فـي المراحل الأولى للاكتسـاب التعليمي، وهي التي تبدأ مع سـن الرابعة التـي تصادف فترة رياض الأطفال فـي مرحلتها التحضيرية أي مرحلة ما قبل المدرسـة، فإننا نتبيّن بوضوح ما يجـرّه الطفل من انعـكاس الوضع اللغـوي العام. ولكننا في سـياقنا المحدد هذا وفي مسـعانا الرامي إلى التخطيط الاسـتراتيجي نبادر بالتأكيد على أن العربيـة الفصحى واللهجـة الدارجة – مهمـا كان نمطهما فـي واقعنا العربي – لا تمثلان من وجهة نظر علميّة مجرد صورتين منسـلختين لحقيقة واحدة، وإنما هما نسـقان متمايزان: في أصـوات الحروف وموازيـن الكلمات من جهة أوليـة، وفي بنية الجملـة ودلالات الألفاظ من جهة مركزيّـة. وهذا هو الأهم إذ فيهمـا تتفارقـان تركيبيًا وتصبـح كل واحـدة منتمية إلى أنمـوذج مخصوص من الألسنة البشـرية: الفصحى إلى اللغات الإعرابية وهي المسماة باللغات التأليفية لاعتمادها تغييرَ أواخـر كلماتها عند انضمام بعضها إلـى بعض، واللهجات إلى اللغـات غير الإعرابية وتسـمّى اللغـات التحليلية لاعتمادها علـى عناصر لغوية تبرز بها الروابـط القائمة بين الكلمـات عند ارتصافها في سلسـلة الخطاب كما سبق أن أشرنا.

ذاك شـيء من التشـخيص اللسـاني للوضع اللغـوي الذي يكتنـف الطفل العربي وهو ينشـأ في بيئتـه الاجتماعيـة فالتعليمية فالوظيفية. ولئن أشـارت كل الدراسات الميدانية إلى اتساع المساحة الفاصلة بين الفصحى واللهجات، وإلى تناثر الجهود فـي العمل العربي المشـترك، وإلى افتقار العرب لمشـروع تربوي ضمن خطة شـاملة، فإن كل ذلك يدفعنا دفعًا إلى الكشـف عن المسـكوت عنه بغيـة تحديد مواقـع المسـؤولية التاريخيـة. وفي هـذا لا مناص لنا مـن مواجهة الحقيقـة الغائبـة والتي تدور حـول التباس موقـف العرب مع لغتهـم من خلال مؤسسـات القرار قبل مؤسسـات إنتـاج الأفكار. إن الاستشـراف الاسـتراتيجي

المتسلح بالمورد المعرفي، والمتزوّد بالرؤية الواقعية، والمستوعب لأطراف الموضوع بكل مضاعفاته الثقافية والحضارية، يُملي علينا تأكيد جملة من الرؤى:

أ - إن مصير اللغة العربية متوقف على الإرادة السياسية العليا في مستوى الأقطار العربية فرادى، ثم على مستوى الدول العربية مجتمعة. والقضية اللغوية لم تعد تحتمل صيغًا وسطى، ولا تجني فائدة من الأدبيات في حسن النوايا، ولا تشخيصًا بالعموميات، وإنما تقتضي قرارًا حاسمًا وإرادة جازمة.

ب - إن عالم الطفولة هو المحضنة التي - داخل سياجها - إما أن تصان عوامل بقاء اللغة وإما أن تزرع عوامل اندثارها.

ج - إن تصوّر القضاء على اللهجات العامية العربية والتخطيط للعودة بالعربية الفصحى إلى أن تسُود كل مظاهر الحياة بما في ذلك الحياة المعيشية اليومية في كل أرجاء الوطن العربي لهو وهمٌ خالص.

د - إن الممكن - والمأمول - هو التخطيط الاستراتيجي الحريص على تقليص مساحات الأمية، والساعي إلى تنقية البيئة الاجتماعية والإعلامية من التلوث اللغوي الذي ما انفك يَشيع ويتمكن، وإلى المراهنة على مجتمع المعرفة بالاستثمار في المنظومة التربوية وتطوير مناهجها وطرائقها. ويومئذ ستتقلص المسافات بين مستويات الأداء اللغوي فينتهي الأمر بالازدواجية إلى الاستقرار في حدودها الدنيا فتختص اللهجات العامية حينئذ بالتداول في ما يتصل بالحياة الاجتماعية التي تنتمي إلى ما يسمّى بعوالم المعيش، وتفوز الفصحى بحقلها الطبيعي الذي هو عالم الرموز من مجالات الفكر والثقافة والمعرفة والإبداع والتشريع والإعلام والتسيير والقضاء وما إلى كل ذلك.

إن اللغة العربية - بأنموذجها الإعرابي - تمثل شاهدًا ثمينًا على شيئين يتصلان بحقيقة العلم بصرف النظر عن البعد الثقافي وعن المرجعية الحضارية، أي إن هناك مكسبًا إنسانيًا خالصًا عند التأمل في أنموذج اللغة الإعرابية عندما تظل حيّة يتداولها المجتمع في كل استخداماته الرسمية والتربوية والمعرفية،

وهـذا مما أصبح يندر على مسـتوى اللغات الإنسـانية المتداولـة؛ فهناك - أوّلًا - فرصـة للعلـم الكلـيّ يستكشـف فيهـا كيـف يتعامل الفكـر مع مسـتويين من التنظيـم عنـد الإفضاء بالـكلام، ومسـتوى ترتيب عناصـر الخطاب ثمّ مسـتوى إحـكام الروابـط النحوية بواسـطة علامات الإعـراب. في تلك اللحظة يشـتغل الذهن بنظامين متراكبيـن، كأنما هناك الوعي النحـوي الأول ثمّ الوعي النحوي الثاني، ولهذا يمكن أن نسـمّيَ تلك الدرجة الثانية بالنحو المضاد على معنى أنه وعي رقيب متواصل. وهناك - ثانيًا - فرصة ثمينة لاستكشـاف أسـرار اكتساب الطفل للغة، فالتجربة التعليمية تثبت أن تداول اللغة العربية مع الأطفال بتحقيق حيثياتهـا النحويـة تفضي بهم إلى اسـتخدام اللغة بشـكل نحوي سـليم دون أن يكونوا قد تلقوا شيئًا من القواعد النحوية. وعن هذا تنتج حقائق علمية لا تتسنى أبدًا عن طريق اكتساب الطفل للغات غير الإعرابية.

ولئن مثلت الازدواجية تحديًّا كبيرًا أمام الطفل العربي، بل وأمام المنظومة التعليمية العربية بأكملها، فإنّ وقعها متضاعف بحكم امتزاجها مع ظاهرة أخرى لا تقـلّ تعقيدًا علـى مسـتوى التلقي اللغـوي في وجهيـه التداولـي الاجتماعي والتداولي التربوي، ألا وهي الثنائية اللغوية. وهذه ظاهرة يصنفها العلم اللغوي الحديث أصنافًا ثلاثة بحسب مَنشـئها ومستوى اقتران اللغة الأصل باللغة الفرع فيها؛ فالصنف الأول ناتج عمّا يسـمّى بالطبقة اللغوية العليا، والثاني عن الطبقة اللغوية السفلى، والثالث عن الطبقة اللغوية المجاورة.

إنّ ثنائيـة الطبقـة اللغويـة العليـا (Superstrat) - التي تعني لغـة مجموعة بشـرية هيمنـت على مجموعـة أخـرى وليسـت للمجموعتين لغة واحـدة - قد نجمت عـن حقبة الاسـتعمار. فلغة المسـتعمر أثـرت بحضورهـا التاريخي في البيئة اللغويـة تأثيرًا ظل ممتـدًا إلى ما بعد حقبة الاسـتعمار. ولا شـكّ أنّ دولة الاسـتقلال العربية أوفت بوعودٍ وأخلفت وعودًا أخـرى، وإذا ما تجاوزنا بعض الحقائـق السياسـية والاقتصادية فإن علـى رأس قائمة الوعود المنسـيّة التعريبَ الكليّ في شـتى تجليات الحياة اجتماعيًا وثقافيًا ومعرفيًا. إن كلّ ما في المشهد اللغوي العربي يثير انزعاجًا فكريًّا تترجمه العقبات التربوية المزروعة على طريق

الطفل العربي وهو يقطع المراحل على دروب التعليم منذ مراحله الأولى، ثم تشتت ملكاته اللغوية بين المدرسة وما يسمعه في البيئة الاجتماعية العامة. والحقيقة التي لا مفرّ من مواجهتها هي أنّ المناخ اللغوي في أقطار المغرب العربي ما زال يحمل بصمات التأثير التي خلّفتها حقبة الاستعمار الفرنسي، وأنّ المناخ اللغوي في جلّ بلدان الخليج ما انفكّ يتيح حضورًا مؤثرًا للغة الإنكليزية ولاسيما في شؤون الحياة العامة، ناهيك أنّ الزائر العربي الوافد إلى تلك الأقطار لا ينفك يحسّ بالغربة الخانقة إن كان يجهل اللغة الإنكليزية.

إن مسألة الثنائية الناجمة عن مماحكة اللغة الأجنبية للغة العربية تبسط على العرب جميعًا تحديًا عنيدًا لأنها تتخذ مستويين، الأول يخص المنظومة التربوية والثاني يخص تجليات الأداء اللغوي في الحياة العامة. على أن المسألة ما انفكت تتعاظم بحكم انتكاس سياسة التعريب في الأقطار التي سعت إلى تحقيقه، وبحكم انتشار ظاهرة المدارس الأجنبية التي تتكفل بالناشئة العربية منذ المراحل الأولى يعززها انتشار مؤسسات للتعليم العالي تتبنى خيار اللغة الأجنبية، ومن المعلوم الشائع أن القائمين على أمر المدارس الأجنبية يوصون أولياء التلاميذ – بمراسلات كتابية موَثقة – بأن يخاطبوا أبناءهم في البيت باللغة الأجنبية لأن ذلك يساهم في تعزيز مهارات الاكتساب بفضل توفير المناخ التداولي المستمر. وعن تضافر ضغوط الثنائيّة مع مؤثرات الازدواجيّة يغدو الرابط العضوي بين الواقع المعيش واللغة المترجمة عنه على لسان الفرد والجماعة مفصومًا نتيجة هذه الأوضاع المتشابكة. أضف إلى ذلك المشاكل النفسية وما تولده من مركّبات إزاء اللغة؛ فمنها مركّب النقص عند البعض ويبرز في ظاهرة فقدان الثقة بمستقبل اللغة العربية واليأس من سيطرتها على زمام العلم والمعرفة، وسببه التاريخي انتشار التكنولوجيا الغازية في حقول معيّنة بحيث توهّم الناس أنّ اللغة العربية لا طاقة لها بمنافسة اللغة الأجنبيّة في تلك الحقول وإنما تبقى – حسبهم – لغة دين وتاريخ وأدب على أقصى الاحتمالات. ومن تلك المضاعفات النفسية مركّب الانسلاخ والتنكر، ويتجلى عند بعض الناس في مظاهر عديدة أخطرها حبّ التظاهر والمباهاة بكلّ ما هو أجنبي في اللغة وذلك على مرأى ومسمع من الناشئة الذين هم على غاية

الإحساس بهذه التجليات النفسية، فيصبح التعامل باللغة الأجنبيّة - مشافهة أو كتابة - سمة من سمات الحداثة والرقي في السلوك. ومن مظاهره إكبار الأجنبي في منتوجه الفكري عبر قداسة اللغة، وهذا المظهر يتجاوز السلوك فيصبح نمطًا من القناعة ويؤدّي إلى تفضيل اللغة الأجنبية على العربيّة إطلاقًا في كلّ منتوج فكريّ.

هكذا تتجاوز نتائج المشاكل النفسية حدود اللغة باعتبارها أداة إفصاح إلى جوهر الثقافة التي تكتنف بيئة الطفل العربي بما تبعثه من شعور بأنّ قصور اللغة يؤدّي إلى قصور الثقافة، وبالتالي تنحسر دائرة الإشعاع الفكري بمجرّد مقارنتها بطاقة الثقافة المتسلطة. هذا الوضع اللغوي لا شك يخلق إحساسًا بالقطيعة مع التاريخ بين الماضي والصيرورة الراهنة، وهي قطيعة مريبة لأنها لا تفضي إلى رفض الماضي نهائيًا ولا تسمح بالانصهار التامّ فيه وإنما هو تأزم وصراع بين المنزلتين. وسط هذا الخضمّ من المؤثرات المتشاجرة ينشأ الطفل العربي مشتت الوجهات فيضطرب مخزونه اللغوي. وبين العوامل الضاغطة تتسلل بعض الآليات الذهنية من أعماق اللاوعي اللغوي، وفيها ما لا يعيره الناس - لا عامتهم ولا خاصتهم - أدنى العناية، فاللهجات العامية كما أسلفنا التحقت بعد تولدها من العربية الفصحى بصنف اللغات غير الإعرابية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى اللغات الإنكليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية إذ التحقت هي الأخرى بعد انبثاقها من اللاتينية بصنف اللغات غير الإعرابية. وعند هذا الخط الرقيق تحصل في الباطن «اللغوي - الذهني - النفسي» مصاقبة خفية بين العامية أيًا كانت واللغة الأجنبية الحاضرة من بين تلك اللغات. وعندئذ ينشأ الميْل الفطري الحافز على استسهال التجوال بين العامية واللغة الأجنبية فيزداد زهد الناشئة في العربية الفصحى.

لقد عرف البحث اللغوي في وطننا العربي تطوّرًا عميقًا أفضى إلى إنجازات هامّة في مؤسساتنا الجامعية، وأثمر على صعيديْ الخبرة النظرية والخبرات التطبيقيّة ثمارًا بيّنة. غير أنّ مجال اللسانيات التربوية قد ظل يشكو نقصًا مكشوفًا وذلك لغياب رؤية شاملة، ولافتقار مؤسساتنا إلى مشروع متكامل

في هـذا المضمـار. وكل ما أنجـز إنما هو فـي مجمله مـن حصيلـة المبادرات الظرفيـة - فردية كانـت أو جماعية - فتأتـي المحاولات محـدودة المدى. كل ذلك يجري في نطاق تلاحـق الأحداث التي تطغى على الواقع التربوي بشـكل يجعلها تسـيطر على الظاهرة المعرفية أساسًا. سُقنا ما سقناه لأنّ البحث اللغوي الحديث يُعيننا على إجلاء ثـلاث حقائق جوهرية تخص ما نحن فيه؛ الأولى أنّ طاقة الطفل أكثر اتسـاعًا وأعمق أغوارًا ممّا كان العلماء السابقون يظنون، وهذه الحقيقة تصْدق تخصيصًا على قدرات الاسـتيعاب اللغوي وما يتبعها من مرونة اكتساب المهارات التعبيرية. والثانية أنّ تعدّد الأنظمة اللغوية في مرحلة الطفولة لا ينطبق عليـه القانون المبدئي العام الذي يذهب إلـى أن تكاثر الكمّ يؤدّي إلى تقلـص الكيف، بل كثيـرًا ما يكـون في تعدّد الألسـنة الطبيعيـة المكتسَبَة إغناءً لمخـزون الطفل من الخانـات الدلالية المتناهيـة في الدقة. وأمّـا الحقيقة الثالثة فهـي أنّ الطفل كلما ترسّـخت ملكته اللغويـة الأولى المتمثلة فـي لغة الجماعة التي ينتمي إليها بالأمومة والتنشـئة كانت قدرته على اكتسـاب الألسـنة الأخرى أقوى وأسـرع، ذلك أن عملية تلقين الأنظمـة الأدائية المتكاثـرة والمتباينة تجدُ لها عندئذ عمادًا تسـتند إليه فتكون اللغـة الأم بمثابة المرجع الذي يسـوّغ تعدد الأجهزة الرمزية، وهذا معناه أن تكاثر الأعراف الاصطلاحية لا يتخلق بيسـر إلا في سياق نظام أصليّ متماسك.

تمثـل الازدواجية تحدّيًا شـاملًا أمام الطفل العربي حيثمـا كان في أيّ قطر من أقطار الوطـن الكبير. وتمثـل الثنائية المتولـدة عن الحضـور المتواصل لما يسـمّيه اللسـانيون الطبقة اللغوية العليّا تحدّيًا متفاوتًا؛ فهو شامل للطفل العربي حيثما كان وذلك فيما يخص المنظومة التعليمية بمختلف مراحلها، وهو نسـبي فيما يتصل بالحياة العامة. فبصمات حضور اللغة الفرنسية ما زالت بارزة في كل مـن الجزائر وتونس، وهي فـي المغرب حاضرة ومعها بصمات اللغة الإسـبانية في الشـمال خاصة وبصمات أخرى من الإنكليزية لدى فئة المثقفين ولا سـيما منذ بضع سـنوات، وربما خفت ملامح حضور الفرنسية في موريتانيا كما كادت تحتجب بصمـات الإيطالية في ليبيـا. والثنائية في الحياة العامة سـائدة في لبنان بشـقيْها الإنكليزي والفرنسـي، ولكنها في جلّ أقطار الخليج العربي قد شـاعت

بصيغة لا يمكـن إلحاقها آليًا بما خلّفه الاسـتعمار الكلاسـيكي من آثـار، وإنما جاء حضور اللغة الإنكليزية في شتى تجليات الحياة العامة نتيجة طبيعيّة لما قد نسميه بعصر النفط.

ويـزداد المشـهد اللغـوي تعقـدًا والتحديـات أمـام الطفـل العربـي تعنتًـا واسـتعصاءً بمـا يتضافر مع ظاهـرة الثنائيـة على نمط الطبقـة اللغويـة العليا من ثنائيات يُدرجها علمـاء اللغة ضمن التداخل اللغوي عبر تأثيـر الطبقات اللغوية المجاورة (Adstrat). لقـد كان المثال الناصع لهذه الظاهـرة متمثلًا في حضور اللغة الفارسـية - بحكم الجوار الجغرافي أو بحكم التبـادل التجاري أو بحكم الامتزاج الطائفي - في العراق وفي البحرين وفي عُمان، ولكن المسألة اتخذت أبعادًا فسيحة أخرى منذ حلول العصر النفطي. ويلخص د. أحمد عتيق في بحثه إلى مؤتمر «لغة الطفل العربي في عصر العولمـة» -كما تحدّثنا عنه مليًا أعلاه- هذا المشـهدَ الاسـتثنائي قائـلًا: «بـدأت اللغة العربيـة، لغة المجتمـع الخليجي الأولـى ومنذ أوائل الخمسـينيات مـن القرن الماضـي، صراعَهـا المتواصل مع اللغة الإنكليزية بنحو خاص. حيث أخذت تبرز في البداية كلغة رئيسـة للخبراء والفنيين العاملين في شـركات النفط الأجنبية العاملـة في المنطقة، ثم تبرز كلغة مميـزة مألوفة لدى الكثيرين مـن المثقفين والمتعلمين مـن المواطنين الأصليين العائدين من بعثاتهم إلى الخارج، ثم أداة للتواصل والتعامل التجاري الذي ظل يواصل نشـاطه وحركته في تسارع مسـتمر مع كثير من الدول الأجنبية ولا سيما الغربية منهـا، لتصبح بعدهـا اللغة الإنكليزيـة محمولة مـع الآلاف من الأجهزة والأدوات والسلع الحديثة المستوردة».

ويواصـل الباحـث توصيفـه للواقـع اللغـوي الخليجـي قائـلًا: «لقـد أخذ صـراع العربيـة مـع الإنكليزيـة الوافدة يتسـع شـيئًا فشـيئًا حتى أصبحـت اللغة الثانيـة الدخيلة تنافس لغة المجتمـع الأولى على النفوذ فـي العديد من مواقعها المهمة. هذا في الوقت الذي بدأ فيه سـيْلُ العمالـة الأجنبية يتدفق ويمتدّ ويزداد مع زيـادة النشـاطات الاقتصادية والتجاريـة؛ بحيث لم تمر سـنوات كثيرة حتى حلّ في أوسـاط المجتمع عشـرات الألوف من الأجانب من مختلف الأجناس

والأصول، وحلّت معهم لغاتهم المتباينة الأصول لتشكل جبهة ثانية للصراع مع العربية في موطنها وعلى ساحاتها (...) أدّت الأسباب المذكورة مع مرور الزمن إلى تراجع مكانة اللغة العربية في كثير من أوساط المجتمع الخليجي، وإلى ضعف ناشئة هذا المجتمع في لغتهم الأمّ إلى درجة أصبح معها الضعف واضحًا وسائدًا، بل أضحى يهدّد باضطراب الهوية أو ضياعها في كثير من الأوساط. ولم يكن هذا الضعف ليقتصر على لغة المجتمع المحكيّة العامّة، وإنما تسرّب إلى لغة التعليم والتثقيف ولغة الكتابة والتدوين وأصبح يهدد بمزيدٍ من الفراغ الفكري والثقافي لدى ناشئة المجتمع. ولا يبعد أن يكون هذا الاضطراب اللغوي وهذا الضعف سببًا رئيسًا فيما يعاني منه المجتمع الخليجي في وقتنا الحاضر من هبوطٍ في مستوى التعليم في مختلف مراحله، ومن تدني مستويات الإنتاج العلمي والفكري الذي ما فتئ المسؤولون عن الثقافة والفكر في المنطقة يصرخون بالشكوى منه».

أمّا الثنائية الناتجة عن الطبقة اللغوية السفلى (Substrat) حسب تصنيف اللسانيين - التي تعني اللغة الأصلية للمجموعة البشرية قبل تقبّلها التاريخي للسان طبيعي بديل - فتتجلى بشكل بارز في كل من السودان والمغرب والجزائر. وهي تمثل تحدّيًا إضافيًا أمام الطفل العربي وهو يخطو في تلك الأمصار على درب التلقي اللغوي. فالسودان أنموذج فريد لتعدد الثنائيات اللغوية بحكم غزارة التنوع الثقافي الناجم عن أصوله الإثنية الأولى قبل انخراطه التاريخي في منظومة الدولة الإسلامية التي تعرّبت معها الأجناس العرقية والثقافات المحلية. ففي السودان مائة وخمسون «لغة» ولم تنفك المسألة اللغوية تتصدر كل أضرب المنازعات الداخلية، بل إنّ القوى الأجنبية قد اتخذت من العامل اللغوي سلاحًا حادًّا في بسط النفوذ وإيقاد الفتن. ويلخص د. حيدر إبراهيم علي الوضع اللغوي - في بحثه إلى مؤتمر لغة الطفل في عصر العولمة - قائلًا: «استطاعت السياسات الاستعمارية إبطاء انتشار اللغة العربية والإسلام في الجنوب وجبال النوبة، ولكنها عجزت عن إيقاف انسياب اللغة العربية السلمي في تلك المناطق. ولم يحتج المواطنون لدعم الدولة فقد كانت التجارة والهجرة والتعليم من أهم عوامل بقاء اللغة العربية. وكما انتشر

الدين الإسلامي من خلال المهاجرين والصوفيين لا بقوة الدولة وسلطة العلماء الفقهية فكذلك الأمر بالنسبة إلى اللغة العربية». ويمكننا أن نتبيّن الوضع الاستثنائي للثنائيات اللغوية في السودان من خلال آخر ما عرفته هذه القضية من تقلب السياسات ويتمثل في اتفاقية السلام الشامل الموقعة عام 2005 – كما أورده الباحث – وقد نصّت على ما يلي:

– كل اللغات المحلية هي لغات قومية ويجب احترامها وتطويرها وترقيتها.

– اللغة العربية هي اللغة القومية واسعة الانتشار في السودان.

– العربية لغة أساسية على المستوى القومي، وستكون مع الإنكليزية لغة العمل الرسمية لأشغال الحكومة القومية ولغة التدريس في التعليم العالي.

– بالإضافة إلى العربية والإنكليزية يمكن للمشرّع على أي مستويات ولائية أو محلية تبنّي أي لغة أو لغات محلية أخرى بالإضافة إلى اللغات الرسمية.

– استعمال أي لغة رسمية على مستوى الحكم والتعليم يجب ألا يكون عرضة للتمييز.

وفي الجزائر تبرز التحديات أمام الطفل العربي بحكم تعقد المشهد اللغوي، فإلى جانب الازدواجية المبدئية بين الفصحى والعامية تقوم ثنائية أولى على مدار الطبقة اللغوية العليا بحكم مخلفات حقبة الاستعمار الفرنسي. وتقوم ثنائية أخرى بحكم حضور الطبقة اللغوية السفلى وهي الأمازيغية؛ هذه التي استخدمها الاستعمار سلاحًا للتفكيك الحضاري والتي استعادت مشروعية حضورها الثقافي في المنظومة التعليمية منذ عام 1995، ولقد ازداد الوضع تعقدًا منذ تم إدراج اللغة الإنكليزية في مناهج التعليم الأساسية. ولا يقلّ الوضع اللغوي في المغرب تعقدًا عمّا هو عليه في الجزائر، فهناك تعدد لغوي يتراءى ظاهريًا بالتوافق والوئام ولكنه يخفي احتدامًا خطيرًا. وقد تمّ تشخيصه في مؤتمر

«لغـة الطفل العربي في عصر العولمة» بفضل بحــث د. آمنة الدهري، ويتلخص الوضع إلى جانب ازدواجية الفصحـى والعامية في تراكب نمطين من الثنائيات: ثنائيات مردّهـا الطبقة اللغويـة العليا وتمثلها الفرنسـية والإسـبانية والإنكليزية، وثنائيات مـن صنـف الطبقة اللغويـة السـفلى وتمثلهـا اللغـات الأمازيغية التي تتشـكل كما تحللـه الباحثة «من ثلاثة أنـواع: تامازيغت، تاشـلحيت، وتريفيت، تنتمي إلى نفس الجذر السـامي الحامي الـذي يجمعها باللغـة العربية الفصحى وتتكلمهـا مجموعـات متنوّعـة ممتـدّة في كامـل البـلاد تناقلتها أجيـال متعاقبة بطريقة شفهية إلى أن تمّ التفكير في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (المحدث سـنة 2002) بتوحيدها وكتابتهـا بالخط المسـمّى تيفيناغ، بـل وإدراجها ضمن المنظومة التعليميـة مراعاة للخصوصيات الثقافية الجهويـة بالبلاد. وتضاف في هذا الإطار أيضًا الحسّانية المتداولة في الأقاليم الصحراوية».

يتضح من كل ما سـبق أن التحدّيات التي يواجهها الطفل العربي وهو على دروب اكتســاب لغتــه القومية متعددة متنوعــة، ورغم اختلافهــا النوعي من قطر لآخـر فإنها تجتمـع على حقيقة مشـتركة وهـي أنّ المهارة اللغويـة واقعة تحت ضغط التداخل الدائم وهذا يسبّب ضعف الاسـتيعاب التربوي لدى الناشئة. بل إن كل القرائـن تدلّ على أن مجـال الطفولة في الواقع العربي بـدأ يتحوّل لكثرة ما يسـوده من عوائق إلى حصار للغة العربيـة الفصحى تنوس فيه بين الاصطراع واختناق الأنفـاس. ويزداد الأمر وطـأة بفعل آليات الإعلام التي تضغط بشـكل مطـرد، ومـا من شـك فـي أن التطـوّر العمـلاق الـذي عرفتـه وسـائل الاتصال المسموعة والمرئية قد دفع التواصل الإعلامي إلى أن يتحوّل إلى مدرسة كبرى تسـوّق المعلومة وتـروّج الثقافة ولكنهـا تلقن أيضًا ملـكات اللغة. فبأيّ لسـان كثفنـا التواصل الإعلامـي حصّلنا منه علـى فائض أدائي لـدى الجمهور، وعلى مردود متنـام في المهـارات التعبيريـة، وعلى درجـة أرقى في طاقة الاسـتيعاب وملكة الاكتسـاب. وهذا ينطبق على كل فئات المسـتمعين والمشـاهدين وعلى كل شـرائحهم العُمُرية ولكنه على الأطفال الناشـئين أصْدق. ولئن وُفقت بعض الأجهـزة الإعلاميـة العربية إلـى الالتزام الشـريف باللغـة القومية وإلـى الرعاية النبيلة لمعيار السـلامة ومرجعيّـات الفصاحة فإن الوعي كثيرًا ما يغيب فتتسـلط

نزعة المجهود الأدنى ويعمّ الاستسلام إلى الكسل الفكري وخاصة فيما يسمّى ببرامج «التنشيط» الإذاعي أو التلفزي أو ما يسمّى بالنقل المباشر. وقد استشرت عاهة «التلهيج» حتى إن بعض الفضائيات أصبحت تسوّق الأخبار باللغة الفصحى، ثمّ إذا اتصلت على الهواء بمبعوثيها لتأمين النقل المباشر توسّلوا باللهجة العامية فتراهم يبذلون من الجهد في سبيل «التلهيج» أكثر ممّا كانوا يبذلونه لو واصلوا نشرة أخبارهم باللغة القومية؛ لأن تهيّؤ المفاهيم والمصطلحات والعبارات المكرّسة في انصياعها باللغة الفصحى أكثر من تهيؤ العامية لها.

إنّ للمشهد «اللغوي – الإعلامي» في كافة أرجاء الوطن العربي ملامحَ عامة لا بدّ قبل الخوض في مسائله المبدئية الكبرى من رسمها ولو على سبيل التوصيف الإجمالي الذي يتجاوز الفروق النوعية القائمة بين التجارب العربية من جهة وأنواع الوسائط الإعلامية من جهة مقابلة. فعندما تأسّس البث الإذاعي وبدأ ينتشر في الأقطار العربية – منذ ثمانية عقود تقريبًا – كان الاختيار الطبيعي يومئذ هو استعمال العربية الفصحى، ثم توسّلت بعض البرامج بلغة التداول لتخاطب الجماهير التي كان كثيرٌ منها في أميّة مطلقة. ولا يغيب عن الذاكرة أن محطات إذاعية كثيرة بعثتها الحكومات الأجنبية إبّان الصراعات الدولية الكبرى كانت لا تستخدم إلا العربية الفصحى، وكانت تحمل رسالة عسكرية وسياسية وأيديولوجية. وتباعًا لذلك كانت هيئة الإذاعة البريطانية تخصص إحدى قنواتها للبث باللغة العربية، وكانت تنتهج خطًا يتراءى موضوعيًا إذا ما قيس بالإذاعات المنتشرة الأخرى، بل كانت تحرص على السلامة اللغوية القصوى، وقد وظفت في سبيل ذلك خبرات عربية مشهودًا لها بالكفاءة العالية.

ومرّ زمن، وتعاقبت العقود، ودالت أحوال على الأقطار العربية، وتلاطمت أمواج المدّ المذهبي بين قومي ويساري وليبرالي ثمّ بين إسلامي وعلماني، وفي أثناء كل ذلك قفزت تكنولوجيا البث الصوتي فأصبح تركيز محطة إذاعيّة من أيسر المشاريع تأسيسًا وتمويلًا، ودخل القطاع الخاص منافسًا ومزاحمًا ومرتديًا جلابيب اقتصاديات السوق ونواميس العرض والطلب. واقتحمت

مجالَ البث الإذاعي آليات الإعلان الإشهاريّ بكل قوانينها المادية وحيثياتها النفسيّة وإغرائها الاستهلاكيّ، فإذا بمجال استعمال اللغة الفصحى يتقلّص وتحلّ محله اللهجة العامية المناسبة للظرفين المكانيّ والزمانيّ. ولم يطل الوقت حتى ظهرت في العواصم الأوروبية محطات إذاعية تتجه إلى الجاليات العربية المهاجرة، فأمعنت في الممازجة بين الفصحى والعاميات، وزادت أن مازجتها باللغة الأجنبية التي تنطق بها العاصمة التي تبث منها ... وما لبثت العدوى أن انتقلت إلى عواصم بعض الأقطار العربية حيث ما انفكت تتكاثر إذاعات من القطاع الخاص تزهو بهذا الخليط، وبعضها عَزلَ نهائيًا من تداوله اللغة العربية الفصحى وأصبح يقتصر على ثنائية اللهجة العامية واللغة الأجنبية. وعرف البث الإعلامي المرئي مسارًا موازيًا يكاد يتماهى مع الظاهرة نفسها لولا أنه أكثر استحكامًا، فمع خمسينيات القرن العشرين كان البث التلفزي قد انتشر كليًا في الغرب، ومع طلائع العَقد الموالي بدأ يشيع في بعض الأقطار العربية، وكان محصورًا جغرافيًا بحكم مستوى التواصل الأرضي، ولقد تبنى في معظم أحواله اللغة الفصحى باستثناء ما اتصل بفن التمثيل بين أفلام ومسرحيات، غير أن العقد الأخير من ذاك القرن قد عَمّم البث الغزير عبر الأقمار الاصطناعية وأزال الحدود الجغرافية، ولكن التسابق نحو محاكاة الآليات الإعلامية الأجنبية قد خلخل قلعة اللغة العربية من داخلها.

إنّ طغيان ثقافة الصورة وسيطرة قانون الإغراء المشهدي وازدهار «تلفزيون الواقع» قد دفع كل ذلك إلى التوسّل بالعاميّات بدءًا بلغة التخاطب التي يستعملها المنشطون والمنشطات للبرامج المباشرة. وقد تضاعف المدّ اللهَجيّ بحكم السعي إلى تشريك الجمهور في المحاورة عبر الاتصال الهاتفي، وكل ذلك مربوط بتوفير المردود المالي المباشر باتفاق مع شركات الاتصال الهاتفي. وازدهرت في نفس الوقت صناعة المسلسلات التي تكرّس اللهجات العامية حتى ولو كانت مضامينها ومقاصدها نخبوية عالية. وكان القطاع الخاص سبّاقًا إلى تكريس العاميات، وحتى الفضائيات التي انطلقت بتوازن لغويّ جميل بين العربية والعامية فإنها سرعان ما تخلت عن خيارها اللغوي وركبت موجة التداول اللهجي. وانساق القطاع العمومي - شيئًا فشيئًا - إلى نفس الظاهرة،

وأصبح للتـداول بالعاميات النصيبُ الأوفرُ. وإنه لممّا يثير الاسـتغراب إلى حدّ الدهشـة أن البرامج الدينية قد انساقت إلى نفس الظاهرة، بل إن جمهور العلماء والدّعاة والوعّاظ أصبحوا يجنحون إلـى التداول اللهجي عبر البرامج الإعلامية على شاشـة التلفزيون حتى الذين منهم يتناولون قضايا فـي أعلى درجات الدقة والاختصـاص؛ مـن علم القـراءات أو مـن علم أصـول الفقه عبـر الاجتهاد في استنطاق النصوص لاستخراج الأحكام الشرعية منها.

وسـط هذا الخضمّ، وإلى وقـت قريب، كانت هناك قلعـة صغيرة لم تطلها موجة تكريس العامية، هي النشـرات الإخبارية إلى أن طلعت بعض الفضائيات الخاصـة؛ بـدأ بعضهـا - كمـا أسـلفنا - بتقديم نشـرة الأخبـار بالفصحـى فإذا عرَض على المشاهدين نقلًا مباشـرًا تولّى المذيعُ الموجود على «عين المكان» توصيـف الحدث والتعليـق عليه بعاميّة البـلاد، ثم ظهرت على بعـض القنوات نشرات إخبارية كاملة بالعامية، وظهر في ربوع أخرى من يتولّى عرض الصحافة المكتوبة الصادرة بالعربية أو باللغات الأجنبية متوسّـلا بالعامية تمامًا. لا بدّ من البوح بالحقيقة القاسـية؛ أن المشـهد الإعلامي الحالي كما يتلقاه الطفل العربي ببـراءة كل الأطفـال يدفعنا دفعًا إلى التسـليم بأن اللغـة العربية قـد كان لها عند أهلهـا من الوزن والاعتبـار أيامَ الاسـتعمار أكثرُ ممّا لها عندهـم الآن بعد عقود من إرساء دولة الاسـتقلال. وهذا ما يتفرّد به العرب دون سـائر الشعوب الذين عَرفوا الاسـتعمار وتحـرّروا منه ومن آثـاره، ومَن كان يصـدّق أو يتوقع أن أهل الضاد سيفعلون بلغتهم زهدًا واستخفافًا وهم مستقلون ما لم يستطع الأعداء أن يفعلوا بها حين كانوا قابضين على الأنفاس؟ كيف نتحدث عن التنشئة السليمة للطفل العربي والحال أننا نعيش انفصامًا بين أدوات المنظومة التربوية وشـروط النهضة الحضارية؟ كيف نرقى إلى آليّات الاستثمار في حقل التواصـل؟ وكيف نمسـك بأساسـيات اقتصاد المعرفة ومجتمعنا العربي هـو المجتمع الوحيـد - بين سـائر مجتمعـات المعمورة - الذي يتخـرّج فيه التلميذ مـن التعليم الثانوي وهو عاجز عن تحرير عشـر صفحات تحريرًا سـليمًا؛ لا بلغتـه القومية ولا بلغة أجنبية كما سبق أن بيّناه؟

إلـى كلّ التحدّيات المبثوثـة أمام الطفل العربـي في طريقه إلـى تلقّي لغته القوميـة وإلى امتلاك مهاراتها، وإلـى الانتقال بها من العادات المكتسَـبة إلى ما يجانـس الطبعَ والجبلـة يَنضاف تحدّ آخر ليـس هو أهون التحديـات؛ إنه الأميّة التي ظلت مرتفعة الحضور في مجتمعنا العربي. ولسنا ندري ولا أحد يدري بمَ يجيب التاريخ حين نسأله عن دولة الاسـتقلال العربية ماذا فعلت بوعودها التي قطعتهـا على نفسـها بعد كل هذه العقود من تأسسـها حين نقـرأ تقرير «المنظمة العربيـة للتربية والثقافة والعلوم» الذي أصدرته بمناسـبة اليـوم العالمي لمقاومة الأميّة بتاريخ 8 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2008.

إن اللغة هـي المعمار الخفي الذي يتشـيّد به الفكر ويسـتقيم، والذي على قوامه تستقيم تنشئة الطفل الذي هو مخزون الأمّة وقاطرتها نحو المستقبل. ولا مسـتقبل للناشـئة إلا من خلال مصالحة وطيـدة مكينة بين الطفـل العربي ولغته القومية الصامدة.

الفصل العشرون

الاكتساب اللغوي ورهاناته

لم يكـد ينفضّ مؤتمـر «المجلس العربـي للطفولـة والتنميـة» المنعقد في القاهرة حول «لغة الطفـل العربي في عصر العولمة» حتى نظـم بعد يومين فقط «المركز الثقافي للطفولة» في دولة قطـر بالتعاون مع «المجلس القومي للطفولة والأمومة» في جمهورية مصـر العربية المؤتمـرَ الدولـــي الأوّل حـول «الطفـل بيـن اللغـة الأم والتـواصل مـع العصـر» وذلـك في 21 – 23 فيفري (شباط/ فبراير) 2007. ولمّـا كانت قناة الجزيرة طرفًا فاعلًا في تصوّر مضامين المؤتمر وتنظيـم وقائعه فقد انصبّ الجهـد على الجانب التواصلـي للغة رغم تخصيص محـور قائم الـذات لمعالجـة قضايـا «اللغة الأم فـي أبعادهـا القوميـة والوطنية والعلمية والعالمية».

إنّ مـا يشـدّ انتبـاه الباحـث الراصـد ويتحتـم التنبيـه عليـه هـو أن مفهـوم «اللغـة الأم» فـي التداول العربـي تكتنفه التباسـات مضللة، فالاسـتعمال ينوس بيـن تصـوّرات تبـدو متآخية بينمـا هـي ذات مرجعيـات متباينة. وفـد علينا هذا المفهـوم مـن الثقافـة الحديثـة الناهلـة مـن جـداول العلوم اللسـانية ولا سـيما في تناولهـا موضوعَ الاكتسـاب وما إليـه من تحصيـل وتعلم وتعليـم، والعبارة الوافـدة تشـكل متصـوّرًا ذهنيًـا يقـوم على الجمـع بين اللغـة والأم سـواء على رابطة الإضافـة المختزلة كما في الإنكليزيـة (Mother Tongue) أو على رابطة النعـت والمنعوت كمـا فـي الفرنسـية (Langue maternelle). وإذ لـم ينفصل مسـتوى التداول الأدائـي في تلكمـا اللغتين عن المسـتوى «الفصيـح» انفصالًا يمسّ جوهر البناء الكلي فإن المصطلح ظل يُسـتعمل للتمييـز بين اللغة القومية واللغات الأجنبيـة الدخيلة. أمّا في العربية فقد اسـتعرنا المفهوم وتشـتتت لدينا دلالاتـه؛ لذلك ظهرت نزعة يتقيّـد أصحابها بالمنطق العلمـي الصارم فيجعلون مصطلح «اللغـة الأم» وقفًـا على المسـتوى العامي مـن التـداول، ويعتبرون أن

اللغـة العربية الفصحى بمثابة اللغة الثانية فلا يرسـلون عليها ذلك المفهوم. غير أن الخلـل يُعزى إلى انحراف في ترجمة المصطلح الوافد، فقد شـاعت ترجمته بعبارة «اللغـة الأم». ولو دققنا الأمر والتزمنا بالفروق الرقيقة في المعنى لأدركنا أننا أمام تصوّر مغاير تمامًا لكلا المصطلحين الإنكليزي والفرنسي، بل إن عبارة «اللغة الأم» لو أردنا نقلها إلى اللغة الأجنبية لحصلنا على عبارة أخرى غير التي نحن بصددها ولألفينا أنفسـنا فـي مجال دلالي آخر ضمن العلـوم اللغوية، كأن نتحدث عن اللاتينية بوصفها «اللغة الأم» للفرنسـية والإيطالية والإسبانية. ومن أجل هذا التداخل، ورغبة في تفادي الالتباس، توَلّدَ في التداول العربي مصطلح جديد هو «لغة الأمومة»، على أنـه لم ينجُ من الاضطراب في المقاصد إذ يجنح إلى المستوى التعليمي.

ومـن طريف مـا حصـل لدينـا أن نحـا بعضهم إلـى مجافـاة لفـظ «اللغة» مسـتدعيًا بديلًا له وهو «اللسـان»، وهذا ما نستشفه من التسـميـة التي اخْتِيـرَت لبعـث «مركـز اللسـان الأمّ» في أبوظبـي الذي يعرّف نفسَـه بأنه «تأسـس عام 2005 كمركـز متخصص فـي تعليـم اللغـة العربيـة للناطقين بغيرهـا، ويهدف المركـز إلى الارتقـاء بمعاييـر تعليـم اللغـة العربية لهـؤلاء إلى مسـتوى علمي احترافي. ويعمـل فريق مركز اللسـان الأم بشـكل دؤوب لتحقيق رؤيـة المركز وأهدافه فـي هذا الغـرض، وللمسـاهمة في نشـر نظـام تعليمي متطـور. ويقدّم خدمـات عـدة كتعليـم اللغـة العربيـة لغيـر الناطقيـن بهـا، وتدريـب المعلمين المتخصصين في ذلك، وإعداد المناهج التعليمية لنفس الغرض وتطويرها لتلبي حاجات المتعلمين كافـة بمختلف اختصاصاتهم وخلفياتهـم. ويُعتمد في مركز اللسـان الأم على اللغة العربية المعاصـرة الفصيحة والقريبة مـن اللغة المحكيّة لكونها اللغة المفهومة في جميع أنحاء العالـم العربي، بعكس اللهجات العامية التـي تختلف من شـعب إلى آخر. كمـا تتميز اللغـة العربية المعاصـرة بأنها لغة الإعلام العربي بصفة عامـة، وبأنها اللغة المكتوبة لدى جميع الشـعوب العربية دون غيرها من اللهجات، إضافة إلى كونها لغة المراسـلات التجارية والرسـمية في البلدان العربية. ويوظف مركز اللسـان الأم جميع الوسائل المرئية والسمعية لجعل عمليـة التعليم أكثر تفاعـلًا وأكثر تشـويقًا وإثارة وإفـادة للمتعلم. ويهتم

المركـز بجودة الخدمات التـي يقدّمها إيمانًا منه بأن الجـودة هي مفتاح الارتقاء والتطوّر والتميز».

لقد حلمت اللسـانيات بأن تكون علمًا له خصائص العلوم الدقيقة، ولكنها اكتشـفت أن سـمة العلوم الإنسـانية تظل كابحة لها غالبة عليها. وأبسط القرائن على ذلـك أنها عجـزت عـن تخصيص مصطلحـات قـارّة موحّـدة لموضوعها بحسب مراتبه، فللظاهرة اللغوية ثلاثة مسـتويات من التجلي: المستوى الفردي أي عندما يسـتخدمها الفرد وهـذا ما مُحّض له مصطلح الكلام على أسـاس أننا نقـول كلام زيـد أو كلام عمـرو، والمسـتوى النوعـي ويُنسـب إلـى المجموعة البشـرية الناطقـة بما يفهمـه بعضهم عـن البعض الآخـر ويختصّ بهـذه المرتبة مصطلح اللسـان فنقول لسـان العرب أو لسـان الروم، والمسـتوى الكلي حيث نتحدث عن الظاهرة بوصفها شـاملة للبشـر جميعًا وهنا يتمحّض مصطلح اللغة على معنـى اللغة البشـرية مهما تكـن طبيعة تكشّـفها وأنسـاق انتظامهـا أصواتًا وصيغًا وتراكيـبَ. ولكن واقع الاسـتخدام ينقـض هذا التكريـس المصطلحي؛ فلفظ الكلام يُرسـل على ما ينطق به الفرد، ولكنه ظل يُطلـق أيضًا على الظاهرة العامة، وبهذه الدلالة دار ذاك السّـجالُ الخصيب في التراث العربي الدائرُ حول «الصفات» فتولد علمٌ غزيـرٌ عميق تجاوز مباحث العقيدة فأرسـى بمراكبه على شواطئ التفكير اللساني في أغواره العلمية الناصعة؛ هو علم الكلام.

وكذا الأمر مع لفظ اللغة، بل هو أوسع انفتاحًا إذ تقول لغة زيد وتقول لغة العرب ثم تقول لغة البشر تمييزًا لها من لغة الحيوان أو لغة الرموز والإشارات. وقد لا يختلف الوضع كثيرًا مع مصطلح لسـان وإن ندر أن يُرسـله الاسـتخدام علـى المسـتوى الكلي من تجليـات الظاهرة. والحاصـل لدينا أن تمـوّج معاني الألفاظ الدالـة على «موضوع» المعرفة قـد حال بين اللسـانيات وإدراكها منزلة العلم الدقيق على منوال الرياضيات التي هـي الرمز الأقوى لما يقال له «العلوم الصحيحـة». فـي خضمّ هـذا التجـاذب المصطلحـيّ والمفهوميّ تصبـح قضية اكتسـاب الطفل العربي للغته الفصحى وهي بين أخلاط وأمزاج من التمظهرات الأدائية إبلاغًا وتلقيًـا. ومن الحقيق بذكره والوقوف عليه ما أقدمت على إنجازه

مؤسسة الفكر العربي تحت عنوان «مشروع الإسهام في تطوير تعلم اللغة العربية في العالم العربي» الذي اختير له اسمٌ مختزل هو «عربي 21»، وتولت إدارته د. منيرة ناهض الناهض الأمين العام المساعد تحت إشراف د. سليمان عبد المنعم الأمين العام للمؤسسة. وقد انطلق المشروع في 21 ماي (أيار/مايو) 2010، وكان مستندًا إلى مسوّغات، هادفًا إلى غايات، تلخصها أدبياته كما يلي:

«ثمّة اتفاق على ضرورة الإسهام في تطوير تعلم اللغة العربية يستدعيه الواقع الذي وصلت إليه حالة هذه اللغة اليوم وما يحيط بها من مخاطر. الأمر الذي يتطلب العمل على تمكين اللغة والنهوض بها والحفاظ عليها قوية وعصرية لأنها تعني الهوية والانتماء. وهذا ما دفع ببعض الحكومات والمؤسسات العربية، الرسمية والخاصة، إلى تبني الدعوة للحفاظ عليها كأحد اهتمامات العمل العربي المشترك. وفي واقع الأمر لا تقتصر الأزمة على اللغة العربية فحسب وإنما على مسألة التعليم بمجمله في العالم العربي. وأهمية اللغة العربية لا تكمن في كونها لغة تراثنا وديننا وحضارتنا فقط، بل في كونها اللغة التي يُفترض أننا بها نتعلم ونتثقف ونقرأ ونفكر ونحبّ ونناقش، وعليه فإن أيّ قصور في اللغة سيؤدّي إلى تعطيل تلك الوظائف وإلى إسقاط الفكر العربي والموقف العربي من مفكرة المحافل الدولية السياسية والاقتصادية والثقافية ذات الشأن. كما أن ضعف الطالب في اللغة العربية وضعف معظم مدرّسي اللغة العربية وضعف طرق تدريسها وطرق التعامل المهني مع الأطفال والناشئة يتعاظم صداه في صفوف الرياضيات والعلوم والاجتماعيات وغيرها من المواد التي تعتمد على اللغة العربية كأداة لتوصيل المعلومات والأفكار.

وتتجلى أوجه المشكلة التي تواجه اللغة العربية من خلال عدة مظاهر؛ منها سيطرة اللهجات العامية، وهجر الفصحى إلى اللغات الأجنبيّة وبخاصة الإنكليزية، وركاكة اللغة العربية المتداولة في بعض الوسائل الإعلامية أو في غالبية الوسائل التجارية ولا سيما الإعلانات ولافتات المحلات التجارية، ناهيك بلغة «التواصل الإلكتروني» والرسائل المحمولة وغيرها من وسائل

التواصل الحديثة حيث تكتب اللغة العربية بالعامية وبأحرف وأرقام إنكليزية. هذا فضلًا عن الجدل الدائر في أكثر من مؤتمر وورشة عمل حول أسباب ضعف اللغة العربية لدى الطلاب العرب. وعليه، تحتلّ مسألة تعليم اللغة العربية أهمية قصوى في ظل عالمنا المتحوّل وفي ظل الأسئلة التربوية الملحّة المطروحة عمومًا والتي تشير إلى الوضع السيئ لتعليم اللغة العربية وتعلمها في معظم مدارس الوطن العربي».

وتؤكد وثائق المشروع على أن أعوارًا تصمُ حال اللغة العربية في المنظومة التعليمية السائدة، ومن أوضحها: غيابُ ما يسمّى أفضلَ الممارسات التعليمية - الاعتمادُ على الكتاب المدرسي لاكتساب اللغة - عدمُ وجود معاييرَ لتعلم اللغة العربية - غياب معرفة استخدام التكنولوجيا لخدمة تعلم اللغة العربية وإجراء البحوث - ندرة البحوث العلمية والإجرائية المتعلقة بطرق تعلم اللغة. بعد ثلاث سنوات تقريبًا من انطلاق المشروع ارتأى القائمون عليه إجراء تقويم لتبيان فائض الجدوى فيما أنجز، فبعثوا لجنة نادوا إليها الدكتور علي فخرو وزير التعليم سابقًا في دولة البحرين، والدكتورة سهام الفريح أستاذة النقد في جامعة الكويت وعميدة كلية الآداب فيها سابقًا، وكان لكاتب هذه الأسطر شرف الانضمام إلى اللجنة. اجتمعنا في بيروت يوميْ 5 و6 آذار/ مارس 2013 للعمل والتداول ثم رفع تقرير الخبرة، وكان لزامًا أن نركز إسهامنا الشخصي في توفير بعض المقوّمات الأساسية التي تنير فريق العمل معرفيًا في مجال علوم الاكتساب اللغوي وتحصيل المهارات الأدائية، وهو حقل ما فتئ يَغنى بفضل تضافر الاختصاصات وفي مقدمتها اختصاص اللسانيات.

إن اللغة ملكة، وتحصيلها قرين تعلّمها، ولا تعَلم إلا بتعليم سواء أكان إراديًا أم غير إرادي. وسؤال اللغة يستدعي سؤال التواصل على قدر ما يستدعي أسئلة القصد والتعبير والإبلاغ. وكله عائد إلى سؤال الدلالة: كيف تنشأ وكيف تتجلى حتى يتمثّلها الساعي إلى تحصيل ملكة اللغة؟ ولكن سؤال اللغة والأسئلة الحافة به ترتدّ في نهاية التجوال إلى سؤال الاكتساب: ما الذي منه حاصلٌ بالذات وما الذي منه وافدٌ بحكم الأعراض؟ وهل هناك سماتٌ خاصة

تميّز اكتساب اللغة الإعرابية من اكتساب أيّ لغة أخرى غير إعرابية؟ وكيف يتحقق ما هو ناشئ بالفطرة، مولود معنا؟ وكيف يتهذّب بالثقاف ما هو مقدّمٌ إلينا بالعجلة أو على مهل؟ وهل يحق لنا أن نتحدث اليوم عن البُعد النشوئي في الظاهرة اللغوية على معنى غير المعنى الذي كان يضيع في متاهاته الأقدمون حين كانوا يحفرون في غيابات التاريخ باحثين عن الكائن الأول كيف نطق، وكيف تعلّم، ثم كيف أورث أخلافه لسانه المصفى الأوحد فأضاعوه، وتبدد اللسان الواحد بينهم فغدا ألسنة ولغات ولهجات؟ وهل يحق لنا إذًا أن نتحدّث عن نشوئية اللغة في مستوى الفرد الآدمي الواحد، وعلى مقطوعة من محور الزمن هي تاريخه الفردي لا تاريخ البشرية جمعاء؟ وإلى أيّ مدى يصحّ لنا أن نتبنّى أجهزة تعليمية نشأت عند أقوامٍ لغاتهم ليست من جنس اللغات الإعرابية؟

من هذا المَكمن يبرز اليوم الحديث عن التجارب العالمية في حقل البحث اللساني متضافرًا مع مجال تعليم اللغات إذ كلاهما سابحٌ في حوض التجربة الإنسانية. ولئن كان الأول منهما وهو البحث التربوي ضاربًا جذورَه في التاريخ البعيد فإن البحث اللغوي لم يعرف انطلاق أحكامه وانسراحَ مقاييسه إلا مع اللسانيات، فمعها وبفضلها انحجب الفرديّ والنوعيّ وتبوّأ الكليّ مرتبة الصدارة. فعالم اللسان – وإن اعتمد كلامَ الأشخاص وهو المستوى الفردي من الظاهرة اللغوية، وبحث في الألسنة التي هي المستوى النوعيّ منها – إنما ينصبّ همّه أساسًا على استخلاص المشترك بغية استنباط النواميس المتحكمة في الكلام الإنساني عامة مهما كانت تجلياته الفردية أو القومية ومهما كانت خصوصياته التاريخية والراهنة. فاللسانيات ترتسم لنفسها غاية محدودة هي البحث في الكليّات، غير أن البحث اللساني ما زال ينتظر كشف الخصوصيات العالقة باكتساب اللغة الإعرابية دون اللغات غير الإعرابية، وما زال يترقب استنباط الآليات الذهنية التي يُنجز بها الأطفال الإفصاحَ السليم دون وعي بقواعد النحو وهم يحصّلون مهارة التعبير باللغة الإعرابية التامة.

وإذ أحرزت اللسانيات درجة متقدمة من الشمول فقد تأهلت إلى صياغة التجربة الإنسانية في مجال التربية بشكل شامل، بل بشكل يكاد يكون قاطعًا

ولا سيما في مجال تعليم اللغات. هذا المجال الذي التقى في دائرته مشربان: عالمية التجربة المعرفية كما أسّسها البحث اللساني الحديث، وعالمية الإجراء الاختباري كما تحقق في مبحث اكتساب اللغة. وهكذا التحقت على هذا النسق كونيّة المفاهيم التربوية بكونية الحقائق اللسانية، ناهيك أن مجالات الاختصاص المعرفي قد رُتبت في منظومات جديدة فبرز حقل جديد من الاختصاصات المتضافرة يسمّى «التعليمية». ومن أقاصي الإرث المنهجي الذي استند إليه الفكر الإنساني الحديث واعتضدته العلوم الإنسانية قاطبة انبثق الاكتساب اللغوي كمركز لتقاطع المسالك المعرفية، فانبلج معه التضافر في صيغ متعددة الأطراف ومتناظرة الأبعاد كما لم تشهده العلوم المتمازجة الاختصاصات من قبل. فممّا ظلّ يحمله هذا المشرب المعرفي من بصمات تلك المنطلقات النظرية التي صاغتها بعض تيارات الفلسفة على مذهب البحث النفسي فارتكزت معها نظرية الإدراك الشمولي المُسمّاة بنظرية الجشطالت، وقد ذهب روّادها إلى أن الظواهر النفسية وحدات كلية منظمة، لها من حيث هي كذلك خصائصُ لا يمكن استنتاجها من مجموع خصائص الأجزاء، وهذا يعني أن إدراك الكلّ متقدّم على إدراك العناصر والأجزاء، وأن خصائص كل جزء متوقفة على خصائص الكل، فإدراك الكل إدراك مباشر أمّا إدراك الأجزاء فهو إدراك مكتسب ناشئ عن التجريد والتحليل.

وقد استقامت نظرية الإدراك الشمولي عندما تبيّن أن الإدراك الحسّي يأتي دفعة واحدة إذ ليس هو مجموعَ التغيرات الحسّية التي تتوالى على الوعي، ثم تمّ تعميم هذا التصوّر على مجالات متعددة. وكان ذلك إيذانًا بقصور نظرية التداعي التي كان أنصارها يروْن بأن الإدراك هو حصيلة انطباعات جزئية تتراكم فيدعو بعضها بعضًا إلى أن يحصل الاستيعاب، وهو المؤشر على الإدراك. إننا نريد أن نحفر تحت قواعد البنية المعرفية الحديثة من منظور اللغوي المتوسّل بعدسات التضافر بين اللسانيات وتعليم اللغات بحثًا عن جواب لسؤال الاكتساب في تولّده ونشوئه، وبحثًا عن السمات التي تطبع التصوّر الجشطالتي عندما يتعلق الأمر بتعليم لغة إعرابية - كاللغة العربية - لا يتداولها أبناؤها عن طريق الاكتساب الأمومي. فمن الطبيعي إذًا أن نقرن بين نظرية الجشطالت

عندما نقضت نظرية التداعي في الإدراك، والنظرية التأليفية في تعليم اللغة عندما كشفت تهافت النظرية التحليلية وقصورها عن تحقيق الاستثمار الأقصى لمواهب الطفل في التلقي ومداركه في الاستيعاب واستعداداته الماقبلية في اختصار مسافات الزمن كما يتبيّنه أهل الذكر. وممّا اغتنى به مشربُ الاكتساب اللغوي كحقل دقيق الاختصاص متضافر الواجهات المعرفية جدولٌ أتاهُ مرة أخرى من منطقة وسط بين الفلسفة وعلوم النفس، وكان ذلك على وجه التحديد متجسّمًا في علم النفس التكويني.

إننا على يقين بأن منجزات هذه المعرفة ستتدفق أكثر لو تفرّغنا لإعادة استكشافها من خلال تجربة الطفل العربي حين تعلّمه المدرسة لغته العربية على الوجه النحوي التام. فلأوّل مرة تستبصر اللغة من نفسها أنها المحرّك الأول والأقدر في مجال البحث النفسيّ، ولأوّل مرة أيضًا يبرز موضوع تعليم اللغة بوصفه المفسّر الكبير للقضايا الشائكة التي تلتقي في مفترق من العلوم المتعددة. وممّا لا شكّ فيه أن الفضل الكبير الذي قدّمه علم النفس التكويني بسخاء فريد هو إخصاب التضافر المعرفي بما أنه قد كان بحثًا في الإدراك من خلال نظرية المعرفة كما تعكسها مرايا علم النفس، واللسانيات، وعلم المنطق، بل وعلم العلامات أيضًا؛ نعني السيميائية العامة. والذي يسّر انصهارَ كل تلك المشارب وآل بها إلى التضافر الخصيب أن البحث في الجانب اللغوي قد تركز على مراحل اكتساب الطفل لأداته التعبيرية في مقارنة متوازنة مع مراحل نموّ الذكاء عنده ووصولًا إلى مراتب اكتمال الإدراك. وسيظل المنجَز المعرفي في هذا المضمار منتظرًا إسهامَ العرب من خلال ورشات الاختبار ساعة تكتمل بيداغوجية التعليم الأدائي للغة العربية بكل حيثياتها الإعرابية. وثالث الحقول المعرفية بعد المورد الفلسفي في نظرية الجشطالت والمورد النفسي في منحاه التكويني الحقلُ اللغوي ذاته أي اللسانيات العامة، بل نعني على مرمى التخصيص اللسانيات التعليمية من حيث هي ائتلاف بين الأمثلة الكلامية والنماذج المتجرّدة، ومن حيث هي أيضًا رؤية دَحَضت منطلقات المدرسة النفسية السائدة وهي مدرسة السلوكيين، ثم من حيث هي فاتحة آذنت بفجر معرفي جديد سِمَته أن أهل الفلسفة يأتون اللغويين لا باحثين لديهم عن فهم

أدق للغة وإنما باحثين لديهم عن فهم أدق لخصائص الفكر وآليات الإدراك.

ومن وراء المقياس التربوي يثوي معيار لغوي محض؛ إذ في هذه اللحظة المعرفية تأتينا اللسانيات لتلقيَ أضواءها الكاشفات على النواميس القابعة خلف الخيار التربويّ، ومدار كل ذلك اللغة. بل مدار ذلك سؤالٌ هو حمّال أوجه، أعني سؤال التحصيل: كيف يكتسب الطفل القدرة على تأديته بما ترضاه اللغة في أمان من اللبس؟ ولكننا ما زلنا – على الصعيد العربي – لم نهتمّ بعدُ بدرس العلاقة الجدلية الحميمة نفسيًا وذهنيًا بين مراحل التعليم وخصوصية اكتساب المهارة الأدائية بواسطة اللغة العربية حين تكون مستوفية لكل أشراط الإفصاح الإعرابي وقبل تلقّي القواعد النحوية بشكل نظري. وإن ديمومة التعليم الأساسي في نظر عالم اللسان هي ضرورة اقتضائية لا نقاش فيها، فمن كبريات التجارب المعرفية العالمية – في هذا المقام – ما أخبرتنا به النظرة التكوينية في علوم النفس حين تبيّن أن النمو الذهني عند الطفل يتدرّج من مرحلة حسية حركية مع نهاية السنة الثانية، إلى مرحلة التهيئة الإجرائية مع الرابعة، إلى المرحلة الحدسية مع السابعة وفيها يتجلّى وعيه للمحاورة باللغة، إلى المرحلة الإجرائية المجسمة وذلك مع الحادية عشرة وعندها يتدرّج النموّ الذهني لدى الطفل نحو مكانة التوازن النهائي حيث يتسامى نحو الترتيبات الإدراكية الراقية في العمليات المنطقية والصورية.

عندئذ علينا أن نوازيَ بين هذا الارتقاء الذهني المتدرج والملكة اللغوية في ارتساخها التدريجي لدى الطفل بعد أن تكون أبنيتها قد انسربت إليه، فنُدرِك أن بقاء التلميذ إلى سن الخامسة عشرة في ارتقاء مطرد طيلة تسع سنوات متتاليات بحسب تسع منازلَ تربوية هو الكفيل وحده بأن تبلغ تجربة الاكتساب اللغوي تمامها ولا سيما مع اللغة الإعرابية، فلا تنتكس الملكة التعبيرية على نفسها، ولا تنثلم مخزونات الذاكرة اللغوية في جدولها المعجمي أو في خاناتها الدلالية، ولا يختل التوزان التركيبي بين القدرة على استيعاب المسموع والقدرة على إنجاز المظنون. وعندئذ نتبيّن بجلاء ما أسلفناه من تضايف معرفي بين اللسانيات وتعليم اللغة من خلال التناظر المفهومي الحاصل بين التلقين

والاكتساب، فهذا مرماه الطفل وهو محايث لصنعة عامل اللغة، وذاك مرماه المعلم وهو محايث لصنعة عالم التربية. وليس التعليم كالاكتساب في نظر اللغوي، ولكنهما متماثلان في تقدير المربي، بل صنوان. وبين هذا وذاك مسافة ما بين صانع الهدف من منطلق الحاجة إليه، والمتحفّز نحوه بدافع السبب يَسدّ بالغاية المنشودة أبوابَ ذرائعه عليه.

إن التجربة المعرفية المتمثلة ببعدها العالمي في اعتماد الحقائق النفسيّة عند البحث في أسس تعليم اللغات قد جاءت أوّل ما جاءت يوم أصبح مقرّرًا أن المحصول اللغوي هو المعيار الأدق والأصلح لقياس الاستعداد العقلي لدى الطفل بحكم التلازم بين نموّ اللغة لديه وتبلور الوسائل التعليمية الناضجة من حوله. وأصلحُ المقاييس أصدقها، وسوف يَنضج البحث اللساني عند العرب فيُثبت لهم في يوم من الأيام أن المهارة الإعرابية في الاكتساب اللغوي هي التي ستصقل عقول الناشئة صقلًا يجعلهم أقدرَ على استيعاب العلم الرياضي والعلم المنطقي وأقدرَ أيضًا على آليات الحاسوب بكل تجلياتها. إن المعادلة النفسية بين اكتساب اللغة وارتقاء الملكات الذهنية هي من الكليّات التي باتت من حق عالم اللسان أن يتملكها ضمن الحقائق المستقرة لديه والشاملة لكل التجارب اللغوية والتربوية مهما تباينت الأصقاع وتفاوتت فصائل اللغات، بل ومهما ترامت تخوم المناهج المستخدمة، ولكن شيئًا ما ستظل عملية تلقين اللغة الإعرابية متفردة به سواء في مرحلة استيعاب الطفل للمسموع ثم إدراكه له أو في مرحلة تعاطيه الإفصاح عن رغباته بواسطة البناء الإعرابي. فمن مستلزمات الاستقراء اللساني في تعليم اللغة من خلال التصوّر النفسي المعزول عن محيط التضافر المعرفي ما أغرقت فيه التجربة التلقينية التي اعتمدت مبدأ أسبقية الجزء على الكل حينما كان المعلم يعلّم الأطفال حروف اللغة حرفًا فحرفًا حتى إذا اطمأن إلى رسوخها كليًا أو جزئيًا شرع يؤلف منها الكلمة تلو الكلمة. يومها كان الظن أن الإدراك هو كالبناء المعماري في عالم المادة، يقتفي ترتيبَه فلا يستقيم كيانه إلا إذا ائتلفت أجزاؤه ائتلافًا متعاقبًا على محور الزمن في تدرّج يتلو المركبُ فيه البسيط منه. ونعي الآن تمام الوعي أن الطريقة التحليلية التي تجاوزتها الأحداث تمثل تعطيلًا بيّنًا لمراحل اكتساب اللغة العربية بحكم

تراصف البنى لديها من الحروف العارية إلـى الحروف المعجَمة ثم إلى الكلمة فإلى الجملة.

إن اللاوعـي المعرفـي كان قد زيّن للعقـل التربوي أن الطفل بمـا أنه كائن صغيـر يكبر فعلى اللغـة بحكم ذلك أن تقفـوَ خطاه فتذعن لنفـس القانون: تبدأ أجزاءً تتنامـى حتى تكبر فتصير كيانات مسـتوية. وليس أدعى إلى الإشـفاق في هـذا المضمار من تلكم المسـاعي التي راح فيها بعض البحّاثة ينقبون عن نشـأة اللغـة الآدميّة الأولـى معتمدين قيـاس افتراضاتهـم على ما يلحظونـه من تنامي ملكة اللغة عنـد الطفل. فهذا كـذاك؛ كله من القيـاس الخاطئ رغم مـا يَبرق به مـن مغريـات. وإن كل ما تحقـق اليوم من مكتسـبات عنـد منطقـة التقاطع بين دائرة المعرفة اللغوية ودائرة المعرفة التربوية في مسـألة تعليم اللغة، وفي قضية تحليل المدى الزمني الضامن لارتسـاخ النماذج التعبيريـة نهائيًا، إنما يُعزى إلى العتبة التي تخطتها اللسـانيات في رسـم معالـم هذا المبحـث المترامي الأبعاد. فلأوّل مرّة نسـتطيع أن نقول إن الحواجز قد امّحت ما بين عمليات ثلاث كانت متفارقة يتغاضى بعضها عن بعض؛ وصف اللغة، وتلقين اللغة، واكتساب اللغة. وبامّحائهـا سـقطت الحواجـز الفواصـل بين عالـم اللغـة ومعلم اللغـة والطفل الناشـئ الذي يسـعى إلى اكتسـاب ملكة اللغة والارتياض بمهاراتها. وبناء على كل ذلـك نزعـم أننـا اليـوم نعالج سـؤال النهـوض باللغة مـن خلال إيبسـتيميّة الاكتساب، وبناء على ما سبق أيضًا قد نفهم لمَ كان علماء التربية وعلماء النفس يتجادلون؛ أولئك يقولون إن هدف التربية أن نعلّم الناسَ كيف يفكرون، وهؤلاء يردّون أفبوسعنا أن نعلّم الناس كيف يفكرون؟

إن النظريـة التربوية فـي تعليم اللغة تجـد أقوى معاضداتها في اللسـانيات النظرية، فالقدرة على تعليم اللغة ملكـة ذاتية في الطفل تنبثق انبثاقًا بمجرد تهيؤ البيئـة الموضوعيـة حولهـا، أي بمجـرد وجود الطفل - السـليم بحواسـه - في وسط متكلم باللغة وهو ما نسـمّيه بالحوض اللغوي. فكأن الملكة اللغوية لدى الإنسان طاقة ذات حركة انتشارية تنطلق من ذات الإنسان بحثًا عمّا به تتشخص فـي المحيط الخارجي، وهذا مدلول الصورة المجازيـة التي يردّدها المختصّون

بمجال الاكتساب اللغوي التلقائي: «إن على الطفل أن يصاب باللغة على معنى أنهـا بمثابة الفيـروس أو بمثابـة طعم التلقيـح». غيـر أن الذي يفـوت المتابعين هـو أن هـذا الناموس الاكتسـابيّ مطلق لا يعـرف التقييد، معنى ذلك أنه شـامل للصنفين مـن الألسـنة الطبيعية: صنف الألسـنة غيـر الإعرابية وصنف الألسـنة الإعرابية، فيكفي أن تضع الطفلَ في بيئة فصيحة حتى يشبّ على الأداء الفصيح بكل حيثياته الإعرابية.

ذاك بعضٌ ممّا قد يؤثث به العمل العربي مشـاريعَه الرامية إلى خدمة اللغة العربيـة، إلى النهوض بهـا والارتقاء، إلى حمايتهـا وصيانتها والدفـاع عنها. بل ذاك شـيء ممّا يشـفع لنا حين نجمع بين لغتنا العربية وهويتنـا الحضارية وأمننا القومي.

الفصل الحادي والعشرون

في خصائص المغرب العربي

إن النصيب الأوفر من الأعراض التي نصف بها حال اللغة العربية في الزمن الحاضر، والتي نشخّص بها محاولة الانتصار لها والذبّ عنها، لهو منطبق بوفاء تام على الوطن العربي كافة. ولكن قسطًا من الحقائق الأخرى تتوزعه الأقطارُ فرادَى بحسب الخصائص النوعية لكل قطر منها، وقد تشترك مجموعة منها في أشياءَ أمْلتها الحيثيات التاريخية وآزرها التجانس الجغرافي. من هذه ومن تلك سنتخذ المثال الأكثر دلالة والأجدرَ بالفحص والمساءلة والأقدر على إمدادنا بالعظة والاعتبار، نتدبّره فنعي بحق أغوارَ الاقتران بين اللغة والهوية وخطط السياسات الكبرى؛ ما هو منها وطني وما هو إقليمي وما هو دولي. إنها حال اللغة العربية في مغربنا العربي، وقد سبق لنا ونحن نتحدث في الفصل التاسعَ عشرَ عن «الطفل العربي واللغة» أن استطردنا إلى بعض ملامح الأوضاع اللغوية السائدة في عدد من الأقطار المغاربية عندما كنا نستعرض ما أسهمنا به في استراتيجية تنمية لغة الطفل العربي بحثًا عن التحديات التي تواجهه.

بديهي أن الوضع المتهافت الذي آلت إليه لغة الضاد على أيدي أبنائها يشترك في قواسمَ عديدة ولكنه متعددٌ في تجليات ظواهره. ولئن كانت النتائج واحدة فلا مفرّ من الإلماح إلى خصائص بعضها حيال البعض الآخر، وكم تتبدل المشاهد بحسب تبدل زوايا النظر! ذلك أن نافذة الكيد اللغوي ثريّة اللوحات؛ فيها النيْل العلني، وفيها العداء المتخفي مكرًا أو خداعًا، وفيها الارتخاء الذي عِلتهُ الغفلة ونافثهُ الغباءُ. نسوق في البداية شيئًا أضحى عند المؤرخين والاجتماعيين والسياسيين كالمعلوم بالضرورة، محتواه أن الاستعمار الفرنسي قد خالف الاستعمارَ البريطاني في أنه كان استعمارًا ثقافيًا ولغويًا بالقوة نفسها التي كان بها استعمارًا سياسيًا واقتصاديًا، لذلك شاعت في المغرب العربي ظواهر بعضها يطابق ما ساد في المشرق وبعضها يفارق. هنا

تخصيصًا تأتي «ظاهرة الفرنكوفونية» كما عُمّم الاصطلاح عليها، ولقد تكاثرت الالتباسات حولها وتضخمت، ولذَّ لكثيرين أن يمارسوا على ظهرها أنواعًا من المخاتلة الثقافية الماكرة. فلنتجمّلْ في أمرها بالاستكشاف الهادئ الرصين مبتدئين بتعريفها؛ إنها لا تعني معرفة الفرنسيّة أو إتقانها، ولئن كان كل من حذق لسانًا أحَبّه فليس معناه أنه أحب أهل ذلك اللسان أو انخرط بالكلية في مرجعياتهم الثقافية وقيمهم الحضارية، ولا مؤداه أن يستنقص نفسَه ويتنكر للغته أو يزدريَ تاريخه وحاضرَه. كما أن الذوبان في ثقافة الآخر ليس مشروطًا فيه معرفة لغته أو امتلاك مهاراتها، ولقد ضرب لنا الجزائريون أمثلة مُفحِمة ناصعة؛ رأينا فيهم – على قلّتهم – مَن انغمس في خدمة الفرنسيّين واستطابوا الاستلاب في أحضانه وَهُم المسمّوْن بالحركيين، وكثيرٌ منهم تتقطع بين شفاههم أوصالُ اللسان الفرنسي فلا يكادون يفصحون به الإفصاح السليم الأدنى، ورأينا فيهم أعلامًا حذقوا لغة موليير وأمسوا مبدعين بها ولم تكن لهم دراية بغيرها ولكنهم ظلوا وطنيّين حتى الرميم. كان الأديب كاتب ياسين (1929 – 1989) يصف اللغة الفرنسية بأنها «لسان الذئب» وكان يقول: «أكتب بالفرنسية لأقول للفرنسيين – بالفرنسية – إني لا أحبكم». وكان الأديب مالك حدّاد (1927 – 1978) يردّد: «اللغة الفرنسية هي منفايَ الأشد قسوة من منفايَ عن وطني»، ويردّد أيضًا: «إنّ المدرسة الفرنسيّة تستعمِر أرواحَنا».

من أجل إيضاح المستبطن في مفهوم الفرنكوفونية وإماطة القناع عن تمثلاتها المروّجة عقد «مركز دراسات الوحدة العربية» حلقة نقاشية في بيروت بتاريخ 26 فيفري (شباط/ فبراير) 2011 كان موضوعها «الفرنكوفونية: أيديولوجيا، سياسات، تحدّ ثقافي – لغوي»، وقد حظيَ كاتب هذه الأسطر بحضورها والإسهام في وقائعها. وإنها لكثيرة جدًّا تلك الكتابات التي – بيْن أبحاث ودراسات ومقالات نضالية – تقدّم لنا توصيفًا ضافيًا للوضع اللغوي في أقطار المغرب العربي. وليس من غرضنا في السياق الذي نحن فيه أن نستأنف شيئًا من ذلك لا إطنابًا ولا إيجازًا؛ إنما نروم الوقوف على بعض الخصائص المائزة حول ظاهرة الفرنكوفونية لا كما يروّج لها الفرنسيون بحماسهم المعهود الذي يتحالف فيه الساسة وأهل الفكر والثقافة بإجماع لا يصطنعونه في غيرها

من القضايا الكبرى، ولكننا نروم النظر فيها بأناة كما ينبثق في نفوس فئة من أبناء الوطن العربي، وهذا هو اللافت حقًا. ومهما قلبت النظر وتفحّصت الأسباب بين الحوافز والغايات فستتملكك الحيرة ويسكنك القلق؛ أنك ترى بين قومك هنا وهناك أنفارًا يعتقدون أن الفرنكوفونية هي الملاذ المكين المُوصل إلى التقدم الحضاري، وهم أثناء ذلك يُمعنون في الإصرار بأن اللغة العربية لا يتمسّك بها متمسّك إلا حَكم على نفسه بالقعود وراء الركب.

بين دول المغرب العربي فوارق دقيقة في موضوع الاغتراب الثقافي الذي يهيّئ المناخ الملائم للاستلاب اللغوي. ففي المغرب استقرت اللغة الفرنسية جزءًا فاعلًا في النسيج المجتمعي عن طريق تكريس المؤسسة التعليمية للازدواج اللغوي، وكان للقطاع الخاص دور نافذ في صياغة ملامح المنظومة التربوية. أمّا الجدل العلني حول الواقع اللغوي المعقد فكثيرًا ما تستقطبه المسألة البربرية أو مسألة تدني مستوى اللغة العربية، وقلما يطفو على السطح خطابٌ نضالي يراهن على اقتلاع الثقافة الفرنسية عن طريق استئصال لغتها. وبحكم الحضور المهمّ نسبيًا للثقافة الإسبانية ولا سيما في شمال البلاد فقد تهيّأ النسيج المجتمعي للتنوع اللغوي بشكل طبيعي. والذي أعان على هذا الاعتدال أن النخب المثقفة مزدوجة الثقافة بشكل خلاق، والذين ترعرعوا في مناخ اللغة الفرنسية لم يبخلوا على أنفسهم باستدراك الملكة اللغوية الغائبة، نعني النهل من الثقافة الأنكلوسكسونية.

لقد سبق لصحيفة **الشرق الأوسط** أن رصدت هذه الظاهرة منذ مطلع القرن الجديد، ونشرت تحقيقًا لها في هذا الغرض بتاريخ 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 جاء في خلاصته ما يلي: «إلى عهد قريب لم يكن أحد يتصوّر في المغرب أن اللغة الإنكليزية ستشق طريقها بسرعة مذهلة في بلد فرنكوفوني سيطرت فيه اللغة الفرنسية على كافة مناحي الحياة لعدة سنوات. فالسباق المحموم في أوساط الطلاب المغاربة نحو تعلم الإنكليزية بدا وكأنه سباق نحو امتلاك مفاتيح اللغة التي تهيمن على تكنولوجيا العصر، وخاصة في مجال المعلوميات التي أصبحت هاجسَ الشباب المغربي الباحث عن عمل أو

ارتياد آفاق أفضل مستقبلًا. فقد كشفت إحصائيات أعلنتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المغربية في ندوة عقدت بالرباط رصدت استعمال الإنكليزية في العالم أن نحو 11 ألف طالب ينتمون إلى 15 جامعة مغربية إضافة إلى 7 آلاف آخرين ينتمون إلى معاهد علمية يدرسون حاليًا اللغة الإنكليزية، وأن عدد مدرّسي اللغة الإنكليزية أصبح يوازي عدد مدرّسي اللغة العربية ويزيد عددهم بكثير عن مدرّسي لغات أخرى كالإسبانية والألمانية والإيطالية، وأن عدد مدرّسي اللغة الفرنسية لا يزيد إلا قليلًا عن مدرّسي اللغة الإنكليزية، كما تشهد معاهد اللغات إقبالًا كبيرًا للمغاربة من مختلف الأعمار ذكورًا وإناثًا. وفي السياق نفسه انطلقت منذ العام الدراسي دروسٌ لتعليم الإنكليزية داخل المدارس الثانوية بالمغرب تحت إشراف برنامج «فولبرايت» الأميركي للتبادل الثقافي بمشاركة عدد من المدرّسين الأميركيين، كما شارك بانتظام طلاب مغاربة في مباريات دولية في لندن حول فن الخطابة باللغة الإنكليزية بدعم من فرع المغرب لاتحاد الناطقين بالإنكليزية».

لقد برزت في المغرب أسماءُ أعلام تجرّدوا للدفاع عن اللغة العربية، وما انفكوا يواظبون على ذلك بروح نضالية تؤازرها الخبرة العلمية والتأصيل المعرفي. من هؤلاء الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري الذي ما انفك ينادي في كتاباته الغزيرة بمَأسَسَة القضية اللغوية، وبضبط سياسة تتجه إلى الوضوح وإلى الوعي بأهمية النهوض باللغة الوطنية الرسمية في المستوى المطلوب درءًا للاختلالات المترتبة على عدم العناية الكافية بها وخاصة في التعليم وفي مختلف مجالات الحياة العامة، علاوة على الاختلافات ذات البعد الحضاري أو البعد الاجتماعي السياسي. وهو الذي ما فتئ أيضًا يؤكد أن حياة اللغات رهينة بحمايتها، وأن الوضع الدولي والوطني ما انفكا يُضيّعان الحقوق اللغوية ويُزعزعان الأمن اللغوي، وأن مجرد تصنيف لغة معيّنة ضمن اللغات الحية لا يؤكد استمرارَ التكلم بها ما لم تتخذ إجراءات عاجلة لإنعاشها والمحافظة عليها. وموضوع حماية اللغة مطروحٌ باستعجال، ولا تقلّ هذه الحماية عن حماية سيادة الأوطان ومقدّساتها، فكل الدول العصرية تأخذ على عاتقها حماية لغاتها. واللغة العربية بحاجة ملحّة إلى قفزات تدبيرية نوعية وشاملة لحلّ

قضاياهـا، ولا تتأتـى حمايتها دون قوانيـن فعالة ورادعة. وخلق مؤسسـة علمية ذات سلطة مرجعية وتنفيذية ساهرة على شؤون اللغة العربية ومسؤولة عن أمنها وتخطيطها يُعـدّ قفزة نوعية في اتجاه تدبير شـؤون اللغة العربيـة وحمايتها. لقد انتهى البحث بالدكتور عبد القادر الفاسـي الفهري إلى اسـتجماع عُصارة تأليفية متميزة أبانَ عنها بنضالية ثقافية اسـتثنائية ضمّنها في كتاب ذي عنوان جامع مانع **السياسة اللغوية في البلاد العربية بحثًا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية وناجعة** (2013).

ومـن الـروّاد الذيـن تجـرّدوا أيضًا للذبّ عـن اللغـة العربية فـي المغرب الأقصـى الدكتـور فـؤاد بـو علي الـذي يبـادر دوْمًـا بحـراك متميز يتخذ نسيجَ المجتمـع المدنـي منصّـة لـه. فانطلاقًـا من جمعيـات عديـدة لها صلة مباشـرة بالمسـألة اللغويـة - ومـن بينها «الجمعيـة المغربية لحمايـة اللغـة العربية» التي أُنشـئت في 17 آذار/ مارس 2007 - أسـس د. فؤاد بو علي «الائتلاف الوطني من أجل اللغـة العربية بالمغرب» وذلـك في 22 كانون الأول/ ديسـمبر 2012 على اعتبار أن هذا الائتلاف حسـب ما يؤكده بنفسـه هو «مُنسّـقيّة شـعبية أهلية مدنية تسـعى إلى التنسـيق بيـن مختلـف الفاعلين والمؤمنيـن بـدور العربية في ترسـيخ الانتمـاء الحضـاري والدينـي للشـعب المغربـي، وتعبيرها عـن لحمته الاجتماعية والثقافية وقدرتها على نقله نحو مجتمع المعرفة المنشـود. ويسـعى أساسًـا إلى خدمة العربية ضمن المقاربة الدسـتورية وفي نطـاق التوافق الوطني الذي أنجز سياسـة لغوية تعتز بالعربية التي تظل اللغة الرسـمية للمغرب. ويأتي الإعـلان عن هـذا الائتـلاف تتويجًا للجهـود المتراكمـة والمبـادرات المختلفة في مجال حمايـة اللغة العربية مـن الخروقات والتجـاوزات والاختلالات التي تتنكـر لطابعها الرسـمي ولالتزامات الدولـة بحمايتها وتطويرهـا، أو التي تعوق تنمية اسـتعمالها مـن جهة. ويأتي من جهة ثانية في سـياق دعـم جهود النهوض بها وتطويرها وتنمية اسـتعمالها خاصة في المجالات العلمية والتقنية والمهنية، وكذا بغـرض الاضطلاع بدورها الريادي في خدمة الإسـلام، ولتعزيز إسـهامها بوصفهـا عنصرَ تلاحـم بيـن مكوّنات الهويـة الحضاريـة للمغرب، وفي سـياق توحيد العاملين لتفعيل الطابع الرسـمي للغة العربية وتنزيل 50 سنة من الإقرار

الدستوري على رسمية اللغة العربية منذ 1962، وبهدف استكمال إدماجها في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والإدارة والاقتصاد والحياة العامة».

ويواصل الدكتور فؤاد بو علي تشخيصه للوضع اللغوي قائلًا: «من أجل كل ذلك جاء الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية تعبيرًا عن حاجة أكاديمية ومجتمعية ترمي إلى النهوض بواقع العربية علمًا وتعليمًا وممارسة. وتأسّس الائتلاف ليس في وجه لغات أخرى أو لمحاربة استعمالات لغوية معيّنة، بل لإعادة الاعتبار للغة الضاد وتنفيذًا للمقتضيات الدستورية الجديدة والمساهمة الفعالة في أجْرَأتِها وتنزيلها. فليس من المعقول ولا من المنطقي أن تظل لغة الدستور والقرآن حبيسة الكتب القديمة والخطابات الأدبية بعيدة عن الواقع العلمي والمهني للأمّة. لهذا يعدّ الائتلاف مبادرة تجمَعُ كل الغيورين والمختصين والباحثين من مختلف التخصصات والتوجهات والانتماءات من أجل النهوض باللغة العربية والإعلاء من شأنها وتنمية دورها والعمل على استخدامها في كافة الإدارات والمرافق والقطاعات الإنتاجية، والكشف عن قدراتها التعبيرية في شتى الميادين، إضافة إلى إبراز مكانتها في المجتمع المغربي ونشر الوعي بأهميتها، وكذا العمل على التطوير المطرد للغة العربية على مستوى متنها وأدواتها ومواردها اللغوية العصرية، ودراسة مختلف التحديات التي تواجهها في وطنها والكشف عن المخاطر التي تهددها».

يحدّد الائتلاف لعمله ثلاثة مجالات؛ المجال الأكاديمي والتربوي، والمجال الإعلامي والثقافي، والمجال الحقوقي والقانوني. ويحدّد لنفسه خمسة عشر هدفًا نسوق منها: إبراز مكانة اللغة العربية في المجتمع المغربي ونشر الوعي بأهميتها وإعادة الاعتبار لها باعتبارها مقوّمًا وجوديًّا وهُويّاتيًّا - الحث على استخدام اللغة العربية في كافة الإدارات والمرافق العامة والقطاعات الإنتاجية - التنزيل الدستوري للسياسة اللغوية وتفعيل الطابع الرسمي للغة العربية على أرض الواقع - رصد التجاوزات والخروقات للطابع الرسمي في الإدارة والتعليم والاقتصاد والإعلام ومختلف مجالات الحياة العامة والكشف عن المسؤولين عنها وتفعيل التدابير القانونية لإنهائها.

إن الائتـلاف أنموذجٌ للانخراط الفاعل الذي يؤدّيـه الأكاديمي تحت لافتة المثقـف الملتـزم، وصاحبنـا على بيّنـة مما يفعل، بل هو يؤسـس ذلـك الصنيع تأسيسًـا واعيًـا إذ يقول فـي أحد حواراتـه: «إن الانتقـال من البحـث الأكاديمي الخالص إلى مجال المدافعة المدنية ليس بالأمـر الهيّن، ولكنه مفروض بطبيعة المرحلة والتحديات التي فرضت على النقاش اللغوي بالمغرب. فبعد ردح من الزمن كان الاهتمام بالعربية والدفاع عنها منحصرًا في نخبة من الوطنيين ورجال الدين وبعـض الأكاديميين المنشـغلين باللغويات. ولـم يعد المجال يسـمح بأن يظـل النقـاش نخبويًـا محصورًا فـي التراتيـل الممجـدة والبحـوث النظرية، بل غدت القناعة راسـخة بأن العربية اليوم مهددة في وجودهـا داخل الوطن ومعها يهدد تراكمٌ من القيم والمعـارف التي يمكن أن تضيع بضياعها. ويكفي أن نتابع المنتـج الإعلامي والتربـوي لمعرفة الأخطـار المحدقة بلغة الضـاد وفق هجمة منظمة بعناوين متنوعة؛ تارة باسم الخصوصية القطرية وتارة باسم الحداثة، وفي كل الأحوال هـي حرب على العربية مـن جهات عدة، لـذا كان على الأكاديمي أن يترجّل وينزل مـن برجه العاجي ليقوم بوظيفته كمثقف عضوي ينتمي للحظة الدفاع عن العربية».

يبذل د. فؤاد بـو علي جهدًا اسـتثنائيًا لإغماس القضيـة اللغوية في أعماق المحيـط السياسـي بـكل واجهاتـه الجيوسـتراتيجية، بـل مـا ينفـك يحبّـر مـن المواقـف ما تأتي صيغه على شـكل المانيفسـتو، مـن ذلك ما خطـه بتاريخ 15 أفريل (نيسان/ أبريل) 2013 بعنوان «أسئلة اسـتراتيجية حول السياسة اللغوية» قائلًا: «في كثيـر من الأحيان نسِـم الوضعَ اللغوي المغربـي بأنه وضع فوضوي تتنازعه الانتماءات والـولاءات والتعبيرات الأيديولوجيـة. والواقع أن الأمر هو أعمق من نقاش لغوي عادي حول تنازع اللغـات وتدبيرها داخل فضاء التداول المجتمعـي؛ لأن السياسـة اللغويـة هي جـزء من رؤيـة اسـتراتيجية غابت لردح مـن الزمن عنـد الفاعل السياسـي، وضـروري أن تحضر في كل تنـاول للقضايا المصيرية. فالانشغال بالتدبير اليومي وتفاصيل الإدارة التقنية تفقد المدبّر للشأن العامّ قدرتـه على الارتفاع والنظر إلى المسـألة بعيون اسـتراتيجية تفكك الواقع لتفهَمَـه وتؤطر له مداخـل البناء وتقرأ مسـتقبل العلاقات والأحـداث. فالدوائر

المحددة لكل وعي استراتيجي تفترض الانتقال من النموذج المصغر للوعي المرتبط بالذات إلى مستوى النموذج الأكبر في المجتمعات والحضارات من خلال تحديد معاني الحقيقة داخل البيئة الوطنية. فالأسئلة المؤطرة للمأسَسَة اللغوية تحدد رؤيتنا المستقبلية التي ينبغي ألا تغيّب عنا واقعَنا المتموّج على الحدود ودورنا الحضاري المتأصل وقدراتنا الذاتية التي تجعلنا محط التجاذب الجيو سياسي».

ثم يستطرد الباحث إلى إدراج القضية اللغويّة ضمن البُعد التنموي الشامل قائلًا: «سؤال التنمية يحدد مجالات التداول اللغوي فكلّ تقارير التنمية البشرية في العالم العربي التي تصدرها مؤسسات دولية مثل تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا»، وتقرير البنك الدولي لسنة 2008 المتعلق بالتعليم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني (2003) الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير المعرفة العربي للعام 2009 الذي أصدره البرنامج بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تؤكد أن المدخل الحقيقي لمجتمع المعرفة لا ولن يتحقق دون اللغة العربية في البناء السوسيو اقتصادي. فإتقان لغة من اللغات يمثل قيمة ربحية محددة تساهم في التنمية الفردية والجماعية، كما أن اللغة القومية، زيادة على بعدها الهُويّاتي الوحدوي، تشكل مدخلًا رئيسًا للتطور والإنتاج الاقتصادي. لذا فوجود لغة جامعة وموحدة يساهم في رفع مستوى دخل أفراد أي مجتمع. وهذا لن يتأتى دون أن تكون هذه اللغة هي لغة التدريس كما هو الشأن في الدول المتقدمة».

وهكذا يعود الدكتور فؤاد بو علي من السياق العامّ إلى السياق القطري الخاصّ مبيّنًا: أن وجود لغة مشتركة أهمّ من وجود عملة مشتركة (...) لذا فاستراتيجيتنا اللغوية ينبغي أن تستحضر العمق الحضاري الذي شكلته اللغة العربية عبر تراكم تاريخي ونفوذ سياسي بدأ يضيع مع الانكفاء الدبلوماسي للمغرب، لأن البقاء في حدود نقاش الهوية ليس ناتجًا عن غياب الوضوح الثقافي المجتمعي وإنما هو نتاج لأزمة الثقة في الذات والانسياق مع مجرى

نهر التاريخ دون تحديد الوجهة أو مقوّمات السير. فمقاييس القوة التي تتوفر عليها الأمّة تتحدد معطياتها في ثوابت الجغرافيا والتاريخ وعدد السكان والثقافة، أما المتغيرة فهي القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية. وأي تخطيط للغة يغيب عنه ثوابت قوة الدولة سينتج فصلًا من فصول الهزيمة والتراجع. فما وفّرته العربية من عمق أفريقي وعربي وإسلامي للمغرب - جعل المغاربة حاضرين في عمق فلسطين والشرق الأقصى وزوايا أفريقيا جنوب الصحراء - سيضيع لو جعلنا هدمها يأخذ عنوان الخصوصية الإقليمية».

وممّا يتعيّن ذكره ضمن الثلة المناضلة في سبيل إعلاء قدر اللغة العربية والذبّ عن حماها الدكتور عبد العلي الودغيري الذي لم يأل جهدًا في موازاة البحث الأكاديمي مع الكتابة النضالية الملتزمة. ويجيء كتابه **اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية** (2013) بمثابة صيحة من الاستنفار عالية الصوت ممتدّة الصدى، من بين مزاياه - كما ألمحنا إلى ذلك في التقديم الذي كان لنا شرف كتابته وتصديره به - أنه مازجَ بحذق بين المنهج العلمي الاستقصائي ومنهج الخواطر الحرة ذات المهجة الحضارية الملتزمة، تمامًا كما عَرَف كيف يمازج بين الوطني المحلي والعربي الإقليمي والإنساني الكوني. إن الكتاب يستوقفك مليًّا حين يحرص المؤلف مُكدًّا على إقناعك بأن «الأزمة هي أزمة مجتمع لا أزمة لغة»، وحين يصوّر لك ما يسمّيه «مثلث الموت: التعددية والازدواجية والتفريط»، وحين يستدرجك إلى التسليم بأن مستقبل العربية بيد أهلها حتى ينتهيَ بك إلى أوفى الصيغ وأيسرها إذ يقول: «إن الفصحى لا تنهض بالتعاطف الكلامي ولا بالشعارات الحماسية ولا حتى بالنص عليها في دساتير الدول أو التغني بأمجادها الماضية، ولكن بالاعتزاز بها عمليًا، وتفعيلها وإعمالها في كل مجالات الحياة وتعميمها، وجعلها لغة تلقين العلوم في كل مراحل التعليم بمختلف تخصصاته، وفرضها في الإدارة والاقتصاد وكل وسائل الإعلام ومجالات الحياة الأخرى، فضلًا عن العمل على تأهيلها وتطويرها وتنميتها وتطوير منهاج تعليمها، والسعي بكل سبيل إلى نشرها في أنحاءٍ مختلفة من العالم».

إن المشـهد اللغوي فـي المغرب متنوّع غزيـر، فيه مكوّنات ثريّـة تتجاذبها منازع متضاربة. ولا شـّك أن اللغة العربية سـتُغنى بهذا «الصراع» الولود، وغيرُ بعيـد أن ينبثـق على المدى المتوسـط مشـهد اسـتثنائي يتألـق فيه مبـدأ «التنوّع اللغوي»، وسـيظل السـباق قاسـيًا والمغالبة متوترة كي يبقى التنوّع مشدودًا إلى مرجعية لغوية موحّدة تحظى بسلطتها الرمزية الجامعة. أمّا في الجزائر فالمشهد أكثر تشـابكًا وأمكن تعقيدًا، والجزائر دائمًا في تاريخنا العربي أرض المفاجآت ولقد اكتسـبت رمزيّـة عُليا فـي معادلة الأنـا والآخـر، ناهيك أن يـوم 5 جويلية (تموز/ يوليـو) 1962 قد مثّـل تاريخًا مزدوجًـا؛ هو يوم حصـول الجزائر على اسـتقلالها بطيّ صفحة حرب التحرير وهـو أيضًا تاريخ انطـلاق حرب التحرير الثقافي؛ تلـك الحرب المتعـددة الواجهات والمتنوعة الأسـلحة والتي ما زالت كثيـر من جيوب المقاومة تنشـط فيها على الضفتين بل وبيـن فيلقين متصارعين داخـل النسـيج المجتمعي فـي الجزائـر نفسـها وفي فرنسـا نفسـها. ولئن بدت الفرنكوفونيـة - عبـرَ الأعـوام المتتاليـة منذ ارتدَت ثـوب المؤسسـة - منظومة متطورة ذات آلية سياسية تسْدي الغطاءَ السميك على المشروع الثقافي المهيمن فإنها فـي الجزائر قد اختزلت بضـرب من الاعتصار المركز في مسـألة التعريب كمنهج تعليمي وكخيار تربـوي. فمنذ البدايات - عام 1966 - ها هو د. أحمد طالـب الإبراهيمي، وزيـر التربية حينئذ، يبوح بـأن تعريب التعليـم الابتدائي قد لاقى صدًّا شرسًـا من لدن جلّ الوزراء ولـم يرجّح كفته إلا حزمُ الرئيس هواري بومدين على مضض من رجال حكومة الاستقلال.

في اسـتقرائنا للخصوصيّات يمكننا الانتباه إلـى أن الفرنكوفونية في الجزائر - مقابلَ ما هي عليه في سائر الأقطار المغاربية - قد انزرعت سياسية استعمارية، وترعرعـت ثقافية مسـتبدة، وانتهـت اسـتلابيّة مُتأدلجـة. وهكذا بـرزت المعادلة المسـتعصية المتجددة القائمة على ثنائية التعريب والفرنكوفونية يَحكمها التقابل الضـدّي: إمـا التـلازم وإمـا التنافي ولا وسـط بيـن الطرفيـن. فبعد ربـع قرن من الاستقلال انفجر المجتمع الجزائري انفجارًا فاجأت حدّته كل الخبراء والمتابعين وذلك إبّان أحداث أكتوبر 1988. وتتالت الأحداث في سرعة مذهلة، وفي خضمّ تلك الأحداث انبعثت «الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية» (كان الإعداد

لها خلال 1988 – 1989، أمّا التأسيس الرسمي فتمّ في 1990) فأصدرت بيانًا تأسيسيًا صدّرته بنداء مستلهَم من روح النضال التحريري، وقد تغلف بنبرات الكفاح الحماسي تدفعه مهجة الفداء، جاء فيه:

«يا جماهير شعبنا العربي المسلم: إن جماعة من أبنائك الأوفياء الواعين لخطورة المرحلة التي تجتازها بلادنا، المنتبهين للأخطار التي تتربّص بلغتنا وبخاصة في هذه السنة الأخيرة، قاموا في أواخر السنة الماضية (1988) بعقد عدة لقاءات أسفرت عن تأسيس «الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية» وذلك من أجل إخراج العربية من الأسْر الذي يريد دُعاة الفرْنَسَة حصرها فيه، والمتمثل في العبارة الموجزة «تعليم العربية بالجزائر دون استعمالها، وتعليم الجزائري لغته لكي ينساها». نعم أيّها الإخوة، لقد انكشفت نوايا أعداء العربية الذين قرّروا حصر لغتنا في حقلَيْ التعليم العام والعلوم الإنسانية بالجامعة، وجعل التسيير الإداري وحقول الحياة وتعليم العلوم والتكنولوجيا وعمل مراكز البحث العلمي حكرًا على اللغة الفرنسية». ثمّ يواصل النداءُ خطابَه الحافز بكل مرجعيات الصراع بين الأنا والآخر: «يا شعبنا العربيّ المسلم: لا يَغرّنك ما يزعمه أعداءُ العربية بالجزائر من أن علوم العصر لا يمكن أن تؤدّى في بلادنا إلا بالفرنسية، فتاريخ البشرية لم يحدثنا أبدًا أن أمّة من الأمم اكتسبت علومَ عصرها بلغة أجنبية. فاليابان والفيتنام وكوريا بشقيها وغيرها من البلدان الآسيوية إنما تمثلت علومَ عصرها بلغاتها القومية. وحتى نزيل كلّ لبس فإن جمعيتنا تعلن أنها تؤمن بتعلم اللغات التي تؤدّي دورها كنوافذ مفتوحة على البلدان المالكة لناصية علم العصر وتكنولوجيته، تدخل من خلالها رياح ثمار العبقرية الإنسانية المبتكرة المبدعة لتثريَ لغتنا ومراكز بحثنا، فتتحوّل على أيدي أبنائنا إلى إبداعات».

وفي 16 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 1991 صدر في الجزائر القانون الذي أوجب تعميم استعمال اللغة العربية:

المادة 1: يحدّد هذا القانون القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وترقيتها، وحمايتها.

المـادة 2: اللغة العربيـة مقوّم مـن مقوّمات الشـخصية الوطنية الراسـخة، وثابت من ثوابت الأمّة. يجسّد العملُ بها مظهرًا من مظاهر السيادة.

المـادة 3: يجب على كل المؤسّسـات أن تعمـل على ترقية اللغـة العربية، وحمايتها والسهر على سلامتها وحسن استعمالها. تمنع كتابة اللغة العربية بغير حروفها.

المـادة 4: تلـزم جميـع الإدارات العموميـة والهيئـات والمؤسّسـات والجمعيـات علـى اختـلاف أنواعهـا باسـتعمال اللغـة العربيـة وحدهـا في كلّ أعمالها من اتصال وتسيير إداري، ومالي، وتقني، وفني.

المادة 5: تحرّر كل الوثائق الرسمية والتقارير ومحاضر الإدارات العمومية الهيئـات والمؤسّسـات والجمعيـات باللغـة العربيـة. ويمنع فـي الاجتماعات الرسمية استعمال أية لغة أجنبية في المداولات والمناقشات.

المادة 6: تحرّر العقود باللغة العربية وحدها، ويمنع تسجيلها وإشهارها إذا كانت بغير العربية.

المادة 7: تحرّر العرائض والاستشـارات وتجري المرافعات أمام الجهات القضائية باللغـة العربية. وتصدر الأحـكام والقرارات القضائيـة وآراء المجلس الدستوري ومجلس المحاسبة وقراراتهما باللغة العربية وحدها.

المادة 8: يجب أن تجري باللغة العربية المسـابقات والامتحانات الخاصة بالالتحاق بجميع الوظائف في الإدارات والمؤسّسات.

المـادة 9: تنظـم وتجـري باللغـة العربيـة الفتـرات التدريبيـة، والملتقيات الوطنية والتربّصات المهنية والتكوينية، والتظاهرات العامة. ويمكن أن تستعمل اسـتثناءً اللغـات الأجنبيـة إلـى جانب اللغـة العربيـة فـي النـدوات والملتقيات والتظاهرات الدولية.

المادة 10: تكون الأختام الرسمية والدمغة، والعلامات المميّزة للسلطات والإدارات العمومية والهيئات والمؤسّسات - مهما تكن طبيعتها - باللغة العربية وحدها.

المادة 11: تكون مراسلات جميع الإدارات والهيئات والمؤسّسات والجمعيات باللغة العربية وحدها.

المادة 12: يكون تعامل جميع الإدارات والهيئات والمؤسّسات والجمعيات باللغة العربية وتبرَم المعاهدات والاتفاقيات باللغة العربية.

المادة 13: تصدرُ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باللغة العربية وحدها.

المادة 14: تصدر الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني باللغة العربية وحدها.

المادة 15: يكون التعليم والتربية والتكوين في كلّ القطاعات وفي جميع المستويات والتخصّصات باللغة العربية، مع مراعاة كيفيات تدريس اللغات الأجنبية.

المادة 16: يجب أن يكون الإعلام الموجّه للمواطن باللغة العربية، ويمكن أن يكون الإعلام المتخصّص أو الموجّه إلى الخارج باللغات الأجنبية.

المادة 17: تعرض الأفلام السينمائية أو التلفزيونية والحصَص الثقافية والعلمية باللغة العربية، أو تكون معرّبة أو ثنائية اللغة.

المادة 18: تجري جميع التصريحات والتدخلات والندوات وكل الحصص المتلفزة باللغة العربية وتعرّب إذا كانت باللغة الأجنبية.

المادة 19: يتمّ الإشهار بجميع أنواعه باللغة العربية ويمكن استثناءً استعمال لغات أجنبية إلى جانب اللغة العربية عند الضرورة، وبعد إذن الجهات المختصّة.

المادة 20: تكتب باللغة العربية وحدها العناوين، واللافتات، والشعارات والرموز، واللوحات الإشهارية، وكل الكتابات المطلية، أو المضيئة، والمجسّمة، أو المنقوشة: التي تدلّ على مؤسّسة، أو هيئة أو محلّ، أو التي تشير إلى نوعية النشاط.

المادة 21: تطبع باللغة العربية وبعدّة لغات أجنبية الوثائق، والمطبوعات والأكياس، والعُلب، التي تتضمّن البيانات التقنية وطرق الاستخدام، وعناصر التركيب، وكيفيات الاستعمال التي تتعلق على وجه الخصوص بما يلي: المنتجات الصيدلانية - المنتجات الكيماوية - المنتجات الخطيرة - أجهزة الإطفاء والإنقاذ ومكافحة الحرائق؛ على أن تكون الكتابة باللغة العربية بارزة في جميع الحالات.

المادة 22: تكتب باللغة العربية الأسماء والبيانات المتعلقة بالمنتجات والبضائع والخدمات، وجميع الأشياء المصنوعة أو المستوردة أو المسوّقة في الجزائر. ويمكن استعمال لغات أجنبية استعمالًا تكميليًا تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 23: تنشأ هيئة وطنية تنفيذية في مستوى رئاسة الحكومة تتكفل بمتابعة تطبيق أحكام هذا القانون.

ولكن هذا القانون لم يقع التصديق عليه إلا في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1996، ثم أعلن عن دخوله حيز التنفيذ في 5 جويلية (تموز/ يوليو) 1998. وفي 11 جويلية (تموز/ يوليو) 1998 صدر مرسوم رئاسي بتأسيس «المجلس الأعلى للغة العربية» وضبط صلاحياته التي تنطلق من متابعة تطبيق بنود القانون السالف الذكر «وكل القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها»، كما يتولّى التنسيق «بين مختلف الهيئات المشرفة على عملية تعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها».

ومن مهامّه أيضًا أنه:

- يساهم في اقتراح العناصر العملية التي تشكل قاعدة وضع برامج وطنية في إطار السياسة العامة لبرامج تعميم استعمال اللغة العربية.

- يقدّم آراءً واقتراحات فيما يخصّ التدابير التشريعية التنظيمية التي تدخل ضمن صلاحياته.

- يدعم التنفيذ الفعلي للبرامج الوطنية أو البرامج القطاعية المتعلقة بتعميم استعمال اللغة العربية.

- يُرَقي استعمال اللغة العربية ويحميها في الإدارات والمرافق العمومية ويحرص على سلامتها.

- يدرس ويُبدي رأيه في برامج العمل القطاعية الخاصّة بتعميم استعمال اللغة العربية، ويتأكد من انسجامها وفعاليتها. ويتلقى لهذا الغرض من الإدارات والمؤسّسات والهيئات العمومية كلّ المعلومات والمعطيات والإحصائيات التي تتعلق بمهامه ونشاطه.

- يُبدي المجلس ملاحظاته ويبلغ معاينته إلى الجهات المعنية إذا لاحظ تأخرًا في تطبيق البرامج المحددة أو تقصيرًا في تنفيذ القوانين أو الأعمال المقرّرة، ويرفع بذلك تقريرًا إلى رئيس الجمهورية.

- يقدّم تقريرًا سنويًا إلى رئيس الجمهورية حول عملية تعميم استعمال اللغة العربية.

لئن أسهبنا في العرض فلأن الوضعَ اللغوي في الجزائر شاهدٌ فصيحٌ على مخلفات الاستعمار الفرنسي، ولأن روح المقاومة لدى الجزائريين تظل أنموذجًا متفردًا. ورغم هذا الاحتشاد المتين من النصوص التشريعية فقد ظلت الثنائية الضديّة بين الفرنكوفونية والهوية متأجّجة تنتظر أوّل المنعطفات السياسية كي تتدفق مجددًا كشوب ملتهب، لذا كان كافيًا أن تشارك الجزائر في القمة التاسعة للمنظمة الفرنكوفونية (بيروت: 18 – 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2002) حتى

يندفع الجدل من جديد فينقسم جمهور النخب السياسية والثقافية شقين يتراشقان أكثر ممّا يتحاوران. وإذا بالجراح التاريخية تتشقق كليمة متوجّعة، وبعض الروّاد باحوا بآهات متضجرة. وتمضي الأيام ويصل إلى الإليزيه نيكولا ساركوزي (2007) ويؤثث حكومته بوزارة جديدة سمّاها «وزارة الهجرة»، فاختلطت الأصوات بعد أن تاهت قاطرة القيم الإنسانية كما يتغنى بها «العالم الحرّ». وإذا بفقاقيع الضغائن تطفو على سطوح السوائل الآسنة: دعاة الهوية من الوطنيّين الجزائريين يقذفون بالفرنكوفونية على وجوه أنصارها ويطالبون فرنسا بالاعتذار عما فعلته في حقبة الاستعمار، وقد شاعت ثقافة الاعتذارات الكبرى، إلى أن كان ما كان.

اللغة العربية في الجزائر ملحمة ذات فصول بالغة التشويق سجّل مشاهدها الدكتور عثمان السعدي بحميّة وافتنان في إصدار فريد من نوعه جعله تحت راية «الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية»، واختار له من العناوين 15 سنة من النضال في خدمة اللغة العربية وذلك عام 2005، ودوّن على صفحته الأولى قوله: «هذا الكتاب وثيقة تؤرّخ لصراع اللغة العربية؛ لغة البلاد والعباد في الجزائر مع لغة المستعمر السابق، وذلك بين سنة تأسيس الجمعية 1989 وسنة 2005. كما يتناول الكتاب الجهات التي كانت مع حق اللغة العربية - كلغة وطنية مشتركة بين كل الجزائريين - في السيادة على قطرها ودولتها، وتلك التي كانت ضدها تعمل لصالح استمرار هيمنة اللغة الفرنسية على الدولة الجزائرية. ويسجل مدى التراجع الكبير بالسنوات الأخيرة في وضع لغة الضاد، والتوجه نحو تصفية المكاسب التي حققتها في الأربعين سنة الماضية، والعودة بالوضع اللغوي إلى ما قبل 1954، وذلك في نطاق عمل القوَى المعادية للعرب والعروبة في ضرب أقوى رابط بين العرب والمتمثل في اللغة العربية التي تحفظ الهُوية المشتركة بين أبناء الأمة العربية وتؤسس لوحدتها...».

فإذا جئنا تونسَ ألفينا للفرنكوفونية معها سمات فارقة تعود نشأتها إلى طبيعة الاستعمار الفرنسي، ذاك أنه -فضلًا عن طابعه السياسي والاقتصادي- يركز كثيرًا على الجانب الثقافي، ويسعى جاهدًا إلى توطين النفوس على تشرّب

مناهله من الفكر والفن والثقافة فيتخذ من اللغة سلاحه الأقوى والأبقى. ولئن تساوت بلاد المغرب العربي في هذا الابتلاء فإن الأمر في الجزائر كان أشدّ وطأة ممّا كان عليه في الجناحين. ففي تونس كان هناك إرث ثقافيّ عريق جسّمته مدرسة القيروان ثم الجامعة الزيتونية، فنشأت في نسيج المجتمع أسوار وحصون حَمَت اللغة العربية من الذوبان الذي يخطط له الاستعمار، وهو الدور الذي أدّته جامعة القرويين في المغرب. ولئن انتشرت المدارس الفرنسية والمدارس المسمّاة «فرنسية - عربية» (فرنكو - آراب) فإن منظومة الكتاتيب أفضت إلى بعث سلسلة من المدارس الأهلية كانت تسمّى بالمدارس القرآنية، ثم تنتهي بمن يتابعها إلى التعليم الزيتوني. على أن نظامًا آخر من التعليم كانت له بصماته الإيجابية الراقية، هو نظام المدرسة الصادقية - نسبة إلى أحد البايات المُصلحين هو الصادق باي - وأهمّ ميزاته أنه يُكسب مرتاديه ثقافة مزدوجة اللسان عربيًا وفرنسيًّا، عالية الحذق، راقية المهارة، بحيث يفتح الطريق فسيحًا نحو مزاولة التعليم العالي في أي جامعة من جامعات فرنسا وفي أي مجال من مجالات الاختصاص. ومن هذه المنظومة التعليمية تخرّجت النخبة التي تولت قيادة حرب التحرير لتمكين تونس من الاستقلال. وقد كانت الثقافة المزدوجة العليا وإتقان اللسان الفرنسي على وجه الخصوص بمهارة سامية سلاحًا مكينًا بيد النخبة المناضلة؛ إذ بذلك كانت حركة التحرير تثبت للفرنسيّين الأحرار وللعالم كله أن أبناء البلاد أهل لقيادتها.

في أعماق الطبقة الاجتماعية البسيطة، في ارتباطها بالأرض وبعَوَزها وخصاصتها، كان تعلم اللغة الفرنسية والحصول على شهادة التعليم الابتدائي ملاذًا حميدًا، فهو الذي كان ينجّي من الخدمة العسكرية في صفوف العساكر الفرنسيّة. ولهذا لم تكن الفرنكوفونية في دلالتها اللغوية الأولى سيئة السمعة في الضمير الشعبي. لكن معركة التحرير أفرزت انشقاقًا بين فيلقين يحملان رؤيتين للمقاومة، لكل واحدة منهما تصوّر لمفهوم الهوية ولأفق التمدّن بحسب إملاءات التطور التاريخي. وتجلّى الشقاق في صورته اللغوية: تصوّرٌ «زيتوني» عروبي إسلاميّ، وتصوّرٌ «مدرسي صادقيّ» حداثي عصري. وقد أحرزت تونس استقلالها (20 آذار/ مارس 1956) وتمّ ذلك على يد النخبة الحداثية

ذات الملكـة اللغويـة المزدوجـة. وانبثـق «المجلـس التأسيسـي» الموكولـة له صياغة دسـتور البلاد، ودار جدلٌ حول البند الأول الذي يحدّد بالتعريف الدقيق هويـة البلاد، وظهـرت نزعة كأنما تنطق بلسـان الفطرة الأولـى، وكان أصحابها يفترضـون أن يقـول الدسـتور: «تونس دولـة عربية إسـلامية حُرّة مسـتقلة ذات سـيادة». غير أن قولًا كهذا - لو تمّ تبنيه - كان يمكن أن يجعل الكفة تميل نحو الشـق الذي لم يأت اسـتقلال البلاد على يديه، فانتهى الجدل إلى صيغة تركيبيّة تقف بمقوّمات الهوية عند النقطة الوسـطى في المسـافة الشاسعة بين الانخراط بالكليـة في الانتمـاء التاريخـي والتغييب المكشـوف للمكوّنـات الحضارية في جوهرها المتأصّل. وهكذا نصّ الفصلُ الأول من دسـتور البلاد على أن «تونس دولة حرة، مسـتقلة، ذات سـيادة، الإسـلامُ دينها، والعربية لغتهـا، والجمهورية نظامهـا». وهي الصيغة التعريفية التي لم يتغيّر حرف منها رغم تعدّد المناسـبات التي تمّـت فيها مراجعـة الدسـتور وتغييره على مدى سـنوات دولة الاسـتقلال الأولـى (1956 - 1987) وعلـى مدى أعـوام دولة الاسـتقلال الثانية (1987 - 2011). ودار الزمـان، وانتفـض الشـعب تلقائيًا في وجه النظام السياسـي القائـم حتى أطاح به، وتمّ إلغاء الدسـتور، وجاء مجلس تأسيسـي جديد ليكتب باسـم الشـعب الذي انتخبه دسـتورًا جديدًا على ورقة بيضاء، وقـام جدل حول الفصل الأوّل من الدسـتور، فطال واسـتمرّ، ولـم يكن من مـلاذ إلا العودة إلى تلـك الصيغة الأولى التي ابتكرها قبل ذاك الزمان بخمس وخمسـين سـنة رجل يقال له الحبيب بورقيبة: «تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلامُ دينها، والعربية لغتهـا، والجمهورية نظامها». ومن أطرف مـا حصل بل ومن أعجبه أن الدسـتور الجديد الذي تمّت المصادقة عليه بتاريخ 26 جانفـي (كانون الثاني/ يناير) 2014 لم يكتف بإقرار نـصّ الفصل الأول في صيغته الأصلية بل أضاف إليه عبارة تكرّسه إلى الأبد إذ قال: «لا يجوز تعديل هذا الفصل».

كان مـن قـرارات دولـة الاسـتقلال الأولـى فـي تونـس توحيـد المنظومة التعليميـة (1958)، غير أن لغـة التعليم بحسـب مراحله المتتاليـة ظلت تنوس بين اختيارات متذبذبة. ولكن الحياة العامة أبرزت ظاهرة لافتة، فقد وقع تعريب وزارات الداخليـة والعدل والدفـاع وكل ما يتبعها من إدارات ومؤسّسـات، كما

انطلقت الحياة النيابيّة (البرلمانية) معرّبة تلقائيًا، ولكن المجالات العامة الأخرى ظلت مزدوجة اللغة، وما كان منها ذا صبغة تقنيّة ظل يعتمدُ اللسان الفرنسي. وهكذا وفر هذا الوضع اللغوي مناخًا ملائمًا تقتات منه النزعة الفرنكوفونية في صمت ودونما ضجيج. ولمّا حلت دولة الاستقلال الثانية محل الأولى (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987) نصّ بيانها التأسيسي على ضرورة إعادة تونس إلى مناخها الطبيعي: العربي الإسلامي. وبعد عام واحد تمّت صياغة «الميثاق الوطني» الذي وقع عليه كل الأطراف الفاعلين في الحياة السياسية متمثلين في القوى السياسية والاجتماعية، وكان الغرض من الميثاق «أن يحدّد القاسم المشترك والحدّ الأدنى من المبادئ التي يتفق عليها كافة التونسيين والتي يمكن اعتمادها قاعدة للعمل السياسي والتنموي من أجل تحقيق المشروع المجتمعيّ» كما تمّ التنصيص على ذلك في ديباجته.

ولقد خصّص الميثاق بعد الديباجة قسمه الأول لمسألة الهُوية فجعله عنوانًا لفقرته تلك فقال: «إن هوية شعبنا عربية إسلامية متميزة تمتد جذورها في ماضٍ بعيد حافل بالأمجاد وتتطلع إلى أن تكون قادرة على مجابهة تحديات العصر. إن موقع بلادنا في منطقة كانت مهد حضارات إنسانية كبرى قد أهّل شعبنا على مرّ العصور لأن يسهم في حضارة الإنسان وأكسبه القدرة على التجديد والابتكار. لقد كانت قرطاج إحدى أعظم قوتين في العالم القديم، وشعبنا يعتز بعبقرية حنبعل اعتزازه ببطولة يوغرطا. كما تعتز تونس التي انطلقت منها فتوحات نشرت رسالة الحضارة العربية الإسلامية في ربوع المغرب العربي وشمال البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا بالعبقريات التي أنجبتها مثل الإمام سُحْنون والعلامة ابن خلدون والمُصلح خير الدين. لذلك تمسّكت تونس بعروبتها وإسلامها باعتبارها جزءًا من الوطن العربي ومن الأمّة الإسلامية، ولقد عمّت اللغة العربية أهلها فأصبحت منذ قرون لغة الخطاب والكتابة والثقافة وانتشر الإسلام بين سكانها دون أن تتنازعهم المللُ والنحَلُ. إن المجموعة الوطنية مدعوّة لدعم اللغة العربية حتى تكون لغة التعامل والإدارة والتعليم، والضرورة تقتضي التفتح على الحضارات وعلى اللغات الأخرى وخاصة لغات العلم والتقنية، إلا أنه من الواضح أن لا تطوير للثقافة الوطنية بغير اللغة الوطنية،

ولا بد في هذا المجال أن نجتنب اغتراب النخبة عن الجماهير لما في ذلك من خطـر على النخبة وعزلة الجماهير عن المعاصـرة. إن التعريب مطلب حضاري متأكد وهو من أهمّ الضمانات لتحويل المعاصرة إلى مكسـب شـعبي ولجعلها جـزءًا من الذهنية العامة، ويتحتم السـعي إلى تطوير اللغـة الوطنية والارتقاء بها حتى تنهض بكفايـة واقتدار بقضايا العلـم والتكنولوجيا والفكـر المعاصر خلقًا وإبداعًا وحتى تسهم عن جدارة في حضارة الإنسان».

لم تمض بضع سـنوات حتى تبيّن أن حركة المجتمع في طريق إعلاء شأن اللغة العربية لتسـود التـداول ظلـت متباطئة بحيث لـم تواكب حركة التشـريع، عندئذ تحرّك صاحب القـرار فأصدرت الحكومة (الـوزارة الأولى) عام 1994 أوامرهـا إلـى مختلـف الإدارات للسـهر علـى تعريـب الإدارة تطبيقًـا للقانـون الصادر فـي 5 جويلية (تموز/ يوليـو) 1993. كما عُمّمـت التوصيات للأجهزة الإعلاميـة - الإذاعية والمرئية - كـي تنقيَ لغة التخاطب والمحاورة والتنشـيط من الألفاظ الأجنبيّة، وعمّ الابتهاجُ الرأيَ العـام. ثم كانت المفاجأة: أن جيوب الـردّة الفرنكوفونية ما زالـت تنبض في المراكـن لائذة بالصمـت تترصّد فرَصَ الانتعاش. ومن المتربّصين مَن تسـلل تحت سـتائر تمجيد التنـوع اللغوي فراح يدعو إلى تدريـس العامية وإحياء البربريـة رغم التجانس اللغـوي الكامل الذي عليه الشـعب التونسـي خلافًا لما هـي الحال في سـائر أقطار المغـرب العربي، وتحمّسـت لذلـك أصوات مـن الصحافـة المجبولـة علـى الانحياز ضـدّ اللغة العربيـة. ولكنّ مفاجـأة - هي من العيـار الثقيـل - كانت في انتظـار أهل النظر والتدقيق في هموم السياسـة. فبعد سـنوات قليلة من قيام دولة الاستقلال الثانية كان النظام قد تمكن تمكنًا عتيدًا، ولم يلبث أن أسـقط القناع وأشـاح وجهه عن كافة المُثل التي روّج لها ليسوّغ وجوده، واسـتمراره، وليصطنع لنفسه «شرعيّة» كان يحـسّ أنـه يفتقر لها مـن كل صَوْب. وإذ قـد انجلى على السـطح بعض ما كان متواريًا فإن كل الوطنيين الشـرفاء قد هجروا دوائر النظام؛ فقد اتضح أنه لم يكن معنيًّـا لا بالهوية ولا باللغـة العربية، ولكنه كان يواصل «مسـرحية» مدارُها التناقض الجذري بين القول والفعل، بين الخطاب والممارسة. بدأت المسرحية محبوكة بمهارة ثم تحوّلت إلى فرجة رديئة الإخراج.

لقد كانت اللغة العربيــة في لبّ هذا المكر السياســي المخاتل، كان النظام يعلن تمسّــكه بهوية الشــعب وبكل مكوّناتها، ولكنه كان علــى وفاق ضمني مع الخيار المضاد، بل كان الفرنكوفونيون حلفاءَ استراتيجيين له. والسبب المكنون أنه قد اتخذ من فرنسا الحليف المؤازرَ ولـم تبخل فرنسا «الرسمية» عليه بشيء، ولكن فرنســا الحرة - بإعلامهــا، وبمثقفيها النقديين، وبمجتمعهــا المدني - لم تتوان عن التشهير بمســرحية «الانتخابات الديمقراطية» في 1999 وفي 2004، ولا بتغييــر الدســتور علــى المقــاس لضمان حــق الاســتمرار على سُــدّة الحكم (2002). وكان النظام في كل محطة تنتقده فيها أصواتٌ فرنسية حرّة على منابر الإعلام يغضب فيُخرج ورقة اللغة العربية كبديل عاجل للغة الفرنســية المتمكنة من بعــض المفاصــل الحيويــة فــي الدولــة، وكان يَتصوّر أن «فرنســا الرســمية» بمقدروها أن تضغط على «فرنسا المجتمعية» كي تلجم الأصوات الحرة.

كان النظــام قد أصــدر عام 1993 القانــون رقم 64 المؤرخ فــي 5 جويلية (تموز/ يوليــو) 1993 وهــو علــى غايــة مــن الالتــزام الحضــاري؛ إذ جعل من الصيغــة العربيــة للنصــوص القانونيــة والترتيبية المرجــعَ الوحيد عنــد كل تنازع في الشــرح والتأويل بعد أن كانت الصيغة الفرنســية هــي المعتمَدة. وهي - عند التمعــن والتدبيــر - خطــوة جريئة حاســمة لأنها تمــسّ أيضًا مجــال المنازعات مــع الأطراف الأجنبية. كما نــص القانون على تعميم اســتعمال اللغة العربية في الإدارة وفــي المحيط العــام، وعلى إدراج موضــوع العناية باللغــة العربية ضمن مخطــط تأهيــل الإدارة. ونــصّ أيضًــا علــى تحجيــر اعتمــاد أي لغــة أجنبية في المراســلات الموجهة إلــى التونســيين، وعلى تحجير اســتعمال أي لغــة أجنبية في الأعمال الداخليــة الخاصة بالإدارة والمنشــآت العامة من مناشــير وقرارات وتقارير ومراسلات. ونصّ القانون أيضًا على إتمام تعريب المطبوعات الإدارية والمنظومات الإعلامية، وعلى إعداد المعاجــم اللازمة لتوفير رصيد معرفيّ من المصطلحــات العربية في جميــع مجالات المعرفــة. ونصّ كذلــك على الإلزام بكتابة اللافتــات على المحالّ التجاريــة والعامة باللغة العربيــة، وإذا ازدوج معه الحرف اللاتينيّ فعلى ألا يتجاوز نصف مســاحة الحرف العربي. ولكنّ القانون ظلّ حبرًا على الورق.

بعد ست سنوات (1999)، حين أعلنت نتائج الانتخابات الرئاسية - المتعددة لأوّل مرة - وانطلقت أصوات النقد اللاذعة من أحرار فرنسا، أخرج النظام من أدراج النسيان ذاك القانون مبرزًا ما ورد فيه من أن عام 2000 يجب أن يكون «عام التعريب». وما إن سكن الغضب، وتواطأت فرنسا الرسمية مع بعض «مثقفيها المطواعين» الذين راحوا يزيّنون المشهد ويلمّعون الصورة، حتى عاد ملف التعريب إلى خزانة المكتب الرئاسي. وستتكرّر المسرحية الهازلة بكل فصولها ومشاهدها في الموعد الانتخابي الموالي عام 2004.

من وراء المكيافلية العبثية التي كان النظام يلجأ إليها بجعل «الحفاظ على اللغة العربية» سيفًا مسلولًا على تاج الفرنكوفونية انكشفت جملة من الحقائق. لم يكن أحد يتصوّر عمق الجحور التي كانت تتوارى في أدغالها ثقافة الاستلاب. فقد أسقط الإعلان عن تعميم استخدام اللغة العربية في الإدارة والحياة العامة القناع السميك الذي كان على وجوه الفئة الفرنكوفونية، وصحّ في هؤلاء ذاك المجاز الذي استحدثه الخطاب المعاصر: إنهم فيالق من الخلايا النائمة، يتحرّكون وظهورهم مسنودة بكتل الضغط الجائلة على أرض فرنسا، وها هم يستقوون بالآخر سافرين عن براقع الحياء الحضاري وللكيد على أيديهم مخاتلة ماكرة: فالمؤسسة التي تعهّدت بالإعلان عن ملحمة المواجهة هي مجلة جون أفريك الصادرة في باريس، والتي أسسها صاحبها - ابن تونس - بعد أن ترك منصبه الوزاري في أول حكومة عقب الاستقلال (1956). أعدّت المجلة ملفًا (جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2000) حول القضية نسجت له خيوطًا من العناوين البارزة (في تونس: هل بقي للغة الفرنسية من مستقبل؟ حملة التعريب على أشدّها - الدوافع اللامفهومة بين تونس وباريس)، ولكن المكر الأشدّ كان في ما أضافته قائلة: «إن إحياء عملية التعريب قد بَسط من جديد الجدل حول الهُوية وهي الهدية السخيّة للمتطرفين». أفبعد هذا المكر من مكر؟ إنه التلبيس المخاتل بعينه. واندفعت أقلام الوطنيين البرَرَة تكشف، وتجادل، وتفضح، واحتضنت الصحافة العربية في المشرق قسمًا هامًّا من ذاك الجدل خطته أقلام تونسية نبيلة ذات ثراء سخي من ذلك ما كتبته الباحثة خيرة الشيباني في صحيفة **الاتحاد** الإماراتية بتاريخ 16 فيفري (شباط/ فبراير) 2000

تحت عنوان «التعريب قضيّة لغويّة أم معركة وجود؟» حيث تقول:

«من المؤكد أن هذا الإحساس العميق للتونسيين بعروبتهم هو الذي جعل بعض الدعوات إلى اعتبار العروبة مرحلة فقط من مراحل تاريخ «الشخصية التونسية» الرومانية والوندالية والبربرية ولمَ لا الفرنسية، دعوات منعزلة لا تجد أيّ صدى في الشارع التونسي اللهمّ إلا لدى البعض من أصحاب الولاءات الواضحة للمستعمر القديم الذي ما زال يحرص على ربط تونس المستقلة بالمركز المستعمر سابقًا. وأصحاب هذه الدعوة هم الذين يعتبرون أن العربية هي مجرد لغة تضاف إلى اللغات الأخرى المندثرة - الرومانية والوندالية والبربرية - ويقفون إلى جانب الفرنسية التي يناضل أصحابها من أجل أن تبقى حيّة في فضاء الثقافة والفكر والحياة اليومية في تونس، بل يناضلون من أجل أن تبقى هذه اللغة - التي فرضت فرضًا في حقبة استعمارية يُفترض أن التاريخ قد طوى صفحتها نهائيًا - مهيمنة. ودون الدخول في سجال مع أصحاب الدعوة الذين يشككون في قدرة اللغة العربية على أن تكون لغة العصر، فإن ما يجب التأكيد عليه في هذا المجال هو أن الإصرار على التعريب في تونس كما في بلدان مغاربية أو مشرقية أخرى يتجاوز كونه قضية لغوية إلى اعتباره معركة إثبات وجود والمحافظة عليه، خاصة أن البعد الثقافي هو آخر حصن يمكن أن يتمسك به أبناء الأمّة العربية لتأكيد هذا الوجود وحمايته من الاندثار. فنحن مخترَقون اقتصاديًا وتابعون، وليس من السهل كسبُ المعركة الاقتصادية في وقت تعجز فيه دول وحكومات على التصدي لهيمنة الشركات المتعددة الجنسية ونفوذها. ونحن مخترَقون سياسيًا وسنظل، وإلى أن تتوحّد الإرادة العربية حول هدف واحد واستراتيجية عمل موحدة ها نحن نحوم حول المركز أو المراكز الغربية التي تُملي علينا سياساتنا تجاه شعوبنا وتجاه محيطنا الإقليمي والدولي. ونحن مخترقون ثقافيًا بسبب مخلفات المستعمر في العديد من الدول العربية خاصة المغاربية منها، وبسبب الثورة الاتصالية التي تفرض علينا تصوّرات ورؤى ونماذجَ تفكير وسلوكًا ثقافيًا ورمزيًا تصعب مقاومته إذا ما لم نعلن معركتنا الثقافية للحفاظ على لغتنا باعتبارها مستودع تصوّراتنا للعالم ولأنفسنا، وباعتبارها أهمّ أدوات تفكيرنا؛ إذ إن ملكة الترميز - كما نعلم - تبلغ أقصى تحققها في اللغة».

وتمضي السنوات ويختار مجمع اللغة العربية بدمشق لمؤتمره السنوي (2005) موضوع «اللغة العربية والمجتمع»، فيقدّم الباحث د. عبد اللطيف عبيد بحثًا بعنوان «اللغة العربية والتنمية الشاملة في المغرب العربي بين المبدأ والتطبيق - تونس أنموذجًا». وإذا به يرسم لوحة قاتمة تعيد إلى أذهاننا ذاك الفصام العميق بين الواقع اللغوي كما نريده ونتخيّله ونسن له القوانين ونخوض من أجله المعارك ونصفق فيه لتشريعات أصحاب القرار، والواقع اللغوي كما هو قائم بالفعل يتحدّانا ويُحملق بنظراته الفاقئة: «إن ما يدعو إليه أنصار اللغة القومية من ضرورة إحلال اللغة العربية محلها الطبيعي في كل المجالات، ومن ضرورة التعريب الشامل بقرار رسمي ملزم لا يزال أملًا بعيد المنال بسبب أهمية مواقع المناهضين للتعريب أو المرجئين له من جهة، وظهور دعوات جديدة في ظل العولمة يتوهم أصحابها أو يزعمون أن لا داعي من الآن فصاعدًا للتمسك بالخصوصيات اللغوية والثقافية من جهة أخرى. وفي ظل هذا الوضع يعود الجدل في أوساط النخبة بين الفينة والأخرى إلى قضية الهُوية والانتماء في علاقتهما باللغة، وتتفجر من حين إلى آخر تلك القنابل الموقوتة التي زرعها الاستعمار القديم والجديد على درب البناء الوطني والمسيرة القومية، وذلك على شكل صراعات تحرّكها توجهات لغوية وثقافية متباينة، أو في صورة سياسات تربوية تغرّب الأجيال الناشئة عن مكانها تارة وزمانها تارة أخرى».

على مدى سنوات الحكم الفردي في تونس، كان المكر السياسي قد بلغ سنمه الأعلى إذ كان النظام يتوجّس من كل صوت ينادي بالحفاظ على اللغة العربية، ناهيك عن الدعوة إلى حمايتها أو الدفاع عنها. فذاك كله - في نظر النظام - تعريض بأن القائمين على شؤون البلاد والعباد مقصّرون في أمر لغة الشعب وهويّته، وكم من رجال ارتطمت عزائمهم بجدار الصد حين حاولوا إنشاء جمعيات للحفاظ على اللغة العربية أو النهوض بها. وكان لزامًا أن يَطويَ التاريخ صفحة دولة الاستقلال الثانية حتى يستجاب لمثل هذا المبتغى. ففي 11 أوت (آب/ أغسطس) 2011 تمّ الإعلان في «الرائد الرسمي للجمهورية التونسية» عن تكوين «جمعية تنمية اللغة العربية وحمايتها». ومهم

جدًّا أن نشير إلى أنها قد اتخذت لنفسها شعارًا يتمثل في حرف الضاد تحضنه عبارة «لغتي هُويّتي»، وقد حددت لنفسها الأهداف التالية:

- تنمية استعمال اللغة العربية نطقًا وكتابة وتدريسًا.

- مصالحة المجتمع التونسي مع لغته القومية واستخدامها أداة أساسية للتواصل.

- ترشيد الحوار وتيسير التفاهم بين المتحاورين باستعمال لغة سليمة وميسّرة ومفهومة.

- تشجيع التأليف والنشر في جميع المجالات باللغة العربية.

- العمل الجادّ على تعريب أحدث المؤلفات في المجالات الإنسانية والعلمية.

- ترسيخ سنة البحث الأكاديمي في مختلف الاختصاصات باللغة العربية وإحداث نشريات علمية محكمة.

- العمل على تشجيع الإنتاج في مجاليْ الاتصال السمعي والبصري والفنون بأنواعها باللغة العربية.

ولكن السنوات الثلاث الأولى من عمر الثورة التونسية لم تكن كفيلة بإطفاء ظمأ المُنافحين عن لغة الضاد، وها هو رئيس الجمعية يُصدر في عام 2014 بمناسبة اليوم العالمي للغة الأم (21 فيفري (شباط/ فبراير)) واليوم الوطني للغة العربية (1 آذار/ مارس) بيانًا بعنوان «العربية في تونس: الواقع وسُبل الإصلاح» يُسجّل فيه خيبة الأمل بحكم غياب القضية اللغوية من «أجندات» النخب السياسية المتزاحمة. يقول الدكتور محمد عبد العظيم: «إن جمعية تنمية اللغة العربية وحمايتها بتونس، بعد النظر في واقع اللغة بتونس في جميع مستويات استعمالها وأوجه التعامل معها وبها، تعبّر عن قلقها الشديد من واقع اللغة الوطنية كما أقرّها الدستور الجديد في مادته الأولى. إنه واقع مريض وشاذ يتنافى وأحكام الدستور ويهدّد الهوية ويعيق كل مسار للتطوّر والنهوض

الوطنـي والقومـي. إن أعراض هذا الواقـع المؤلم تتجلى فـي مختلف الميادين وأهمهـا التعليـم والإعـلام والاسـتعمال العـام والإداري والمحيـط الحضـري والوضع القانوني، فالتعليم يشهد في جميع مستوياته ضعفًا فادحًا في الممارسة اللغوية تخاطبًا وكتابـة عند المتعلمين وبعض المعلمين على السـواء، والمجال الإعلامـي بمختلـف محامله وأنواعـه يعتمد لغة هجينـة ملوثة لا تمـتّ للعربية وحتى الدارجة بصلة، وهو أمر يتجلى حتى فـي قنوات الإعلام العمومي خلافًا للمنطق والقانون. كما أن لغة الشارع التونسـي، في المدن خاصة، يصعب على المسـتمع إدراجهـا ضمن الخطـاب العربي؛ إذ بلـغ التعدد اللهجي حـدًّا أصبح الهجيـن يهدّد حتـى وظيفة التواصـل والتفاهـم. وهكذا فإن المحيـط الحضري - على أهميته - صار على هيئة يصعب معها الإحسـاس بأنك تسـير في شـارع بلـد عربـي إذا اعتبرت لافتـات المحـلات ومعلقات الإشـهار والإعـلان وكل الكتابات».

ويواصـل رئيـس جمعية تنميـة اللغـة العربيـة وحمايتها بتونس تشـخيصه للوضـع اللغـوي السـائد قائـلًا: «أمـا القوانيـن المنظمـة للاسـتعمال اللغـوي فمنعدمـة أو غائبـة أو معطلـة وغيـر محترمـة. إنه واقـع يتطلب الإسـراع ببذل الجهـود الضرورية اللازمـة من قبل كل المسـؤولين والمعنييـن لإصلاحه قبل أن يزيد اسـتفحالًا وتتأكد مضاره. ولـكل مجال من المجـالات المذكورة مَن يعنيـه أمرُه وما يتعين فعلـه: فإصلاح لغة التعليـم يتطلب سياسـة تعليمية بديلة تعطي للغـة الوطنيـة الأهمية المسـتحقة وتتعلـق بالمواد والضـوارب ومناهج التعليم والوسائل البيداغوجية وإعداد المدرّسـين. والمجال الإعلامي يقتضي إعادة نظر وإحكام تنظيم يشـمل تكوين الإعلاميين ووضع قوانين فاعلة زاجرة وملزمة. والاسـتعمال العـام يقتضي حمـلات توعية هدفها مصالحـة المواطن ولغتـه وبيـان خطـر التفريط فـي اللغة الوطنيـة على جميـع المسـتويات، وهو عمل تشترك فيه السلطة وأدواتها، والأولياء بسلطتهم، والإعلام بأهمية تأثيره، ومنظمـات المجتمع المدني المهتمّة بالشـأن اللغوي خاصـة بحكم تخصّصها وواجبهـا. كمـا أن إصلاح المحيـط الحضـري يتطلب تدخـل السـلط المعنية لتطبيـق القوانيـن الموجـودة الآن والعمـل علـى تفعيلها ثـم السـعي لتطويرها

لتكـون أكثر فاعلية ونجاعة. على أن المسـتوى القانوني لا بـدّ فيه من مراجعة شـاملة تدرس واقعه وتعمـل على تحسـينه وتطويره ثم فرضـه حقيقة. وتجدر المطالبة بإنشـاء مجلـس أعلى للغة العربيـة يكون الهيكل الأساسـي والمرجع الأوّل في كل ما يتعلق بالشـأن اللغوي.

الفصل الثاني والعشرون

مِن عبَر التاريخ

إن اللغة أمرٌ جليل، ولولا خشية المَظنات واتقاءُ انفلات التأويل لقلنا إن اللغة أجلّ من أن تترك بيد السياسيين، والسبب في ذلك أن رجال السياسة يصنعون الزمن الجماعي على مرآة زمنهم الفردي، أما رجال الفكر فينحتون زمنهم الفردي على مقاس الزمن الجماعي، وحتى الذين يرتقون إلى سُدة القرار من بين المثقفين والمفكرين فقلما تراهم في وطننا العربي يصمدون أمام إغراءات المناصب، فيدفعهم حرصهم ذاك على التنازل تدريجيًا عن مبادئهم، وبدلَ أن يعتبروا أنفسَهم ضيوفًا على العمل السياسي تراهم يخلعون أرديتهم الفكرية ليلبسوا جلابيب المهابة الطارئة، فإذا تخلت عنهم السياسة ألفوا أنفسَهم غرباءَ على حقول الفكر والثقافة. فإن سلّمنا بما أسلفناه من جلال الظاهرة اللغوية بصورة شاملة مطلقة فمن المفروض أن يكون شأنها عند أمّة العرب أجلّ وأمكن. لكن الواقع التاريخي الراهن يشهد بعكس ما كان من المظنون أن تجريَ به الأحداث.

ما من خلاف حول أمر متعيّن بالضرورة، وهو أن «الوعي المعرفي» بمصير اللغة العربية، واحتمال انحجابها التدريجي من مجال التداول، وإمكان التحاقها بالألسنة الفاقدة لمقوّمات الحياة الإجرائية الفاعلة، غائبٌ أو كالغائب في واقعنا السياسي والفكري. ونكاد نجزم بأن الحوار في هذا الموضوع لن ينفع مع رجال السياسة إلا مع من كان منهم معضودًا بزاد فكري مرموق، ولن ينفع مع رجل الفكر إلا إذا كان مسنودًا في تجربته المعرفية بثقافة سياسية متينة. ونتبيّن كيف أن غياب الحقائق يفضي إلى تعطل القدرة على استشراف التاريخ، وعلى استنظار منحنياته القادمة وبما قد تأتي به الأحداث المتعاقبة. فعندما لفتت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الانتباهَ إلى أن اللغة العربية مهددة بالانقراض، وأكدت ذلك مرات (جوان (حزيران/ يونيو) 2006، تشرين

الأول/ أكتوبر 2007، ماي (أيار/ مايو) 2012) لم يكن ذلك منها انحيازًا ولا تحاملًا، إنما كانت تترجم عن تقارير علمية يتولّى إعدادَها خبراءُ محترفون يمارسون مهمّة التحليل الموضوعي الذي يسمح باستشراف المآل الذي ستصير إليه الظواهر. وما يَغفل عنه كثير منا هو أن المعرفة العلمية قد تطوّرت في الحقبة الأخيرة حتى ظهرت مجالات من الاختصاص الدقيق توشك أن تمثل حقولًا بحثية قائمة بذاتها، ومن بين تلك الأبواب الجديدة موضوع «انقراض اللغات» وموضوع «الحروب اللغوية». فالحقيقة العلمية الثابتة الآن هي أن عددًا من الألسنة البشرية ينقرض سنويًا وهو ما سينتج عنه انحسار في عدد اللغات البشرية المتداوَلة الآن. ومن الحقائق أيضًا أن حركة التاريخ أفرزت قانونًا جديدًا من التناسب العكسي: كلما ازداد عدد البشر في المعمورة نقص عدد الألسنة التي يتداولونها، وهذا القانون مناقض لما كان سائدًا في الأحقاب الماضية من التاريخ الإنساني.

كانت الحقيقة العلمية بمثابة صَفارة الإنذار هزت الوعي الإنساني المتيقظ، فقد انتبه الكنديون لتقرير نشرته مؤسّسة الإحصاء الكندية عام 1998 مفاده أن 47 لغة من بين الخمسين المتداولة في كندا قد أخذت طريقها نحو الاندثار. وانتبه الألمان إلى أن لغتهم تتدحرج على سُلم الأولويّات بحيث تتأخر رتبتها بين العشر لغات الأكثر شيوعًا في العالم، ويبرّرون مخاوفهم على أساس أن مستقبل اللغة الألمانية يبدو غير مستقر في عصر تسيطر فيه الإنكليزية على التكنولوجيا العالية. كما يتهمون الاتحاد الأوروبي بالتحيز ضد لغتهم لأن اللجان المنبثقة عن المفوّضية الأوروبية كثيرًا ما تكتفي باستخدام الإنكليزية والفرنسية. والمهم هو أن مؤسسات العمل الدولي قد تجاوبت مع الحقائق العلمية المقررة؛ ولهذا السبب أعلنت اليونسكو عن برنامج سمّته «اللغة الأمّ»، واتخذت له يومًا عالميًا هو 21 فيفري (شباط/ فبراير) من كل عام. وكان ذلك - كما سبق أن رأينا - في سياق إعلان عام 2000 «السنة الدولية لثقافة السلام»، وقد حددت اليونسكو هدفها من كل ذلك وهو حماية 6000 لغة إنسانية من الاندثار. وبتلك المناسبة شرح المدير العام للمنظمة كويشيرو ماتسورا يومئذ كيف فشل القرن العشرون في الحدّ من تسلط القوة على الثقافة

الإنسانية بما أصبح يهدد خصوصياتها المتنوعة حتى اللغوية منها. وهكذا بعثت اليونسكو لجنة استشارية للتعددية اللغوية، تكوّنت من 12 خبيرًا، عقدت أول اجتماع لها في مطلع شهر أوت (آب/ أغسطس) 2000.

ولا يفوتنا أن ننبّه إلى أن العلماء المختصين منزعجون أيّما انزعاج من هذا المشهد اللغوي في الواقع الإنساني قاطبة. وبصرف النظر عن دوافع الحنين أو بواعث الحميّة فإن هؤلاء العلماء يتحسّرون على ظاهرة الانقراض من موقع العلم الخالص، فكل لغة تموت تحرمنا من اكتشاف نسق محدد ومخصوص من منظومات العقل البشري حيث تتوالج المقوّمات اللغوية والنفسية والإدراكيّة. ثمّ إن انحجاب بعض اللغات يعطل مشروع علم اللسانيات النظرية في استكمال منظومة الأنحاء المُوصِلة إلى اكتشاف النحو الكلي كما سبق أن ألمحنا. إنها نبذة من الحقائق التي نراها غائبة عن الوعي العربي العام، وبغيابها تتعطل قدرة الاستشراف لديهم. ومن حق الراصد للمشهد العام أن يتساءل: ما عسى أن تعني تلك الحقائق حول اللغات في نفوس أهل الشأن الجماعي في الوطن العربي؟ وهل كشفها كفيل بأن يستزرع لدى النخب الفكرية والسياسية وعيًا جديدًا بالحالة اللغوية التي عليها العرب أو بالمآل الذي ستصير إليه لغتهم العربية؟ والحق أن سؤال مصير اللغة العربية لم يكن غائبًا كل الغياب عن المشهد التأملي العام، ولكنه كان كلما بُسط جاءت الأجوبة ملاطفة للوجدان، حَيِيّة في التصريح بالاحتمالات الممكنة، متكئة على القيم الغيبيّة الرافدة كما حصل في الندوة التي عقدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في الرباط بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية (في 1 - 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002) وجعلت عنوانها في قالب استفسار: «اللغة العربية ... إلى أين؟» ولم يكن زينة أن تمّ الفصل في العنوان بين عبارتين بثلاث نقط من التتابع، وهي قرينة عن الحذر والكياسة. وقد كان لكاتب هذه الأسطر شرف حضورها والإسهام في أبحاثها.

لم تمض سنوات منذ ظهور بوادر الوعي اللغوي الرسمي ضمن مؤسسة العمل العربي المشترك في (2007) حتى اتضح أن الطلاق بين الأقوال

والأفعال بائن، فبمناسبة اليوم العالمي للغة الأم (21 فيفري (شباط/ فبراير) 2012) صدرت وثيقة بعنوان «بيان المشرق والمغرب من أجل تصحيح وضعية اللغة العربية» تعاونت على إعدادها «الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية» مع «المرصد الأوروبي لتعليم اللغة العربية» ومقرّه باريس. وقد وقع على البيان «أكثر من 520 من الشخصيات من كل أنحاء العالم، من بينهم إعلاميون وأكاديميون وكتاب وشعراء ونشطاء وعلماء ومتضامنون ...». وقد جاء فيه بعد الديباجة: «الشواهد الماثلة أمامنا جميعًا، وما تنادى له المخلصون في جميع أقطار المشرق والمغرب، تدلّ كلها على أن اللغة الأم، والعربية بشكل رئيس، تعاني حاليًا من وضع بائس، نذكر من أبرز مظاهره:

- تهميشًا كبيرًا - بوعي أو بدون وعي - للغة الأم بشكل واسع وأحيانًا مُمَنهج، وذلك في التعليم والبحوث والإعلام والإعلانات والمعاملات والشارع وسائر مناحي الحياة، تستوي في ذلك أقطار العالم العربي، على اختلاف في النسب.

- انحسارًا خطيرًا للغة الأم التي يفكر بها الناس، مما انعكس سلبًا في قلة الاهتمام بما ينتج من أدب وثقافة وعلوم ومعارف وضعف القراءة في مختلف البلدان الناطقة بالعربية وانحسارها في طبقات المتخصصين أو الهواة قليلي العدد ومحدودي التأثير.

- تحولًا تدريجيًا للغة العربية إلى لغة شعائرية وانحسار استعمالها في إطار تعبدي وذلك لفائدة لغات أجنبية، مع ثنائية لغوية غطت مساحات الوجود والوجدان فلا هي سمحت بإبداعات باللغة الأم ولا هي سمحت بإبداعات باللغات الأجنبية إلا ما قلّ وندر.

- غيابًا كليًا للسياسات الإرادية المتكاتفة الوطنية منها أو الإقليمية من أجل ضبط سياسة لغوية صارمة توقف المدّ العبثي للتهميش الثقافي وتحدّ من التلوث اللغوي الذي صار يسِمُ حياتنا كلها».

في نفس السياق يجدر بنا التذكير بأن اتحاد الدول الأوروبية قد اتخذ منذ

عام 2001 يومَ 26 أيلول/ سبتمبر يومًا قوميًا أوروبيًا لحماية اللغات الأوروبية سمّاه «اليوم الأوروبي للغات». وهو في أدبياته المعلنة يهدف إلى التنوع اللغوي ولكنه في خطته الفعلية يرمي إلى «حماية اللغات الأوروبية من المهاجرين الذين يفدون إلى أوروبا من دول العالم الثالث ودول شرق أوروبا». وتقول المفوّضية الأوروبية: «إنه من الواجب الوطني على الأوروبيين حماية لغاتهم من الجيل الأول والثاني من المهاجرين الذين لا ينطقونها بشكل سليم، ما يشوّه اللغات الأوروبية؛ حيث لعب الهنود والباكستانيون والبنغاليون والصينيون والفلبينيون والإيرانيون وغيرهم من الشعوب دورًا في تشويه اللغات الأوروبية لأنهم لا يعرفون نطق كل حروفها بشكل صحيح، ما يؤثر في سلامة اللغات الأوروبية مع مرور الزمن. في نفس السياق، وبفعل مضادّ، عقدت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ما أسمته «المنتدى الأوروبي الأوّل للنهوض بتدريس اللغة العربية في الغرب» وذلك بتاريخ 12 - 13 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2009 في مقرّ اليونسكو بباريس، وحظينا بحضور أشغاله وتقديم بحث حول «تطوير الكتب المدرسية والمناهج وطرق التأليف وتكوين المدرسين».

إن اللغة في صميم السياسة، وإن الصراع محور محرّك للسياسة لأنه مكوّن أساسي في تاريخ البشر. وإن الحروب عامل جوهري من عوامل الأحداث المحددة لتواريخ الأمم والشعوب، ومن الفلاسفة فريق ذهبوا إلى القول بأن تاريخ الأمم هو تاريخ حروبها. ولكن الذي يخفى على الإنسان هو أن الحروب اللغوية بين المجموعات البشرية ليست أقل ضراوة من الحروب العسكرية المكشوفة، وأن الصراعات اللغوية بين معاقل الثقافات قد تحتدم فتشعل فتائل حرب تجارية واقتصادية وعسكرية؛ لأن اللغة من خلال الثقافة والثقافة من خلال اللغة هما الأمر الوحيد الذي به يتحقق الانتصار أو الانهزام، فيركن في الزمن ويدوم في التاريخ حتى يستمر، فإذا ثبت وحالفته ظروف البقاء كان في نتائجه أقوى من أي انتصار عسكري إن كان انتصارٌ، وأفظع من أي انهزام مبدئي. ولو أراد الإنسان أن يعيد كتابة تاريخ البشرية من خلال صراعاتها اللغوية لتمكن من إنجاز قفزة نوعية في معايير التفسير، ولاستطاع تحقيق ثورة عميقة في مقاييس التأويل، ولعله قادر أن يُرسيَ مرجعيات جديدة في استشراف

حركة التاريخ على المنظور المستقبلي؛ قريب المدى منه، ومتوسطه، وبعيده. وهل نحتاج إلى استدلال مستفيض نبرهن به على مقاصد الثقافة الكونية، وما يُضمره فرسان التخطيط الاستراتيجي للأممية الزاحفة وللكونية الضاغطة مَرّة برخائها الموعود ومَرّات بأزماتها الكارثية، والحال أن تنافسَ العظماء الدوليين على كسب مراكز النفوذ وصراع الكبار على الإمساك بمفاتيح الكونية إنما يرتديان الثوب اللغوي في كل جولة من جولاتهما؟ وهذا حكم يَصْدق على الصقور منهم وعلى الحمائم. ولن تنسى الذاكرة العربية - من بين سلسلة التواريخ السوداء - تاريخ 09/ 07/ 2011 يومَ تمّ تقسيم السودان إلى قطريْن. إن إنشاء «جمهورية جنوب السودان» لئن مثّل هزّة كبرى في صميم الوعي القومي فإن اتخاذ تلك الجمهورية اللغة الإنكليزية لغة رسمية للدولة قد مثّل صفعة قاسية على وجه التاريخ العربي؛ والحالُ أن كل القرائن الموضوعية كانت تفترض أن تكون اللغة العربية هي الجامعَ المشترك الأدنى لكل فئات المجتمع السوداني، وليس من لغة أخرى بقادرة على أن تكفل ذاك الرابط اللغوي الضامن للانتماء التاريخي المشترك. ومن يومها دُق إسفين في قلعة الهُوية الوطنية الشاملة.

إن الضمير الإنساني المتسامي على أيديولوجية الذرائع وفلسفة المنافع ما انفك يتوجّع خوفًا من غلبة مقاييس المادة على معايير القيم. وهذا هو السوس الذي سينخر معمارَ الإنسان ككائن أخلاقي، لأنه يهدد في الصميم جوهرَ المقولة التي آمن بها كل شرفاء الفكر الإنساني ألا وهي «حوار الثقافات». ولا يخشى الضمير الثقافي العام اليوم شيئًا كما يخشى خروج قطار الثقافة الإنسانية عن سكته السّويّة، ولا يساور المثقف شيء كما يساوره الخوف من إمعان الفلسفة الذرائعية الكونية في بسط نفوذ ثقافي يمارس الإقصاء ويُصرّ على الإلغاء. إن الركن الثقافي - في الصراع الدولي الجديد - يبدو للنظرة العجلى أوهن الأركان إذا ما قيس إلى السياسي والاقتصادي والعسكري، ولكنه في التقدير المتبصر الوئيد هو أقواها لأنه أعمقها وأبقاها. وحتى إذا جارينا الوهم وقلنا إن سلطة الثقافة أقل شأنًا وأضعف إجراء وأبطأ إنجازًا من سلطة القرار ومن سلطة المال فإنه لا مناص لنا من التسليم بأن المجموع هو سلسلة. وفي

منطق المنظومات يعلم الجميع بأن أقوى حلقات السلسلة هي أوهنها، لأنها تفرض على سائر الحلقات أن تسير حسب خطوتها وإلا انفرط العقد. هي إذًا الحرب الثقافية الشاملة، أو قل هي الحرب العالمية الثقافية، وهذا الجزم ليس توسّلًا بالمجاز ولا هو اتكاء على خطاب متأدلج جديد. وهو بعيد قطعًا عن صيحات الاستنفار التي تأتي تدرّعًا من الخوف المتولد عن عقدة الاستنقاص الذاتي، وإنما هو ما هو لأن هذه الحرب الجديدة تعلن بنفسها عن نفسها أنها حرب، وتعلن بنفسها عن نفسها أنها ثقافية.

وبنفس المنهج بوسعنا أن نستشفّ كيف أن لهذه الحرب مقصدًا محددًا، وكيف أن لها جسرًا متحرّكًا، فأمّا المرمى فهو نسف مقوّمات الذات، وأمّا المطيّة فهي تقويض اللغة. هنا - على وجه الدقة والتعيين - تنبثق في وضوح صارخ مجموعة من الحقائق الجديدة التي يتولد بعضها من بعض بفعل المجادلة الذاتية؛ أولاها أن الثقافة العربية تأتي في مقدمة الثقافات التي تستهدفها الحرب الجديدة، وهذا الاستهداف يتستر - في مدّ وجزر بين الخلط الماكر والدسّ المفضوح - بستائر صراع القوميات أو بأردية صراع المعتقدات. وثانيتها أن اللغة العربية الفصحى هي الرأس الذي يُراد اجتثاثه بشكل قاطع لا رجعة فيه. إن السؤال المتعلق بمصير اللغة العربية ربما كان فيما مضى ومن خلال منعطفات زمنية وتاريخية مختلفة ضربًا من الاحتشاد الوقائي، وقد كان بالفعل كذلك منذ بداية النهضة العربية الحديثة، واستمرّ على ما هو عليه عندما جثم الاستعمار، ثمّ تمكن واشتدّ طيلة سنوات المقاومة والتحرير. ولكنه في هذا الزمن الجديد، ومع تفتق التاريخ عن الاستعمار الثقافي الجديد، قد غدا سؤالًا راهنًا، ضاغطًا، حارقًا، لا يحتمل التأجيل، بل أضحى من أمهات الأسئلة لأنه بثقله الرمزي يقوم مقام أركان الصراع الكلاسيكية كلها؛ السياسي والحربي والاقتصادي والفكري.

غير أن بين المسألة اللغوية فيما سلف وما هي عليه الآن فروقًا بالغة الدقة ولا سيما في ارتباط القضية بخلفياتها السياسية والحضارية. فمن قبلُ - في حقبة الاستعمار التقليدي وما تلاها من موجات التحرر والانعتاق - كان

الخطاب السياسي الرسمي لدى السلطات الاستعمارية يتفصّى من مسؤولية العداء الثقافي، ويتنصّل تبعًا لذلك من كل المرامي الحضارية البعيدة، ويقدّم نفسه على أنه حركة تمدينيّة ذات مقاصد إنسانية نبيلة، وهكذا كان الخطاب الاستعماري خطابًا تبشيريًا يخاتل ليتستر على قناعات أصحابه بأفضليتهم الثقافية. أمّا الحقيقة الجديدة - ولا سيما بعد انقلاب العالم الحُرّ على قيمه التي أسّسها منذ نهاية القرن الثامن عشرَ، وانتكاس مرجعياته التي كانت أعمدة لما أسماه بالمجتمع المدني - فتتمثل في تحوّل الخطاب الرسمي من خطاب يوازن بحذق سياسي بين المصرّح به والمسكوت عنه إلى خطاب مجاهر يعلن استعلاءه الحضاري ويكاشف بتهجين الآخر ولا يتردد في إبراز قناعاته التي تشرّع لأفضليته الثقافية بناء على دونيّة سائر الثقافات الإنسانية.

إن المسكوت عنه قد خرج إلى فضاء المصرّح به، وإن اللغة واقعة في قلب الرحى ضمن الحرب الجديدة؛ حرب الاختراق الثقافي التي تحتكم إلى استراتيجية الاستهداف في كل أضرب الصراع على واجهاته الأربع. وبناء على ما سلف تبرز لنا اليوم الحقيقة الأجدّ، فعلى مدى الحقب التاريخية الثلاث: حقبة ما قبل الاستعمار، وحقبة الاستعمار، وحقبة ما بعد الاستعمار، كان العدوّ الكبير للغة العربية هو لغة المستعمر. أمّا الآن فإن العدوّ الأكبر لم يعد فقط اللغة الأجنبية بقدر ما هو الثقافة الأجنبية إذا ما تسربت إلى القناعات الحميمة، فأصبحت متحكمة في الآليات النفسية عبر التحكم في أدوات التفكير. إنه التسلل إلى كوامن الذات الفردية المؤدّي إلى السيطرة على منافذ الذات الجماعية. إنه الاستلاب كما لم يستطع علماء الثقافة أن يسيّجوه ويحددوه؛ أن يصبح الفرد العربي ناطقًا باسم المرجعيّات التي يريد الآخر أن نقوم نحن بمهمّة ترويجها والإشادة بها. وكم من عربيّ حذق اللغة الأجنبية حذقًا عاليًا وظل في قمة وعيه الحضاري الملتزم! وكم من عربي يتلكأ لسانه بلغة الآخر، ويرطن بها رطنًا وهو على غاية الوهم بأن سبيل الخلاص التاريخي يبدأ باستيراد الأنساق الذهنية ولو بأغلى الأثمان!

كل الحروب أصبحت إذًا ترتد إلى الحرب الثقافية، وكل الثقافة ترتد هي

الأخرى إلى الوعي اللغوي طردًا وعكسًا. وفي هذا المنعطف الاستثنائي الذي يشهد على تكتل جديد للمنظومات الإنسانية لم يسبق له نظير في تاريخ الثقافات تجد المعرفة العلمية المتصلة بالظواهر اللغوية مسوّغها الأكبرَ. فهناك جملة من الحقائق جلاها العلم اللساني واعتمدها بشكل كلي، وأهله كانوا واعين بأنها ليست اكتشافات بالمعنى الحقيقي، بل إن بعضها يُعدّ من البديهيات، ولكن الحدث الجديد تمثل في إيضاح أمرها وتأهيلها إلى منزلة المفاتيح الإجرائية الناجعة. لذلك لا نفتأ نكرّر بأن السلاح الأقوى في الحرب الجديدة هو العلم والمعرفة، ولا تناقض بين العلم والانتماء، ولا تضارب بين العقل والحميّة، فهل من مرتاب يشكك - بعد الذي عرفنا - في أن قضية اللغة العربية هي قضية أمن قومي بكل مضامينه وارتداداته؟

إن اللغة محورٌ جوهريّ في الصراعات السياسية الكبرى عبر كل الحقب التاريخية. ومن المأثور عن شارل ديغول قوله: «لقد صنعت لنا اللغة الفرنسية ما لم تصنعه الجيوش»، فالصراع اللغوي واقع في قلب الحدث من العلاقات الدولية، فهو أحيانًا صراع مباشر بين القمم كما هو جار بين الفرنسية والإنكليزية، وقد سبق أن خرج به إلى العلن العالم ريني إيتيامبل منذ عام 1964 في كتابه المدوّي **هل تتكلمون الفرنجلية؟** وهو أحيانًا أخرى صراعٌ غير مباشر وذلك عن طريق النزاعات الإقليمية؛ تمامًا كما يقع في الصراع العسكري. ولقد بات بديهيًا أن الساحة الدولية ملأى بهذه النزاعات اللغوية التي تترجم عن صراع سياسي، أو ملأى بنزاعات سياسية تتوسل بصراعات ثقافية لغوية. غير أن الحرب اللغوية حرب صامتة تتسلل نسيجًا مكينًا بين ألياف الصراع السياسي. ومعلوم أن الألمان حين خرجوا مهزومين من الحرب العالمية الثانية لم يكن بوسعهم ولا بوسع المتكلمين بلغتهم أن يجدوا اللغة الألمانية ضمن المحافل الدولية المتعاقبة، فقد استقرّ أن اللغات الرسمية المعتمدة في العمل الدولي المشترك - ضمن هيئة الأمم المتحدة وكل المنظمات التابعة لها - هي الإنكليزية والفرنسية والروسية والصينية والإسبانية، ولم يشفع للغة الألمانية التراث الفكري الضخم الذي كتبه أهلها بها لأن للهزيمة السياسية سلطانًا على القيم اللغوية. وفي مطلع عام 1974 أضيفت اللغة العربية إلى اللغات المعتمدة

في المنظمـات الأممية، فأصبحت اللغات المتداولة رسـميًا سـت لغات، وهذا يعني أن آليـات الترجمة في المسـتويين الفـوري والمكتوب قد اسـتوعبت كمًّا هائلًا من الخبرات، وأن اللغة العربية قد اتسع حضورها وانفسح إشعاعها.

إن المسـألة تعنينا هنا في سـياقها الثقافي الإنسـاني، فالتحـاق العربية برتل اللغات المعتمدة رسـميًا أسـبغ عليها سـمة العالميـة، ومن ثم يعيـد إليها بعض الإنصـاف التاريخي بعـد حيف طويـل سـبّبته حقبة الاسـتعمار. ولكـن القراءة الحصيفـة للأحداث هي التـي تقرن الثقافي بالسياسـي، وجليّ هنا أن مسـاعيَ العـرب إلى إدخال اللغـة العربية لم يكن لهـا أن تؤتيَ ثمارهـا - وقد طالت - إلا بفضـل الزخم السياسـي الذي ارتقـى بهم إلى منزلـة عليا بفضل مـا حققوه عام 1973: من الناحية العسـكرية أولًا، ثم من الناحية الاقتصادية على مستوى الطاقة عالميًا، وأخيرًا من حيث حسن إدارة الموقف الدولي وبراعة توظيف كل الجوانب في مصبّ واحد. وعلينا أن نسلم الآن بأن الذي جاء باللغة العربية إلى المنتظم الأممي وكل المحافل الدولية هو الانتصار السياسـي الذي يغيّر معادلة التوازن بين الدول، وهذا من البديهيات، ومَن شكّ فيه أو رام دليلًا آخر فليتذكرْ بأن ذلك الـوزن الجديد الذي اكتسـبه العرب هو الذي ثنـى الإرادة الدولية فلم ينته عام 1974 حتى اسـتضافت الأمم المتحدة المناضل ياسـر عرفات لتصغيَ إليـه لأول مرة وذلـك بتاريـخ 13 تشـرين الثاني/ نوفمبـر 1974، فتحدث إلى العالـم بلغة الضاد، وأسـمعَ العالـمَ كيف يتغنى السياسـي بإيقاع اللغة الشـعرية النابضـة: «جئتكم وغصـن الزيتون في يدي، فلا تسـقطوا الغصـن الأخضر من يدي». ولمّـا مات محمود درويش في غرفة العمليات الجراحية (9 أوت (آب/ أغسطس) 2008) تذكر الناس أنه هو الذي كتب تلك الكلمات للمناضل ياسر عرفات الذي سـبق له أن اغتيل في غرفة التسـمّم الصحي (11 تشـرين الثاني/ نوفمبر 2004).

إن اللغـة ظاهـرة طبيعية؛ بمعنى أنها تسـير من تلقاء كينونتهـا وَفق نواميس خفيّة تحدد سيرها بشكل مطلق يَصْدق على كل الألسنة البشرية، ثم بشكل مقيد ينطبق على الألسنة الطبيعية، كل لسـان منها على حدة بحسب خصائصه الذاتية

وبحسب طبيعة الأسرة التي ينتمي إليها والفصيلة التي يندرج في خانتها. ولكن الحاصلَ الأهم هو أن الإنسان بوسعه أن يتدخل في الظاهرة اللغوية - تماما كما يتدخل في عديد الظواهر الطبيعية الأخرى - فيحدد مسيرتها ويتحكم في مجريات أحداثها. وقد تصل الإرادة البشرية في توجيهها للظاهرة اللغوية إلى حدّ إبادتها وهي في أوج تألقها، أو إحيائها وهي على عتبة مدافن التاريخ. وليس انتشار اللغات الأجنبية في البلاد التي عرفت الاستعمار إلا شكلًا من أشكال تدخل إرادة البشر في مسيرة التاريخ الطبيعي، وليست عملية التعريب التي خططت لها البلادُ العربية - في انفراد أو في تآزر - إلا صورة من صور نفوذ الإرادة البشرية ومَضاء العزم السياسي لإعادة التوازن إلى طبيعته، ولكي ينصف التاريخ شعوبًا ظلمتها الأحداث. ومن وراء كل ما أسلفناه يتضحُ الاقتران الحتمي بين البعد اللغوي في الميزان الحضاري ومقوّمات الهوية الثقافية. وهي حقيقة متجددة باقية دائمة، وهي اليومَ أشدّ وضوحًا وأكثر انكشافًا بحكم تسارع نسق الأحداث على درب التاريخ، فلم تعد الظواهر اللغوية تحتاج إلى مجهر لتكبير خصائصها التطورية وإنما هي تدرَك بالعين المجردة، ولم يعد تدخل إرادة البشر في حياة اللغة محتاجًا إلى البراهين.

إن لنا في التاريخ عبرًا ومواعظ، فلقد اجتمع في الولايات المتحدة من الأجناس والأعراق ما لم يكن يسمح في بدئه بأي تواؤم ثقافي، ولكن الرابطة اللغوية - في إطار اللغة الإنكليزية - قد جسّمت هُويّة قوميّة ما كان لها أن تتشكل لولا التوحيد اللغوي الذي هو من صنع الإرادة البشرية. وكانت «الجمهوريات» الروسية في مطلع القرن العشرين على قاب قوسين من تفتت لغوي حتمي كان سيؤدي قطعًا إلى امّحاء اللغة الروسية المركزية وانبثاق عشرات الألسنة المتداولة في شكل لهجات متوزعة بحسب المجموعات العرقية والدينية، ولا شكّ في أنها كانت ستتحوّل إلى لغات رسمية تحمل أعباء التربية والتدوين والخطاب الرسمي والإنتاج الفكري والإبداعي، ولكن إرادة الإنسان قد تدخلت إذ قامت السلطة السياسية المركزية بما أسمته حملة التنقية اللغوية فقاومت نزعة اصطناع اللهجات العامية وخططت لإعادة نشر اللغة الروسية، فأنقذتها من التلاشي بل وجعلتها صاحبة السلطة الأولى على حساب

كل اللغات الإقليمية الأخرى، إلى أن دالت الأحداث فعاود التاريخ حركته الارتجاعية ولكن ذلك - في الحالة الأولى كما في الحالة الثانية - شاهدٌ بين أيدينا على نفاذ تدخل الإرادة البشرية في حياة اللغة ومصيرها.

واليابانيون لمّا استعمروا كوريا منعوا فيها تداول اللغة الكورية، ولما استقلت البلاد (1943) جاء أوّل مرسوم في أوّل عدد من جريدته الرسمية يحظر تداول اللغة اليابانية. واحتشد الكهول والشيوخ ليلقنوا الأطفال والشباب لغتهم القومية، ولم تنطلق السنة الدراسية يومئذ إلا وقرار الإنسان قد امتطى سفينة التاريخ. وعندما انتصر هوشي مينه حسم القضية اللغوية وأعلن فتنمَة المدارس والكليات، فرجاه أساتذة كلية الطب إمهالهم بعض سنوات، فأمهلهم تسعة أشهر وحسم الأمر، فلم يتظلم التاريخ ولا شكا بأوجاعه الإنسان، وقال هوشي مينه قولته الشهيرة: «لا انتصار لنا على العدوّ إلا بالعودة إلى ثقافتنا القومية ولغتنا الأم، فحافظوا على صفاء لغتكم كما تحافظون على صفاء عيونكم، حذار أن تستعملوا كلمة أجنبية في مكان بإمكانكم أن تستعملوا فيه كلمة فيتنامية». وفي الصين كان أوّل قرار بعد نجاح ماو تسي تونغ عام 1949 هو المتصلَ بالتوحيد اللغوي وبمركزية الأداء التواصلي. كان على كل صيني أن يتكلم اللغة الخانيّة لغة بيكين - وأن يتخلى عن اللغة الإنكليزية وعن كل اللهجات الأخرى المتداولة، حتى ولو كان بينها ما يرقى إلى منزلة اللسان المنتظم. ولم يقم تعقد نظام الكتابة حائلًا دون الإرادة الإنسانية وانصياع التاريخ، فاللغة الصينية تستوجب في تشكل كتابتها بحسب الصور المحتملة التامة 2200 حرف، فابتدعوا لذلك آلة طباعية تستوفي حقوق اللغة. واللغة اليابانية التي هي عند أهلها الأداة التواصلية في التربية والتكوين والبحث والتصنيع تقوم على 2600 حرف، وقد ابتكروا لها أجهزتها الفنية للكتابة والرقن والطباعة.

لقد سبق للنورمانديين أن غزوا في عام 1066 للميلاد بلاد الإنكليز، وأحلّوا لغتهم محل لغة أهل البلاد. ودام الأمر زهاء القرنين وأصبحت اللغة الغازية خلالها لسان التداول في كل المؤسسات، وضاع من لغة أهل البلاد

ثلثها لمجرد أنهم استبدلوا بألفاظهم الأنكلوسكسونية مصطلحات إفرنجية، وظلت البلاد تقاوم الحضور الاستعماري حتى تحرّرت، وكان إلقاء خطاب العرش عام 1362 باللغة الإنكليزية حدثًا رمزيًا بالغ الإفصاح. وصدر في العام نفسه قرار سياسي جعل اللغة الإنكليزية لغة المحاكم، ولم يأت عام 1385 حتى عمّت اللغة الوطنية كافة مؤسّسات التعليم. وبدأت تتقلص حالة الفوضى اللغوية إذ أصبحت لغة الوسط الشرقي لإنكلترا والتي انبثقت عنها لغة العاصمة لندن هي اللغة الجامعة، ولم يكد يحل القرن الخامسَ عشرَ حتى سادت الإنكليزية وانحسرت تمامًا لغة الإفرنج.

إن اللغة الفرنسية كانت في القرن العاشر للميلاد لهجة يتكلمها أهلُ الحاشية الملكية، وكانت اللاتينية يومئذ هي لغة الأدب والعلم والمعرفة، وتطورت اللهجة الفرنسية وارتقت في سُلم الاعتبار الاجتماعي. ولكن اللاتينية ظلت لغة المؤسّسات الجامعية، ولهذا السبب سُمّي الحيّ الذي هي موجودة فيه بالحيّ اللاتينيّ نسبة إلى اللغة التي ظل تداولها هناك مستمرًّا على وجه الاستثناء. وتأسست جامعة السربون عام 1257 على يد اللاهوتي روبير دي سربون، ولكن اللغة الفرنسية لم يستقرّ أمرها ولم تترسّخ منظومتها إلا عند إنشاء الأكاديمية الفرنسية عام 1635. ومنذئذ أصبح أمر اللغة شأنًا من شؤون الدولة، ولم ينصّ الدستور الفرنسي على لغة البلاد بحكم أن ذلك من بدائه الأمور، ولكن الفرنسيّين حين لاحظوا التنوّع اللغوي الطارئ على تركيبة مجتمعهم سارعوا عام 1992 إلى تنقيح دستور بلادهم كي ينصّ على أن اللغة الفرنسية هي لغة البلاد شعبًا ودولة. اتضح جليًّا يومئذ كيف أن شعبًا سبق له أن أوقد مشعل الحرية الإنسانية، ورفع راية التنوّع البشري الخلاق، وتعلق بقداسة الانتماء إلى الوطن بعيدًا عن معيار الأعراق والأديان، يلوذ بركن اللغة محتميًا بها من ضياع سمات هويته. وما لبث ذاك التنقيح الدستوري أن أصبح مسوّغًا لتشريعات قانونية أخرى، فقد كان مرتكزًا اعتمدته الحكومة في مفاوضاتها حول اتفاقيات التجارة الدولية في مطلع تسعينيّات القرن العشرين استعدادًا لمؤتمرها الموعود لتاريخ 15 أفريل (نيسان/ أبريل) 1994 في مراكش، حيث تمّ فعلًا الإعلان عن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

وخاضت فرنسا يومئذ حربًا دبلوماسية عنيدة ضد الأمريكان الذين كانوا يريدون تعميم مبدأ الحرية التجارية، على أساس أن كلّ منتج هو سلعة في سوق التبادل، بما في ذلك الإنتاج الفني كالكتاب والأشرطة السينمائية والأشرطة الغنائية وكل ما هو من فصيلة الإبداع. وكان الفرنسيون يريدون التمييز الصريح بين الإنتاج المرتبط بعالم الماديات والإنتاج المتصل بعوالم الرمز، وانتصر الفرنسيون فيما اصطلح عليه بالاستثناء الثقافي، ثمّ حرصوا على إدراجه ضمن بنود الدستور الموحّد لدول الاتحاد الأوروبي بعد أن دفعوا بمجموعة الدول الفرنكوفونية إلى تزكيته في مؤتمرهم الدوري الذي انعقد في هانوي عام 1997 والذي اعتلى فيه بطرس بطرس غالي منصب الأمين العام للمنظمة الفرنكوفونية. وهكذا تهيأ للفرنسيين المناخ المناسب لإصدار قانون أطلقوا عليه القانون المتعلق باستعمال اللغة الفرنسية، ولكنه اشتهر بقانون توبون على اسم وزير الثقافة والفرنكوفونية جاك توبون الذي أعده. وشيئًا فشيئًا أصبح الناس يتحدثون عنه بمصطلح «قانون حماية اللغة الفرنسية»، وتمّ سن هذا القانون في 4 أوت (آب/ أغسطس) 1994. وصدر الأمر الرئاسي بتطبيقه في 3 آذار/ مارس 1995، وقد جاء في فصله الأول: «إن لغة الجمهورية طبقًا للدستور هي اللغة الفرنسية، وهي الركن الجوهري في السيادة الفرنسية وفي تراثها. وهي لغة التعليم والعمل والمبادلات والمصالح العمومية، ثمّ هي الصلة الفضلى بين الدول المكوّنة للمجموعة الفرنكوفونيّة».

إننا في سياقنا هذا نصرف النظر عمّا صاحب هذا القانون وعمّا تلاه من جدل واسع حول وجاهة الإجراءات التنفيذية التي نصّ عليها الأمر التطبيقي؛ لأننا لا نبتغي إلا الاستدلال على الرابطة المتينة بين الهوية واللغة، ولا نروم إلا إجلاء الشاهد على نبل الإحساس بالحميّة الوطنية من خلال أداة التخاطب الرسمية. والأهمّ من ذلك كله هو إثبات وجاهة القرار الصادر عن السلطة السياسية، وبالتالي تأكيد ما يُصطلح عليه بالتشريع اللغوي. ولقد تطرّق ذاك القانون إلى إجراءات في سياسة الدولة تربط بين البحث العلمي واستعمال اللغة القومية، وعَلقت على ذلك الربط تسخيرَ الدعم المالي لإنجاز الأبحاث العلمية. كما تطرّق القانون إلى إجراءات زجريّة فيما يتعلق بالتهاون في استعمال

اللغـة في الحيـاة العامة ولا سـيّما في مجـال الإعلام والإعلانـات. إن الوقوف عنـد «الحالة» الفرنسـية أمـرٌ مهمّ للغايـة لمن يروم اسـتقاء المواعـظ من تاريخ الأمم والشـعوب. والحالة الفرنسـية تقدّم لنا أنموذجًا لمفهوم التشـريع اللغوي ولتطوّر آلياته وامتـداد تأثيراتـه، وهي تعيـننا على المقارنة الضدّيّة، ثم هي تمهّد لنا السـبيل كي ندرك - بعدئذ - مدى حجـم التناقض التاريخـي الذي يجترحه الآخرُ حين يتقصّد نسـف الهويّة العربية بضرب أركانها مـن الداخل. وغيرُ بعيد أن يكـون في اسـتجلاء مثال الرابطـة المكينة القائمـة بين الفرنسـيّين ولغتهم ما يوقظ الحسّ لدى أولي الأمر من أصحاب القرار السياسي في وطننا العربي، بل غيرُ بعيد أيضًـا أن يكون في ذاك المثال ما يخِز الضميرَ الحضاري المتثائب عند فئة من «المثقفين» ما انفكوا يتكاثرون عددًا وما فتئ احتشـادُهم يَستجمع مزيدًا من الأعتاد تسـخو عليهم بها جهات متنائية على خريطـة الجغرافيا، متواطئة في مقاصد التاريخ.

لقد سبق لجلبيـر كونت - عضو الأكاديميـة الفرنسيـة - أن أصدر بتـاريخ 15 جويليـة (تموز/ يوليـو) 1978 بيانًـا جعل عنوانـه «اللغة هـي الوطنية» قال فيه: « إن اللغة هي الهُوية الوطنية، إنها الوطن الحيّ المتدفق الذي يَسـكن قلبَ كل واحد منا». وكان ميشـيل فيشـاي رئيـس «الجمعية العامة لمسـتعملي اللغة الفرنسية» يماهي بين اللغة والوطنية ويقول «إنك إذا سلبت البلاد عنوان انتمائها الوطني وهو اللغة فكأنك سلبت من كل فرد عنوان ذاتيته». وحين حاول رئيـس الحكومـة الاشتراكـي ليونـال جوسبان الاعتراف باللغات المتداولة على أرض فرنسـا - غيـر اللغة الفرنسـية - ثار عليـه الجميع وصـاح وزيـر الداخلية يومئذ شـوفانمون قائـلًا: «إن الاعتـراف باللغـات الأخرى هـو بمثابة إعـلان الحرب على هُويتنا وسـيفضي ذلك إلى بلقنة البلاد». ويتجـدد الموعد وتظل الخيارات واحدة باقية كالرباط الجامع بين اليسـار واليمين، بين الاشـتراكيين ورثة ميتران والقوميـين ورثة ديغـول، وها هو فرنسـوا هولانـد - الاشـتراكي - يخطب في 27 أيلول/ سـبتمبر 2012 أمام سـفراء فرنسـا على كافة بلدان العالـم قائلًا: «إن الدفاع عن اللغة الفرنسية هو دفاع عن هويتنا وعن قيَمنا». وها هو أيضًا يخطب أمام القمة الفرنكوفونية في دورتها الرابعة عشـرة يوم 13 تشـرين الأول/ أكتوبر

2013 فـي كنشاسـا مردِّدًا: «لغتنـا هي هويتنا». فكـم في التاريخ مـن عبرة لمن يعتبر، وكم في الثقافات الإنسانية من عظة لمن يتعظ!

خاتمة

إن اللغات تترك على عواهنها فتتغير وتتبدل فتستحيل عبر القرون من هيئة إلى هيئة حتى تنحلّ إلى ألسنة تتغاير، ثم تنفصل عن الأم الأولى، ثم يتباعد ما بينها من أواصر النسب حتى تتمايز وتتباين فتمسي ألسنة مختلفة. غير أن تبدّل اللغات وانسلاخها عبر الزمن قد تحفّ بهما ظروف تاريخية تكبح نزوع الظاهرة الطبيعية نحو التبدل، فيستمرّ كيانها، ويُكتب لها الدوام فتبقى، ويتعطل حيالها قانون التاريخ القاضي بفنائها عبر الانسلاخ.

إن اللغة ظاهرة طبيعية واجتماعية في آن واحد، فهي تتولد، وتحيا فتنمو، والإنسان - فردًا وجماعة - يتدخل في مجريات أوضاعها، فيزكيها ويفسح لها المجال كي تزدهر وتبقى، أو يُزهد فيها ويُعْرَض عنها فيُدفعُ بها نحو التلاشي والاندثار. وما إرادة الإنسان إلا سلطة القرار الذي هو سياسي أو لا يكون. إنه الشاهد على الموالجة الفعالة بين اللغة والهوية، وبناءً على ذلك سرى بين خلجات الوعي الجماعي أن التشريع اللغوي كالراية التي ترتفع عاليًا على سطح معمار الهويّة. وليس للامتزاج الوثيق بين القرار اللغوي والقرار السياسي من تفسير ولا تبرير إلا أنهما ينصهران في مِرجَل الهوية. ولن نكون على شطط لو اعتبرنا ذلك من الظواهر الإنسانية الكلية؛ نعني أنها جامعٌ مشترك بين الثقافات، وجامعٌ مشترك بين حيثيات التاريخ مهما تباعدت حقبه.

ألا إن صيانة لغة الضاد من خطر الامّحاء هي صيانة للهُوية العربية وصيانة للأمن القومي.

مَسْرد تاريخي

جدول التواريخ الواردة في الكتاب

مرتبة بحسب التسلسل الزمني

التواريخ	الوقــائع
02 - 03 - 1956	حصول المغرب على استقلاله.
20 - 03 - 1956	حصول تونس على استقلالها.
07 - 04 - 1961	ينعقد في الرباط مؤتمر التعريب الأول ويوصي بإنشاء مكتب لتنسيق التعريب.
19 - 02 - 1962	انعقاد الدورة الأولى للمجلس التنفيذي لمكتب تنسيق التعريب بالرباط.
05 - 07 - 1962	حصول الجزائر على استقلالها.
29 - 02 - 1964	وزراء المعارف والتربية العرب يوقعون على ميثاق الوحدة الثقافية.
13 - 05 - 1971	إنشاء اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، ومقرّه القاهرة.
01 - 01 - 1974	هيئة الأمم المتحدة تتخذ اللغة العربية لغة رسمية في المنتظم الأممي بكافة منظماته.
13 - 11 - 1974	ياسر عرفات يخطب على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
20 - 12 - 1976	مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن الثقافة يصدرون في عمّان بيانًا ينصّ على «وجوب تعميم استعمال اللغة العربية في التعليم ووسائل الإعلام والثقافة».
26 - 11 - 1985	مؤتمر وزراء الثقافة العرب يقرون «الخطة الشاملة للثقافة العربية» التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
07 - 11 - 1987	انتهاء دولة الاستقلال الأولى في تونس وقيام دولة الاستقلال الثانية.
07 - 11 - 1988	توقيع كل الأطراف السياسيين في تونس على «الميثاق الوطني».
1990	تأسيس «الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية».
16 - 01 - 1991	صدور قانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر.
1992	تأسيس جمعية لسان العرب في مصر.
05 -07- 1993	صدور قانون تعريب الإدارة في تونس.
04 - 08 - 1994	صدور قانون حماية اللغة الفرنسية.

03 - 03 - 1995	صدور الأمر الرئاسي الفرنسي بتطبيق قانون حماية اللغة الفرنسية.
جوان/ يونيو 1996	اليونسكو تقرّ في برشلونة مبدأ «الإعلان العالمي للحقوق اللغوية» لحماية «لغات المجموعات التي ليست لها سيادة وطنية».
17 - 12 - 1996	المصادقة على قانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر.
05 - 07 - 1998	تنفيذ قانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر.
11 - 07 - 1998	تأسيس «المجلس الأعلى للغة العربية» في الجزائر.
28 - 09 - 1999	تأسيس جمعية حماية اللغة العربية بدولة الإمارات المتحدة، ومقرها الشارقة.
26 - 10 - 1999	اليونسكو تعلن - في مؤتمرها العام - الاحتفال باليوم العالمي للغة الأم، وذلك من أجل تعزيز التنوع الثقافي والتعدد اللغوي.
ماي/ مايو 2000	سمو الأمير خالد الفيصل يطلق فكرة بعث مؤسسة تعنى بشؤون الفكر العربي.
ماي/ مايو 2001	سمو الأمير خالد الفيصل يعلن عن إنشاء «مؤسسة الفكر العربي» ومقرّها بيروت.
30 - 08 - 2001	الاجتماع في مدينة أبها بسمو الأمير خالد الفيصل بمناسبة ندوة عقدت احتفاءً بصدور الكتاب التكريمي الخاص بالشاعر عبد الله الفيصل، والمحاورة حول اندراج قضايا اللغة العربية ضمن برامج مؤسسة الفكر العربي.
11 - 09 - 2001	تفجيرات برجي التجارة العالمي في نيويورك.
15 - 09 - 2001	جورج واكر بوش يعلن أنه يدشن حربًا صليبية جديدة.
26 - 09 - 2001	سلفي برلسكوني يصرّح بأن «حضارة الغرب أرفع شأنًا وأجل قدرًا من حضارة الإسلام».
26 - 09 - 2001	الاتحاد الأوروبي عن طريق المفوّضية الأوروبية يعلن أن يوم 26 سبتمبر من كل عام هو «اليوم الأوروبي للغات».
جويلية / يوليو 2002	الأمم المتحدة تصدر تقريرها عن التنمية البشرية الذي كشف عمق الأزمة الثقافية في الوطن العربي بأرقام أثارت جدلًا حادًّا حول المرجعيات المعتمدة.
02 - 11 - 2001	اليونسكو تصادق على الإعلان العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية.
18 - 10 - 2002	انعقاد القمة التاسعة للمنظمة الفرنكوفونية، وذلك في بيروت.
01 - 11 - 2002	المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة تعقد في الرباط بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ندوة دولية حول «اللغة العربية... إلى أين؟»

ديسمبر 2002	الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن يوم 21 ماي/ مايو من كل عام يومًا عالميًا للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية.
ديسمبر 2002	كولن باول – وزير الخارجية للولايات المتحدة – يعلن مبادرة سماها «مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط» على أنها «مبادرة للإصلاح السياسي والاقتصادي والتربوي والاجتماعي».
20 – 03 – 2003	بداية الحملة الأميركية على العراق.
09 – 04 – 2003	دخول الجيش الأميركي بغداد.
01 – 07 – 2003	المجلس الأعلى للثقافة بمصر يعقد في القاهرة مؤتمرًا حول «الثقافة العربية من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل: نحو خطاب ثقافي جديد».
28 – 07 – 2003	الكونجرس يرفع تقريره عن أحداث 11 سبتمبر 2001 في 900 صفحة، والإدارة الأميركية تحجب منها 28 صفحة جاء فيها توصية للمملكة العربية السعودية بمراجعة برامجها التعليمية، وبالكف عن طباعة المصحف وتوزيعه، وعن الاستشهاد بالآيات القرآنية التي يردُ فيها ذكر اليهود.
13 – 02 – 2004	جورج واكر بوش – الرئيس الأميركي – يعلن عن «المبادرة للشرق الأوسط الكبير» التي نصّت على «ضرورة مراجعة المناهج الدراسية في الدول العربية ولا سيما ما يتصل بتحفيظ القرآن وبالإصرار على اللغة العربية الفصحى».
12 – 03 – 2004	مكتبة الإسكندرية، اعتمادا على مكونات المجتمع المدني في البلاد العربية، تعقد مؤتمرًا حول «قضايا الإصلاح العربي» تصدر عنه وثيقة سميت «وثيقة الإسكندرية».
22 – 05 – 2004	مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب في تونس يستعرض «وثيقة الإسكندرية» ويمسك عن تبنيها.
09 – 06 – 2004	مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى تتبنى – في سي آيلاند – مبادرة جورج واكر بوش حول «الشرق الأوسط الكبير». وفرنسا تقدّم باسم الأوروبيين مبادرة «الشرق الأوسط الموّسع وشمال أفريقيا».
19 – 04 – 2005	لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي تضع خطة لإصلاح التعليم في البلاد العربية غايتها «إعداد جيل يتلقى – من خلال المدرسة – الأنموذج الأميركي».

21 - 10 - 2005	اليونسكو تؤكد «أن اللغة ليست أداة للاتصال واكتساب المعرفة فحسب، بل هي أيضًا مظهر أساسي للهُوية الثقافية، ووسيلة لتعزيزها سواء بالنسبة إلى الفرد أو إلى الجماعة».
06 - 11 - 2005	القمة العالمية حول «مجتمع المعلومات» تنعقد في تونس.
30 - 12 - 2005	صدور قرار بموجب القانون اللبناني يقضي بالترخيص في إنشاء «المجلس العالمي للغة العربية» بوصفه جمعية أجنبية مركزها بئر حسن في لبنان.
2005	إنشاء «مركز اللسان الأم» في أبو ظبي.
12 - 09 - 2006	بابا الفاتيكان بنيديكتوس السادس عشر يؤكد «أن الإسلام لم يأت على يديه إلا الأذى».
25 - 01 - 2007	الجمهورية السورية تعدّ «خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها».
17 - 02 - 2007	«المجلس العربي للطفولة والتنمية» يعقد في القاهرة مؤتمرًا حول «لغة الطفل العربي في عصر العولمة».
21 - 02 - 2007	«المركز الثقافي للطفولة» في دولة قطر يعقد في الدوحة بالتعاون مع «المجلس القومي للطفولة والأمومة» في مصر مؤتمره الدولي الأول حول «الطفل بين اللغة الأم والتواصل مع العصر».
17 - 03 - 2007	تأسيس «الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية».
28 - 03 - 2007	مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب (19) في الرياض المنعقدة تحت شعار «التضامن العربي» تعكف على دراسة وضع اللغة العربية، وتؤكد مبدأ تعزيز الهوية العربية وضرورة تحصين مقوماتها وخاصة اللغة.
16 - 05 - 2007	الجمعية العامة للأمم المتحدة تهيب بالدول الأعضاء أن تشجع على المحافظة على جميع اللغات التي تستخدمها شعوب العالم، وأن تحرص على حمايتها. وتعلن سنة 2008 سنة دولية للغات؛ كي تعزز التنوع الثقافي عبْرَ التعدد اللغوي.
18 - 05 - 2007	نيكولا ساركوزي ينشئ «وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية التضامنية».
13 - 12 - 2007	مجمع اللغة العربية بالقاهرة يحتفل بعيده الماسي (1932 ـ 2007) وبتصديق مجلس الشعب والشورى على تعديل قانونه الأساسي لإكساب قراراته صبغة الإلزام.

28 – 01 – 2008	المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث بقطر يعقد ندوة حول «الهوية والمعلوماتية».
12 – 02 – 2008	وزراء الإعلام العرب يصادقون في القاهرة على وثيقة «مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية».
29 – 03 – 2008	مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب (20) في دمشق يتناول «مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة».
14 – 07 – 2008	تأسيس المجلس الدولي للغة العربية في بيروت.
26 – 07 – 2008	صـدور أمر ملكي في السعودية يقضي بالموافقة على إنشاء «مركز عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية».
09 – 08 – 2008	وفاة الشاعر محمود درويش.
12 – 11 – 2008	في مؤتمر الأديان بنيويورك وزيرة خارجية إسرائيل تطالب المسلمين بالكف عن ترديد كل آية ورد فيها ذكر اليهود.
12 – 01 – 2009	المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة تنظم بالتعاون مع مؤسسة غرناطة للنشر والخدمات التربوية (بولونيا ـ فرنسا) المنتدى الأول للنهوض بتدريس اللغة العربية في الغرب، وذلك في مقر اليونسكو بباريس.
29 – 01 – 2009	صدور قرار مجلس الوزراء اللبناني بالموافقة على إنشاء المجلس الدولي للغة العربية، ومقره بيروت.
30 – 03 – 2009	مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب(21) في الدوحة يصادق على مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، ويَعْهد بمتابعته إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
20 – 12 – 2009	وليّ العهد في دولة الإمـارات سمو الشيـخ محمـد بـن زايد آل نهيان يُطلق في أبو ظبي «مشروع تطوير اللغة العربية».
2009	«الجمعية العربية لضمان الجودة في التعليم» بالقاهرة تصدر «الوثيقة الإقليمية لمناهج تعليم وتعلم اللغة العربية» وتصدر أيضًا «الحقيبة التدريبية لبناء وثائق ومناهج اللغة العربية وتأليف كتبها».
27 – 03 – 2010	مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب (22) في مدينة سرت (ليبيا) يقر مبدأ القمة الثقافية العربية الذي اقترحه رئيس مؤسسة الفكر العربي سمو الأمير خالد الفيصل.

04 - 05 - 2010	الاجتماع بالشيخة موزا بنت ناصر للحوار حول مأزق اللغة العربية وآفاق معالجتها.
21 - 05 - 2010	مؤسسة «الفكر العربي» في بيروت تطلق «مشروع الإسهام في تطوير تعلم اللغة العربية في العالم العربي».
09 - 06 - 2010	تأسيس «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في الدوحة على أن يشكل أحد أركان «مؤسسة أكاديمية مستقلة للدراسات العليا في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارة العامة».
27 - 06 - 2010	ينعقد في الدوحة اجتماع ضم ثلة من الخبراء تحت عنوان «اللقاء التشاوري حول الهوية: الحالة القطرية».
11 - 07 - 2010	انعقاد «حلقة عمل» ضمن مبادرة سمو ولي العهد في أبو ظبي «تهدف لتصميم نهج تأسيسي شامل ومتماسك لمشروع مركز اللغة العربية».
14 - 01 - 2011	الرئيس التونسي زين العابدين بن علي يترك الحكم ويغادر البلاد.
11 - 02 - 2011	الرئيس المصري محمد حسني مبارك يتنحى عن الحكم.
26 - 02 - 2011	مركز دراسات الوحدة العربية يعقد في بيروت «حلقة نقاشية» موضوعها «الفرنكوفونية، أيديولوجيا، سياسات، تحدّ ثقافي ـ لغوي».
فيفري/ فبراير 2011	المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة ينشئ مكتبًا له في بيروت.
09 - 07 - 2011	السودان ينقسم إلى قطرين، وجمهورية جنوب السودان تتخذ اللغة الإنكليزية لغة رسمية للبلاد.
11 - 08 - 2011	إنشاء «جمعية تنمية اللغة العربية وحمايتها» في تونس.
12 - 10 - 2011	فرنسا تقرر أنها تكف عن إسناد الجنسية المستحقة بموجَب القرابة الدموية، أو بموجب الميلاد على الأرض الفرنسية، وتشترط امتلاك الطفل للغة الفرنسية كتابة ومشافهة قبل الحصول على الجنسية.
20 - 10 - 2011	حاكم الجماهيرية الليبية معمر القذافي يلقى مَصرَعَه.
04 - 02 - 2012	كلود جايون ـ وزير الداخلية الفرنسي ـ يصرّح بأن «كل الحضارات ليست متكافئة».
21 - 02 - 2012	«الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية» بالتعاون مع «المرصد الأوروبي لتعليم اللغة العربية» تصدر «بيان المشرق والمغرب من أجل تصحيح وضعية اللغة العربية».

19 - 03 - 2012	المجلس الدولي للغة العربية يعقد في بيروت مؤتمره الأوّل تحت شعار: اللغة العربية في خطر ـ الجميع شركاء في حمايتها.
24 - 03 - 2012	انعقاد المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة الذي تناول موضوع الهوية واللغة.
29 - 05 - 2012	انعقاد منتدى النهوض باللغة العربية في الدوحة الذي ضمّ مجامع اللغة العربية والجمعيات المهتمة بالقضية اللغوية.
ماي/ مايو 2012	حاكم دبي سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يطلق مبادرته الرامية إلى «المحافظة على اللغة العربية وتعزيز مكانتها في المجتمع»، والتي تصدرها ما أطلق عليه «ميثاق اللغة العربية».
11 - 06 - 2012	صحيفة نيويورك تايمز تنشر مقالًا بعنوان «معركة حماية العربية من غزو الإنكليزية».
صيف 2012	المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة يشرع في إصدار المجلتين الفصليتين المحَكمتين، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية ومجلة تبيّن للدراسات الفكرية والثقافية.
10 - 11 - 2012	انعقاد الندوة الأولى لخبراء المعجم التاريخي للغة العربية في الدوحة.
25 - 11 - 2012	مؤسسة الفكر العربي تطلق في دبي مشروعها: «لننهض بلغتنا».
22 - 12 - 2012	إنشاء «الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية» في المغرب.
06 - 01 - 2013	انعقاد الاجتماع الثاني لندوة خبراء المعجم التاريخي للغة العربية في الدوحة.
04 - 02 - 2013	صدور قرار تأسيس «المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية» في دولة قطر.
26 - 02 - 2013	في قطر يتم تسجيل قرار تأسيس «المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية» لدى وزارة العدل.
05 - 03 - 2013	الاجتماع الأول لخبراء اللجنة الاستشارية الخاصة بمشروع «الإسهام في تطوير تعلم اللغة العربية في العالم العربي» الذي أطلقته مؤسسة الفكر العربي.
10 - 03 - 2013	انعقاد الاجتماع الثالث لندوة خبراء المعجم التاريخي للغة العربية في الدوحة.
08 - 04 - 2013	المجلس الدولي للغة العربية يعقد مؤتمره الثاني في دبي.
24 - 04 - 2013	مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية يقرر إصدار مجلة اللسانيات العربية.

23 - 05 - 2013	انعقاد الاجتماع الأول للمجلس العلمي لمشروع معجم الدوحة التاريخي للغة العربية.
25 - 05 - 2013	صدور قرار جمهوري بإنشاء المجمع العلمي اللغوي اليمني.
17 - 06 - 2013	قرار تشكيل مجلس أمناء «المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية» في قطر.
30 - 06 - 2013	تفعيلًا لميثاق اللغة العربية يتخذ «المجلس الاستشاري للغة العربية» في دولة الإمارات قرارًا بالتواصل مع مؤسسات التعليم العام والعالي، لوضع اختبارات موحدة لقياس مدى كفاءة الطلاب في استخدام اللغة العربية.
15 - 07 - 2013	انعقاد الاجتماع الأول لمجلس أمناء «المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية» في الدوحة.
16 - 07 - 2013	صدور قرار جمهوري بتشكيل هيئة رئاسة المجمع العلمي اللغوي اليمني.
07 - 05 - 2014	المجلس الدولي للغة العربية يعقد مؤتمره الثالث في دبي وموضوعه «الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي».

المراجع

1 – العربية

كتب

ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار. ط 2. بيروت: دار الهدى، 1952؛ القاهرة: دار الكتب المصرية، 1952-1956. 3ج.

ـــــــ. ـــــــ. تحقيق عبد الحكيم بن محمد. القاهرة: المكتبة التوفيقية، [د. ت.].

ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد. **الإحكام في أصول الأحكام**. ط 2. القاهرة: مطبعة الإمام، [د. ت.]. 8 ج في 2 مج.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **المقدمة**. ط 4. بيروت: دار إحياء التراث العربي، بيروت، [د. ت.].

ابن عاشور، محمد الطاهر. **تفسير التحرير والتنوير**. تونس: الدار التونسية للنشر، 1984. 30 ج.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، 1968. 15 ج.

إخوان الصفاء. رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء. بيروت: دار بيروت، 1957. 4 ج.

اليـاس، جوزيـف. دفاعًا عن العربية: نقـاط على الحروف في منهـج اللغة العربية وآدابها. بيروت: دار العلم للملايين، 2002.

بلعيد، صالح. في الأمن اللغوي. الجزائر، دار هومة، 2010.

ـــــ. في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى. الجزائر: دار هومة، 2008.

ـــــ. منافحات في اللغة العربية. تيزي وزو [الجزائر]: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، منشـورات مخبر تحليـل الخطاب، جامعة مولـود معمري، تيزي وزو، 2006.

بن عمر، محمد بن سالم. اللسان العربي وتحديات التخلف الحضاري في الوطن العربي الإسلامي. تونس: المطبعة العصرية، 1995.

التنـوع البشـري الخلاق: تقريـر اللجنة العالميـة للثقافـة والتنمية. الطبعـة العربية إشـراف جابر عصفور. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1997. (سلسـلة المشروع القومي للترجمة؛ 27)

التويجري، عبد العزيز بن عثمان. حاضر اللغة العربية. [د. م.]: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2013.

ـــــ. اللغـة العربيـة والعولمـة. [د. م.]: منشـورات المنظمة الإسـلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2008.

ـــــ. مستقبل اللغة العربية. [د. م.]: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2004.

الجابري، محمد عابد. السياسـات التعليمية في أقطار المغرب العربي: المغرب، الجزائر، تونس. عمان: منتدى الفكر العربي، 1990.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. كتاب الحيوان. تحقيق عبد السلام هارون. ط 2. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1965. 7 ج.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر. أسرار البلاغة في علم البيان. تحقيق محمد رشيد رضا. ط 6. القاهرة: مكتبة القاهرة 1959.

جوزيف، جون. اللغة والهوية: قومية - إثنية - دينية. ترجمة عبد النور خراقي. الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 2007. (عالم المعرفة؛ 342)

الحداد، سالم. صراع الهوية بين الأنا والآخر: المغرب العربي نموذجًا. تونس: الأطلسية للنشر، 2000.

حسين، طه. نقد وإصلاح. بيروت: دار العلم للملايين، 1956.

درويش، أحمد. إنقاذ اللغة إنقاذ الهوية: تطوير اللغة العربية. القاهرة: دار نهضة مصر، 2006.

الذوادي، محمود. التخلف الآخر: عولمة أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث. تونس: الأطلسية للنشر، 2002.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1959.

سعدي، عثمان (مشرف). الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية: خمس عشرة سنة من النضال في خدمة اللغة العربية. الجزائر: الميزان للنشر والتوزيع، 2005.

صن، أمارتيا. الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي. ترجمة سحر توفيق. الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 2008. (عالم المعرفة؛ 352)

عبد الجبار، أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد (قاضي القضاة). المغني في أبواب التوحيد والعدل.

ج 7: **خلق القرآن**. قوّم نصه إبراهيم الأبياري؛ بإشراف الدكتور طه حسين. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإدارة العامة للثقافة، 1961.

ج 16: **إعجاز القرآن**. تحقيق أمين الخولي. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1965.

الفرنكوفونية: أيديولوجيا، سياسات، تحدّ ثقافي - لغوي: حلقة نقاشية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحرير عبد الإله بلقزيز. بيروت: المركز، 2011.

الفهري، عبد القادر الفاسي. **السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثًا عن بيئة طبيعية عادلة ديموقراطية وناجعة**. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013.

ـــــ. **اللغة والبيئة: أسئلة متراكمة**. الرباط: زاوية، 2007.

كولماس، فلوريان. **اللغة والاقتصاد**. ترجمة أحمد عوض؛ مراجعة عبد السلام رضوان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000. (عالم المعرفة؛ 263)

اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2013.

المجلس العربي للطفولة والتنمية. **استراتيجية تنمية لغة الطفل العربي: أبحاث ودراسات**. القاهرة: [د. ن.]، 2009.

ـــــ. **لغة الطفل العربي في عصر العولمة ـ وثائق ودراسات مؤتمر لغة الطفل العربي في عصر العولمة، 17 - 19 فبراير 2007**. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008.

مراياتي، محمد (معد). **تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية وأثره في التنمية**

الاقتصادية والاجتماعية وفي التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2010.

المسدّي، عبد السّلام. الانتحار اللغوي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2011.

المعموري، محمد [وآخ.]. تأثير تعليم اللغات الأجنبية في تعلم اللغة العربية. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1983.

الملا، محمد علي. اللغة العربية: رؤية علمية وبُعد جديد. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1995.

من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع - لغتنا العربية في معركة الحضارة. إشراف محمود أمين العالم. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997. (سلسلة كتاب قضايا فكرية؛ 17 - 18)

من قضايا اللغة العربية المعاصرة: أعمال المؤتمر السابع المنعقد في الرباط من 10 إلى 13 أكتوبر 1989. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1990، صالح الخرفي: «اللغة العربية هويتنا القومية»، ص17 - 29.

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. اللغة العربية إلى أين؟ أبحاث الندوة المنعقدة بالرباط في 1 - 3 نوفمبر 2002. [د. م.]: منشورات المنظمة، 2005.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. الخطة الشاملة للثقافة العربية. تونس: المنظمة، ط1 1986؛ ط2 1990.

مؤسسة الفكر العربي. التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية، 2008. [د. م.]: المؤسسة، 2008.

ـــــ. التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، 2009. [د. م.]: المؤسسة، 2009.

ـــــ. التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، 2010. [د. م.]: المؤسسة، 2010.

ـــــ. التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية، 2011. [د. م.]: المؤسسة، 2011.

ـــــ. لننهض بلغتنا: مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية. إشراف رياض قاسم. [د. م.]: المؤسسة، 2012.

الهرماسي، محمد صالح. مقاربة في إشكالية الهوية - المغرب العربي المعاصر. ط 2. بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، 2001.

الودغيري، عبد العلي. اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

ـــــ. اللغة والدين والهوية. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2000.

ولد أباه، السيد. الدين والهوية: إشكالات الصدام والحوار والسلطة. بيروت: جداول للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

دوريات

عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية: السنة 1، العدد 1، صيف 2012.

الفكر العربي: مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية: العدد 75، شتاء 1994.

لبيب، الطاهر. «عودة إلى المسألة اللغوية.» الحياة الثقافية (تونس): العدد 172، نيسان/ أبريل 2006.

«اللغة العربية هويتنا القومية.» التعريب (المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر - دمشق): العدد 26، حزيران/ يونيو 2009.

«المحور: الترجمة وتطوير اللغة.» تبيّن للدراسات الفكرية والثقافية: السنة 2، العدد 6، خريف 2013.

«المحور: اللغة والهوية.» تبيّن للدراسات الفكرية والثقافية: السنة 1،

العـدد 1، صيـف 2012.

«ملف 1: التباسات الهوية والتعثر القومي والتربوي.» الفكر العربي: مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية: العدد 90، خريف 1997.

وثائق

الجمعية العربية لضمان الجودة في التعليم. «الحقيبة التدريبية لبناء وثائق ومناهج اللغة العربية وتأليف كتبها.» إعداد علي أحمد مدكور، رشدي أحمد طعيمة وإيمان أحمد هريدي. القاهرة: دار الشروق، 2009.

ـــــــ. «الوثيقة الإقليميـة لمناهج تعليم وتعلـم اللغة العربية.» إعـداد علي أحمد مدكور ورشـدي أحمد طعيمة بمشـاركة فريق عمـل وخبراء. القاهـرة: دار الشروق، 2009.

لجنة تمكين اللغة العربية. «خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، دمشق، 2007».

المنظمـة العربية للتربيـة والثقافة والعلوم. «مشـروع النهوض باللغـة العربية نحو مجتمع المعرفة، تونس، 2010».

ـــــــ. «مشـروع النهوض باللغة العربية نحو مجتمع المعرفة: أسـباب ومسـببات تدني مستوى تعليم اللغة العربية في الوطن العربي، تونس، 2010».

ـــــــ. «مشـروع النهوض باللغة العربية نحو مجتمع المعرفة: اسـتخدام التقانات الحديثة في تطوير اللغة العربية، تونس، 2010».

ـــــــ. «مشـروع النهـوض باللغـة العربية نحو مجتمـع المعرفة: السياسـة اللغوية القومية للغة العربية، تونس، 2010».

ندوات ومؤتمرات

«الحلقة النقاشية الأولى : مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية: آفاق الريادة والتميز» (1 - 3 أيار/ مايو 2012).

المجلس الدولي للغة العربية. «المؤتمر الدولي الأول للغة العربية: العربية لغة عالمية: مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة، بيروت، 19 - 23 آذار/ مارس 2012»: «وثيقة بيروت: اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها».

مكتبة الإسكندرية. «مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ، «وثيقة الإسكندرية»، 12 - 14 آذار/ مارس 2004».

2 -الأجنبية

Books

Bourdieu, Pierre. *Ce que parler veut dire: L'Économie des échanges linguistique*. Paris: Fayard, 1982.

Calvet, Louis–Jean. *Le Marché aux Langues : Essai de politologie linguistique sur la mondialisation.* La Couv. porte en plus : «Les Effets linguistiques de la mondialisation». Paris: Plon, 2002.

Etiemble, René. *Parlez – vous Franglais* ?. Paris: Gallimard, 1964. (Idées; 40)

Gauthier, Guy. *Panoramiques N°48: Langues : Une guerre à mort.* Paris: éd. Corlet, 2001.

Hagège, Claude. *Halte à la mort des langues*. Paris: Olide Jacob, 2002.

Hocq, Christian. *Dictionnaire d'histoire politique du XXe Siècle.* Paris: Ellipses, 2005.

Le Langage : Nature, histoire et usage: Les Théories linguistiques, les débats, les origines, les enjeux. Coordonné par Jean–François Dortier. Auxerre: éd sciences humaines, 2001.

فهرس عام

-ب-

-ث-

-ش-

-ص-

-ض-

هذا الكتاب

ليس دفاعًا عن اللغة العربية فحسب، بل عصارة سنوات من البحث والتوثيق، الأمر الذي قاد الكاتب إلى القول بوجود "قضية لغوية" لدى العرب. ومنذ كتابه **العرب والانتحار اللغوي** (2011) ما برح المؤلف يعالج التحديات الماثلة أمام العربية، ويرفع الصوت محذرًا من تفاقم مأزق هذه اللغة الفريدة، ولا سيما بعد أن عمت العالم ظاهرة الكونية الثقافية، وبعدما بات النص القرآني، وهو حصن العربية، متهمًا زورًا بحمله بذور العنف والبغضاء. وقد لاحظ الكاتب أن اللغة القومية تخضع للتفكك التدريجي، وهو يخشى من تمازج الفصحى بشظايا اللغات الأجنبية ما يؤدي إلى ظهور عاميات هجينة من اللهجات المحلية وقليل من العربية. وبهذه العاميات سيكون التداول الشفوي ميسورًا، والتداول الكتابي عسيرًا. ويؤكد الكتاب أن العرب لن يكسبوا رهان التاريخ من خلال اللغات الأجنبية، أو من خلال اللهجات العامية، بل سيكون متعذرًا عليهم الانخراط في مجتمع المعرفة من خارج دائرة العربية.

عبد السلام المسدّي

أستاذ اللسانيات في الجامعة التونسية، وعضو المجمع العلمي العراقي منذ 1989. عضو المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون منذ 1997، وعضو مجمع اللغة العربية الليبي منذ 1999، وعضو مجمع اللغة العربية في دمشق منذ 2002. تولى الأمانة العامة لاتحاد الكتّاب التونسيين، وتقلد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. له مؤلفات تربو على خمسة وثلاثين كتابًا في اللغة والأدب والنقد واللسانيات والفكر والسياسة.

السعر: 14 دولارًا

ISBN 978-614-445-002-4

9 786144 450024

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies